الهجرة: إشكاليات وتحديات
فرنسا انموذجاً

* الهجرة: إشكاليات وتحديات ـ فرنسا انموذجاً ـ سلسلة براعم (٢٤)
* د. فيوليت داغر
* الطبعة الأولى ٢٠٠٨
* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©
* الناشر: (أوراب ـ الأهالي ـ اللجنة العربية لحقوق الإنسان)

● الأهالي للنشر والتوزيع
سورية ـ دمشق ـ ص.ب: ٩٥٠٣ ـ هاتف: ٢٢١٥١٧٣
فاكس: ٢٤٥٢٥٦٥ ـ بريد الكتروني: odat-h@scs-net.org

● المؤسسة العربية الأوربية للنشر (أوراب) ـ باريس
Editions Eurabe

● اللجنة العربية لحقوق الإنسان
Arab Commission for Human Rights
33 rue P. V. Couturier 92240
Malakoff - Paris - France
Tel.: 0033140921588 - Fax.: 0033146541913
E.mail: achr@noos.fr

ISBN: 2 - 914595 - 49 - 2
EAN: 97829145954902

Violette DAGUERRE
Buds: Studies of the Arab Commission for Human Rights

د. فيوليت داغر

الهجرة: إشكاليات وتحديات

« فرنسا انموذجاً »

سلسلة براعم (٢٤)

أوراب ـ اللجنة العربية لحقوق الإنسان ـ الأهالي

إهـــداء

هذا الكتاب أهديـه

لرفيـق الغربـة بحلوهـا ومرّهـا، هيثـم

لمن سعيت أن تنتمي لعالم دون حدود، ابنتي نالا

لأم وأخـت وأخـوة، توازعتهـم غربـة الوطن وأوطـان الغربـة

لكل الذين خبروا الغربة، وقد يجدون أنفسهم في حنايا هذه الأوراق

وأخيراً وقبل كل شيء، للذين يسعون لمغادرة أوطانهم، لعل به عبرة لمن يَعتبر

فيوليت

مقدمة

إنه يوم من أيام شهر تموز الحار على غير عادة. كنت عائدة من لندن في القطار المتوجه لباريس بعد المشاركة في برنامج تلفزيوني لفضائية عربية حول إشكاليات الهجرة. كان ذلك على خلفية مقررات مؤتمر الرباط الذي تم فيه البحث بإجراءات وقف تدفق المهاجرين الأفارقة على أبواب أوروبا ومحاولة تأمين ما يساعد البلدان النامية على وقف نزيف أبنائها باتجاه بلدان الشمال.

لكن ما حدث في ذلك اليوم، هو أن البرنامج الذي استدعيت للمساهمة فيه لم يكتب له البث المباشر. ذلك أن تطورات الوضع في بلدي لبنان قفزت للواجهة فجأة مع الاشتباكات التي عاد هذا البلد من جديد مسرحاً لها. بدءاً من ذلك اليوم وعلى مر ٣٣ يوماً متوالياً، قصف الجيش الإسرائيلي العديد من الأهداف المدنية، مستبيحاً أرضه وسيادته ومسبباً المزيد من قتل وتشريد أبنائه. لكن مقاومته تمكنت من تسجيل انتصارات باهرة ومكّنت من رفع الرأس شامخاً بعد الهزائم المتتالية للجيوش العربية.

في مقصورة القطار، عادت بي الذاكرة لثلاثين سنة خلت بالتمام والكمال. لليوم الذي كان عليّ، إثر المعارك التي بدأت قبل سنة منه، أن أقذف بنفسي إلى باخرة تجارية محملة بالبضائع باتجاه قبرص هرباً من سعير الحرب المشتعلة. معارك كان لها أن تتجدد على مر خمسة عشر سنة، لتطال كل شئ وتدفع أبناء هذا البلد لإنقاذ حياتهم بالتشرد في أصقاع العالم.

هذا اليوم، كما في ذلك اليوم، المطار مغلق بسبب قصف مدرجاته وألسنة النيران تتصاعد في السماء في أماكن عدة. لقد دمرت القوات الإسرائيلية الجسور والمنشآت

المدنية وقطعت الملاحة الجوية والبحرية وعملت على منع عبور الطرق التي تصل لبنان بسوريا، المنفذ البري الوحيد.

منذ حوالي ستين سنة، ومن الوقت الذي اختارت فيه القوى العظمى فلسطين لزرع «شعب الله المختار» في خاصرتها، يعيش لبنان وبلدان المنطقة حروباً متتالية واحتلالات خارجية وقمع وقهر داخلي. هذه البقعة وقعت لسوء طالعها تحت انتدابات مختلفة. كما أن من بلدانها من حظي بثروات نفطية وموارد معدنية تسيل لعاب من يملك موازين القوة لفرض إرادته على العالم والتنكر للقرارات والقوانين الدولية من أجل وضع اليد على ثرواتها.

يعلّمنا التاريخ أن هجرات كثيرة تبعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرباً كهذه أهلية أو دينية. يقدّر عدد الذين هاجروا من لبنان بسبب ما سمي «الحرب الأهلية» بأكثر من مليون شخص، أي ما يعادل ثلث سكانه. استمر النزيف بنفس المقدار بعد توقف المعارك بفعل حرب من نوع آخر، هذه المرة اقتصادية. أما العراق فقد خسر خلال العقود وخاصة السنوات الأخيرة عدة ملايين من أبنائه قتلاً وتشريداً، جراء القمع السياسي والحصار الاقتصادي والاحتلال الخارجي والتقسيم الطائفي والعرقي. وفي البلدان العربية الأخرى، غير النفطية عموماً، تهاجر الألوف المؤلفة هرباً من قمع سياسي مطبق على أنفاس العباد أو جوع محيق بفعل استشراء البطالة والفساد.

فلسطين، التي كانت أول المستهدفين من هذه السياسات، خسرت، عدا المقتولين والمقعدين والمساجين، خمسة ملايين على الأقل من أبنائها المشرّدين داخلها وبين دول الجوار والمنافي البعيدة. وما زال الجرح نازفاً مستعصياً على «جهابذة» الأمم المتحدة. في حين أن إسرائيل، التي تبقى الحالة الاستثنائية دون منازع، تشهد حركة هجرة معاكسة. ذلك منذ أن تم فيها إقامة دولة، وفقاً لانتماء ديني يجعل من أرض فلسطين موطناً لكل يهود العالم. فخلال أربع سنوات، وصل إليها من يهود روسيا فقط قرابة ١٥٪ من سكانها. أي ما يقارب مجموع الفلسطينيين الذين نجوا من التشريد والإبعاد وبقوا ضمن حدود ١٩٤٨.

ظاهرة الهجرات البشرية والنزوح الجغرافي هي بشكل عام عالمية الطابع وقديمة العهد. عرفت في الحرب كما في السلم، واختلف شكلها باختلاف ظروف البلدان المصدّرة والمستقبلة والحقبات التاريخية. وقد درج التمييز بين الهجرات الدائمة وتلك المؤقتة. بين ما هو عفوي وفردي الطابع، وما هو جماعي ومنظم وأحياناً إلزامي كتجارة العبيد. تسارعت هذه الظاهرة في بدايات القرن الماضي خاصة هجرة وتهجيراً. وانطلاقاً من بيئة طاردة باتجاه أخرى جاذبة، يغادر الآلاف من البشر كل يوم أرض بلادهم متجهين لسماوات بعيدة. يدفعهم لذلك الفقر والمجاعات ونقص فرص العمل، كما القمع السياسي أو الديني أو العنصري. ويحدوهم الأمل بمستقبل واعد والارتقاء الاجتماعي والانفتاح على العالم وتحقيق الذات.

هذا الأمر أحدث نمواً ضخماً في حركة التواصل والاحتكاك بين الشعوب والثقافات. ثم أتت العولمة المتسارعة لتفاقم من حركة البشر وتوسّع رقعة البلدان المعنية بهذه الظاهرة. بحيث بات يمكن القول أنه في بداية الألفية الثالثة، شخص واحد من كل ٣٥ هو مهاجر. وإذا كانوا غالباً ما ينتقلون من البلدان الفقيرة باتجاه الغنية، والقمعية نحو الديمقراطية، ومن القرى إلى المدن، فالوضع لم يعد تماماً على هذه الصورة. بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذت لوقف هذه الحركة، لم نعد نشهد حركة هجرة هامة من بلدان الجنوب نحو شمال أوروبا أو الولايات المتحدة مثلاً. وإذا كانت النسبة الأكبر لهذه الهجرات تتوجه لأفريقيا الفقيرة، فهي تفسر بكون الحركة في هذه البلدان تتم باتجاه بعضها وليس باتجاه القارات الأخرى.

عولمة الاقتصاد لعبت أيضاً دوراً في تغيير وجهات حركة الهجرة. فأصبحت بلدان من مثل سنغافورة أو إندونيسيا محط أنظار الباحثين عن عمل من الهند أو الصين أو باكستان. كما وأصبح المشرق العربي، وخاصة بعض البلدان الخليجية، مقصوداً من مهاجرين من باكستان أو الفليبين أو سريلانكا.

ما يحدث من هجرات بات يتحدد غالباً بالقرب الجغرافي أو العلاقات التاريخية بين بعض البلدان. كأن تتحمل مثلاً اليوم سوريا والأردن أعباء نزوح أبناء العراق من بلدهم (من مليونين إلى ثلاثة ملايين)، وهو ما يعد ثاني أكبر حركة لجوء في العالم

بعد النكبة الفلسطينية في ١٩٤٨. يجري ذلك في الوقت الذي لم يكن لهما أي قرار في ما يحصل من كوارث بهذا البلد، إضافة إلى أنه لم تتم مساعدة الدول المستضيفة كما يفترض لتتحمل الأعباء الطارئة على بنيتها التعليمية والصحية والسكنية وما شاكل.

إلى جانب ذلك، يطلب من الدول الفقيرة اتخاذ إجراءات مشددة لمنع هجرة سكانها وللعب دور الشرطي لبلدان الشمال. وبعد أن أزيل جدار برلين، يتم تشييد جدران على غراره في بلدان أخرى، للحؤول أمام تدفق أو التسلل الليلي للمهاجرين السريين باتجاه دول لم تعد مستقبلة، على غرار ما يحصل في المغرب أو المكسيك مثلاً. أما ما بات يقبل منهم، فهو ما يستجيب لحاجات البلدان المستقبلة من يد عاملة تتحلى بامكانات عالية واختصاصات تحتاج لها هذه البلدان. إضافة إلى أنها ترفدها في نفس الوقت بمزيد من الشباب لاعادة التوازن للهرم الديمغرافي مع تعاظم نسبة الكهولة في مجتمعاتها.

لكن المعضلة أن البشر يتزايدون بنسبة ٨٠٠٠ شخص في الساعة، وتتناقص الموارد المائية والغذائية، وبالأخص في البلدان الفقيرة. بحيث بات سدس سكان المعمورة يعاني من سوء التغذية، وثمانية عشر ألف طفل يموتون يومياً بسبب المجاعة، جلهم من بلدان الجنوب. ففي وضع متردي كهذا، كيف يمكن تصور أن لا يحاول المعدمون البحث عما يسد رمقهم في بلدان الشمال؟ أو تأمين غد أكثر أماناً حتى ولو كان ثمنه القذف بأنفسهم في خضم مصير مجهول محفوف بشتى المخاطر، ومنها احتمال خسارة حياتهم على قوارب الموت العابرة للبحار؟

المفارقة هي أن البلدان المتقدمة التي نهبت وما زالت ثروات بلدان الجنوب بأشكال متعددة وامتصت طاقاتهم البشرية يوم كانت بحاجة لسواعدهم ولشبابهم، باتت تلفظهم على حدودها وشطآنها حين اعتبرتهم فائضاً لا حاجة لها به. لقد غدت الحظوة بجنسية البلد أو أوراقه الرقم الرابح لتجنب المهانة والتشرد وعدم الانتماء للمكان في عالم يفترض أنه أصبح قرية كونية في زمن العولمة وثورة الاتصالات.

صحيح أن الثورة الديمغرافية في بلدان أفريقيا قد ساهمت بهذا الفائض، حيث نسبة الولادات فيها ما زالت عالية جداً رغم الانخفاض التدريجي في حجم الأسرة. وصحيح أن العالم العربي يأتي بعد القارة الأفريقية ليشهد بدوره زيادة في النمو السكاني، بالرغم من بداية الانخفاض التي يؤشر لها. لكن المنطقة العربية يمكن أن تستوعب ٣ أضعاف حجم سكانها لو أحسن استعمال وتوزيع ثرواتها. فهي تمتد على رقعة من ١٤ مليون كيلومتر مربع تربط بين ثلاث قارات، وتزخر بثلثي احتياطي العالم من النفط القابل للإنتاج والتصدير، وبنسبة هامة من الغاز الذي يصدّر للعالم. كذلك هي غنية بخامات ضرورية للصناعة كالحديد والألمنيوم والذهب والفوسفات والمنجنيز والقصدير واليورانيوم وغيره.

لكنها تملك ٦٥٪ من المساحات الزراعية غير المستغلة، ولا تتعدى التجارة فيها نسبة ٢٪ من التجارة العالمية، أو يشغل القطاع الصناعي أكثر من ١٠٪ فيها، علماً أن نسبة كبيرة من المكونات تستورد من الخارج. وهي تصدّر أعداداً مهولة من النخب والأدمغة لجهات العالم الأربعة، كما وأن مئات المليارات من الأموال العربية ترحل للخارج لتستثمر فيه.

لقد بقي للأسف البناء الذاتي للدول العربية المصدّرة لليد العاملة، وعلى الرغم من الجهود التي تصدّت لمشاكل التنمية، غير قادر على امتلاك المقومات الاقتصادية والاجتماعية للإيفاء بحاجات شعوبها. ولتجاوز العجز والتبعية الاقتصادية للرأسمالية وللشركات متعددة الجنسية. لقد عجزت هذه الدول عن استيعاب أبنائها المهاجرين الراغبين بالعودة إليها، بعد أن كانت قد صرّفت الفائض السكاني لديها وتضررت من خسارته. فلم يبقَ أمام المهاجرين سوى القبول بسياسات الاندماج والعيش بظروف معيشية سيئة، في ظل اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية.

البيئة الطاردة لن تتحول لبيئة جاذبة محدثة حركة معاكسة للهجرة طالما لم يتم إعادة تحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الإمكانيات الذاتية البشرية لشعوبها. وطالما لم يتم تحريرها من الهيمنة والتبعية للغرب، أو توفير مناخ من الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان. بما يمكّن المواطن العربي من المشاركة

الفعلية في دفع حركة التنمية والتقدم. لكن بانتظار ذلك، ستضيع طاقات بشرية وفكرية هائلة أنفقت عليها بلدانها خلال سنوات تكاليف تربية وتكوين ولم تستفد منها يوم أصبحت قوة منتجة. فقذفت بها إلى المهجر كمساهمة ضخمة تقدمها للرأسمالية الغربية.

في الوقت عينه، المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها العولمة باتت تتطلب أجوبة مناسبة. لقد وضعت الدول الغربية مع الخروج من الحرب العالمية الثانية برامج لتحرير التبادل الاقتصادي وإزالة العوائق أمام حركة المال والخدمات والمعلومات والأفراد. فخلقت هيئات دولية من مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية. هيئات أصبحت بمثابة هيئة أركان مراكز القوة الرأسمالية العالمية. الأمر الذي أسهم في إفقار وتهميش مجموعات ودول بعينها. وفي تعميق الشروخ المجتمعية بين الفقراء والأغنياء وترك مجموعات كبيرة من العاطلين عن العمل على قارعة الطريق.

كذلك، فرّخت التعبيرات الجديدة للبرلة كارتلات ضخمة عابرة للحدود خرجت من نطاق تأثير الحكومات وتشريعاتها. حصل ذلك ضمن تقزيم متسارع للقوة الاقتصادية للدول وتضخيم دور الرأسمال المالي المتنصب فوق مفهوم الإنتاج والإنسان كغاية له. فتراجعت السيادة الدولانية على الاقتصاد أمام عولمة السوق وانحسرت صورتها السياسية في إدارة البؤس والخوف الجماعيين.

وهكذا، لم يترافق تراجع نموذج الدولة الراعية بما يمكّن من تخفيف الضحايا: مثال العقد الاجتماعي أو ابتداع أشكال تضامنية جديدة بين المكونات الاجتماعية. من أجل تضييق الهوة بين من يمتلك الإمكانيات الهائلة ومن لم يترك له حتى الفتات، أكانت جماعات أو شعوب. فما زال الوعي الجماعي دون مستوى التطور التكنولوجي. وما برح رد الفعل الأكثر بروزاً الانكماش على الذات. في حين تحمل العولمة الاقتصادية الزاحفة للبشر احتمال الاقتلاع من جذورهم بشكل أكبر. الأمر الذي يفترض الاعتراف بتعددية الحضارة الإنسانية والانفتاح على الآخر والتأقلم مع المستجدات بشكل أكثر دينامية.

سنناقش إشكالية الهجرة من خلال مثال أوروبا بشكل عام والنموذج الفرنسي بشكل خاص. لنتعرف على الأوضاع التي يعيشها المهاجرون وخصوصاً العرب، وعلى سياسات الإقصاء والإدماج المتّبعة فيها. وإن كان صحيحاً أن تجربة الهجرة تجربة مغنية بما تقدمه من اكتشاف لفضاءات وثقافات وعوالم جديدة، فهي أيضاً تجربة صعبة لا يعرفها إلا من خبرها. خاصة عندما لا يوفر البلد المستقبل شروط الحياة الكريمة. وهذا ما سنأتي عليه بالتفصيل، حين نتعرض لإشكالات الهوية والتثاقف والعنصرية وتعاطي جيل أبناء المهاجرين أيضاً مع هذا الواقع.

هذا العمل يطمح في النهاية للردّ على الأطروحات المعادية للأجانب، وعلى السياسات الإقصائية الغبية التي تلجأ للتنظيرات الإيديولوجية لتبرير الإجراءات القانونية وخدمة المصالح الضيقة. فالهدف الأول منه ليس سوى وضع الإصبع على الجرح، كون هذه المعاناة غالباً ما يلفها الصمت من طرف حكومات البلدان الطاردة لأبنائها. ولهذا السبب سيكون التركيز على ما يبقى غالباً طي الكتمان، بتناول الموضوع من زوايا اجتماعية ونفسية إلى جانب الحقوقية والسياسية. الأمر الذي لا يسمح لنا بالتعميم على مجمل التجارب، ولو اعتقدنا بأن المشتركات فيما بينها كبيرة نسبياً.

المنطلق في هذا العمل هو أن الجزء المكون لهويتي والذي هو بعلاقة مع بلد المنشأ بقي طوال زمن الغربة قوياً وفاعلاً. وذلك رغم السعي الدائم لضمه لمكونات أخرى شكلت بمرور الوقت شخصية مزجت بين ثقافات عدة وطمحت لهوية عابرة للحدود في توق لما هو عالمي وإنساني. انتماء يؤلف بين معطيات جديدة وقديمة، يغتني بشكل متواصل من الخبرات المتعددة، ويعيد صياغة هذه المكونات لما فيه خير الإنسان بغض النظر عن مكان منبته. لكن في انعدام العدالة وفي الظلم والقمع الذي يتعرض لهما الإنسان العربي، ما جعلني بمواجهة السؤال حول دوري كمهاجرة إزاء ما يجري في منطقتي، وعن الدّين الذي يفترض بي أن أسدده لبلدي الأم. كما أن مسئوليتي تجاه البلد الذي استقبلني يوم التجأت له هي أن أصارحه بحقيقة ليس له أن يغفلها.

إننا نعيش في زمن عظم فيه حجم المشاكل والمنازعات بين الدول والشعوب، وخاصة مع الانتقال من دولنة الديكتاتورية لعولمتها. مع سيادة حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية وهيمنة القطب الواحد والاستئثار بثروات ومقدرات الشعوب والتحكم بخياراتها. هذا إلى جانب انسداد الأوضاع الداخلية مع تأبيد السلطة لحفنة من المتحكمين برقاب الشعوب. المعاناة ليست محض فردية بقدر ما تندرج ضمن وضع عام يلقي بثقله على الأفراد. وخاصة اولئك الذين تنطحوا للعمل العام ولمقارعة نظم الحكم وتجمعات المصالح ومافيات السلطات، بنوع خاص منطقة الشرق الأوسط التي تعيش أحداثاً جسام. فإذا كانت معارك الحقبة كبيرة ومعقدة، هل يمكن لقوى الديمقراطية والتحرر والعدالة التفكير بالخلاص الفردي دون الارتقاء لمستوى القضايا المطروحة؟ هل من خلاص للفرد بمعزل عن الجماعة وعن مصير الآخرين؟ وهل يمكن الحفاظ على الأمن الذاتي دون الحرص على ضمان كرامة الغير؟

بالوقت نفسه، بلداننا لا يهمها أن تحسس أبناءها بما ينتظرهم لو رحلوا عنها. أنا أفهم وأقدّر أن يحلم شبابنا بالهجرة، كما كان حالي يوم هاجرت لبناء الغد الزاهر في جنان الأرض الفسيحة. أفهم ذلك خاصة في الوقت الذي تعمد فيه سياسة ما أسموه بـ«الفوضى الخلاقة» في الشرق الأوسط لتدمير بلدانه على رؤوس أبنائها. أتفهم رغبة الشباب العربي في الهجرة من بلدانهم وهم محاصرون بين مطرقة العسف وسندان البطالة. شاشات التلفزة لا تنفك عن عرض مشاهد تراجيدية للمهاجرين على قوارب الموت. كما نشهد محاولات إضرام النار في جسد عاطلين عن العمل أو شنق أنفسهم على مرأى من المارة في الشارع العام للفت أنظار العالم لمأساتهم.

لكن حيث لا يمكن إجراء مقارنات بين أنواع المعاناة، أو قياس درجة الألم كما نقيس درجة الحرارة أو ارتفاع الضغط، هناك وضع لا يمكن أن ننكره بل ويجب التعريف به أكثر. كما أن رسالتي عبر هذه الصفحات هي التأكيد على أن أوطاننا أحرى بنا وبالعمل لها بدلاً من أن ندعها لشأنها ونرحل عنها للخلاص الذاتي. حري

بنا أن ننخرط في الشأن العام، بدل أن نترك شريحة لا يستهان بها من سياسييها وأمراء طوائفها تُعمل فيها الخراب، خدمة لمصالحها الضيقة على حساب الصالح العام.

ما أردت أن أقوله كذلك هو أن هذه الأرض ليست بالفسيحة والمعطاءة كما نبغي أن تكون. إنها تتكور على نفسها بما يمارس فيها من عنف وعدوان من الإنسان على أخيه الإنسان. قد نقبل بتسميها قرية كونية عندما نتحدث عن العولمة الاقتصادية أو التواصل التقني، لكن ذلك ليس دقيقاً عندما نتعرض للعلاقات البشرية. ليس صحيحاً أيضاً أن كل من يمتلك القدرات التقنية العالية يتحلى بالضرورة بسعة أفق وفكر نقدي تجاه ما يقدم له من معطيات، أو يتخلى عن إعمال ردود الفعل الغرائزية في بعض الحالات.

المشهد ليس جديداً. لكن الصورة التي نملكها عنه هي التي تحتاج إلى إعادة قراءة. فالعالم ليس مكاناً آمناً كما يمكن أن نفترض. وكوكبنا ما زال مرتعاً لشريعة الغاب الفاعلة في نفوس الكثيرين. خاصة أولئك الذين يفرضون على الغير انحرافاتهم بحكم امتلاكهم لموازين القوة. ربما أن الإنسان الطبيعي هو آخر من يتصور أن كل شئ ممكن، كوننا غالباً ما نبصر العالم من منظار ذاتي.

الخوف من الغد ولّد عند الجميع ردود فعل عديدة، فيها الانكماش على الذات والتحجر الذهني والحذر من الآخر. كذلك تشريع القوانين تحت ذرائع مختلفة لجعل هذا الآخر على مسافة كافية ومطمئنة. فمنذ ثلاثين سنة من وجودي بفرنسا وأنا أبصر الحدود تتشدد أكثر فأكثر على عابريها. والمزيد من القوانين التي تسنّ لإحكام السد المنيع على أبناء العالم الثالث. لكن هناك قلق من تعميق الهوة بين شرائح المجتمع، وقد رأينا تجسيد ذلك مع ما سمي بانتفاضة الضواحي الباريسية. هذه الانتفاضة التي يتخوف الكثيرون من تكرارها مع بدء عهد جديد أكثر توقاً للبرلة، وبالتالي انتهاكاً لحقوق الفئات المستضعفة ومنهم المهاجرين. ولو أنه كان من المفترض أن يشكّل وصول الرئيس الجديد للجمهورية الفرنسية عامل طمأنة لها وتفهماً أكبر بفعل تحدّره من عائلة مهاجرة.

سنتعرض لهذه المواضيع من خلال متابعتنا للنموذج الفرنسي، كوننا عايشناه أكثر من غيره، وحيث أن المواطنة تفترض التعبير عن وجهات النظر المغايرة. وهي تعني أيضاً النضال اليومي لمناهضة القمع والتمييز والأطروحات الأمنية، في بداية ألفية ثالثة حملت فيها الإمبراطورية الأمريكية «البوشية» المعالم مخاطر جمة على حقوق الأفراد والشعوب.

في الفصل الأخير، نستعرض حالة عيانية تلقي الضوء على معاناة مهاجرة تنتمي لشريحة اجتماعية يفترض أن إشكالية الاندماج لديها أقلّ حدة. وهذه الحالة ليست الأصعب بين من تسنى التعرف لسيرهم الذاتية، لكنها قبلت نزع الأقنعة وإبراز المحجوب. فأولئك الذين قدموا من بلدان مثل العراق أو فلسطين أو ما عداها، ورغم أنهم من خيرة كوادرها، كان لهم أن يواجهوا المحن وأن يعانوا الأمرّين بشكل فاق التوقّع.

على هذه الصفحات استحضر تجارب معارف ورفاق نضال، غالبهم من المثقفين العرب، لم استأذنهم للتذكير بمعاناتهم. فهي ماثلة في ذهني ووجداني في كل لحظة، حيث عدداً كبيراً منهم من حملة الشهادات العالية الذين يعيشون ظروفاً صعبة ويبقون مدداً طويلة دون عمل. ومنهم من اضطر للعمل كسائق تاكسي أو أي شئ من هذا القبيل بعد أن جهد ردحاً من الزمن للحصول على شهادة دكتوراه لم تمكنه من الحظوة بعمل يناسب مؤهلاته. من خلالهم يبغي هذا الكتاب في النهاية أن يتناول تجارب كل الذين هاجروا ومن تجمعهم قواسم مشتركة كثيرة، رغم اختلاف البلد المصدّر أو المستقبل، وبغض النظر عن التمايزات الطبيعية بين أفراد البشر.

إننا ننتمي لعصر باتت تطرح فيه قضايا التعددية والمواطنة والمشاركة بقوة. كما أن المساواة هي حجر الزاوية في سياسات الاندماج وحماية الأقليات. وإذا كان البشر غير متشابهين ولهم الحق بالاختلاف، فالاختلاف يجب أن لا يكون بين فئة بشرية وأخرى، بقدر ما يلزم أن يكون نمط تفكير أصيل لمعالجة متعددة الميادين للقضايا التي تطالعنا بها الحياة.

هل كثير على الإنسان أن يتوق لعالم يتمكن فيه من التأقلم مع المستجدات والتطور معها بالانفتاح على الآخر والاغتناء منه بدل التقوقع على الذات ورجم الغير بالخطايا المميتة؟ للالتقاء بالآخر المختلف، يفترض فتح آفاق جديدة للتعايش والتفاعل. فنحن نعيش في مجتمعات متّصلة ومتحوّلة تتطلب القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والتحلّي بالحسّ النقدي والنظرة البعيدة. أن كل عمل إنساني يحمل عملياً طابع المؤقت والفريد والعام. كما أن ما يميز الفعل الثقافي هو الاختلافات والانقطاعات والتناقضات. مما يلزم بقبول فكرة المحتمل والممكن للتعلم من الحياة والاغتناء من التعددية.

القدرة على التحليل والنقد، بدل التعميم والبحث عما يطمئن، هو ما سيساهم بتقدمنا كبشر. أما التواصل السيء مع الآخر، فلا يمكن أن يطوّر الذات أو أن يرفع القلق الأزلي عنها، بل يسهم في خلق الشخص السيء. الأمر الذي يتطلب مواجهة الذات والعمل عليها من أجل تأهيلها للانفتاح على عالم متجدد ومتعدد فيه خلاص الجميع.

الفصل الأول

في الهجرة إلى أوروبا

تعال أخي نمزج دموعاً أبية فكل غريب آنسٍ بغريب
بلينا، فراع الناس حسن بلائنا وكل اغتراب للشقاء جلوب

الياس طعمة

ظاهرة الهجرة

أكثر من ٢٪ من سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم، كما تظهر التقديرات. وهذه الهجرات لا تتجه دوماً نحو البلدان المتطورة، بعكس رأي شائع، وإنما تسير بأكثر من نصفها باتجاه الدول النامية. جزء منها مؤلف من اليد العاملة الرخيصة وجزء آخر من الأدمغة وحملة الاختصاصات العالية، وقسم يهاجر بشكل غير شرعي. وإن كان هذا العدد الكبير من المهاجرين يميز حركة الهجرة هذه نسبة لما سبقها من هجرات في القرون الماضية، فهناك أيضاً الدور المركزي الذي لعبته التكنولوجيا. ذلك مع سهولة النقل وثورة الاتصالات والمعلوماتية التي سمحت للمهاجرين بالاحتفاظ أو الحياز على ثقافات متعددة وارتباط وتأثير على دولهم.

يربط بعض الباحثين وصول المهاجرين بالفائدة الاقتصادية على البلد المستقبل، حيث يشكل المهاجر خسارة لبلده في الوقت الذي لم يكلف شيئاً البلد المضيف الذي قدم إليه في ريعان شبابه. وهو يدفع للضمان الاجتماعي وللتقاعد أكثر مما يتلقى من الخدمات في شيخوخته. كمثال على ذلك يذكّر الاقتصاديون بالازدهار الاقتصادي الذي عرفته ألمانيا الاتحادية إثر وصول ١٢ مليون لاجئ وعائد إليها منذ ١٩٥٠.

شهدت نهايات القرن العشرين واحدة من كبرى موجات الهجرة في التاريخ،

عندما قفز عدد المقيمين في أميركا الشمالية وغير المولودين على أراضيها بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ إلى ١٤٥٪، أي بارتفاع من ١٤ مليوناً إلى ٣٥ مليون نسمة. في حين شكّل عدد المولودين خارج كندا ٤٤٪ من سكان تورنتو التي تعد واحدة من كبرى مدنها. أما في دول الخليج نسبة الوافدين والمهاجرين ترتفع لثلث عدد سكانها. ويأتي الأردن في المركز الثالث من بين أعلى عشر دول في العالم في عدد المهاجرين مع ٣٩٪ من أصل السكان. ذلك بعد الإمارات التي جاءت بالمرتبة الأولى (٦٩٪)، والكويت في المرتبة الثانية (٤٩٪).

يقدر البنك الدولي في تقرير صدر حديثاً، أن حوالي ٤ مليارات شخص يعيشون على دخل يتراوح يومياً من دولار واحد إلى ثمانية دولارات. الأمر الذي يفسر، إلى جانب الحروب والصراعات، هذا الكم الهائل من الناس الذين ينزحون أو يهاجرون للبحث عن لقمة العيش. والمخزي في الأمر لهذا النوع من الكيانات الدولية التي تتحكم بمصائر البشر، هو ليس فقط مسؤوليته وبنوع خاص الأخلاقية في ما يجري من كوارث، بل أن يشير إلى أن القيمة الشرائية لهؤلاء هي خمسة آلاف مليار دولار. وبالتالي لا يجد بداً من التأسف على هذا الكم من المال الذي لا تستغله الشركات الخاصة. وقد نصح لا بل فرض على دول فقيرة عديدة أن تتخلى عن القلة الباقية من خدماتها الاجتماعية وأن تبيع ثرواتها الطبيعية لائتلاف البلدان الرأسمالية. كما واشترط منح المساعدات التي يقدمها مقابل الخضوع «لقوانين السوق». وفي الحين الذي يدّعي بأنه يحارب الفقر، وينصح الشركات الخاصة الكبرى بوجوب دخول سوق البؤس هذا والاستفادة منه، لا يجد الطريقة المناسبة لتأمين الغذاء والماء الصالح للشرب (وكان رئيسه السابق ولفوفيتز قد ادعى شروعه بمحاربة الفساد المستشري في هذه المؤسسة قبل أن يكتشف موظفوها أنه أول الفاسدين مما اضطره للاستقالة من منصبه).

صندوق النقد الدولي من جهته، كان وراء خفض التصنيع القوي الذي عرفته أمريكا اللاتينية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وخلف الأزمة المالية المهولة التي عصفت باقتصاديات دول آسيوية عديدة بإلزامها بتحرير رؤوس أموالها

واتباع سياسات تقنين أغرقت الملايين في مستنقعات البؤس. الأمر الذي جرّ بعض الدول مثل البرازيل وفنزويلا لتسديد ديونها كي لا تضطر للالتزام بالسياسات التي تفرض عليها. مما ساهم بهبوط هام في موازنة هذه المؤسسة، التي تعتاش من الفوائد والعمولات من السلف التي تمنحها، والتي كانت ١,٤ مليار دولار في ٢٠٠٦ لتصبح ٦٣٥ مليون دولار في ٢٠٠٩، أي بانخفاض مقداره ٥٦٪ نسبة لـ٢٠٠٥. كذلك تترجم وطأة الأزمة المالية التي تعصف بهذه المؤسسة بأزمة أخلاقية تتجلى في استقالة عدد كبير من اقتصادييها، بما بلغ في ٢٠٠٥ ما مقداره ٤٥٪ نسبة للسنوات الثلاث التي سبقتها. وهذا الاتجاه قد تعزز في ٢٠٠٦.

بالمقابل، يوجد في الدول العربية من الثروات ما يكفي لإطعام الملايين من الجياع الذين يعيشون تحت خط الفقر، في مدن الصفيح أو العراء أو حتى المقابر. لكن سوء الإدارة والفساد المستشري في جسد العالم العربي يأتي على الأخضر واليابس، وبغض النظر عن بعض المحاولات من حين لآخر لتسليط الضوء على هذه الآفة أو محاربتها. فهي تبقى خجولة كون الفساد ذو الطبيعة الهرمية لا حل له إلا بالتطبيق الجذري والكامل. وهذا شبه مستحيل في بلدان أصبح الفساد فيها لقمة العيش للآلاف المؤلفة. ناهيك أنه من الصعب اجتثاثه عندما يكون كيان النظام بكامله قائماً عليه، كما في حالة عراق اليوم مثلاً.

أما الدول التي تستقبل المهاجرين، فما زالت تعمل على إدماجهم بشكل قسري أو تحشرهم في تجمعات منفصلة تسمى غيتوهات. وذلك بدلاً من الاعتراف بهوياتهم المتعددة واستيعاب الاختلاف المتمثل في الممارسات الدينية واللباس والجنسيات المزدوجة. وبدل مساعدتهم في تأمين الوظائف وتعلم لغة البلد الجديد، على أساس أرضية قيمية لجميع البشر غير قابلة للمساومة والتمييز مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون. وحيث لا يكفي الاعتراف بالحريات والحقوق الثقافية لضمان دمج الأقليات في المجتمع، تبقي هذه الأقليات حتى في الدول الديمقراطية في حالة عزلة وشعور بالتمييز. ففي فرنسا وسويسرا مثلاً، اللتان تشكل أقلياتها ٨٪ و٦٪ من السكان، نجد أن نسبة التمثيل السياسي لها شبه معدومة. ذلك على عكس بريطانيا

التي تمثل الأقلية فيها ٨,٧٪ من السكان والتي حصلت على ٢٪ من مقاعد مجلس الأمة. أو الولايات المتحدة التي تبلغ نسبة الأقليات فيها ٢٨,١٪ من السكان وتشكل تمثيليتها ١٦٪ من المقاعد في مجلس النواب.

بين مد وجزر

أوروبا قارة تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين، بعد أن عرفت هجرات انطلقت منها لأمريكا واستراليا وأفريقيا. فمنذ الستينات بشكل خاص تضاعف عدد المهاجرين فيها، إلى أن برزت مع بداية الألفية الثالثة كأول منطقة تستقبل هجرات في العالم مع أكثر من ٥٠ مليون شخص.

خلال العقدين الأخيرين للألفية الثانية قفزت نسبة المهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، قدوماً من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية، لحوالي ٧٥٪. لكن تبقى هذه النسبة غير كافية لتمكين أوروبا من المحافظة على تعدادها السكاني بفعل ارتفاع متوسط عمر الفرد وانخفاض حجم الأسرة فيها. الأمر الذي بات يفرض عليها مضاعفة قبولها للمهاجرين لسد العجز الديمغرافي لديها. فهي، حسب تقديرات للأمم المتحدة صدرت في مطلع القرن الواحد والعشرين، ستحتاج خلال الخمسين سنة المقبلة لحوالي ٧٠٠ مليون مهاجر جديد.

مع ذلك يبقى هذا الرقم موضوع نقاش، بسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها حكوماتها للحد من الهجرة إليها. كما أن التوجهات تسير باتجاه تمكين اليد العاملة في البلدان النامية من البقاء في مواطنها، أو أن تعود إليها بعد أن تكسب مهارات في البلدان المتقدمة تفيدها بها. إضافة إلى أن الشركات التي باتت تبحث عن يد عاملة أقل كلفة لم تتوان عن نقل مكاتبها ومصانعها إلى البلدان النامية. الأمر الذي ثبّت نسبة من اليد العاملة في هذه البلدان. بالمقابل، أوروبا تعلم أن كل الإجراءات التي تتخذها لن تمكنها من بلوغ وقف نهائي للهجرة بفعل شدة الضغوط التي تمارس عليها، مع كثرة مآسي الهجرة السرية وازدياد طرق بيع البشر. بما يطرح السؤال حول الطريقة الأنسب للحفاظ على توازن بين مصالح هذه البلدان ومصالح المهاجرين أنفسهم.

عودة للوراء

خلال قرون من الزمن، كانت أوروبا تفتح أبوابها للتبادلات التجارية والثقافية والبشرية مع جيرانها على حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي كان مهد الحضارات التي انحدرت منها. الجزيرة العربية كانت صهريجاً بشرياً تدفقت منه الهجرات، وعرف البحر المتوسط هجرات بشرية كبرى منذ العبرانيين والفينيقيين واليونان. ثم أعطى الانتشار الإسلامي في قرونه الأولى أكبر عمليات الهجرة وغسل الدم المجتمعين. لينشّط الاستعمار الغربي واكتشاف العالم الجديد أكبر حركة هجرة في الخمسمائة عام الأخيرة. وفي هذين الأنموذجين العربي والغربي، كان الغازي يغزى في عقر داره والفاتح يفتح الآفاق، شاء أم أبى، لأكبر عملية اختلاط إنسانية في العمق والدم والمحتوى، ألغت أي معنى علمي لنقاء هذا العرق أو ذاك.

الأمر الذي جعل الحدود الداخلية والخارجية لأوروبا متغيرة على مر الزمن. خاصة عندما كانت إمبراطورياتها تضم أراضي في قارات أخرى. تاريخها تاريخ توسعات وتغيير حدود وحراك بشري وتداخل حضاري أغناها واغتنى منها. وإن كانت الحضارة الأوروبية قد نهلت من جملة هذا الميراث من الإسلام العثماني والأفريقي الشمالي، فقد باتت اليوم، وبعد تحول مراكز القوى من البحر الأبيض المتوسط إلى الأطلنطي، تضم غالبية مسيحية. ثم ما لبث عصر النهضة والثورات العلمية والصناعية والتكنولوجية التي تبعت أن كونت نظاماً قيمياً قائماً على عناصر أساسية: من مثل العلمانية والفردانية والديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان.

كانت الهجرات تحصل خلال هذه المرحلة باتجاه المستعمرات الجديدة. ويقدر عدد الأوروبيين الذين هاجروا إليها خلال قرن ونيف من الزمن بحوالي ٥٠ مليون نسمة. شجع على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة كالقطارات، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية والجغرافية والدينية. ثم ما لبثت هذه الحركة أن خفّت بين الحربين العالميتين، لينقلب اتجاهها بعد الحرب العالمية الثانية مع الحاجة ليد عاملة في البلدان المصنّعة.

لقد راح أبناء بلدان الجنوب والمستعمرات القديمة يهاجرون باتجاه بلدان أوروبا الشمالية، ومن الأفضل إلى البلدان التي تربطهم بها علاقات تاريخية وثقافية وغيره.

استمرت هذه الهجرات حوالي ثلاثة عقود من الزمن، إلى أن أوقفتها الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوروبا ابتداء من سنة ١٩٧٤. فتميزت بطابعها المنظم، بعد أن كانت بالسابق حرة، ومتركزة في المدن والمناطق الصناعية. كما أن أفرادها شغلوا الوظائف الأقل شأناً، في حين احتل أبناء البلد الأصليين المراتب الأعلى وتمكنوا من الارتقاء في السلم الاجتماعي.

الوضع اليوم

هكذا تزامنت العقود الثلاثة الأخيرة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وما حملته من تقييد لليد العاملة الأجنبية. ذلك بسنّ تشريعات واتفاقيات تهدف لتضييق الفرص أمام طالبي الهجرة والمهاجرين إلى البلدان الشمالية. فهذه الدول التي كانت تستوعب من قبل أعداداً غفيرة من اليد العاملة الرخيصة والمستعدة لقبول عقود عمل وظروف لا إنسانية، أصبحت اليوم مع الأتمتة والتطور التكنولوجي بغنى عنها. لقد شكّلت اتفاقية شنغن، السيئة الذكر عند نشطاء حقوق الإنسان، التعبير الأوروبي الأكثر انتهاكاً لحق البشر في التنقل. ويعتبر المهاجرون في ظروف الأزمة الحالية ومن بينهم الفئات المستضعفة، أي بشكل خاص شرائح الشبان والنساء، الأكثر تعرضاً للبطالة والبؤس وسوء المعاملة. فبالإضافة لظروفهم السيئة من ناحية السكن والصحة، كانت القوانين التي سنت لحماية أبناء البلد الأصليين على حسابهم، بحيث أخرجت أفواجاً كبيرة منهم من دائرة العمل.

لكن بالرغم من الإجراءات المتشددة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة والتشجيع على العودة إلى بلد الأصل، تبقى الهجرة قائمة وإن اتخذت أشكالاً أخرى. فما يميزها اليوم طابعها العائلي بعد أن كانت فردية، وارتفاع المستوى الثقافي والمادي لطالبي الهجرة. فهم كثيراً ما يدخلون البلد المستقبل كلاجئين سياسيين، أو طلاب دراسات جامعية، أو أصحاب رؤوس أموال، أو كوادر ذوي اختصاصات عالية لم تجد كفاءاتهم التعبير عن نفسها في بلدهم الأم. كما ولم تتم الاستفادة منها بشروط مقبولة في البلد المضيف.

يترافق هذا الوضع بازدياد النزعات العنصرية تجاه المهاجرين. وتتركز بالأخص ضد شرائح معينة منهم لتزيد من مأساتهم ومأساة أبنائهم المولودين في البلد المستقبل. ففي أزمنة التراجع الاقتصادي والخوف مما قد يأتي به الغد، تكثر ظواهر النبذ الاجتماعي، وتترعرع الإيديولوجيات الشوفينية والعنصرية. تبرز أشكال همجية للغرائز البشرية المكبوتة التي تجد متنفسها بشخص المهاجر والوجه الآخر للذات. تسهّل ذلك الأزمات المعاشة على صعيد القيم والهوية والنظم الإيديولوجية والاجتماعية. وكذلك غياب المعالم التقليدية التي كان من مهماتها تأطير الجماعات: كالمؤسسات الدينية والحزبية والنقابية. وبذلك يغدو الأجنبي سبب ومركز العنف والعزل. وتصبح الجنسية والانتماء للوطن من مبررات التمايز الاجتماعي والتفرقة العنصرية.

لقد ترافق تضييق السبل أمام حركة اليد العاملة الأجنبية بانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. بلغت ذروتها ضد الذين حرموا، لسبب أو لآخر، من أوراق إقامة في البلد المضيف. ومع تهميشهم وجهلهم لحقوقهم أصبحوا الأكثر عرضة للإهانة والاستغلال بابشع صوره، فيما يقارب ظروف العمل العبودي.

تحلّت أوروبا بمخزون بشري وتنوع ثقافي كان وراء قوتها الاقتصادية والسياسية. ووراء دورها في علمنة العولمة، وتجسيد القوانين الدولية، ونشر لغاتها (الإنكليزية والفرنسية والأسبانية والبرتغالية) وثقافاتها في أنحاء العالم. لكنها لم تكن دوماً أمينة لمبادئها، حيث شهدت في عدة بلدان نشوء أنظمة توتاليتارية ووقف السيرورة الديمقراطية. كما أن الاستعداء الثقافي والقومي قد أشعل حروباً وقمع أقليات. ولا ننسى أن استعمارها للشعوب ترافق بانتهاك لحقوقهم وانتزاع لهوياتهم في أكثر الأحيان. وهذا التاريخ الطويل من التفاعل لم يتمكن من إنشاء ما يمكن تسميته بثقافة أوروبية موحدة. بل على العكس من ذلك، هناك من يفخر بالتنوع الديني واللغوي والثقافي الذي تعرفه حتى داخل دولها.

وإذا كانت العولمة قد عرفت في النصف الثاني للقرن العشرين، فهذه المسيرة بدأت قبل خمسة قرون، ثم نمت مع التطور التقني الذي عزز وسائل النقل

والاتصال. فكان أن غزت الشعوب وضمت أراضي خارج القارة. لكن هذا الوضع لم يبق على ما كان عليه زمن الاستعمار، بل تبدّل شكل العلاقات السياسية والاقتصادية. التبادل الثقافي يحدث اليوم خاصة عبر الانتقال المؤقت أو الهجرة الدائمة، ومن خلال العلاقات الاقتصادية الدولية والسياحة والاتصالات الفضائية.

لدول أوروبا الغربية اليوم دور أساسي في عولمة الاقتصاد. لقد بنى الاتحاد الأوروبي سوقاً مشتركة بين دوله، واتخذ سياسة مالية موحدة. كما وأجرى مباحثات مع دول أوروبا الشرقية ضم وسيضم على أثرها دولاً جديدة ويعمل على إقامة منطقة تجارة حرة في حوض المتوسط. كان نتيجة هذه المباحثات بين الحكومات وشركائهم توزيع الدخل العام بشكل أفضل ورصد أموال هامة للخدمات العامة كالصحة والتربية. وقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي لتفتيته وانضمام بعض دوله وما كان يدور في فلكه للاتحاد الأوروبي بعد استجابتها للشروط المفروضة.

التحولات الاجتماعية

وقف الحرب الباردة وتقسيم الشعوب بين معسكرين، كان من نتائجه أن حصلت بعض الدول على استقلالها. كذلك استعادت أشكال التعبيرات المدنية غير الحكومية دورها الأساسي كمحرك للمبادرات وضابط لأشكال التعسف والجنوح لكافة السلطات. كما وقامت دول جديدة من مجموعات وطنية أو عرقية. لكن بعض هذه التحولات ترافق بحروب وأعمال عنفية بين مجموعات اتنية أو استهدفت بالتطهير العرقي.

عمل المجلس الأوروبي على التعاون بين دوله، خصوصاً بما يتعلق بالديمقراطية والتعاون الاجتماعي والثقافي وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. لقد لعب دور الراعي، وطوّر الاتفاقية الأوروبية عبر بروتوكولاتها ووسائل تجسيد مبادئها في ممارسات قضائية، من خلال المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. أما الحكومات الأوروبية المنضوية في الاتحاد فأولت بعضاً من مهامها لأجهزته التي تنهض بالأعباء

الاقتصادية والاجتماعية بنوع خاص. إلى أن بات التعاون بين شرائح المجتمع المختلفة من جمعيات ورجال أعمال وشركات أفضل نسبياً. بتنا نشهد اهتماماً أكبر بمسائل جديدة تصب في خدمة الصالح العام، ولو أن المرجو يبقى أكثر من المستوى الذي وصلته هذه الشراكات.

فقضايا حقوق الإنسان والبيئة والثقافة تبقى من صلب الاهتمامات، كون دور جمعيات المجتمع المدني لا يستهان به في تغيير وتصويب النظرة لحقيقة ما يجري على الأرض. لقد بات البرلمان الأوروبي يطلع بمهام مشابهة للبرلمانات الوطنية. وهذا التفويض يقابله ايلاء مهام أكبر للمحافظات داخل كل بلد والتي تتعاون فيما بينها. من ناحية أخرى، التأثير المتبادل للدول والقارات فيما بينها يتطلب تعاوناً سياسياً تنهض بجزء منه منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها. لكن التحديات ما زالت تتطلب جهوداً أكبر، تطالب بها وترسم أطرها حركة مناهضة العولمة التي تنشط جيداً.

لقد رافقت هذه العولمة التي طالت المستوى الثقافي، ظواهر معاكسة لتأكيد الهويات المحلية أو الانتماء لجماعات أو أيديولوجيات مناهضة. وهذه الثقافة العابرة للحدود، التي تتكئ على مشتركات عديدة وقيم عالمية، تتخطى الخصوصيات المحلية. كما أنه يتشارك بها شرائح اجتماعية تنتمي لبلدان مختلفة وهويات متعددة. بحيث ينتفي طابعها النخبوي حينما تعمم على جماعات أوسع إطاراً بفضل تقدم التقنيات وسرعة التواصل وتعدد وسائله. التنوع الثقافي في أوروبا بات معطى، ليس فقط بين بلدانها وإنما داخلها. وهناك اتفاق حول الحق بالاختلاف، وعلى حرية التعبير عن الخصوصيات. الأمر الذي يؤشر أحياناً لسلوك رد فعلي على فرض نسق واحد لا يناسب الجميع، أو على قمع الاختلاف. وإذا كان من هذه السلوكات ما يحمل على التطرف والعنصرية ويهز دعائم المجتمع عندما يغرق في الانعزالية أو يهمّش، فهذا لا يعني أن كل تأكيد على الخصوصيات هو بالضرورة سلبي وضد الآخر المختلف.

هذه الأبعاد المختلفة للعولمة تطلق تحديات أمام الدول الأوروبية بما يتعلق بالمهاجرين

إليها وبالأقليات التي تحتويها والتي يتوجب معاملتها دون انتقاص من حقوقها. خاصة وأن أوروبا مُشَكّلة من هجرات ساهمت في بنائها، ومن أقليات متواجدة منذ القدم. لذا يفترض في من يرسم سياساتها أن يعمل على إيجاد الطريقة الأمثل «لدمج» الأقليات والمهاجرين الذين اغتنت بهم.

حركة الهجرات

خلال السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية، اجتاحت بعض بلدان أوروبا أفواج من اللاجئين والنازحين. تبعهم في الستينات والسبعينات أرتال من المهاجرين للعمل فيها، ما لبث أن التحق بهم ذووهم في نهاية السبعينات. وقد استمرت بلدان أوروبا في الثمانينات والتسعينات باستقبال طالبي اللجوء، وبدأت في بداية التسعينات بالاهتمام بقضية الحماية المؤقتة للاجئين. من هذه البلدان من تعد بلدان هجرات، فتحت أبوابها من جديد ليد عاملة كانت بحاجة لها لآجال محددة. في حين أن بلداناً أخرى واقعة على حوض البحر المتوسط كانت تشهد، إضافة لفنلندا وايرلندا، نزوحاً منها، لم تصبح مستقبلة إلا في ثمانينات القرن العشرين. كما أن بلدان أوروبا الجنوبية التي غالباً ما كانت محطة عبور، حيث واصلت الهجرات إليها رحلاتها نحو أوروبا الغربية، تحولت لبلدان مستقبلة، من مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان.

أما أوروبا الشرقية والوسطى، فقد بقي الانتقال إليها وحتى التحرك داخلها محدوداً حتى نهاية الثمانينات. كما أن الخروج منها لم يكن بالأمر اليسير. الانتقال كان يتم بين الجمهوريات السوفياتية ضمن السياسة الديمغرافية للاتحاد السوفياتي السابق. وهذا الوضع لم يلبث أن تبدل مع تفكك هذا الأخير وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى.

في أوروبا الوسطى، كانت السياسات بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطوريات المتعددة القوميات تقضي بإعطاء الشعوب حق تقرير المصير وإقامة أنظمة أقليات معترف بها دولياً. وقد سنت معاهدات دولية تضمن حمايتها، كما

وجرى أحياناً تبادل سكاني بينها. لكن الوضع لم يستمر على حاله مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كثرت الضغوط على الأقليات للاندماج في المجموعات المهيمنة. عاد الأمر للبروز من جديد في بداية التسعينات، حيث الهوية القومية والانتماء لجماعة أو دولة اتنية بات حافزاً لنشوء دول جديدة أو للمطالبة بالاستقلال. لذا، كانت حماية هذه الأقليات والاعتراف بحقوقها وراء مطالبات سياسية، وخلف الضغط لاتخاذ إجراءات خاصة بهم قبل الانضمام للمجلس الأوروبي. كذلك طلب الاتحاد الأوروبي ضمانات حماية للأقليات قبل إقامته لعلاقات جيدة مع الجمهوريات الحديثة الاستقلال.

أقليات وخصوصيات

أوروبا مكونة من اتنيات وقوميات عديدة، منها التي عاشت بوئام في بيئتها وأخرى تعرضت للتطهير العرقي والابادة. وحيث لا يوجد مصطلح متعارف عليه للأقليات، يمكن اعتبار أنها تلك التي تتميز بخصوصيات تعود للعرق أو اللغة أو الدين وتريد الحفاظ عليها ضمن بيئة تشكل أكثرية مختلفة عنها. هذه القوميات تتواجد في أوروبا الوسطى والشرقية بفعل النزوح بعد تشكل دول على أنقاض إمبراطوريات متعددة الأعراق والقوميات.

أما في أوروبا الغربية فقد عملت الدول ـ الأمم على المحافظة على وحدتها بحيث لم تعترف بالأقليات إلا كمكون له نفس حقوق الآخرين، بغض النظر عن أصولها العرقية والقومية. الأقليات المتواجدة في بعض البلدان هي أصلاً متحدّرة من جيلين أو ثلاثة من المهاجرين. لكن يبقى السؤال حول الطريقة التي يجب اتباعها حيال القادمين الجدد. ففي حين تتم الأمور في بعض الحالات بأفضل شكل، تتعثر في البعض الآخر حيث تلقى الرفض أو القليل من الحماس لاستقبالها.

شكّلت المسألة القومية واحدة من أهم المعضلات الفكرية والعملية في الاتحاد السوفيتي. فالإيديولوجية الماركسية اللينينية كانت، في قراءة ستالين ومن جاء بعده، تعتبر المشكلة القومية قد حلت من حيث المساواة الاسمية بين الشعوب، والأولوية

المعطاة للتفسيرات الطبقية للمجتمع والسياسة. وإن كانت الدولة تحاسب على أي توجه قومي باعتباره نزعة شوفينية معادية للفكر الاشتراكي، فقد اعترفت بحقوق قومية أساسية في جمهورياتها غير الروسية.

تتحدث المصادر المؤيدة لهذا الأنموذج عن نجاح في تقاسم السلطات والمداخيل الاقتصادية بين حوالي ٢٠٠ مجموعة عرقية، وعن سيادة حالة سلم وتعايش إيجابي بينها. لكن يعتبر ناقدوه أن انفراط عقد الاتحاد السوفييتي مدعاة لقراءة نقدية لما يسمى الحل المبدئي للقضية القومية في التجربة السوفياتية. فالقوة الشعبية للحركات القومية الجديدة (علمانية كانت أو ذات طابع إسلامي) لم تأت من العدم. لقد كانت تعتبر نفسها مضطهدة وتناضل للاستقلال عن روسيا لوضع حد لهيمنة القومية المركزية الأكبر (روسيا) على غيرها.

لذا، نجد من هذه الدول من استوعب اليوم التجربة السابقة وأكد على الطابع المتعدد الثقافات والأديان والأعراق واللغات. في حين أن البعض الآخر لم يعترف حتى بالتعددية الثقافية أو بالأقليات الإتنية رغم وجودهما على أرض الواقع. وهذه الدول تميل لاتباع سياسات ادماجية لهذه الأقليات التي لم تقبل بهذه الحلول، بل استعانت بمنظمات دولية للضغط من أجل ضمان الاعتراف والحماية.

غالبية دول أوروبا الوسطى تبنت دساتيراً تعترف بالأقليات الدينية والعرقية والثقافية واللغوية، كما وتساوي بينها أمام القانون. ومنها من ذهب لتخصيص البعض بحماية مناسبة للحفاظ على هويتها من خلال إعطاء الحق بتعليم اللغة الخاصة أو استعمالها في المعاملات الإدارية وتسمية الأولاد وممارسة الشعائر وتأليف الجمعيات الخ. ففي هنغاريا ورومانيا وبولونيا مثلاً، نالت الأقليات على حق التمثيل في البرلمان. أما في ليتوانيا، فللأقليات نفس حقوق الأكثرية، انطلاقاً من المساواة أمام القانون وبمعزل عن كل ما يفرّق.

في جمهورية سلوفاكيا، شكّلت هيئة تعنى بالأقليات التي لديها منذ التسعينات تمثيل دائم في البرلمان. في سلوفانيا يوجد تمثيل نيابي للأقليات الكبرى قديمة العهد. وفي كرواتيا هناك تمثيل نيابي وحكومي للأقليات التي تشكل نسبة ٨٪ من الشعب.

أما من هم دون ذلك، فلهم أيضاً كيانات تمثلهم. لكن في أوكرانيا، تم نزع الضمانات التي تسمح بتمثيل الأقليات في مجلس النواب. باختصار، هناك إعادة نظر في تاريخ هذه البلدان وتبني تشريعات في سبيل خلق مناخ موآتٍ من أجل تواجد مشترك لإتنيات متعددة.

في بلدان أوروبا الغربية، أتاحت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية جواً مناسباً لتنمية الديمقراطية. وقد اعترفت الدساتير الوطنية بأهم الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، التي أقرتها في الستينيات الأمم المتحدة بالعهدين الخاصين بالحقوق الخمسة، والتي يتشارك فيها جميع البشر دون تمييز على أسس قومية أو دينية أو عرقية أو غيره. لكن في الواقع، لم يكن تطبيق المبادئ والتشريعات بنفس الصورة، حيث لم تتمتع جميع الأقليات بمعاملة متساوية. منهم على سبيل المثال الأقليات الدينية (ايرلندا الشمالية، اليونان أو تركيا)، واللغوية (بلجيكا، ألمانيا، فنلندا أو سويسرا)، والشعوب الأصلية (السامي في اسكندنافيا)، والغجر والمجموعات المتنقلة في بلدان عديدة من أوروبا.

بالمقابل، مُنحت بعض الأقليات، إلى جانب التشريعات العامة التي تطبق على الجميع، قوانين خاصة بها، كما في النمسا، ألمانيا، فنلندا، السويد والنرويج. كذلك هناك في بعض البلدان إدارة ذاتية نسبية للمناطق، كما هو الحال في فنلندا، إيطاليا، إسبانيا أو المملكة المتحدة. وقد أعطت بعض الحكومات الفدرالية في بلدان أخرى الأقليات المتواجدة في مناطق معينة نوعاً من الإدارة الذاتية، كما في بلجيكا أو إسبانيا أو سويسرا.

باختصار، ساهم المهاجرون لأوروبا في تكوينها حيث لم يخل بلد من استضافة أنواع منهم. علماً أن من هاجر لأوروبا الشرقية أو الوسطى أقل بكثير ممن هاجر أو نفي لأوروبا الغربية. لذا يمكن القول أنه، خلافاً لأمريكا الشمالية أو استراليا أو كندا التي تستقبل جموع مهاجرين من كل مكان، أوروبا هي في الوقت عينه طاردة. كثير من الأوروبيين هاجروا من بعض بلدانها باتجاه بلدان أخرى فيها. ونجد دوراً هاماً لحكوماتها في محاولة تنظيم هذه الحركات وإدماج المهاجرين، بعكس بلدان مستقبلة

أخرى لم تتدخل كثيراً. لكن، إذا كانت عملية الإدماج قد نجحت في معظم الأحيان وبعد عدة أجيال، فهذا لا ينفي حدوث أزمات وصراعات بين الفئات الاجتماعية خلال هذه السيرورة. كما أن من المهاجرين من لم يستقروا طويلاً في بلدان الاستقبال وعادوا لبلدانهم الأصلية بعد انتفاء الظروف التي أوجبت هذا الانتقال.

إدماج المهاجرين

مسألة الهجرة هذه باتت اليوم الشغل الشاغل لغالبية دول أوروبا. لقد اضطرت، وخاصة الحديثة منها، إلى البحث عن كيفية إدماج اللاجئين والمهاجرين إلى أراضيها، فضلاً عن مراقبة وتنظيم هذه الهجرات للحد منها. وفي هذا الصدد، اهتمت بإحداث إصلاحات دستورية واتخاذ إجراءات تشريعية للحد من التمييز، على أساس العرق أو اللون أو الدين أو ما عداه، بحق من يفترض أنهم سيبقون على أراضيها. كما أن عدداً من البلدان يجري تغييرات على تشريعاته المتعلقة بالجنسية (وبعضها المواطنة أيضاً). وذلك لحل الإشكاليات التي يطرحها وجود ليس فقط المهاجرين، وإنما أيضاً الأقليات القومية والمنزوعي الجنسية.

يمكن القول أن البلدان التي عرفت هجرات منذ زمن طويل لم تهتم إلا مؤخراً بقضية إدماج المهاجرين إليها. وقد تشابهت الإجراءات المتخذة فيما بينها من حيث منح أوراق الإقامة وتشجيع المساواة في العمل والسكن والتعليم والتمثيل السياسي، كما الحصول على الجنسية ومحاربة التمييز والعنصرية. وهذه السياسات تطبق على المهاجرين الشرعيين على أساس المساواة أمام القانون. علماً أن بعض الحقوق تبقى حكراً على أبناء البلد أو الذين يتمتعون بالمواطنة. لذا عدلت بعض هذه الدول من تشريعاتها بهدف تسهيل الحصول على الجنسية لمن يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي لديها. الأمر الذي يسمح لهم بكل حقوق وواجبات المواطن، من أجل اندماج أفضل في المجتمع المستقبل. في حين ذهبت دول أخرى لأبعد من ذلك، بسن تشريعات خاصة بالأقليات. ذلك بسبب تعرضهم للتمييز وعدم تمتعهم بنفس حظوظ الآخرين، بفعل إشكالات اللغة والتعليم والإمكانات المهنية.

بالمقابل، تنظر بعض هذه الدول إلى أنه من الأفضل تطبيق سياسات عامة تتناول الجميع ولا تخصص فئات بعينها. بحيث تطال إجراءاتها كل من يفتقرون لأوضاع اجتماعية واقتصادية مناسبة، بغض النظر عن أصلهم وجنسيتهم. لذا، نشهد من حين لآخر إجراءات جديدة تضاف لما سبقها أو تبدلها، من أجل تقريب السياسات المتبعة في كافة الدول الأوروبية لبعضها. كما لإيجاد توازنات جديدة بين المصالح والأهداف والسياسات العامة والخاصة. ويسود نوع من الاتفاق على اتخاذ إجراءات عامة تشمل جميع السكان، بدلاً من التركيز على فئات بعينها. بسبب ما تحدثه هذه المسألة من ردود فعل عنصرية. لكن يكون ذلك غالباً على حساب الأقليات والمهاجرين الذين يبقون على الهامش. نظراً لحظوظ من عداهم الأوفر في الوصول لتحقيق المكتسبات على حسابهم.

التقارب بين أجزاء أوروبا المختلفة ليس بالأمر السهل. ففي حين تتحدث معظم بلدان أوروبا الغربية عن المواطنة وعن انعدام الفروقات في الحقوق والواجبات بين سكان البلد الأصليين وبين الذين يحصلون على الجنسية من مهاجريها، يبقى الوضع مختلفاً في العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. الانتماء لمجموعة وطنية أو اتنية لا يعني بالضرورة الانتماء للدولة حتى ولو كان مواطناً فيها. فالمواطنة هي أساساً عقد بين الدولة ومواطنيها، في حين أن الجنسية تفترض الشعور بالانتماء للوطن. من وجهة نظر قانونية، الجنسية أو المواطنة تعطي للأفراد كامل حقوق المواطنة وتضمن لهم المشاركة في الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. بحيث أن من لا يتمتع بالمواطنة أو بالجنسية يحرم من بعض الحقوق، التي هي غالباً السياسية والمدنية، ومن الحق في مزاولة بعض المهن.

أدخلت الاتفاقية الأوروبية للجنسية تعريفاً لهذا المصطلح، باعتبار أنها الرابط القانوني بين الفرد والدولة بغض النظر عن أصله العرقي. في حين أن المواطنة هي مشاركة في المجتمع المدني لمن يعيش بشكل شرعي في الدولة المعنية، وبغض النظر عن جنسيته أو منشئه. بحيث ينسحب استعمال هذا المصطلح على الحكومات والشركات. الأمر الذي يسمح باستعمال المواطنة الأوروبية بما يتعدى حدود

وصلاحيات وحقوق البلد الواحد. وهذا يعني أن المشاركة في المجتمع المدني ليست فقط حقاً، وإنما أيضاً واجباً. ذلك من زاوية احترام التشريعات، وأيضاً المشاركة في اتخاذ القرارات أو الاقتراع. وهذا الاستعمال الجديد للمواطنة، والذي يسمح بالانتماء المتعدد والمختلف، يفترض أن يتمتع الفرد بالحق في اختيار الانتماء لثقافات ومجموعات مختلفة. فالهوية لا تتشكل إلا من الاغتناء بمصادر عدة. لكن عندما ينكر الآخر، وخاصة عندما يكون في موقع المسؤولية، هذه الخيارات ويقوننها في أطر محددة، فهذا يعني أن الهوة، بين من يسن التشريعات ومن يطبقها، تبقى مصدر خلل ومعاناة.

لقد اتفقت الدول الأوروبية في شنغن (لوكسمبورغ سنة ١٩٨٥) على السماح بحرية التحرك والإقامة لقاطنيها فيما بينها، على أن تتشدد مع القادمين من خارجها. طبق هذا القرار، الذي وقّعت عليه سنة ١٩٩٠ في اتفاقيتي مايستريخت وامستردام، عشر من دولها باستثناء بريطانيا وايرلندا. كذلك تم التوافق على شروط قبول اللجوء السياسي، بحيث أن من يُرفض في واحدة من هذه الدول الثلاثة عشر يُرفض في المتبقيات. وقد اضطرت بعضها لإجراء تعديلات على قوانينها الوطنية للتنسيق فيما بينها حول تأشيرات الدخول إليها. خاصة بعد أن تحولت بعض هذه البلدان بفعل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي من دول مصدّرة للمهاجرين لمستقبلة، كإيطاليا أو إسبانيا مثلاً.

اللاجئون

تميز القوانين الدولية بين الفئات التي تركت بلدانها، أي اللاجئين من جهة (اتفاقية ١٩٥١) والمهاجرين المختلفين من جهة أخرى (اتفاقية ١٩٩٠ تميز بين العمال الحدوديين والمستقلين والموسميين والرحل والمختصين بمشروع محدد الخ). وتجدر الإشارة بداية إلى أن الاتفاقية بخصوص اللاجئين والبروتوكول الملحق حازت على تصديق عدد كبير من دول أوروبا، في حين أن اتفاقية حقوق المهاجرين لم تنل هذه الحظوة.

لقد ثار جدل حول أشكال الهجرة، وخلاف بخصوص ما يمكن تسميته بالقسرية وتفريقها عن المختارة. حيث لا يمكن دوماً تحديد ما إذا كان الشخص أجبر على مغادرة بلده لأسباب قاهرة وبشكل اضطراري أو لا، سواء كان السبب سياسياً أو اقتصادياً ـ اجتماعياً. وإذا كانت الارادة تلعب دورها في الهجرة القسرية، فالخيارات المتاحة ليست كثيرة عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الحياة. كثير من الهجرات ما يجمع أسباب متعددة: من الفقر وشظف العيش وانتهاك الكرامة والحقوق الإنسانية، للتعديات على البيئة والكوارث الطبيعية أو التي يسببها البشر، إلى عدم الاستقرار السياسي وتدمير البنى السياسية. كما أن الانتقال الجغرافي، بفعل تبدل مواقع الشركات ومقدمي الخدمات الذي سببته العولمة، من غير السهل القول بأنه خاضع للإرادة الفردية.

مسألة اللجوء تبقى أمراً عويصاً على الحل في ظل توسع هذه الظاهرة. فاللاجئ، حسب تعريف معاهدة جنيف ١٩٥١، هو كل شخص لا يرغب أو لا يستطيع بعد خروجه من بلده أن يحظى بحماية هذا البلد. وذلك بسبب الخوف من اضطهاده بفعل انتمائه لقومية أو لدين أو لجنسية أو لمجموعة سياسية أو اجتماعية معينة. أما حركة اللجوء التي كان يمكن توقع تباطؤها منذ وقف الحرب العالمية الثانية، فقد بدت تسير بالاتجاه المعاكس.

ففي حين واجهت الوكالة العليا للاجئين سنة ١٩٩٠ ما قدرته بـ١٧ مليون لاجئ داخل أو خارج بلدانهم، ارتفع هذا العدد بعد عشر سنوات لـ٢٢,٣ مليوناً. وإذا لم يكن السبب زيادة الحروب بالضرورة، فإن تغيير استراتيجيات وسلوكيات الفئات المؤثرة في هذه الأزمات يبقى أمراً هاماً. وكالة غوث اللاجئين تتكلم عن حوالي ٤٠ مليون لاجئ في ٢٠٠٧ وزيادة ١٤٪ السنة الماضية. كما وتعترف بأن التحديات تبقى أكبر من الجهود المبذولة في توفير الحد الأدنى للعيش والأمن.

ثلثا هؤلاء اللاجئين قصدوا أفريقيا وآسيا، كأن يتجه الأفغان مثلاً نحو إيران أو الهند أو باكستان، أو يقصد العراقيون (الذين تعدوا مليوني شخص منذ قدوم الاحتلال) سوريا أو السعودية أو إيران. علماً أن هذه الدول تنوء بحملها نظراً

لضعف إمكانياتها، إضافة إلى أن المجتمع الدولي لم يقدم سوى النذر اليسير لمساعدتها على مواجهة التحديات المطروحة عليها بالرغم من عدم مسئوليتها عن الأحداث التي تجري في دول الجوار. ولا يبقى لطرق أبواب أوروبا وأمريكا الشمالية سوى الثلث الباقي من اللاجئين. بما يدلل على أنه ولو لم يتم توقيف العمل نهائياً باتفاقية اللاجئين، فهي قد وضعت موضع الاستفهام في الديمقراطيات الغربية التي تبحث عن طرق أكثر تشدداً لحماية حدودها من اختراق الأجانب لها.

لقد انخفض عدد طالبي اللجوء للاتحاد الأوروبي من (٦٩٣٠٠٠) سنة ١٩٩٢ إلى أقل من النصف أي (٣٠٦٠٠٠) سنة ١٩٩٩. وكانت ألمانيا في طليعة هذه البلدان المستقبلة مع (٩٥١١٠) طلب لجوء، تتبعها المملكة المتحدة (٧١١٥٠)، ثم سويسرا (٤٦٠٧٠). وجميعها سبقت فرنسا مع ٣٠٩١٠ طلب قبول فقط. ونتج عن التشديدات التي اتخذت في بريطانيا هبوط عدد طالبي اللجوء سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٤ ألف طلب، بحيث بات أقل من بقية البلدان الأوروبية.

أما فرنسا فتمنح حسب اتفاقية جنيف ١٩٥١ صفة لاجئ بعد دراسة مكتب اللاجئين فيها لطلب يتقدم به الفار من بلده، لأسباب تتعلق باضطهاده من قبل دولته أو جماعات مسلحة فيها. لكن هذه المنة لم تعد تقدمها إلا بالقطارة، حيث حسب احصاءات نهاية القرن العشرين، أقل من عشرين بالمائة من الطلبات حازت على قبول. أي أنها تستقبل سنوياً ٥٠ ألف طلب لجوء. لكن يتم رفض هذه الطلبات بنسبة ٨٥ بالمائة. بما يقرب من ١٢٠ ألفاً مجموع عددهم، في حين كانوا سنة ١٩٦٥ ثلاثة أضعاف تقريباً، أي ٣٥٠ ألفاً.

هذه الأرقام تدلل على فشل الخطط الاقتصادية والسياسية في تخفيف أسباب طلبات اللجوء. كما وتطرح السؤال حول جدوى هذه العملية عندما يترك للموظف المسؤول تقدير جدية الشكوى. فهو مطالب أن يبني تقييمه على الإثباتات الموضوعية المقدمة له والتي قد تكون واهية أو صعبة التثبيت. خاصة عندما يكون طالب اللجوء قد اضطر للخروج من بلده في ظروف استثنائية أو دون حيازة ما يثبت تعرضه لانتهاك حقوقه. والأصعب من ذلك هو عندما تكون جماعات في البلد المعني هي

من انتهكت هذه الحقوق، على غرار ما حصل في الجزائر أو يوغسلافيا السابقة مثلاً.

كذلك قد يتداخل مع الأسباب السياسية الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، والتي قد تكون أسباباً موجبة لقبول طلب اللجوء، لكن لا يسهل التدليل عليها. لذا يصبح من الصعب أخذ هذه الطلبات بعين الاعتبار، في بلدان تضع ما يمكن تسميته بشروط تعجيزية وتحدد سلفاً الكوتا والبلدان التي يستحق أبناؤها منحهم صفة اللجوء.

انتهاك حقوق المهاجر

يواجه العمال المهاجرون في جميع أنحاء العالم الاستغلال والانتهاك لحقوقهم بدءاً من العمال الزراعيين البورميين في تايلاندا وانتهاءاً بالعاملات المنزليات الهنديات في الخليج أو عمال البناء في أوروبا. هؤلاء المهاجرون يفوق عددهم ٢٠٠ مليون شخص، نصفهم من النساء والفتيات اللواتي يقوم معظمهن بدور الكفيل لأسرهن في الدول الفقيرة والنامية. عدد لا بأس به من المهاجرين يفتقد لإذن قانوني للبقاء في بلد الاستقبال، بحيث ينتهي بهم المطاف للتشرد أو لأعمال مهينة وخطيرة وبخسة الأجور.

في الولايات المتحدة وحدها هناك على الأقل حوالي أثني عشر مليون مهاجر غير شرعي، كانت مظاهرات احتجاجية حاشدة قد انطلقت ربيع ٢٠٠٧ في عدة مدن أمريكية تطالب بتعديل قوانين الهجرة ومنحهم المزيد من الحقوق. واحتج المتظاهرون على حملات الدهم التي تنفذها الشرطة الاتحادية في أنحاء البلاد واعتقال ١٨ ألفاً منهم.

كما هو معروف، يتعرض المهاجرون السريّون لسوء المعاملة من أرباب العمل، وغالباً ما يجبرون على العمل في أوضاع غير صحية، بينما تغض الدولة الطرف عن ذلك. وفي أحيان أخرى، يتعرضون للاعتقال التعسفي أو للطرد من البلد دون إتاحة الفرصة لهم حتى لتقديم استئناف. يؤكد تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن قرابة عشرين ألفاً من العاملين في مجال الطب والصحة يهاجرون سنوياً من القارة

الأفريقية، في الوقت الذي تتفاقم فيه أمراض الإيدز والملاريا وغيرها. مما سيفضي لمشاكل نقص كادرات في بعض القطاعات المهنية الهامة في بلدان الجنوب. ويطالب التقرير بضرورة تنظيم الهجرة بين البلدان المعنية، خاصة بوجود حاجة ملحة في دول الشمال الغنية للأيادي العاملة الشابة في التمريض والطب والإنتاج الزراعي والصناعي.

يذكّر التقرير بهجرة ملايين النساء سنوياً من آسيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، وتوجههن إلى أوروبا وأميركا الشمالية ودول الخليج والدول الصناعية في آسيا. كما ويشير إلى أن حالات الاتجار بالنساء ليست مجرد دعايات من المنظمات غير الحكومية، بل هي موثقة بشكل رسمي في العديد من الدول. وقد باتت ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم، بعد المخدرات وتهريب الأسلحة.

وإذا كان هذا النوع من الهجرات يتوسع بشكل كبير، فذلك بفعل غياب العقوبات الرادعة، وعدم التعاون الكامل بين الدول المعنية، إلى جانب ندرة الدعم القانوني والمعنوي والصحي للضحايا. الأمر الذي يترك المجال للقائمين بهذه التجارة بالتحكم فيهن بشكل مطلق وبما يشبه العبودية. هذا إذا لم نضف الأمراض الفتاكة التي يصبن بها في ظل ظروف معيشية مأساوية.

وجود المهاجر في وضعية غير قانونية لا يعني أنه معدوم الحقوق. هناك يوم عالمي للمهاجرين يصادف في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول للتحسيس بقضيته. كذلك اتفاقية دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم دخلت حيز التنفيذ. هذه الاتفاقية لم تخلق حقوقاً جديدة للمهاجرين، لكنها هدفت لضمان نوعية معاملتهم ومساواة شروط عملهم مع مواطني الدول التي يتواجدون فيها. كما شددت على أن جميع المهاجرين يحق لهم، بصرف النظر عن وضعهم، التمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية.

لكن هذه الاتفاقية التي أقرت في ١٩٩٠، لم يصدق عليها خلال خمسة عشر سنة، أي حتى نهاية ٢٠٠٥ سوى ٣٤ دولة، ليس منها دولة واحدة شمالية. يُشكل التصديق تأكيداً مهماً لالتزام الدولة باحترام الحقوق الإنسانية لجميع المقيمين على

أراضيها وحمايتها وتعزيزها. والدول التي لا تفعل ذلك تنفي عالمية حقوق الإنسان وترسل رسالة مفادها أنه بالنسبة للعمال المهاجرين تقف حقوق الإنسان عند حدود البلد.

استعصى الأمر على دول الشمال، رغم أنها لا تتضمن أي حق جديد غير موجود في مواثيق منظمة العمل الدولية أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك رغم كل ضغوطات المنظمات غير الحكومية، في مواجهة الدول الغربية التي كانت تعمل لمنع تصديقها كي لا تكون ملزمة بالمساءلة أمام المجتمع الدولي. بل ذهبت هذه الدول لدرجة تهديد الذين رغبوا بالتوقيع عليها بخفض المساعدات المقدمة لهم. علاوة على أنها تستصدر قرارات في تعارض معها وخاصة بما يتعلق بحركة البشر.

الهجرة السرية

إذا كان عدد المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة يقارب ١١ مليون شخصاً، ففي بلدان الاتحاد الأوروبي يقدر عددهم بين ٣ إلى ٦ ملايين، يزداد ما بين ٣٥٠ ألف و٥٠٠ ألف سنوياً. إحصاءات فرونتيكس لعام ٢٠٠٦ تدلل على دخول ٥٠٠ ألف مهاجر سري قدموا من البلقان وروسيا ومن آسيا. وهي تمر عبر الزيجات بالتواطؤ، حيث في فرنسا فقط يصل عددهم لعدة آلاف سنوياً. ثم يأتي تزوير المستندات لإثبات الشخصية وأذونات العمل المزورة والبقاء بعد انتهاء مدة الإقامة المؤقتة وغيره من طرق.

مع ذلك، هذه اليد العاملة تساهم بنسبة تتراوح بين ٧٪ و١٦٪ من الإنتاج الداخلي، وتعمل خاصّة في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات (عمل منزلي وتنظيف ومطاعم). لكن ثمن ذلك أن هؤلاء العمال يخضعون لاستغلال فاحش، حيث يتقاضون أجوراً زهيدة ولا يتمتعون بتغطية اجتماعية، في ظل تردي أوضاعهم المعيشية والعيش مع الخوف الدائم من الترحيل. وقد أبانت دراسة نشرت صيف ٢٠٠٧ في بريطانيا، بمناسبة الشروع بتسوية وضع نصف مليون مهاجر سريّ إليها،

أن هذا الإجراء من شأنه أن يدعم اقتصاد البلد بحوالي ١,٤٧ مليار يورو سنوياً، في حين أن طردهم يكلف ٦,٩ مليار أورو.

أمام السد المنيع الذي أصبحت عليه أوروبا، هناك رسمياً ما لا يقل عن ٩ آلاف قتيل سقطوا نتيجة محاولتهم عبور البحر انطلاقاً من الشواطئ الأفريقية. وهذا الرقم لا يشمل الأعداد الكبيرة من قتلى أفريقيا من جنوب الصحراء الذين أعيدوا من الحدود إلى مناطق قاحلة لا يتوفر فيها ماء أو غذاء. منظمة هيومن رايس ووتش كانت قد نددت بمعاملة ليبيا للمهاجرين الذين يمرون منها قادمين من القرن الأفريقي. ذلك ابتداءاً من الاعتقال التعسفي للإجراءات العقابية القاسية بحقهم، والتي تصل للتعذيب في مراكز الاحتجاز التي مولت إيطاليا إنشاء ثلاثة منها. وقدمت المنظمة رقم ٥٦٠ شخصاً عبروا حدود هذا البلد وماتوا قتلاً بسبب أعمال عنصرية بحقهم كما قالت.

يضاف للموت غرقاً أو جوعاً، التعرض للألغام أيضاً، التي كان لها أن تودي بحياة ٨٨ شخصاً على الأقل خلال محاولاتهم اجتياز الحقول الملغمة، مثال الدخول إلى اليونان عبر تركيا. كما أن منهم من يموت خنقاً (عدة مئات) خلال هربه في كميونات نقل حيث يختبئون بها بشكل يعرض حياتهم للخطر. أو الموت من الصقيع عند عبور الحدود في الجبال التركية واليونانية والإيطالية الخ. كما أن ضحايا عديدين سقطوا برصاص بوليس الحدود أو في قناة المانش بين بريطانيا وفرنسا.

مجلة فورترس أوروبا تقدم إحصائية تشمل رقم (٧١٨٠) ضحية للهجرة السرية تهاووا على أبواب أوروبا منذ ١٩٨٨. منهم (٥٠٩١) ابتلعهم البحر الأبيض المتوسط و(١٠٤٧) التهمتهم الصحراء (بين تشاد، السودان، النيجر، مالي، ليبيا والجزائر) قبل وصولهم للبحر. ومن المرجح أن يكون الرقم تقريبياً وبالحد الأدنى، حيث لا يمكن إحصاء أعداد الضحايا غرقاً أو خنقاً أو تشرداً بدقة. خاصة وأن من ينجو بحياته يتحدث في أغلب الأحيان عن حوادث وفاة لآخرين تعرف عليهم في رحلة الشقاء.

من ناحيتها، تقدّر منظمة مغربية غير حكومية تعمل في مجال الهجرة غير الشرعية، أن ما يزيد عن أربعة آلاف شخص فقدوا حياتهم خلال الأعوام الخمسة الأخيرة وهم في الطريق إلى إسبانيا وحدها. إحصاءات أوروبية أظهرت أن محاولات الهجرة غير المشروعة عبر مضيق صقلية قد تزايدت. مما زاد من احتمال غرق القوارب التي يمتلكها مهرّبون أحياناً ما يتخلصون من زبائنهم في البحر أو بشكل لا أخلاقي بعدما يقبضون منهم ما دفعوا سنوات من عمرهم لجنيه.

من جهة أخرى، باتت الهجرة السرية مشكلة معقدة لكل من بلدان العبور والمصدّرة والمستوردة. فإذا أخذنا مثال المغرب وإسبانيا، نجد أن البلدان يواجهان تدفقاً للمهاجرين، بحيث تبدو إسبانيا «الفردوس المقصود» للشباب المغاربي والأفريقي، ويبدو المغرب كبلد هجرة وعبور. أكان ذلك العبور من على سواحل البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي أو في منطقة الصحراء الغربية الخاضعة لسيطرة المغرب منذ انسحاب إسبانيا منها عام ١٩٧٥. فمنه يهاجر المغاربة نحو الجارة الشمالية، ومنه يعبر الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء نحو إسبانيا. وهم أما يمكثون بالمغرب بعض الوقت بانتظار أن تفتح أبواب الفرج، وإما يستقرون فيه نهائياً.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن محاولات العبور إلى إسبانيا بلغت (١٢٠٠٠) محاولة العام الحالي، مقابل (٥٥٠٠٠) قبل سنة. ويبدو أن هذا البلد لا يتمكن من ضبط سوى ٢,٥٪ ـ ٣,٥٪ من المهاجرين الذين يدخلونه. يعبر المهاجرون الأفارقة الصحراء القاسية التي يسمونها «المقبرة الكبرى للأفارقة السود»، قادمين من الكاميرون ومالي وغانا وساحل العاج والكونغو والنيجر، حيث يفرّ معظمهم من الحروب والمجاعة. فهم يقطعون آلاف الكيلومترات عبر أفريقيا للوصول إلى مليلة أو سبتة، محاولين تجاوز الأسلاك العالية التي تفصل بين المغرب وإسبانيا طمعاً بالحصول على فرصة عمل أفضل. هذه المحاولات قد تؤدي لما لا تحمد عقباه، أو تترك على الأقل آثاراً على أجسادهم من جروح وتشوهات، عندما لا تعيدهم الطائرات المغربية أدراجهم إلى بلدانهم أو لا يتم اعتقالهم. وقد لفت مسؤول سنغالي إلى أن إسبانيا

قامت سراً بترحيل أعداد كبيرة من الأفارقة للسنغال ضمن مجموعات صغيرة منعاً لتدفق المهاجرين المتسللين لشواطئها.

لماذا يفرّون من بلدانهم؟

تعتبر الدول العربية من أكثر البلدان في العالم تصديراً للمهاجرين. وهذا يعود بالطبع للأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تعيشها، إلى جانب الأوضاع الأمنية المتردية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. إذا ما أخذنا مثال تونس نقع في الصحف التونسية على أخبار عن الذين يحاولون اجتياز المتوسط قاصدين أوروبا وخاصة إيطاليا، أو عن محاكمة شباب أوقفتهم الدوائر الأمنية قبل أن يحقّقوا «حلمهم» في الهجرة. فما يسمى بالهجرة السرية بات، منذ عام ٢٠٠٢ وصدور قانون مكافحة الهجرة السرية وغسيل الأموال، يعتبر جناية بعد أن كان مجرد جنحة. لقد تم خلال خمس سنوات (ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣) إيقاف ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠ شخصاً من ٥٠ جنسية، ثلثهم من التونسيين، كانوا قد حاولوا اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية.

وقد عمدت منظمة اليونيسيف لمعرفة أسباب التفكير بالهجرة، فاستقصت آراء ٣٠٠٠ شاب تونسي حول الدوافع التي حدت بهم للهجرة. فتوزعت أجوبتهم بين من ينفي وجود مستقبل له في هذا البلد، والبحث عن حياة أفضل بالخارج، ومن يعتبر أن كسب الثروة أيسر في الخارج، أو أنه يمكن الحصول على العمل في أوروبا بصورة أسهل. كما بدا أن ٢٠,٤٪ من هؤلاء الشبان يفكرون في الهجرة السرية و١٥,٢٪ من المستجوبين يتمتعون بمستوى تعليمي عالي. فتراجع نسبة النمو (٦,١٪ سنويا)، التي رفعت من نسبة البطالة (١٤,٤٪ حسب الأرقام الرسمية)، إضافة للانتهاك الواسع لحقوق الإنسان في بلد كان قد عرف سابقاً تقدماً هاماً في هذا المضمار، عناصر تجر للإحباط واليأس وتؤدي للانخراط في الجماعات المتطرفة أو للارتماء في أحضان تجار المخدرات أو للمجازفة بالحياة والهجرة بأي ثمن كان نحو «الجنة الموعودة». أما الحلول الترقيعية والجزئية فلن تغير الكثير في معطيات الواقع.

مثال آخر من الأراضي الفلسطينية التي تعيش أوضاعاً اقتصادية غاية في الصعوبة. ومع ذلك هي ليست الدافع الرئيسي وراء طلب الهجرة أو اللجوء، وإنما الأوضاع الأمنية المتدهورة (كما كتب رزق علي من غزة، في دنيا الوطن). فعندما يرى الإنسان نفسه مستهدفاً في كل لحظة، حيث ينام ويصحو على أصوات القذائف والانفجارات ووقع الاجتياحات، سيجد نفسه لا محالة مضطراً للهروب من الواقع الأليم. للنأي بنفسه من تحت عجلات الموت الذي يتهدده في كل لحظة، ومهما كانت رغبته قوية في الدفاع عن الوطن. هناك أيضاً أسباب أخرى يذكر أحدهم واحداً منها بالقول:

«إذا كنت سويدياً أو نرويجياً أو أمريكياً، سيكون لك حق المرور في كل بلدان العالم، أما لو كنت تحمل الجنسية الفلسطينية فلن يسمح لك المرور لأية دولة كانت بسهولة. ستمنع من الدخول إلى الكثير من البلدان بما فيها الدول العربية. يمكن لي أن أغير هذا الواقع لو حملت جنسية أحد البلدان». لكن ليس كل من يرغب بالسفر من الفلسطينيين يتمكن منه، كون الاختبارات للقبول في الدول الغربية يجب إجراؤها في القدس المحتلة. وهذا بحد ذاته عائق كبير أمام الكثيرين، بسبب أن العبور إلى القدس ليس بالأمر السهل. يضاف لذلك أن الموافقة على الطلب يجب الحصول عليها أيضاً من السلطات الإسرائيلية بما يخص الناحية الأمنية. فهي تقوم بتزويد الدول الأوروبية بملفات الفلسطينيين الراغبين بالهجرة إليها. الأمر الذي يعرضهم في أحيان كثيرة للرفض.

مكافحة الهجرة

لمكافحة الهجرة السرية التي باتت تكلف إمكانيات مادية هامة، خاصة منذ السنتين الأخيرتين، تسلحت المجموعة الأوروبية بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم. فلو أخذنا مثل فرنسا، نجد أنها لجأت لسن المزيد من القوانين المتشددة، كالتأشيرات البيولوجية الرقمية التي تتيح تحديد الدولة المانحة للفيزا ومدة الإقامة المصرح بها. كذلك الترتيبات الجديدة لمراقبة الزيجات المختلطة وإجراءات لمّ الشمل. إضافة

للتشديدات على قبول طلبات اللجوء وتسريع عملية دراستها انطلاقاً من تحديد البلدان الأجنبية المعتبرة آمنة، بحيث بات البت في الملفات يقتصر على ٦ أشهر، بعد أن كان يتجاوز السنة. أيضاً شددت الرقابة على شهادات استضافة المدعوين، وبات على طالبي التأشيرة لإقامة قصيرة الأمد أن يحصلوا على تأمين صحي يغطيهم. كما جرت إعادة تأهيل لمراكز الاحتجاز وزيادة عدد الأماكن فيها. إلى جانب زيادة عدد موظفي شرطة الأجواء والحدود.

من ناحية أخرى، وعلاوة على المراقبة الأفضل للحدود الداخلية والتنسيق الأمثل بين مختلف الوزارات، تم تشديد المراقبة على الحدود الخارجية. مع تسيير دوريات مشتركة، وزيادة التعاون الأوروبي والتنسيق الأمني مع «الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية». يضاف لذلك ايلاء الاهتمام بمكافحة الشبكات السرية، وبأعمال المنظمة الدولية للطيران المدني حول استخدام البيانات الشخصية الخاصة بالمسافرين. وقد وصل الأمر لحد الجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

رغم اتفاقات التعاون العسكري والأمني التي أبرمتها مع البلدان المتوسطية، تبدو أوروبا غير واثقة منها. لذا خصصت القوات المسلحة الفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين السريين، وتفتيش السفن المشبوهة التي تبحر في مياه المتوسط. كذلك أبرمت اتفاقيات لتطوير التعاون بين بلدان شمالي وجنوبي المتوسط. شملت هذه الاتفاقيات تدريب ضبّاط، وصيانة طائرات حربية حددت مهمتها بـ «حفظ الأمن والسلام وتنفيذ عمليات إنسانية». ذلك خاصة وأن الأوروبيين يعتبرون الضفة الجنوبية للمتوسط منطقة نفوذ تقليدية لهم، ويضيقون ذرعاً من وجود قِطع الأساطيل الأمريكية فيها. فواشنطن تكثف من وجودها العسكري وتعاونها الأمني مع بلدان المنطقة، من مدخل ما اسمته «الحرب على الإرهاب».

لكن التعاون العسكري والتقنية العالية لوسائل مراقبة الحدود مع البلدان المصدرة للمهاجرين لم تفلح في التصدي بشكل جيد لهم. وبدت مكافحة الفقر الطريق الأنجع لمواجهة تدفق موجات الهجرة. رئيس الوزراء الإسباني خوسيه لويس ثاباتيرو

كان قد صرح بأن بلاده ستضاعف من مساعداتها الدولية الإنمائية لتبلغ ٦١٣ مليون يورو في العام ٢٠٠٦. علاوة على تعزيزها التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الدول التي ينتمي إليها المهاجرون.

أما الوزير الاسباني للشؤون الخارجية فأكد: «إننا جميعاً مسؤولون عن بناء نموذج متوازن ومتناسق للهجرة لفائدة الجميع، وخاصة للشباب الإفريقي الذي يشكل الأمل في مستقبل أفضل لإفريقيا». فرنسا أعلنت عن التزام الاتحاد الأوروبي تخصيص ٤٣ مليار يورو كمساعدة مالية لإطلاق مشاريع تنموية في إفريقيا. وأعلن نيكولا ساركوزي عن ضرورة انتقاء الهجرة من قبل بلدان الاستقبال بالتوافق مع بلدان الأصل. كما وأشار إلى أن «المستقبل للهجرات المرنة التي تتيح للمهاجرين إلى أوروبا اكتساب وتكوين تجربة مهنية، وتوظيف ذلك في خدمة تنمية بلدانهم الأصلية».

لكن الحديث عن مساعدات دول الشمال للجنوب بدى في تراجع مطرد. الأمر الذي لاقى احتجاجاً شديداً من طرف المنظمات الدولية التي تعمل على التنمية والجوع والتضامن بين الشعوب. فبلدان العالم الثالث التي تدفع ديوناً بمعدل ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، لا تحصل على مساعدات إلا بمقدار ٥٠ ملياراً فقط. أي أن ١٥٠ مليار دولار تخرج سنوياً من القارة الأفريقية بشكل غير شرعي وغير شفاف تفوح منه رائحة الفساد. هذه الأموال توضع بتصرف البنوك الأوروبية التي تعيدها إلى بلدانها الأصل بشكل قروض ومديونية ترهق كاهلها.

نهب ثروات بلدان الجنوب هذا من طرف شركات شمالية عابرة للحدود لا يمكن أن يقود إلا لإفقار هذه البلدان والمساهمة في تسريع تصحّرها. وبالتالي لزيادة الهجرات الاقتصادية منها. اللهم إلا إذا تم تشييد جدار عازل حول أوروبا، على غرار جدار الفصل العنصري الذي يبنيه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. أو ذلك الذي يزمع بوش الصغير وإدارته بناءه على طول ٣ آلاف كلم بين المكسيك والولايات المتحدة.

لقد عقدت مؤتمرات أورو متوسطية وأخرى أورو إفريقية كثيرة لاتخاذ تدابير من أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة وقد أثبتت المقاربة الأمنية عدم

جدواها في وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى البلدان الأوروبية. ويرى مسئولون من بلدان الجنوب أنه على إفريقيا وأوربا تكثيف جهودهما لمواجهة الرهانات الاساسية للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية. كما أن من شأن فتح المجال أمام الهجرة الشرعية تقليص إمكانيات الهجرة غير الشرعية. كذلك جرى التأكيد على ضرورة توظيف طاقات الهجرة الشرعية كعامل للتنمية والتحديث في دول المصدر والاستقبال. إضافة للتشديد على الحاجة لبلورة استراتيجية تجمع بين الأمن والتنمية والبعد الإنساني، بالنظر للتفاوت بين الجنوب والشمال في مجال التنمية. فلا يمكن التعويل على «حلول سحرية» لقضية معقدة، مثل قضية الهجرة، في زمن العولمة.

لا يغيب عن البال أن هجرة الأدمغة تستنزف سنوياً جزءاً مهماً من قدرة وحيوية الدول المصدّرة. بما يفترض تشجيع المهنيين والطلبة المقيمين في الخارج على العودة إلى الوطن الأم. ثم أن التحويلات والمدخرات المالية للمهاجرين تفوق بكثير الموارد المخصصة لبرامج المساعدات الخارجية من أجل التنمية. كما وأن المشاريع التي ينجزها المهاجرون في بلدانهم الأصلية تستجيب بشكل فعلي للمتطلبات الملحة. كذلك يجب إرساء دينامية لفائدة التنمية البشرية تتأسس على قيم احترام كرامة الإنسان وحماية وتشجيع حقوق المرأة والطفل، كون الأشخاص الذين يواجهون المخاطر لركوب مغامرة الهجرة يهربون أساساً من الفقر والإقصاء وفقدان الكرامة.

هناك ضرورة أيضاً لوضع استراتيجية لمكافحة تجار الأحلام، الذين جعلوا من فقدان الأمل عند الشباب وتردي أوضاعهم تجارة مربحة لهم. فطلاب الهجرة كثيراً ما يتعرضون للنصب والاحتيال من قبل مهربين يتميزون بالجشع وقساوة القلب وانعدام الأخلاق. يشرح أحدهم (في صحيفة غزة ـ الوطن) عن كيفية تهريبه المهاجرين: *«نقوم بعمل تأشيرات خاصة إلى ليتوانيا حيث انه من السهل جداً الوصول إليها.. بعدها نستصدر لهم وثائق سفر مزورة، ثم نضعهم في عربات نقل مواد غذائية أو صناعية لا يُرى منها شيئاً... عند الحدود نقوم برشي الحراس الليتوانيين*

من أجل تمرير قافلة المهاجرين إلى الدول المحيطة، دون لفت أنظار السلطات الأمنية في ليتوانيا إلى قوافل تهريب المهاجرين الأجانب.. قد نتعرض لحوادث إطلاق نار مباشر في حال اكتشف امرنا، أو لنقصان الآكل ومياه الشرب. وفي أحيان كثيرة نتعرض لانزلاق الكتل الصخرية من الجبال، ما قد يؤدي إلى مقتل العديد من المهاجرين. والكثير من هؤلاء المهاجرين قد اكتشف أمرهم وقبض عليهم وتم ترحيلهم إلى بلادهم...!»

الشراكة الأورومتوسطية

بدءاً من سنة ١٩٦٩ أبرمت اتفاقيات تعاون ثنائية وحوار أوروبي ـ عربي بين دول من حوض المتوسط. ثم بمشاركة ٢٧ دولة على ضفتيه، تم البحث في إنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، كان يقدّر له أن يكتمل بإقامة منطقة تجارة حرة أورو ـ متوسطية في غضون سنة ٢٠١٠. الأمر الذي يعمل مبدئياً على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية ورؤوس الأموال. لقد شمل هذا التجمع الإقليمي جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، أوروبية كانت أم أسيوية أم إفريقية. أي بين دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط من جهة، سواء كانت متوسطية أو غير متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل من جهة أخرى. نذكّر بأن هذه المنطقة التي تمثل ٧٪ من سكان العالم، ممتدة على ٦٪ من اليابسة وتضم ٨٪ من الثروة العالمية.

تمت طوال هذا الوقت تعاملات تجارية بين الطرفين، تجاوزت أثناءها الواردات العربية من دول السوق أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الواردات العربية، مقابل أكثر من ٣/١ من الصادرات العربية إلى دول السوق من إجمالي الصادرات. كما أن المساعدات الأوروبية المقدمة لبعض الدول العربية المتعاونة، كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، بلغت ما قيمته ٦٣٩ مليون إيكو، لترتفع إلى ٩٧٠ مليون إيكو سنة ١٩٨١ ثم ١٩٠٨ مليون إيكو سنة ١٩٩١.

لكن هذه المساعدات لم تكن كافية، وجرى البحث في شكل جديد للتعاون، أعلن عنه بمناسبة انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة ١٩٩٥. كانت انتقادات قد وجهت لهذه الاتفاقيات بسبب تفضيل بلدان عربية على أخرى، وخاصة دول المغرب العربي مقارنة بدول المشرق العربي. إلى جانب أن المجموعة الأوروبية لم تلتزم بما أعلنته حول أهمية دول المتوسط في هذا التعاون.

باتت هذه الشراكة الجديدة إطاراً شاملاً لتجسيد التعاون في مواجهة التحديات المشتركة. ولو أن ما يميز الدول المطلة على حوض البحر المتوسط هو عدم التجانس فيما بينها. ذلك بفعل الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين شمال غني، يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي ٧ تريليون دولار، مقارنة بجنوب فقير لا يصل الناتج الإجمالي فيه إلى ٦٠٠ مليار دولار. وفي حين لا يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في الجنوب ألف دولار أمريكي، فهو ٢١ ألف دولار في الطرف الشمالي. وحيث تقدر حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية بـ ١٩٪ (مقابل ١٧٪ للولايات المتحدة الأمريكية)، لا تبلغ في العالم العربي سوى ٢,٩٪، علماً أن النفط يشكل ٦٨ ٪ من صادراته. فهذا الأخير يصدّر للاتحاد الأوروبي نسبة ٢٦٪ من إجمالي صادراته، ويستورد منه ٤٥,٦٪ من إجمالي وارداته.

هذا الوضع يجرّ تباينات بين ضفتيه الشمالية والجنوبية من نواحي النمو السكاني والبطالة والهجرة الخ. والبحر المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن في أوروبا. إنه عمق تعتمد عليه في خطتها للارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً. لذا تضمنت الاتفاقية أبواباً اجتماعية ـ ثقافية واقتصادية ـ مالية، إلى جانب الشراكة السياسية والأمنية.

أضف لذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن موقع قوة مع الدول العربية لتحقيق بعض الأهداف المعلنة منها وغير المعلنة. فأوروبا تسعى لتوسيع منطقة نفوذها لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط. كما ولفرض استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم، وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية. الأمر الذي يوفر

مجالاً أوسع لصادرات أوروبا من خدمات ورأسمال وسلع. إلى جانب تحقيق الأهداف السياسية من محاربة ما يسمى «بالأصولية الإسلامية»، وهجرة اليد العاملة، والهجرة السرية من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية.

بالمقابل، يساهم الاتحاد الأوروبي في تنمية اقتصاديات ورفاهية شعوب بلدان الجنوب ومحاربة الفقر، وفي إيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات. كذلك لترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتشجيع الإصلاح السياسي وحرية التعبير والإصلاح الاقتصادي وفي مجالات البيئة والطاقة والاستثمار لبلوغ أهداف التنمية المنشودة. أيضاً يمكّن البحث عن حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب. فعدد السكان في دول البحر المتوسط، باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سيصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٣٠. الأمر الذي يترجم التزايد السكاني تضاعفاً في موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. لذا كان لا بد من زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتبني سياسات سكانية محكمة.

لقد سعت الدول العربية للارتباط بقوة اقتصادية كبرى تساهم في تنميتها واندماجها في الاقتصاد العالمي. وذلك على غرار تجمعات من مثل الاتحاد الأوروبي (UE) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). فعملت لتوفير وضعية متميزة لمنتوجاتها في السوق الأوروبية، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية لتنمية اقتصادياتها، ودعم الإصلاحات وعمليات التحرير، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو ـ متوسطية واسعة. وحيث أن ذلك يتطلب دعما مالياً هاماً لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول، فقد تجسد بمنح مساعدات مالية على شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية ومساهمة البنك الأوروبي للاستثمار من خلال برنامج (MEDA).

بعد مرور عقد ونيف على هذه الاتفاقية، بدت العثرات التي حالت دون تجسيد

بنود إعلان برشلونة كثيرة. منها أن الأطراف المشاركة غير متكافئة على جميع الأصعدة. وهذا الخلل في التكافؤ يكمن في حجم الاستثمارات القليل في دول الجنوب، وتراجع الدخل الفردي وتخلف العديد من القطاعات الاقتصادية. كذلك يعود للصعوبات الكثيرة أمام الإصلاحات الاقتصادية، من محدودية الموارد والإمكانيات وشرط عدم تدخل الدولة في القطاع الخاص. إضافة لالتزام دول الاتحاد باتفاقية ماستريخت التي تقضي عدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي. الأمر الذي يناقض التزامات إعلان برشلونة. وعليه، تبدو الهوة في اتساع بين الطرفين، بسبب عدم قدرة الدول العربية أيضاً على مواكبة ثورة المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها. وكان يفترض العمل على إقامة منطقة تجارة عربية حرة وتشجيع التجارة البينية.

الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت مع الدول المشاركة في «عملية برشلونة»، ما عدا سوريا، دخلت حيز التنفيذ، لكن الأطراف المعنية ما زالت بعيدة عن تحقيق الأهداف التي وضعتها. خاصة فيما يخص الشق السياسي الذي أخفق بالكامل والذي بدونه من شأن أي مشروع أن يجر ذيول الفشل. خاصة وأن التعايش والتكامل والتعاون ما زال غير موجود، كما وجرى إغفال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني لحساب التعامل مع أنظمة رجعية فاسدة. وقد اتضح لبعض حكومات دول الاتحاد الأوروبي بأنها باتت مهددة بفقدان أوراقها الرابحة سياسياً واقتصادياً في الجانب الآخر من البحر المتوسط، مع دخول الصين للحلبة والاستثمار بذكاء في هذا السوق، وبالخصوص في مجال إعمار السكن والطرق. وهذا التحول قد يكون كفيلاً بالتخفيف من حدة الغطرسة التي كثيراً ما اتسم بها تعامل الاتحاد الأوروبي مع دول جنوبي البحر المتوسط.

مقترح جديد للتعاون

مسيرة الشراكة الأورومتوسطية التي وضعت السقف عالياً، لم يسمح لها بتحقيق أهدافها. لذا بدى من الضروري إعادة تنشيط الدور الفرنسي والأوروبي أمام التمحور

الأمريكي. الأمر الذي دفع ساركوزي وبرودي لمبادرة إطلاق سياسة متوسطية جديدة للاتحاد الأوروبي، قد تكون مكملاً وليس بديلاً للشراكة الأورومتوسطية. وهي إقامة «اتحاد متوسطي» يضم البلدان السبعة جنوب الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى الواقعة في حوض البحر المتوسط. أي إضافة لفرنسا وإيطاليا، هناك إسبانيا والبرتغال (وإن كانت هذه الدولة لا تقع على ضفاف البحر المتوسط) واليونان وقبرص ومالطة.

يبدو مشروع «الاتحاد المتوسطي» وكأنه الأخ التوأم للاتحاد الأوروبي، حيث سيكون له مثله «مجلس متوسطي» له سلطة القرار، و«منظومة أمنية جماعية» تضمن السلام في حوض المتوسط، و«بنك متوسطي للتنمية» لتمويل المشاريع المشتركة، كما هو متوفر في بنى الاتحاد الأوروبي. الخطوة الأولى ستكون بالدعوة لمؤتمر نهاية ٢٠٠٨ تحضره الدول الأوروبية المتوسطية السبع ومن يرغب من بلدان جنوب المتوسط. تتبعه الخطوة الثانية التي تقضي بطرح مواضيع لا تحمل طابعاً تنازعياً مثل صيانة البحر المتوسط وحماية البيئة. على أن يعقب ذلك خطوات لاحقة، منها خاصة عقد لقاءات دورية بين القادة المتوسطيين.

وكان ساركوزي قد شرح بأن الهدف الأوّل للسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة «حماية الفرنسيين قبل كل شيء، ثم الأصدقاء والحلفاء... من انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وتهديد مصادر استيراد موادنا الإستراتيجيّة، ومن الكوارث البيئية والإنسانية والأوبئة... والدفاع عن مصالحنا الاقتصادية والتجارية... والرغبة في أن تجد فرنسا من جديد نفسها قوةً متوسطيّة كبرى... مع فشل مسيرة برشلونة بعد ١٢ عاماً من إطلاقها».

وفي حين يعارض ساركوزي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، باعتبار أنها ليست «جزءاً من القارة الأوروبية ولو أنها جارة لأوروبا»، لكنها تنتمي «إلى الفضاء الأوروآسيوي والمتوسطي ويجب الارتباط معها بشراكة مميزة»، تبدو هذه المبادرة حلاً بديلاً لدخولها الاتحاد الأوروبي. لكن تركيا رفضتها على لسان وزير خارجيتها الذي قال : «التعاون في حوض المتوسط والتعاون داخل إطار الاتحاد الأوروبي أمران

مختلفان». أما ساركوزي فبدى أنه قد عدّل قليلاً من لهجته، كونه ليس وحده اللاعب على الساحة الأوروبية التي فيها من لا يعارض دخول تركيا للاتحاد الأوروبي.

يبدو من هذا العرض أن هناك بذهن الأوروبيين متوسط آسيوي، يشكو من انعدام الاستقرار والفوضى، ومتوسط مغاربي أفريقي أكثر استقراراً. الأمر الذي جعلهم يركزون على تطوير التعاون مع الأخير وبنوع خاص في مجال الموارد البشرية. وحتى الآن ما زال هناك عدم وضوح في الرؤيا لمعرفة أن كان الاتحاد المتوسطي مكملاً أو بديلاً للشراكة الأورومتوسطية. وإن كان هذا البديل سيستمر في نفس نهج الأخيرة من إغماض العين عن تسوية أهم القضايا المتفجرة في المنطقة والتي تحول دون تعزيز مفهوم الشراكة، ألا وهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي. لذا ما زال هناك شئ من الوقت أمام بعض الدول الأوروبية المتوسطية لاستيضاح النوايا قبل تبني الفكرة.

كثيرة هي الدراسات والتقارير والبراهين التي قدّمت للمناشدة بتسوية شاملة للقضايا السياسية العالقة والمتفجرة في منطقة حوض المتوسط، والتي من دونها لا يمكن لأية تسوية أو شراكة أو مباحثات أن تفضي لنتيجة كافية ومقنعة ونهائية. من هذه المساهمات كانت مجموعة من كبار باحثي وموظفي وزارة الخارجية الفرنسية، أسمت نفسها مجموعة «ابن سينا»، قد أعدت دراسة قبيل الانتخابات الرئاسية وجهتها للمرشحين للرئاسة. وانطلاقاً من تخوفها من حصول انفجار في المنطقة العربية، فقد رسمت سيناريوهات محتملة للمستقبل تتلخص في ما اسمته: السلم الأمريكي، النظام الإسلامي، الفوضى، والتدهور التدريجي. ومع قناعتها بترابط مشاكل الشرق الأوسط، فقد رأت أن القضية الفلسطينية هي جوهر هذه المشاكل. كما وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي منذ أربعين عاماً هو في صلب عدم الاستقرار في المنطقة. ذلك بغض النظر عن ضرورة تنمية العلاقات مع إسرائيل أو الحفاظ على أمنها. الأمر الذي يفترض أن يكون لفرنسا دور الوسيط الفاعل مع جميع أطراف الصراع من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلّة.

كذلك يؤكّد تقرير مجموعة «ابن سينا» على فشل السياسات الأحادية الجانب، وعلى أن صورة الغرب وخاصة الولايات المتحدة تبدو كمعتدي، يعتمد الكيل بمكيالين ويراوغ في الحديث عن الديمقراطية التي يرفضها عندما لا يناسبه ما تفضي إليه من نتائج. وكون التقرير لا يرى فارقاً بين أنظمة معتدلة وما عداها، ويشكك في الرغبة السياسية لأنظمة المنطقة لدفع الإصلاحات والديمقراطية طوعاً، فهو ينتهي لمطالبة الغرب بالحوار مع القوى الإسلامية (بما فيها حزب الله)، كما مع سوريا وإيران. ويدعو لتشجيع القوى التقدمية التي بدأت تفرض وجودها على الساحة، وتجنب تعريضها للمخاطر.

○ ○ ○

الفصل الثاني

فرنسا بلد هجرات

يا جار، جارَ عليّ الظالمون كما *جاروا عليك ولم نرحل ولم نثر*

نخشى الغريب ونخشى قومنا فإذا *حلّ البلاء شكونا الضيم للقمر*

الياس فرحات

تعريفات

كمثال للبلدان المستقبلة للهجرات المعاصرة، نتعرض لحركة الهجرة إلى فرنسا. ما رافقها من ظواهر وما طبعها من سمات، توخياً لمقاربة الموضوع من جانبه التاريخي. وصولاً لما يستتبع ذلك من استنتاجات حول علاقة الدولة ومؤسساتها مع الوافدين إليها، والقوانين والإجراءات المتخذة بحقهم، وبعض جوانب الواقع المعاش.

نبدأ من مطلع القرن الواحد والعشرين، إذ يدلل إحصاء أجري سنة ١٩٩٩، ارتكز على التمييز على أساس الجنسية، أن عدد القاطنين في فرنسا يقارب ٥٥,٣ مليون فرنسي، يضاف إليهم ٣,٣ مليون أجنبي. لكن باستعمال كلمتي أجنبي أو فرنسي، لم نذكر المهاجر الذي قدم من بلده الأصل للبلد المستقبل والذي يراوح بين هذين الرقمين. فكل أجنبي ليس بالضرورة مهاجراً، كون من الأجانب من ولد على الأراضي الفرنسية، لكنه احتفظ بجنسية والديه الأجنبية. يشكل هؤلاء قرابة نصف مليون شخص.

بالمقابل، ليس كل المهاجرين أجانب، حيث حصل قسم منهم على الجنسية الفرنسية خلال إقامته في فرنسا. وبالتالي، لو قدّر عدد المهاجرين انطلاقاً من مكان ولادتهم، أي خارج الأراضي الفرنسية، لوجدنا أن عددهم سيصبح ٤,٣ مليون

مهاجر. هؤلاء يقسمون لفئتين: من أصبح منهم فرنسياً ولم يعد له من وجود في إحصاءات وزارة الداخلية كأجنبي، عددهم ١,٦ مليون شخص. ومن بقي أجنبياً: ٢,٨ مليون نسمة.

أما فيما يتعلق بالفرنسيين، هل يمكن القول أيضاً بوجود فئتين: الفرنسيون الأصليون والفرنسيون ذوي الأصول الأجنبية؟ المسألة تبدو عويصة خاصة وأن فرنسا، بعكس البلدان الأنكلوساكسونية، تمنع أية إشارة في إحصاءاتها للقومية أو للدين أو للمنشأ الاجتماعي، كونها تعتبر ذلك تمييزاً، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، لا فائدة من طرح السؤال بهذا الشكل، ولو أن البشر درجوا على البحث عن أصولهم لتأكيد انتمائهم أو عدمه للمجتمع الذي يعيشون فيه.

فما هو الأساس الذي يتم الاستناد إليه لاعتبار أن فلاناً فرنسي أكثر من فلانٍ؟ هل مثلاً من ولد على الأراضي الفرنسية ولم يطلب له أهله الجنسية الفرنسية هو أقل فرنسية من ذاك الذي ولد في بلد أجنبي وهاجر لفرنسا ثم حاز على جنسيتها فيما بعد؟ وماذا نقول عن الفرنسيين الذين يعيشون أو ولدوا في بلدان المهجر ولا يعرفون الكثير عن بلدهم أو بلد آبائهم الأصل أو حتى لم يزوروه البتة؟

بعد هذه التساؤلات، هناك جوانب لا بد من تفحصها لمحاولة الإجابة على المقولات التي تعتمد على جنسية البلد للتفريق بين البشر والتمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي، وما يجره من إشكالات نفسية واجتماعية للأفراد والمجموعات.

لمحة تاريخية

لو عدنا لتاريخ فرنسا الغابر وبحثنا عن كيفية تشكّل هذا البلد، لوجدنا مع المؤرخين أن السكان الأوائل الذين عاشوا في فرنسا بحدودها الحالية كانوا هم أنفسهم مهاجرين قدموا من القارة الأفريقية.

عودة للألفية الأولى قبل المسيح، عندما قدم إليها السلط celtes من الشرق والذين تحدر منهم الغاليون gaulois الذين جعلتهم الأسطورة أجداد أبناء هذا البلد.

تبعهم الرومان بدءا من القرن الرابع، ثم توالت هجرات كبرى عديدة ومختلفة حتى القرنين التاسع والعاشر، إلى أن بدأت تخفّ في القرن الحادي عشر. الأمر الذي شكّل الشعب الفرنسي كموزاييك حقيقية. وهذه الشعوب كانت تتجذر في أماكن سكنها وتحتفظ بعاداتها ولغاتها ولو أنها كانت تتوحد تدريجياً منذ القرن الخامس للميلاد بفعل الديانة المسيحية.

في ذلك الحين، كان الوجهاء والمتنفذون يولون الاعتبار لهؤلاء القادمين نظراً لحاجتهم لهم من أجل تقوية نفوذهم. وفي القرن الخامس عشر، حمى لويس الحادي عشر الباعة الأجانب الذين كانوا يحملون معهم تقنيات ومعارف جديدة. كان قصره يستقبل عديد القادمين من أوروبا، حيث كانت تعقد فيه وتحل الزيجات والتحالفات. في ذلك الحين لم يكن للحدود من شأن هام ولم تكن بعد واضحة المعالم. نورد كمثال على هذا التمازج اسم جان جاك روسو الذي طبع اسمه تاريخ فرنسا ودرّس في كتبها الأدبية، في حين أنه كان من مواليد مدينة جنيف سنة ١٧١٢.

بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ستعيش فرنسا مرحلة جديدة تتميز بالهجرة منها، بعد أن كانت إليها. في ذلك الحين، كان سكان الريف لا يدللون على ذواتهم كفرنسيين، بل ينسبون أنفسهم إلى المناطق المتحدرين منها. أما في المدن، فكان الأجنبي ينتمي للنخبة المتعددة المنابت، بحيث لم يكن هناك من تمييز بين فرنسي وأجنبي. ثم أتت ثورة ١٧٨٩ بشعارات الحرية والمساواة، لتؤكد على هذا الوضع وتعطي الأجنبي نفس حقوق الفرنسي.

لكن ما لبثت الحرب ضد النمسا وإنكلترا أن هددت وحدة الجمهورية الفرنسية وحدودها، حتى أصبح كل من لا ينتمي لها تحوم الشكوك بخصوصه. ففرضت مسألة الجنسية نفسها سريعاً بمواجهة الأجنبي. وأصبحت الحقوق المدنية والسياسية تقتصر على المواطن الفرنسي. إلى أن كان إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ١٧٨٩، المرحلة الأولى للاعتراف بالجنسية «كمعلم أساسي يميز على أساسها الأجنبي». لكن تفسير هذا المبدأ لم يلبث أن تطور إلى أن صدر قرار سنة ١٧٩٣،

الذي قضى بتوقيف وطرد كل الأجانب الذين لا يمكنهم تأكيد «إخلاصهم ومنفعتهم للجمهورية».

الثورة الصناعية

ستنتقل فرنسا لمرحلة جديدة مع بدء الثورة الصناعية التي ستغير جذرياً الاقتصاد الفرنسي، مع ما يتطلبه ذلك من يد عاملة. خاصة وأن المزارعين الذين كانوا يشكلون نصف اليد العاملة أبدوا تعلقهم بأرضهم وعدم رغبتهم بتركها. هذا الوضع أفضى لضرورة اللجوء ليد عاملة أجنبية من أجل تشغيل المعامل والأفران. كذلك، باتت المسألة الحيوية الأخرى هي تعويض النقص السكاني الذي كانت تشكو منه فرنسا في ذلك الحين. فلم يكن بد من استقدام عمال من أوروبا وتشجيع من قدم منهم بنيّة العمل المؤقت للمكوث فيها.

وهكذا سيقفز خلال ثلاثين سنة عدد الأجانب من ٣٨٠ ألف أجنبي سنة ١٨٥١ (تاريخ أول تعداد سكاني) إلى ما يزيد عن مليون نسمة في ١٨٨١، أي من ١ إلى ٢,٦٪ نسبة لعدد الشعب الفرنسي. لكن هؤلاء المهاجرين (البلجيكيون كانوا في المرتبة الأولى ثم حل محلهم ابتداء من بداية القرن العشرين الإيطاليون) لم يلبثوا أن تعرضوا للمضايقات. ورغم تمتعهم بكل حقوق الفرنسيين، عاشوا في ظروف قاهرة. ذلك لم يمنع بعضهم من السعي للاستقرار مع عائلاتهم.

سنة ١٨٧٦، كان تعداد الشعب الفرنسي حوالي ٣٦,٩ مليون نسمة، في حين أصبح في بدايات القرن العشرين (١٩١١) ٣٩,٦ مليون. بما يعني بطء نمو ديمغرافي، جعل فرنسا تتراجع للمرتبة الخامسة بعد أن كانت في بداية القرن التاسع عشر في طليعة البلدان الأوروبية بالنسبة لتعدادها السكاني. وهذا رغم زيادة معدلات العمر عشر سنوات خلال نصف قرن وتراجع الوفيات بفعل التقدم الطبي. أما الأجانب في فرنسا، فكان تعدادهم ١,١٣ مليون نسمة سنة ١٨٩١، ثلثهم ولد على الأراضي الفرنسية. لكنهم كانوا يتعرضون للاتهام بالتسبب في انخفاض الأجور، وبعضهم طاله الضرب وحتى القتل.

لم تكن الهجرات لفرنسا كلها بدافع اقتصادي وإنما أيضاً بسبب الاضطهاد السياسي، كما حصل مع الروس والقادمين من أوروبا الوسطى. بحيث أخذ كل منهم حصته من الاضطهاد والعنصرية، وهذه المرة لأسباب سياسية وثقافية. فقد وصفوا بالجراد وعيّروا بوساختهم. تماماً كما في كل مرة يجد ابن البلد في الأجنبي كبش محرقة، يصوره على أنه حامل للأمراض والغرائز الحيوانية وكل ما يقرّبه من فئة الحيوان ويبعده عن جنس البشر.

في نهاية القرن التاسع عشر، أصبح رفض الآخر، الذي يؤشر له من اختلاف جسده أو لونه أو مأكله أو ملبسه، أمراً بارزاً. خاصة وأن الجمهورية الثالثة (بين ١٨٧٥ و١٩٤٠) نقلت البلد لمرحلة وحدة وطنية في ظل مد إمبريالي. سهّل ذلك العقلية الاستعمارية التي سادت الحقبة، وحولت الآخر في الوعي الجماعي إلى الأدنى الذي يحتاج بالضرورة العون والمساعدة والتوجيه. نمط الحياة أثر أيضاً، عندما قرّبت خطوط سكك الحديد بين المناطق وجعلت الريف أقل عزلة ودخلت الصحافة البيوت. أما المدرسة العلمانية والإجبارية للجميع، فقد منحت للشعب تاريخاً ولغة مشتركين، إضافة لاعتماد بطاقة الهوية.

أصبح كل ما هو «وطني» يتمتع بوهج مميز، بمواجهة الأجنبي وبنوع خاص الألماني. وبالتالي، كان يتوجب تخفيض شأن كل الخصوصيات المحلية ليصبح جميع أبناء البلد مواطني جمهورية واحدة ترتكز على قيم مشتركة. مما جعل التخوم أكثر وضوحاً بين المحلي أو الفرنسي، والأجنبي الذي قذف به إلى هامش المجتمع.

النصف الأول للقرن العشرين

في بداية القرن العشرين، عرفت فرنسا تراجعاً في حركة توافد الهجرات إليها بفعل الأزمة الاقتصادية. تعداد الأجانب فيها كان عام ١٩١١ حوالي ١,٦ مليون شخصاً، أي ما يعادل ٣٪ من سكانها. الوافدون من إيطاليا وبلجيكا كانوا الأهم بفضل الاتفاقات التي عقدت في بداية القرن مع هذين البلدين، لاستقبال عمال كانت فرنسا بحاجة لسواعدهم لتشغيل مصانعها.

في نهايات القرن التاسع عشر، بدأ هذا البلد يخرج من أزمته الاقتصادية، حيث شهد نمواً صناعياً مطرداً واحتل المرتبة الأولى في صناعة السيارات. لقد قفزت مثلاً شركة رينو من ٤ عمال في ١٨٩٨ إلى ٤٠٠٠ عامل في ١٩١٣. الأمر الذي جعل من فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى، رابع قوة صناعية، تؤمن ٧٪ من الإنتاج الدولي. لكن ساعات العمل الطويلة في مصانعها لم تكفِ للاستجابة لاحتياجات المصانع وتزايد الطلب على اليد العاملة. لم يكن بالتالي بد من دعوة شبان البلدان الأوروبية المجاورة للعمل فيها. فبلدان أوروبا الوسطى والمتوسطية كانت تعاني في ذلك الحين من سوء توزيع الثروات وبؤس شريحة واسعة من شبيبتها. مما جعلها تلبي الدعوة بالترحاب.

من ناحية أخرى، سمعة فرنسا في مجال حقوق الإنسان جعلتها محط أنظار المضطهدين سياسياً ودينياً في بلدان أوروبا الشرقية. وأغلبهم كانوا من يهود الإمبراطورية الروسية. فبدأ الزحف باتجاهها في القطارات والبواخر، وأحياناً سيراً على الأقدام للذين لا يملكون ما يدفعونه للانتقال إليها. والكثيرون منهم كانوا يأتونها مع عائلاتهم أو أصدقائهم وجيرانهم، بحيث كوّنوا قراهم في أماكن سكنهم وتعاضدوا فيما بينهم.

عندما بدأ سعير الحرب العالمية الأولى، كان لا بد من استقدام يد عاملة أجنبية من جديد. أتت مجموعات من إسبانيا وبولونيا لتحل مكان العمال والفلاحين الفرنسيين الذين تحولوا لجبهات القتال بين ١٩١٤ و١٩١٨. كذلك محلّ الألمان والإيطاليين الذين غادروها مسرعين. أما من بقي من أبناء بلدان العدو، فإما طردوا أو احتجزوا في مراكز خاصة بهم. كما وضعت اليد مؤقتاً على ممتلكاتهم، ومنهم من تعرض للاعتداء.

رغم تطوّع عشرات الآلاف من ٥٢ جنسية للمشاركة في المعارك، كان لا بد من استقدام المزيد بسبب الخسائر الكبيرة التي منيت بها الجيوش الفرنسية. مما اضطر سلطات هذا البلد للذهاب لمستعمراتها والمجيء بمن يعزز الصفوف على الجبهات. فكان منهم من المغرب العربي وخاصة الجزائر. لكن قساوة الطقس

واختلاف البيئة الجديدة، إلى جانب عدم الخبرة في القتال بسبب السرعة في إجراءات التجنيد، كان من شأنها التسبب في وفيات عدد منهم. ومن بقي تعرض للتمييز والمراقبة المشددة. أما في المعامل وحقول الزراعة والبناء، اضطرت الإدارة لتشغيل المساجين بعد أن بدأ نقص اليد العاملة يشلّ حركتها، وذلك بالرغم من عدم خبرتهم. الأمر الذي أدى لفرار قسم منهم باتجاه سويسرا وإسبانيا وتعرض جزء للمطاردة وحتى القتل.

لتعويض الخسائر وتأمين اليد العاملة، كان لا بد من استقدام أكثر من مائتي ألف شخص من أوروبا، وما يتجاوز مائة ألف من المغرب العربي، وعشرات الآلاف من الصين. هؤلاء الأجانب كانوا يعيشون في ما يشبه المساكن التي تفتقد للمراحيض ودورات المياه، كما ويعاملون بحذر ويعيشون تحت المراقبة المشددة. ذلك إلى جانب معاناتهم من قساوة الطقس البارد وظروف العمل الصعبة. الأمر الذي أثر على علاقاتهم بالفرنسيين. خاصة القادمين منهم من شمالي أفريقيا، حيث كانوا يتقاضون رواتباً اقل من الآخرين ويعانون من تشديد على حرياتهم.

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى كانت الخسائر البشرية تقدر بمليون ونصف شخص من أصل الثمانية الذين شاركوا فيها. أي ما يعدو العشرة بالمائة ممن هم في سن العمل. أما من بقي، فكان هناك ٣ ملايين جريح، منهم مليون مقعد. يضاف لمجموع هذا العدد ما يقدر بـ (١٤٠٠٠٠٠) شخص أقل بسبب نقص الولادات خلال الحرب وزيادة عدد وفيات الأطفال نتيجة سوء التغذية وعمل النساء. كذلك كان قطاعا الصناعة والزراعة يشكوان من نقص في اليد العاملة. لكن أبناء فرنسا الصالحين للعمل والأفضل تعليماً من الوافدين كانوا يطمحون لأعمال أقل قساوة ويتوجهون لوظائف حكومية أو لقطاع الخدمات. الأمر الذي حوّل نحو مليون فرنسي باتجاه المدن. أضف لذلك أن الخراب الكبير (٧٪) الذي نتج عن الحرب كان لا بد من تعويضه، واعمار الطرق والسكك والقنوات والأبنية لإسكان الذين بقوا من دون مأوى. وهكذا مرة أخرى، وُجب استقدام العمال الأجانب لتعويض هذا النقص.

لكن هذه المرة كان يجب العمل بطريقة أكثر تنظيماً. تصدت لمهمة انتقاء اليد العاملة الأجنبية مؤسسة خاصة دعيت «المؤسسة العامة للهجرة». الأولوية أعطيت للأوروبيين منهم، حيث اعتبروا أكثر سهولة في الانخراط بالمجتمع. وهكذا بعد الإيطاليين، الذين كانوا في ١٩٣١ في مقدمة المهاجرين، أتى البولونيون ومن ثم الأسبان. لكن بين الأوروبيين أنفسهم، كان ثمة تمييز بين الخاسرين والرابحين. فأربع سنوات من الحرب كان لها أن تتسبب بالكثير من الأحقاد والضغائن. ورغم المعاهدات الموقعة وضمان معاملة الأجانب كالفرنسيين، لم تحترم التعهدات وخاصة ما يتعلق بالأجور.

بين الحربين العالميتين، احتلت فرنسا المرتبة الأولى كبلد هجرات في العالم بالنسبة لتعداد سكانها. كانوا ٢,٧ مليون مهاجراً، أي نسبة ٦,٥٨٪ من عدد الفرنسيين البالغ ٤١,٢ مليون نسمة. لقد اشتغل هؤلاء المهاجرون غالباً كعمال، وكان معظمهم من الذكور، وثلاثة أرباعهم تحت سن الثلاثين. الأمر الذي جعل نسبة الولادات لديهم تتخطى تلك عند أبناء البلد الأصليين. كانوا يقطنون في العاصمة وضواحيها وفي المناطق الصناعية وأماكن استخراج الفحم، أي في الجهة الشرقية لفرنسا من شمالها لجنوبها. وكانت تجمعاتهم على أساس المناطق أو حتى البلدات التي قدموا منها.

ما لبثت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بفرنسا في ١٩٣٠، أن جعلت مسؤوليها السياسيين يشرّعون قوانين تحدد نسباً مئوية لتشغيل الأجانب في المعامل. وفي ١٩٣٤، لم تعد بطاقة العمل تمنح للمهاجرين الجدد. إلى أن بدئ في السنة التالية بإخراج العاطلين عن العمل الأجانب من البلد. الأمر الذي أسس لمناخ من العنصرية ولتراجع عدد المهاجرين. ذلك رغم استمرار فرنسا في قبول اليهود من أوروبا الشرقية والمناهضين للفاشية الإيطاليين والجمهوريين الأسبان ومن عداهم من طالبي اللجوء السياسي. وهذا الانتقاء التمييزي للوافدين حسب «نفعهم الاقتصادي» أو «قدرتهم على الاندماج» كان له أن يطبق في ظل حكومة فيشي الموالية للمحتل الألماني.

من المعروف أنه من مفاعيل الأزمات الاقتصادية تغذية العنصرية ضد الأجنبي، الذي يعتبر بمثابة تهديد لابن البلد على قاعدة أنه يأخذ منه عمله. في حين أن هذا الأخير لا يقبل بالعمل الذي يقوم به الأجنبي ويجعله مع امتداد البطالة كبش المحرقة. لقد وصف هذا الأجنبي بكل النعوت، لحد تعرضه لأعمال عنف واعتداء خاصة في المناطق الحدودية. وقد عملت آنذاك أحزاب اليمين المتطرف على الاستفادة من هذه المشاعر السلبية. كذلك جهد الاحتلال وحكومة فيشي في التخلص من قسم منهم، بحيث تراجع عددهم لـ ١,٤ مليون بعد أن كانوا ٢,٢ مليون في ١٩٣٦.

أما خلال الحرب العالمية الثانية، فكان للأجانب أن يتعرضوا من جديد لمعاناة شديدة القساوة وأكثر من الفرنسيين أنفسهم، أكان ذلك في ظل حكومة فيشي أو فرنسا الحرة. ذلك من وضعهم في أماكن احتجاز، إلى الالتزام بالعمل الإجباري، إضافة لكل ما حصل من مآسي بحق اليهود منهم. ومع هذا، فقد استطاع الأجانب أن يبرزوا في المعارك ويستشهد الكثير منهم من أجل أن يرتفع العلم الفرنسي على الجبهات.

بعد الحربين

بعد الخروج من الحرب العالمية الثانية، عاد قسم من الأجانب لبلدانهم. لكن كما في السابق، كانت الحاجة ماسة لليد العاملة الأجنبية. فقوة العمل المحلية لم تكن تكفي لبناء ما دمرته الحرب وإدارة المصانع وتعويض النقص السكاني. كان لا بد للدولة أن تعمل، من خلال جهاز خاص بالمهاجرين، على توقيع اتفاقيات مع دول عديدة، في مقدمها البرتغال، لاستقدام اليد العاملة منها. عقدت اتفاقات مع إسبانيا والمغرب وتونس ويوغسلافيا السابقة وتركيا، كما وقعت أخرى مع بلدان من أفريقيا السوداء بدءا من ١٩٦٣. كذلك عزّز قبول طلبات التجميع العائلي، وتم تحديد الشروط القانونية لمنح تراخيص العمل والإقامة والحصول على الجنسية. وغالباً ما كانت هذه الهجرات مؤلفة من عمال لا يتمتعون بتعليم أو كفاءة مهنية، وبالتالي لا يطالبون بأجور عالية أو سكن أو مساعدة اجتماعية.

لقد عاشت فرنسا على مدى ثلاثة عقود، سميت بالسنوات المجيدة، حقبة تطور اقتصادي وعمراني مزدهر. أي بدءاً خاصة من ١٩٥٤ وانتهاء باغلاق الحدود في ١٩٧٤، كان استقدام المهاجرين يجري على قدم وساق. الجزائريون كان وضعهم مختلفاً عن أبناء المغرب العربي وسائر المهاجرين. حيث حتى سنة ١٩٦٢، كانوا يعتبرون مواطنين فرنسيين بفعل احتلال فرنسا لبلدهم. وبالتالي لا يظهرون في الاحصاءات الرسمية. استمروا بالتنقل بحرية بموجب اتفاقات ايفيان حتى ١٩٦٤. وكانوا من أوائل من لبى الدعوات للعمل في فرنسا. في حين أن تعقيدات طلبات الهجرة استثنت لحد ما أبناء الجنسيات التي احتلت بالسابق الصفوف الأولى. لكن حرب التحرير الجزائرية كانت نتيجتها سلبية على من بقي في فرنسا ولم يشأ العودة لبلده الأم.

وهكذا بات سنة ١٩٦٨ تعداد الأجانب ٢,٦٢ مليون شخص، أي ٥,٣٪ من السكان. ارتفع مجموع المهاجرين القاطنين في فرنسا من مائة ألف ليصبح ١٢٠ ألفاً في بداية السبعينات. وفي ١٩٧٥، أي مع بدء وقف الهجرة، كانوا ٣,٤٤ مليون. ما معدله ٦,٥٥٪ من السكان وما يوازي نسبتهم في ١٩٣١. فخلال ثلاثين سنة، ومع التجميع العائلي خصوصاً، ازداد تعداد نسبة النساء الضعف وعدد الأطفال ٤ أضعاف. ثلاثة أرباع المهاجرين كانوا يقطنون في شرق فرنسا من الهافر شمالاً إلى مرسيليا جنوباً. وقد شمل صندوق العمل الاجتماعي، الذي أنشئ في ١٩٥٨ ليعنى بالجزائريين في فرنسا، جميع الأجانب. وذلك بدءا من ١٩٦٤، حيث كان يهتم بشكل خاص بتأمين سكن لائق لهم.

لكن الظروف الصعبة التي عرفها المهاجرون حينذاك من أوضاع معيشية وسكنية وأجور متدنية كان لها كبير تأثير على صحتهم. لقد حملوا من بلدانهم القليل من الأمراض نسبة للفرنسيين، لكنهم أصيبوا بالكثير منها فيما بعد نتيجة الهجرة. كما أن مخالفات الإقامة وقرارات الطرد بحقهم بعد إغلاق الحدود كان من شأنها أن تضخم نسب مرتكبي الجنح لديهم. أما صورة العامل الأجنبي، فكانت كناية عن شخص من أصل مغاربي، متدني الكفاءة والمهارة، يعيش غالباً في تجمعات سكنية غير صحية ويقيم في فرنسا لفترة مؤقتة.

منذ إغلاق الحدود

مع الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالغرب سنة ١٩٧٤، شهدت فرنسا نهاية المد الذي عرفته على مدى ثلاثة عقود. فاتخذ رئيسها جيسكار ديستان في ٣ يوليو/ تموز من تلك السنة قراراً بإغلاق حدودها مؤقتاً. وكانت الجزائر قد قررت السنة التي سبقتها منع أبنائها من الهجرة لفرنسا بسبب الأعمال الإجرامية التي ذهب ضحيتها جزائريون. في ألمانيا وبلجيكا اتخذت إجراءات مشابهة لفرنسا، التي سعت أيضاً لترحيل البعض من مهاجريها بتشجيعهم على العودة الطوعية، ثم الإجبارية مع منحهم بعض التحفيزات. لكن سياستها هذه لم تسفر عن نتائج هامة، حيث لم يصل عدد العائدين لبلدانهم لمائة ألف شخص. أما إجراءات تشديد الرقابة على الحدود وتسريع معاملات الطرد وعدم تجديد أوراق الإقامة فكان من نتيجتها تخفيض عدد القادمين إليها، لكن ليس بنسبة كبيرة.

شهدت فرنسا، مع مجيء الاشتراكي فرنسوا ميتران للرئاسة في بداية الثمانينات، تحولاً هاماً يتماشى مع الوعود التي قطعها لناخبيه في برنامجه الانتخابي. من ناحية، تشديد الرقابة على دخول المهاجرين السريين وعلى أرباب العمل المستفيدين من خدماتهم. ومن ناحية أخرى، إيقاف الهجرة المعاكسة، مع تحسين شروط الإقامة. كذلك إعطاء حق بتشكيل جمعيات من دون أذون مسبقة، وإيقاف طرد الأجانب الذين لا يتمتعون بوضع طبيعي وعددهم آنذاك مائة وثلاثون ألفاً، وتسوية أوضاعهم. وحيث عملت حكومة ذلك العهد على تغيير السياسات المنتهجة، فقد قررت صيف ١٩٨٤ بطاقة إقامة وعمل تمنح لعشر سنوات للحد من تردي أوضاع المهاجرين. لكن ما لبثت أن توالت، مع التغييرات في الأغلبية البرلمانية، التعديلات على قانون الجنسية والتشريعات حول دخول وإقامة الأجانب.

مع ذلك لم يزد عدد الأجانب إلا بمعدل ٣٠٠ ألف شخص، وكان التغيير في نوعيتهم. أي بعد أن كان العمل سبب دخول الأجانب لفرنسا بات التجميع العائلي، إلى جانب التعليم العالي واللجوء السياسي. الأمر الذي رفع من نسبة الجزائريين مقارنة بالبرتغاليين، الذين كانوا أكبر تجمع أجنبي قبل وقف الهجرة

لفرنسا. كان البرتغاليون يشغلون، على غرار أبناء المغرب العربي، قاعدة الهرم الاجتماعي. لكنهم استطاعوا بسرعة أن ينظموا أنفسهم في جمعيات قوية. كذلك كان للمرأة البرتغالية التي قدمت مع التجميع العائلي أو بمفردها للعمل دوراً هاماً. إلى جانب أن الدولة الفرنسية سعت لتسهيل انخراطهم في المجتمع من حيث الاهتمام بسكنهم أو تعليمهم المهني أو إقامة النشاطات الثقافية. الأمر الذي لم يحصل للمهاجرين العرب، بل بالعكس جوبهوا بعنصرية أكبر ممن عداهم.

الملفت أن إجراءات عهد ميتران ترافقت بإحراز الجبهة الوطنية، اليمينية المتطرفة، في ١٩٨٣ أولى انتصاراتها في الانتخابات البلدية. فمع تواصل الأزمة والبطالة عاد اللعب على عامل الامتياز الوطني. واستفاد اليمين المتطرف من الاحتقان لجعل الهجرة موضع نقاشات سياسية. لقد عاد السؤال يطرح من جديد حول المكانة التي يسمح للأجنبي أن يحتلها في المجتمع المستقبل. هذا رغم أن فرنسا هي من أكثر البلدان الغربية (مع كندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا) التي استفادت من هذه الهجرات، أكان على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الديموغرافي.

وهكذا، في كل مرة يشهد البلد أزمة اقتصادية أو اجتماعية وترتفع البطالة يبرز المهاجر ككبش محرقة. فتعلو المطالبات بتفضيل الوطنيين على الأجانب، وتزداد العنصرية وكراهية الآخر المختلف. كما وتسنّ القوانين التي تحد من حقوقهم لدغدغة مشاعر اليمين المتطرف وطمأنته. لكن كل محاولات التشديد باءت بالفشل، عندما اضطرت الحكومات المتعاقبة للتخفيف من غلواء بعض الإجراءات وتسوية أوضاع ما سمي بالمهاجرين السريين. كذلك بان أن عمليات الطرد والترحيل بالطائرات وغيرها من التشجيع على العودة لم تؤتى أكلها. إضافة إلى أن الكثير منهم حصلوا على الجنسية الفرنسية.

على صعيد آخر، لم يلبث أبناء المهاجرين وبخاصة من المغرب العربي، أو ما سموا بالجيل الثاني أو الثالث، أن دخلوا الحلبة ليطالبوا بمكان لهم في الخارطة المجتمعية. كما نظموا مظاهرات في السنوات الأوائل لحكم الاشتراكيين مطالبين «بالحق بالاختلاف». لم يتوصل سوى عدد قليل منهم فيما بعد لاحتلال مناصب وزارية

ونيابية أو كممثلين سياسيين. في حين شغل آخرون كل أنواع الوظائف، من أقلها لأعلاها مرتبة، مشكلين كأسلافهم فرنسا بتعددية أصولها.

في هذه الفترة كانت فرنسا مسرحاً لأحداث أخرى. كمظاهرات مصانع السيارات التي قذفت بالعمال المهاجرين إلى واجهة التحركات المطلبية والنقابية. فمنذ الأزمة النفطية في ١٩٧٣، وإعادة الهيكلة المكثفة للمصانع في ١٩٨٣، كان المهاجرون أول من طالهم التسريح من العمل والبطالة الطويلة الأمد. لقد تحملوا لوحدهم ثلث خسارة الوظائف في المصانع. حتى أنه في بعض القطاعات كصناعة السيارات، كان من بينهم ٤٢٪ من المسرّحين، وفي البناء والأشغال العامة أكثر من النصف. الأمر الذي يفسر زيادة البطالة في صفوفهم بمرتين أكثر من الفرنسيين. علماً أن بين الأجانب أنفسهم اختلافات، حيث نجد عند المغاربة والأتراك ضعفي عدد العاطلين عن العمل على الأقل مما هو عليه عند البرتغاليين والأسبان.

مع بداية التسعينات، بدأت نسبة المهاجرين بالانخفاض لتساوي النسبة التي حققتها قبل نصف قرن، أي ٧،٣٪ من مجموع السكان. نسبة النساء والشبيبة بينهم باتت كبيرة، حيث واحد من ثلاثة أشخاص لا يتجاوز عمره العشرين سنة. كذلك طلبات التجنيس، وخاصة للقادمين الجدد من البرتغاليين أو الجزائريين، أصبحت أيضاً في ارتفاع.

في القوانين الناظمة

لتنظيم الهجرة إلى فرنسا كانت التشريعات، التي تبعت الحرب العالمية الثانية بدءاً من ٢ نوفمبر ١٩٤٥ واتخذت معظمها منذ السبعينات، تارة أكثر ليبرالية وطوراً أكثر تشدداً. فهي لم تستقر على وضع، حيث كثيراً ما تغيرت بتغيير الحكومات المتعاقبة وتبدّل وزراء الداخلية. في البداية تلونت التعديلات مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ثم تبدلت فيما بعد حسب أهواء المسئولين وتلويناتهم السياسية. آخرها التعديل الذي طرحه نيكولا ساركوزي صيف ٢٠٠٦ على خلفية الحملة الانتخابية للرئاسة التي كانت على الأبواب. هذه المتغيرات السريعة كان لها

تأثيرات سلبية جداً على أوضاع المهاجرين، أكانوا مهاجرين شرعيين أو سرّيين.

نعطي مثلاً على هذه التغييرات قانون شوفينمان الذي صدر في ظل حكومة جوسبان الاشتراكية عام ١٩٩٨. لقد أعاد تحديد شروط دخول وإقامة الأجانب بالتخفيف من التشديدات التي اتخذت بعهد وزير الداخلية الأسبق باسكوا. هذا الأخير كان قد أصدر قوانين متشددة بحق الأجانب ووضع بعضهم في موقع لا يمكن طردهم ولا تسوية أوضاعهم. أما دوبريه الذي أتى بعده فلم يستطع إيجاد مخرج للمعضلة، بسبب اعتراض حزبه واليسار على قانونه الذي أوقف حينها في المجلس الدستوري.

قانون شوفينمان منح أيضاً مساعدات للمسنين الذين يعيشون في وضع شرعي. كما أحدث من جملة الإجراءات المتخذة إقامات خاصة بالمتقاعدين أو حملة الاختصاصات العلمية أو الذين لديهم علاقات عائلية في فرنسا. هذه التعديلات، كانت قد أجريت للمرة الخامسة والعشرين منذ سنة ١٩٤٥. وقد قضت بأنه ما عدا الأوروبيين، يجب لكل من يبقى أكثر من ثلاثة أشهر على الأراضي الفرنسية أن يحصل على بطاقة إقامة مؤقتة لمدة سنة أو لإقامة دائمة مدتها عشر سنوات.

قانون غيغو أجرى كذلك في السنة نفسها تعديلات جديدة على قانون الحصول على الجنسية، وكان الرابع منذ ١٩٤٥ أيضاً. قانون الجنسية هذا بدا الأكثر ليونة بين البلدان الأوروبية وسمح بقبول طلبات أكثر من ثلاثة أرباع المتقدمين للجنسية (سنة ١٩٩٩ حصل حوالي ١٥٠ ألف أجنبي على الجنسية الفرنسية، نصفهم من المغرب العربي). لكن ما حصل فيما بعد مع الحكومات اليمينية التي تلت أن ضرب ببعض هذه المكتسبات عرض الحائط.

بشكل عام، يمكن القول أنه يدخل إلى فرنسا في كل سنة حوالي مائة مليون أجنبي، غالبهم سياح. ومن يمنح الحق بالمكوث أكثر من ثلاثة أشهر لا يتعدى المائة ألف. هذا الرقم الذي ارتفع خلال سنوات الثمانينات، عاد للهبوط في نهاية القرن العشرين إلى (٦٦١٢٥) أجنبياً منحوا حق الاقامة. يعود الفارق بجزء منه للوضع الجديد للأوروبيين الذين باتوا قادرين على التحرك بحرية داخل أوروبا دون

احتسابهم. أما الباقي فكانت نسبة تراجعه النصف تقريباً، أي ٤٧٪. نأخذ مثالاً عليه القادمون من أفريقيا بما فيها شمالها، الذين شكلوا ٣٩٪ من المجموع، ٨٥٪ منهم من بلدان المغرب الكبير. التجميع العائلي يبقى السبب الأساسي، أي أكثر من نصف المقبولين الذين غالبهم (٨٠٪) من غير الأوروبيين. في حين أن اثنين من عشرة فقط يدخلون فرنسا للعمل فيها، معظمهم من الأوروبيين.

أما من يقيموا أقل من ثلاثة أشهر وهم من خارج المجلس الاقتصادي الأوروبي، عليهم أن يقدموا ضمانات حول تمتعهم بإمكانيات مادية تجيز بقاءهم وتسمح بترحيلهم عند اللزوم. كما على المستضيف أن يتقدم من ناحيته بأوراق مصدّقة من البلدية التي يتبع لها، تثبت استيفاءه الشروط المطلوبة من مساحة سكنية وإمكانات مادية وكل ما يسمح باستضافته للأجنبي.

بما يخص الذين يتقدمون بطلبات لجوء بسبب أوضاع بلدانهم واضطرارهم لمغادرتها للحفاظ على حياتهم، فرنسا لا تمنحهم تراخيص إقامة إلا بالقطّارة. ٢٠٪ فقط من الطلبات تقبل، رغم المصاعب الجمة التي يعانون منها لوصولهم وخلال إقامتهم بانتظار حصولهم على إقامة شرعية. فالجمعيات الإنسانية التي تعنى بهم تلفت النظر دائماً لتعاطي الهيئة الرسمية المكلفة بحمايتهم معهم، ولتعاملها الحذر بحجة الخوف من الغش. أما المعالجون النفسيون الذين يستقبلونهم فيتحدثون عن صعوباتهم في وصف الصدمات التي تعرضوا لها والكشف عن المعاناة التي عرفوها.

أرقام وسمات

ساهمت هجرة الشباب لفرنسا بتعديل الهبوط الديمغرافي، أكان بهم أم بذريتهم، حيث نتج عن ذلك ١١ مليون فرنسي. الرعيل الأول يتألف من ٤ ملايين مهاجر قدموا على مدى قرن من الزمن، حصل مليون واحد منهم على الجنسية الفرنسية. أما المتحدرون منهم، أي الجيل الثاني، فهم حوالي خمسة ملايين، والجيل الثالث يتعدى الخمسة ملايين. بما يعني أن مجموع المهاجرين والمتحدرين منهم يتعدى ١٤ مليون

نسمة. واليوم كثيرون من الشخصيات المتحدرة من أصل أجنبي باتوا مفخرة البلد الذي استقبل آباءهم وأجدادهم.

من دون هؤلاء كان النمو الديمغرافي سيتوقف في (١٩٩١) على (٤٥) مليون فرنسي، بينما بلغ (٥٦) مليون. أي أن واحداً من خمسة فرنسيين هو من أصل أجنبي. كذلك تم تعديل الهرم السكاني لصالح الشرائح العمرية الشابة. لكن هذا النمو بدأ بالتراجع بسبب انخفاض دخول المهاجرين لفرنسا. وأيضاً الهبوط الهام لنسبة الولادات للنساء المهاجرات والتي تقترب كثيراً من الفرنسيات.

بالمقابل، نسبة الأجانب داخل المجتمع الفرنسي لم تنخفض مع وقف الهجرة. فالأعداد التي تقدم سنوياً لفرنسا يقابلها أعداد مماثلة لحاصلين على الجنسية، أكانوا من الأجانب الوافدين أو الذين ولدوا على أراضيها. كذلك يلاحظ أن السمات التي تطبع الأجانب بدأت تقترب كثيراً من الفرنسيين بخصوص الجنس والعمر. فحيث كانت نسبة النساء الفرنسيات تتخطى نسبة الرجال، كان العكس هو الصحيح بما يخص الأجانب والذين قدموا بغالبهم من فئة الرجال. لكن هذا التوجه بات أقل أهمية مع دخول العنصر النسائي بفضل التجميع العائلي والولادات التي عدّلت من المعطى. باتت حالياً نسبة الأجانب دون ٢٤ سنة أقل منها بين الفرنسيين. كما أن شريحة ما فوق الستين سنة بين الأجانب اقتربت من النسبة ذاتها بين الفرنسيين.

ما يميز أيضاً هذه الشريحة من سكان فرنسا هي أن عدد الزيجات المختلطة لديها هي في ارتفاع، ولو أنه ما زال غير كبير. أي وصل لعشرة بالمائة سنة (٢٠٠٠). رغم ذلك تبقى هذه الزيجات أكثر نسبة في فرنسا منها في بلدان أوروبية أخرى. من ناحية أخرى، ثلثا المهاجرين يتركز في المنطقة الباريسية وتتبعها المناطق المجاورة للحدود الفرنسية الجنوبية والجنوبية الشرقية. مما يجعلهم ظاهرين بقوة فيها، وبالتالي يعرضهم لردود فعل عنصرية.

كذلك هم يعانون من مشاكل سكن تطال غالباً القادمين من أفريقيا الغربية والمغرب العربي. فالسياسة الإسكانية لم تقدم حتى الآن حلولاً ناجعة، وما زالت مشكلة السكن قائمة. ذلك رغم البدء منذ نهاية السبعينات بترميم المساكن غير

الصحية وعرض شقق في المساكن الشعبية المنخفضة الثمن (التي هجرتها الطبقات الوسطى الفرنسية لشراء بيوت فردية). هذا الأمر يظهر خاصة في المدن التي ترفض بلدياتها بحجة نقص الموارد استقبال نسب أكبر من المهاجرين عند بناء أبنية سكنية لهم. بالتأكيد، تبقى الفروقات واضحة فيما بينهم حيث التعامل معهم يختلف.

إذا ما عدنا لدراسة أجرتها ميشال تريبالا في منتصف التسعينات حول تركيبة المهاجرين، نجد أنه إذا كانت الهجرات قبل الأزمة النفطية وإقفال الحدود في ١٩٧٤ أغلبها من القرويين، فهي بعد هذا التاريخ باتت مدينية، مع ارتفاع المستوى الاجتماعي والتعليمي للقادمين. كان هناك أغلبية من الفئة المهاجرة تتحدر من أصول فلاحية نسبة للفرنسيين، ما عدا المهاجرين من شرق جنوب آسيا الذين هم بغالبيتهم أبناء تجار أو حرفيين. أما المهاجرون من أفريقيا السوداء، فهم يتوزعون بين طرفي نقيض: أما من أصول فلاحية، وإما مهن وسطى أو عالية. في حين أن البرتغاليين لم تتغير فئتهم الاجتماعية.

كذلك لاحظت أن أطفال المهاجرين الأسبان والبرتغاليين والأتراك يتركون المدرسة باكراً، في حين أن المغاربة أو الجزائريين يبقون مدة أطول. لكن هذا لا يعني بالضرورة تحصيلاً علمياً أفضل، وإنما بسبب إعادة صفوفهم كونهم يحوزون على شهادات أقل مقارنة بالفرنسيين. وأشارت الدراسة إلى تحصيل علمي جيد عند القادمين من جنوب شرق آسيا. أما في حال إعادة الصف، فذلك يحصل في عمر مبكر عند الأجانب. كما وأن المستوى الدراسي يبقى منخفضاً نسبة للمعدل العام، باستثناء الفتيات من أصل إسباني. ذلك بعكس الشبيبة أو النساء من أصل جزائري اللواتي يعانين من نسبة بطالة عالية، أو من مستوى منخفض للوظيفة في حال وجود عمل.

بما يتعلق بالعمل، يبقى المهاجرون في الجبهة الأمامية لجيوش العاطلين عن العمل. ذلك رغم أن نسبة العاملين بين الأجانب تزيد عنها بين الفرنسيين كون معظمهم من شريحة الشباب. كما أن المرأة المهاجرة أصبحت عاملة أكثر من السابق (٣٢٪ في ٢٠٠٠ بدلاً من ١٨٪ في ١٩٧٥، في مقدمتهن البرتغاليات). فالمهاجرون،

الموجودون بقوة في أعمال متدنية القيمة، كانوا في مقدمة الذين سرّحوا في الثمانينات مع تحديث المصانع التي عملوا بها. أرباب العمل في قطاعات الإعمار وتصنيع السيارات لجأوا بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ لتخفيض نسبة المهاجرين للنصف، وفي الصناعات الغذائية للربع. فلم يتبق أمام هؤلاء سوى صناعات الأقمشة والملبوسات. لذا تحول اكثر من نصفهم للأعمال التجارية والعمل في التنظيفات والمستشفيات والحراسة، وتخلّف الآخرون الذين لم يجدوا في قطاع الخدمات ما يؤمن قوت عيالهم.

خلال عقد من الزمن، تضاعف التهميش ثلاث مرات في صفوفهم، وكان غالباً على حساب النساء والشبيبة وأبناء المغرب الكبير. في حين بقيت النسبة نفسها عندما تعلق الأمر بالبرتغاليين مقارنة بالفرنسيين مثلاً. إضافة لذلك، يعاني الأجانب في فرنسا من تمييز في الحصول على عمل حتى عندما تكون كفاءاتهم موازية للفرنسيين. يعود السبب للاسم أو السحنة، وهو ما ثبت من خلال دراسات أجريت في هذا الصدد. كما ظهر أن البطالة عن العمل تتضاعف مرتين في حالة الذين حصلوا على الجنسية خلال إقامتهم في البلد المستضيف، مقارنة بمهاجرين حملوا الجنسية الفرنسية منذ ولادتهم.

يدلل إحصاء يعود لبداية الألفية الثالثة على أن البطالة المعلنة بين المؤهلين للعمل الفرنسيين هي ٩,٣٪، مقابل ٢٠,٩٪ بين الأجانب، ثلثهم من المغرب العربي. أي أن حوالي مهاجراً من كل خمسة في سن العمل هو عاطل عن العمل. لكن هذا الإحصاء لا يدلل على العدد الفعلي، كونه ليس كل عاطل عن العمل مدرج في اللوائح الرسمية. علاوة على أن الذين يحصلون على عمل، كثير منهم يقبلون بوظائف أدنى مستوى من إمكاناتهم الفكرية والمعرفية والمهنية. أي أن إهدار طاقاتهم، إضافة لما صرف عليهم من استثمار مؤهلات لم يتسن الاستفادة منها، كلها ذهبت أدراج الريح.

ولا ننسى المعاناة الناتجة عن إجحافهم حقهم في عمل يتساوى مع إمكانياتهم، وما يترتب على ذلك من كلفة يدفعها المجتمع لمعاينات طبية وما شاكل تعبيراً عن

سوء أوضاعهم. خاصة وأن مسألة البطالة تبقى في صلب موضوع الهجرة، كون المهاجر هو تعريفاً الشخص الذي يرمز له بقوة عمله أكان العمل مؤقتاً أو موسمياً. أي أن العمل والمهاجر صنوان، وعندما يبطل العمل لا يبقى للمهاجر من معنى. فغياب العمل يغيّب المهاجر الذي قد يغيّب نفسه.

إذا كانت فرنسا تسلّم مليوني تأشيرة إقامة قصيرة الأمد سنوياً، فمدخل لمّ الشمل العائلي ما يزال مستقراً منذ عشر سنوات ويمنح ٣٢٠٠٠ إذن إقامة في السنة. ويظهر أن السبب الأول لدخول الأجانب لفرنسا هو الزيجات من فرنسيين، يأتي بعده معبر الدراسة، وفي المرتبة الثالثة عامل اللجوء السياسي. فكثيرون من الذين يؤمون فرنسا هم من الطلاب، حيث بات هذا البلد يمثل الوجهة الأولى لهم، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. وتبين الإحصائيات فيما يخص الذين يدخلون الجامعات أن واحداً فقط من اصل خمسة يقدم من الاتحاد الأوروبي. في حين أن نصف الـ ١٢٨٨٠٨ طالباً الذين كانوا مسجلين سنة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ مثلاً هم من القارة الأفريقية وثلثهم من المغرب العربي. قسم واسع من هؤلاء الطلاب يعودون لبلدانهم بعد إتمام تحصيلهم العلمي. لكن قسماً آخر يحاول إيجاد عمل والاستقرار في البلد المضيف. خاصة أن كان الطالب أو الطالبة قد تزوج خلال هذا الوقت ورزق بأطفال. الأمر الذي يعقّد من قضية العودة للبلد.

من دون أوراق

هذه الظاهرة ليست بجديدة، لكنها باتت أكثر حدة. خاصة مع تحويل المحرومين من الأوراق لكبش محرقة في كل مرة يراد بهم أن يصلحوا درساً لمن تخوّل له نفسه اختراق الحدود أو البقاء بفرنسا من دون حيازة أوراق. أي بعد انتهاء مدة ثلاثة أشهر كسائح، أو سنة لمن كان لديه بطاقة إقامة مؤقتة. لكن غالب من ليس لهم أوراق اليوم كانوا من المقيمين الشرعيين في فرنسا ولم يدخلوا إليها سراً. منهم من خسروا أوراقهم بفعل القوانين المجحفة التي توالت ودفعوا ثمنها بتهميشهم. أو كانوا من القاصرين الذين دخلوا من خارج التجميع العائلي، ثم أصبحوا خارج القانون بعد أن

بلغوا سن الرشد دون أن يستطيعوا تسوية وضعهم. أو خرجوا من فرنسا لمدة سنة، فخسروا الحق في الإقامة المؤقتة التي كانت بحوزتهم. أو فقدوا الإقامة لعدم حصولهم على اللجوء السياسي بعد صدور الحكم، كونه من كل خمسة طلبات واحد فقط يقبل.

لقد أدى سقوط حائط برلين وتفكك دول الاتحاد السوفياتي لتدفق الكثيرين من أبناء هذه البلدان باتجاه أوروبا الغربية. وكانت فرنسا في ٢٠٠٤ قد استقبلت العدد الأكبر من طلبات اللجوء، أي ما يعلو على ٦٠ ألف طلب. عنت بقسم منهم المؤسسة المكلفة رسمياً برعاية طالبي اللجوء التي أنشئت منذ ١٩٩١ لمتابعتهم الاجتماعية وتأمين السكن والخدمات الصحية والقانونية وتعليم الأطفال ما دون ١٦ سنة. كان ذلك على إثر الغاء القانون في السنة نفسها الذي يعطي طالب اللجوء حق العمل. لكن هذا المركز لا يستوعب إلا ربع عددهم، بحيث تتم مساعدة الباقين مالياً خلال مدة سنة فقط، حتى ولو تأخر الجواب عن ذلك بقبولهم أو رفضهم. وهو ما يحصل غالباً. فخلال هذا الوقت وبعده عليهم تدبير أمورهم بالتي هي أحسن. منهم من رحّل بالطبع، وبعضهم ترك وراءه عائلة وأطفال.

مثال على ذلك الجزائريون الذين تركوا بلدهم في حقبة النزاع مع الجماعات الإسلامية. فهم لم يمنحوا الحق باللجوء السياسي رغم الخطر على حياتهم، بداعي أن الأعمال العدوانية لم ترتكبها السلطات. لكنهم وجدوا لهم مخرجاً بإقامة مؤقتة تجدد كل ثلاثة أو ستة شهور بضع مرات فقط ولا تسمح بالعمل. هذا المثال يدلل على الحيف الذي يعاني منه المهاجرين من دون أوراق عمل أو إقامة. فهم ليسوا مجرمين ولم يتعاطوا بالتجارة غير الشرعية. بل أن الكثيرين منهم حملة شهادات عالية وبحاثة وطلاب لم يتمكنوا من العودة لبلدانهم لأسباب عدة.

بدأت هذه الظاهرة بالبروز عام ١٩٩٦، مع احتلال «المحرومين من الأوراق» وعائلاتهم كنيستي سان برنارد وسان امبرواز الباريسيتين وما رافقها من إضرابات جوع هزّت الرأي العام الفرنسي. هذه التحركات المطلبية الواسعة أدت في السنة التالية تحت حكومة جوسبان لعملية تسوية استثنائية شملت ٨٠ ألف شخص من

مجموع ١٤٠ ألفاً. لقد توصلت الأحزاب الفرنسية التي شهدت تآكلا في ناخبيها لاتفاق فيما بينها، باستثناء الجبهة الوطنية. ينص هذا الاتفاق على وقف دخول الأجانب ومساعدة الموجودين في فرنسا للانخراط في المجتمع.

لكن تشديد الرقابة على الحدود والترحيل استمرا بقوة. تشير الأرقام إلى ترحيل حوالي ٦٠٠٠ شخص خلال الخمسة الأشهر الأولى من السنة الحالية (منهم ٢٢٠٠ برفقة مرافقين، ٥٪ رفضوا صعودهم للطائرة). وقد اشترت وزارة الداخلية طائرة خاصة لهذا النوع من السفريات وتأمل في امتلاك ثانية تسهّل عليها عمليات الطرد لما تتعرض له من انتقادات من طرف شركة الطيران الوطنية. لقد انتهت هذه، بعد السجال الذي دار بين موظفيها على عدم استقبال هذا النوع من المسافرين على خطوطها، للرضوخ للأمر والقبول بأنه يبقى أقل ضرراً للمرحّلين من السفر في طائرات «شارتر» أو بشكل إفرادي.

يوضع هؤلاء المحرومين من أوراق في مراكز تحت رعاية الشرطة لمدة أقصاها ١٢ يوماً. ثم يتركوا أحراراً عندما لا يتم وضعهم خلال هذه المدة في طائرات تعيدهم لبلدانهم. الأمر الذي أفضى إلى أن عشرات الآلاف من الأشخاص (يصعب تقدير عددهم الذي يتراوح بين مائتي ألف إلى أكثر من ثلاثمائة ألف) يعيشون بشكل غير شرعي مختبئين من البوليس. وهناك منهم من يعمل سراً عند أرباب عمل يستفيدون من تضاؤل أجورهم، حيث لا يستطيعون في وضع كهذا أن يطالبوا بأكثر. كذلك لا ينفق هؤلاء عليهم ما يفرض عليهم للطبابة أو التقاعد أو البطالة. وهذا الوضع اللاإنساني يزدهر في بلد عاش طويلاً على شعارات احترام حقوق الإنسان. كما أنه يدلل على أن الإجراءات المتشددة لم تمنع الهجرة بشكل كامل كما تشيّع السلطات. وطالما لم يتم ايلاء الأمر الاهتمام الكافي من جميع جوانبه، خاصة التركيز على تنمية هذه البلدان المصدرة للمهاجرين، ستبقى المآسي تصفع كل ذي ضمير بقساوتها.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا تقوم فرنسا بتسوية أوضاع مهاجريها المحرومين من الأوراق، أسوة بإسبانيا التي سوت قبل سنتين ملفات نصف مليون مهاجر؟

صحيح أن ذلك حصل وسط انتقادات وزراء خارجية دول أوروبية الذين اعتبروا أنه ليس لإسبانيا أن تستضيف شقاوة العالم والتي صورت كمصيبة أو تهديد. لكن الأرقام تدلل على عكس ذلك، وعلى النتائج الإيجابية للمهاجرين على اقتصاديات بلدان أوروبا.

أبانت دراسة أجراها المستشار الاقتصادي الخاص لرئيس الوزراء الإسباني أن مساهمة المهاجرين تمثل نصف الأربعة بالمائة التي سجلها النمو الاقتصادي خلال السنة الفائتة في هذا البلد. كما دللت على أن المهاجرين ساهموا في تعويض النقص المالي خلال عام ٢٠٠٥ بمعدل ٥ مليارات يورو. في حين أن ما يدفع لهم من رواتب أقل بنسبة ٣٠٪ مما يتقاضاه أترابهم الأسبان من نفس المستوى المهني. كما أن نصف الوظائف المستحدثة منذ ٢٠٠١ يعود لهم الفضل بها، من دون أن يؤثر ذلك على وضعية الأسبان.

كانت دراسة لبنك إسباني قد بينت أيضاً أن نمو الاستهلاك يعزى بمقدار النصف للمهاجرين. ولهم يعود الفضل في ارتفاع نسبة المعيشة إلى ٢,٦٪ بدلاً من انخفاضها إلى ما دون ٠,٦٪ لو لم يضخوا المجتمع الإسباني بدم جديد. لقد استوعب هذا البلد بين ١٩٩٥ و٢٠٠٣ ما يقدر بـ ٣,٣ مليون مهاجر. ومعظم الأجانب، الذين ازداد عددهم خلال السنوات العشر الأخيرة خمس مرات على الأقل، قدموا من أمريكا الجنوبية. لقد شكلوا حوالي ٨٪ من تعداد السكان العاملين. لكن من مضاعفات هذا التزايد السلبية هو خفض متوسط الدخل، وليس القيمة الشرائية، بمعدل ٤٪ بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥. ذلك بفعل دخول النساء والمهاجرين بقوة (البطالة انخفضت من ٢٠٪ إلى ٨,٤٧٪ خلال الفترة نفسها) لسوق عمل يتزايد طلبه على يد عاملة لا تتحلى بمؤهلات هامة وتقبل بأجور بخسة (قطاع البناء وخدمات المطاعم والفنادق) مقارنة بين مهاجري إسبانيا وبلجيكا تظهر أن الذين قدموا للأخيرة شكلوا نفس النسبة السكانية، لكن ثلاثة أرباعهم أتوا من أوروبا، وهم مهاجرون قدماء. وإن لم تنقص نسبتهم، فهي بكل الأحوال لم تتجدد خلال الربع قرن الأخير على الأقل. مع ذلك، دراسة لبنك بلجيكي تذهب لنفس

ما توصلت إليه الدراسة الإسبانية حول الفائدة التي تعود على البلد الذي استقبلهم. لكن بلجيكا لم تقم بما قامت به إسبانيا من اجراءات لاستقبالهم، كما ولم يرشح عن مؤسساتها أرقام جديرة بالركون إليها. ما أعلن هو أنه في نهاية القرن العشرين تمت تسوية وضع أقل من ٤٠ ألف مهاجر، مقابل مغادرة ضعف هذا العدد بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢. وبالتالي، بقى ببلجيكا نسبة ٩٠٪ من الذين لم تقبل طلباتهم للجوء السياسي، منهم من دخل سوق العمل بشكل سرّي.

من توجه لهم الأوامر بمغادرة بلجيكا يبلغون حوالي ٤١ ألفاً كل سنة. ٤٠٪ يجبرون على مغادرة الأراضي رغماً عنهم أو بالتوافق معهم. والقسم الآخر يعيش في وضع غير قانوني. منهم من يحتجز في أماكن تغص بهم لضيق سعتها، إلى أن يخرجوا بعد حين ليعيشوا في السرية. أما من لا يسمح له بالبقاء على الأراضي البلجيكية يتشرد لبلدان محاذية لها محاولاً من جديد عبور حدودها. لكن لسياسة التجريم والقمع والاحتجاز هذه ثمنها الذي يبلغ عشرات الملايين من اليورو. ما عدا بالطبع الثمن المعنوي الذي تدفعه بلجيكا من تشويه لسمعتها جراء انتهاك كرامة وحقوق البشر. لكنها في هذا الإجراء تبعث رسالة لليمين المتطرف تطمئنه على أن حكومتها تقوم بما يتوجب عليها لمحاربة الهجرة السرية. كنا قد أشرنا أيضاً للدراسة التي أجريت في بريطانيا والتي تظهر الفائدة المجنية من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

التهميش ومترتباته

قبل الثمانينات، كنا نسمع في أحاديث السياسيين والصحافة الكثير عن قضية المهاجرين والهجرة والقليل عن الأمن. ويمكن القول أن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران قد ترافق مع شيطنة صورة الإسلام في الإعلام وفي أوساط المثقفين. حيث شهدنا عملية انتقال من دين خارج الحدود إلى إسلام موجود في «ضواحي» المجتمع. إسلام يمكن أن يخرج من قمقم الصورة التقليدية الهادئة إلى حالة تهدد الجمهورية العلمانية ومجموعات الضغط السياسية والثقافية ـ الاجتماعية السائدة. عناوين الصحف التي تحدثت عن حمى، فورة، هبّة، مدّ أو صعود إسلامي جهادي نغّصت

دون أدنى شك عيش جيل على الأقل من المهاجرين. جيل كان يعرف من الإسلام لحم الحلال الذي يأتي قرابة ٧٠٪ منه من مذابح يهودية، وصيام رمضان الذي هو فرصة للمشاركة والتواصل الاجتماعيين، وقضايا جد محدودة عن العالم الإسلامي السياسي. لكنها فتحت أعين هذا الجيل على الأسئلة الكبيرة والتحديات الهامة التي تنتظر حقبة تشهد عملية تكون جالية جديدة.

في ١٩٨٣ حصلت مسيرة الشبيبة من مرسيليا لباريس، إثر مقتل شاب من أصل مغاربي. الغاية منها كانت التأكيد على مناهضة العنصرية وعلى أن أبناء المهاجرين هم فرنسيون. أحرز التحرك اهتماماً واسعاً وتضامنت معه بعض الرموز الهامة. وعندما وصل لباريس استقبل من قبل رئيس الجمهورية حينذاك فرنسوا ميتران. وبعد أن نعم القائمون بالتحركات بشهر عسل، تحوّل الاهتمام عنهم وعادوا ليميزوا سلباً. كما أن تسليط الأضواء عليهم هذا كان له أن يترافق بتراجع التركيز على آبائهم الذين كانوا يسرّحون بدفعات كبيرة في الفترة نفسها من عملهم في مصانع السيارات. وكان أن نشأت حركات مناهضة للعنصرية وأخرى نضالية مطلبية تعمل على الأرض.

في النصف الثاني من الثمانينات، برزت صراعات حول مسألة انخراط الشبيبة من أصول مهاجرة في المجتمع الفرنسي وعلى حق التصويت والتجنيس. وفي نهايتها ظهرت قضية الحجاب. إلى أن بدأ حراك إسلامي أكثر راديكالية مع صعود الحركة الإسلامية السياسية في الجزائر وصدور فتوى ضد الكاتب سلمان رشدي وزيادة التدين بشكل ملحوظ في أوساط الجالية الإسلامية. بحيث وقع خلط بين الإسلام والضواحي وأبناء المهاجرين، وبالتحديد المتحدرين من شمال أفريقيا. وكأنه لم يعد يوجد في فرنسا من جنسيات مهاجرة أخرى.

في بداية التسعينات، حدثت الانتفاضة الأولى حيث أحرقت سيارات في سارتروفيل وفال فوريه وفو اون فولان. ولعب الإعلام دوراً سلبياً في ذلك بنقله كليشهات واختصارات تبعده عن الموضوعية وتحفز أطرافاً على أطراف أخرى. وكأنه يراد به التعبئة ضد الفئة المهاجرة من المجتمع «لأغراض في نفس يعقوب»، المالك

لموازين القوة في المواقع الحساسة. ومنذ النصف الثاني للتسعينيات خاصة، بدأ هذا الإعلام ببيع الخوف والتأليف بين عناصر متفرقة لتوجيه الأصابع للشبيبة، كما يؤرخ لذلك المؤرخ إيفان غاستو.

كانت في هذه الأثناء حرب الخليج قد أثارت مخاوف حول مواقف المهاجرين بما يخص العراق وأمريكا. ولم يكن للحرب في يوغسلافيا إلا أن تعزز صورة المسلم الذي يمكن أن يتضامن مع المسلم المظلوم خارج الحدود. وفي لحظة كانت فرنسا تعيش فيه أزمة انتقال في الهوية من الوطن الفرنسي للوطن الأوروبي، عززت أطراف سياسية وإعلامية صورة المسلمين في فرنسا بوصفهم يحملون انتماءاً عالمياً ديني الطابع لا ينسجم بالضرورة مع أي من هذين القطبين الوطني والأوروبي.

لكن مع بداية الألفية الثالثة، صعد الحديث عن الأمن لموقع الصدارة. وتقدمت إطروحات الحرب على الإرهاب، مع كل ما ارتكب باسمها من مظالم، على كل التحليلات الاجتماعية والنفسية والثقافية الموضوعية. وإذا كانت الهيمنة في الحقبة الاستعمارية قد سادت تحت غطاء «التحديث» أو «التحضير»، مررت الحقبة الحالية أغراضها تحت مسمى جديد هو «الحرب على الإرهاب». الأمر الذي وضع الشبيبة المهاجرة، وعموماً العربية والاسلامية، في موقع لا تحسد عليه.

لقد عاظمت من مشاكلها السياسات التي انتهجها خلال السنوات الأربع الأخيرة وزير داخلية فرنسا آنذاك ساركوزي. لم تكن انتفاضة الضواحي في ٢٠٠٥ سوى التعبير التشخيصي لمرض عضال. مرض نخر عظام المجتمع الذي لم يتمكن أو يقبل إيجاد الظروف الموآتية لاندماج هادئ لمهاجريه وأبنائهم. لمن يعتبرون أنفسهم كبش محرقة لمجتمع وقيم مجتمع طالما نادى بشعارات الآخاء والمساواة. لكنه ما زال يعمل ببعض شرائحه التهميش والتمييز على أساس العرق واللون والدين والجنس ويحرمهم من حق المواطنة على قدم المساواة مع باقي البشر.

في السنوات الماضية، كانت السياسات الحكومية تتخذ إجراءات لتحسين وضع الضواحي بما يخص العمل والسكن والأمن. وأقيمت نشاطات تجارية ومشاريع لشركات من أجل إحياء النشاط الاقتصادي في بعض الأحياء. كذلك شيدت

مساكن وأعيد تأهيل أخرى على أسس جديدة، خاصة في الأحياء الساخنة. كما تم اللجوء لوسطاء لتسهيل التواصل بين السلطات المحلية والمهاجرين. ودخلت الجمعيات غير الحكومية في المعادلة من أجل مساعدة الأولاد في الدراسة أو السكن أو البحث عن عمل. لكن بعض هذه الإجراءات لم تقدم حلولاً ناجعة. ومنها ما فشل فشلاً ذريعاً في تقديم الأجوبة المناسبة. كما لم يتم رصد أموال كافية تتناسب مع حجم الأهداف. وإذا لم تجرِ متابعة على المدى الطويل، فذلك بسبب غياب الإرادة السياسية الفعلية. في حين أن الإجراءات الأمنية ازدادت بالمقابل تشدداً ورصدت لها المخصصات اللازمة.

اليوم، ما زالت نسبة كبيرة من المهاجرين تكتظ في مساكن شعبية وشقق تضيق بعدد أفراد العائلات في ضواحي المدن. ومن هذه العائلات عدد لا بأس به لم يعد الأب موجوداً فيها. كما وتوجد نسبة عالية من البطالة والفقر والرسوب في الدراسة، وأحياناً تجمعات على أساس بلد المنشأ. الأمر الذي يعزز التمسك بعامل الدين والقومية كملجأ. حتى أن من الباحثين من ينبه لخطر إنشاء غيتوهات وتأثير ذلك السلبي على عملية الاندماج. كما يؤثر عليها استمرار الممارسات الدينية والتجمعات الاتنية.

صحيح أن الضواحي تكثف عدة إشكالات: بطالة أكبر من المتوسط الوطني، علاقات اجتماعية وعائلية أحياناً كثيرة مفككة، بنية تحتية ثقافية ورياضية غير كافية وتقوقع على الذات. وهذا الأبعاد يصيب أول من يصيب بنتائجه الشبيبة المتحدرة من أصول مهاجرة. بحيث أن ما يقوم به جزء منهم من أعمال عنفية يأتي في غالب الأحيان كردّ على عجز السلطات الفرنسية عن تقديم أجوبة مناسبة لمشاكلهم ومشاكل المهاجرين، أكثر منه رفضهم الانخراط في المجتمع. فهم يؤكدون أنهم فرنسيون ولا يريدون أن يعيشوا في بلدان آبائهم. يضاف لذلك أن هذه الثورة قد أتت بجزء هام منها كجواب على استفزاز مهين لكرامتهم وهويتهم.

يؤكد على هذا الأمر، تقرير خرج مؤخراً عن الضواحي بمناسبة حملة الانتخابات الرئاسية. بيّن التقرير أن ثورة شبان من المهاجرين في نوفمبر ٢٠٠٥ مردها إلى الكلمات المهينة التي نطق بها ساركوزي، وزير الداخلية حينذاك، بحق المهاجرين

العرب. وذلك حسب ٥٢٪ من عينة مؤلفة من ٢٠٣٩ شخصاً من سكان الضواحي الباريسية. كلماته كان لها تأثير النار في الهشيم، لكن الإعلام لعب برأي ٤٤,٥ ٪ من المجيبين دوراً تحريضياً في الموضوع. وهو يأتي في مرتبة متقدمة على دور البوليس (٢٥٪ من الذين أجابوا)، الذي غذى بممارساته العنف في الضواحي. كذلك أشير للدور الذي لعبه ما سمي بمافيات المهاجرين. لكنه حصل على ٢٠٪ فقط، بعكس ما كان يؤكده ساركوزي عندما اتهمها بإشعال العنف.

فزّاعة الهجرة

كوزير للداخلية، لعب ساركوزي دوراً نشطاً في مكافحة الهجرة وربط بينها وبين الهوية الوطنية. كما طرح مشروع انتقاء المهاجرين من بلدانهم الأصل بحسب حاجات فرنسا لهم. هذه البلدان التي باتت بمثابة مستودع تغرف منه بلدان الشمال ما تشاء حينما تشاء وكيفما تشاء. ومن لا تشاء منهم تلقي بهم إليه دون محاذير من معاناتهم أو احترام لكرامتهم وإنسانيتهم. وفي حين تترك فرنسا أدمغتها تهاجر للولايات المتحدة، تمتص هي ما تحتاج له من أدمغة العالم الثالث التي تقدم إليها. ومن يبقى منهم، وهم الغالبية، تتركهم على قارعة الطريق. فتهدر هذه الثروات البشرية التي كلفت بلدانها لتعليمها ولم تستفد منها.

موضوع الهجرة الذي استعمل بشكل كبير في الحملة الانتخابية، كان عرضة للمزايدات بين اليمين المتطرف ومرشح اليمين. لم يتردد ساركوزي في الخلط في خطاباته وبرنامجه بين المهاجرين وانعدام الأمن والهجرة السرية. وكان قانونه قد نص على أخذ بصمات الأجانب المقيمين في فرنسا بصورة غير شرعية، وتمديد فترة الاعتقال تمهيداً لطردهم خارجها. لكن الحديث عن مشكلة الأمن يظهر عجز وزير الداخلية عن تحقيق هذا المطلب رغم تمدد حجم البوليس وصلاحياته الكبيرة واللاعقاب الذي تمتع به. ذلك مقابل تمكين بشري ضعيف وتدخل سافر في صلاحيات العدالة. الأمر الذي أضر بمبدأ فصل السلطات وأفضى لعدم تحقيق الهدف الأمني نتائج هامة.

كون هذا التحريض يشكل خطراً على المجتمع الفرنسي، حذّرت جمعيات وناشطون حقوقيون منه. لقد أعلنوا رفضهم للخلط والتمييز ضد هذا الجزء المكوّن للمجتمع الفرنسي. كما وطالبوا بالغاء التعديلات على القانون الأخير لدخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء. فهذا القانون يقود لإلغاء مجموعة من الحقوق الأساسية للأشخاص الذين ينتمون للشرائح المهاجرة، منها: جمع الشمل العائلي، والحق بالزواج المختلط، كما ويضاعف الأحكام عليهم. كذلك أدانوا سياسة الهجرة المنتقاة، وطالبوا بتسوية أوضاع كل المحرومين من الأوراق. كما بوضع سياسة طموحة من التعاون ومساعدة دول الجنوب انطلاقاً من حقها بالمساواة. طالبوا بحقوق المواطنة للمقيمين على الأراضي الفرنسية من الأجانب تخولهم التصويت والانتخاب. إلى جانب الدعوة لوضع مستقل للنساء المهاجرات عن أزواجهن بسبب ما يتعرضن له من إقصاء وقمع اجتماعي واقتصادي. طالبت هذه الجمعيات أيضاً بسياسة مواجهة جدية للعنصرية والاسلاموفوبيا التي تجاوزت النسب المحتملة وصارت تشكل خطراً أساسياً على الحقوق المدنية. ودعت لمواطنة متجددة هدفها العدالة وقيم حقيقية للحرية والمساواة والآخاء. كذلك بوقف التمييز ضد الأحياء الشعبية ووضع سياسة خدمات عامة، وسياسة حقيقية وفعّالة فيما يخص التعليم والعمل لكل أبنائها.

في الواقع، المشكلة الأساسية اليوم هي البطالة التي تتفرع منها بقية المشاكل. هناك ثلاثة ملايين عاطل عن العمل وسبعة ملايين عامل فقير. أما أولئك الذين يتيهون في الشوارع وينامون في العراء حيث لا سكن بعد فقدان العمل، فهم في العاصمة الفرنسية فقط يقدّرون بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف شخص، ١٥٪ منهم نساء، ومعدّل عمرهم ٥٣ سنة كونهم يموتون من أمراض وإصابات كان بالإمكان معالجتها. بينهم نسبة لا بأس بها من المهاجرين الذين لم يتمكنوا من تسوية أوضاعهم أو وجدوا من يمد لهم يد المساعدة.

إذا بدت الانتخابات الرئاسية أسيرة لموضوعة الهجرة، فذلك لتجنب بعض المرشحين الحديث في قضايا أكثر أهمية منها البطالة. بحث للمؤسسة الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية يبين أن نسبة البطالة بلغت ما يقرب العشرة بالمائة

في ٢٠٠٦، أي عكس ما يقال عن هبوطها. هذا أن لم نضف لها من ليسوا مسجلين على لوائح البطالة، والذين يشغلون عملاً جزئياً مفروضاً عليهم، أو المحذوفين من اللوائح بسبب العمر. بحيث ترتفع النسبة لـ٢٠٪. دراسة اقتصادية أخرى أجريت ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥ لكاميل لانداي تظهر أن الفروقات بين الشرائح الأكثر والأقل غنى تزداد توسعاً. ففي حين يزداد مدخول العائلات الأكثر غنى، أي حوالي ٣٥٠ ألف عائلة، في هذه الفترة ١٩٪، من هم أكثر غنى منهم، أي ٣٥٠٠ عائلة فرنسية، يتضاعف دخلها ٤٢,٦٪، مقابل تراجع هام في القدرة الشرائية للشرائح الأخرى.

كذلك، بدلاً من توزيع العمل على اليد المؤهلة للعمالة، تترك الشركات تحطّم العمل وتسرّح العاملين، رغم ما يدفع لها من أموال مجزية كمساعدات لها. في حين أن هناك الكثير من نقص في اليد العاملة في وظائف القطاع العام، أكان في المستشفيات أو التربية أو النقل والمواصلات أو في فئات المتقاعدين. أما النقص في مجال سكن الشرائح الاجتماعية المحرومة، فحدّث ولا حرج. يوجد مائة ألف نسمة من دون سكن، ومليون ومائتي ألف شخص على لوائح الانتظار لسكن شعبي. إضافة لثلاثة ملايين مسكن غير صحي وغير مناسب، في بلد أوروبي يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين. هذا إذا لم نتكلم عن نقص القوة الشرائية للعاملين والمتقاعدين الذين يحوزون على أجور زهيدة، وهم الغالبية. ذلك مقابل زيادة مدفوعاتهم على الضمانات الاجتماعية، وانخفاض تعويضاتهم للعلاج خاصة. الأمر الذي يتطلب ارتفاع أجور بمعدل ٣٠٠ يورو شهرياً على الأقل لكل عامل من أجل رفع القدرة الشرائية التي ما زالت على حالها منذ سنوات.

الردّ على التهميش يكون بممارسة المواطنة والاهتمام بالشأن العام، بدلاً من الانغلاق على الذات. وليس أفضل من الحوار لمعالجة السلبية التي تتسم بها بعض المجموعات. هذه السلبية التي يمكن أن تتحول لعنف كوسيلة للتعبير عن الذات، وتصبح ضارة بمنجزات المجتمع عندما يقصي ولا يضم. الحوار هو ما يجنّب الخلاف وسوء الفهم والاحتقان ونفي الآخر والتركيز على التفاصيل غير المجدية. إنه يضع

الأطراف المختلفة في وضع مساوٍ، بما يرفع الحواجز ويسمح باقتسام المعرفة ويحفّز على التضامن. أما القنوات إليه فتكون أيضاً من خلال عمل جمعيات المجتمع المدني والديمقراطيين والمثقفين الواعين بواقع بلدهم والعالم وبواجبهم التاريخي تجاه مجتمعاتهم.

نتساءل أن كان بعض المسئولين السياسيين قد استوعبوا هذا الأمر؟ أو توقفوا عند واقعة أن مواجهة المشاكل التي تعاني منها فرنسا أو العالم النامي الذي يهجّر ابناءه، هي في جزء هام منها في وضع حد للشركات عابرة الحدود وللسياسات الجائرة لمؤسسات دولية من نوع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها؟ وهي في عدم نهب ثروات الشعوب وفي حمايتها من المزيد من الجوع والبؤس والتهميش؟ وفي وقف انتهاج سياسات اللبرلة والخصخصة لمساعدة الأغنياء كي يصبحوا أكثر غنى والفقراء أشد فقراً؟

أضف لذلك أن الديمغرافيين ما برحوا يطالبون بتعزيز النسيج الاجتماعي لدول الشمال. بتجديد الشرائح العمرية الشابة والإبقاء على قوة العمل باستقدام مهاجرين من الجنوب. هم يلفتون إلى أن فرنسا بحاجة خلال الخمسين سنة المقبلة لما لا يقل عن ١٢٠ ألف شخص سنوياً. لكن الإجراءات التي اتخذها ساركوزي تحول دون ذلك، كونه لن يستجيب لهذه الهجرة سوى قلة. وذلك بسبب ما تتطلبه من إمكانات مالية وشروط لا يمكن توفيرها بسهولة. أما وزارة الهجرة والهوية الوطنية، فهناك من اعتبر أنها ليست سوى مضاربة تجارية تهدف لإرضاء أولئك الذين يعتقدون عن غير حق أن هويتهم مهددة، في حين أنهم يضرون بمصالح بلدهم.

استطلاع للرأي أجري قبل الانتخابات أبان أن ٦٠٪ من الذين يصوتون لليسار يعتبرون أن الهجرة هي مكسب لفرنسا، مقابل ٣٧٪ يفكرون بالطريقة نفسها ويصوتون لليمين. وأظهر التحليل النوعي للأجوبة أن الأقل عمراً هم الأكثر تفهماً للمهاجرين، في حين أن المتقدمين في العمر هم أكثر يمينية ومعارضة للهجرة. مع ذلك يبقى أن السياسيين هم من يسنون القوانين ويفرضون قراءتهم للأمور ويقدّرون مصالح البلد والبشر من منطلقاتهم الإيديولوجية أو المصلحية.

آفاق المستقبل

أسئلة كثيرة ومواضيع متعددة تطرح نفسها اليوم بعد فوز ساركوزي في الانتخابات الرئاسية وفوز حزبه بأغلبية مطلقة في المقاعد النيابية تضمن له حرية حركة مريحة. وعوده بمسار جديد مختلف لحد كبير عما سبقه تستدعي إيلاءها الأهمية التي تستحق، لكن المكان لا يتسع لتفحصها جميعها. هناك الكثير مما يقال حول زيادة ساعات دوام العمل التي ستخفض من التوظيف، وأعمال الفائدة العامة التي ستقاضى بأقل من الحد الأدنى للأجور، وعودة الخدمة الإلزامية للشبيبة، وزيادة المخصصات المالية للجيش لتمكينه من المشاركة في حروب الآخرين وشراء المعدات من شركات التسلح التي من أهمها داسو ولاغاردير المقربين من الرئيس الجديد، وخصخصة قطاعات الكهرباء والقطارات والبريد، وتخفيض عدد المدرسين ومخصصات التربية الوطنية، وتبني الدستور الأوروبي من قبل البرلمان وليس الشعب، ووقف الفصل بين الكنيسة والدولة لتمكين أماكن العبادة من استلام الأموال من دافع الضرائب، والتغيير المحتمل لقوانين الانتخاب بالسماح للشركات بدعم الأحزاب السياسية، وتعميم فيديو المراقبة في الأماكن العامة، وتفييش البشر للتمكن من احتجازهم بسهولة بحجة محاربة الإرهاب وبناءاً على نواياهم، واستحداث سجون خاصة كما في الولايات المتحدة وزيادة أرباحها مع ارتفاع عدد روادها. الأمر الذي سيقضي على فرادة فرنسا ويلحقها بالنموذج الأنكلوساكسوني، كما وسيؤثر على وضع حقوق الإنسان فيها.

وكانت الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية من بين الجمعيات غير الحكومية التي أدانت الكثير من هذه الإجراءات، رافضة أن تتحول فرنسا لدولة بوليسية قمعية. سنتوقف هنا عند بعض الجوانب التي تتعلق فقط بقضيتي الهجرة والوضع في الشرق الأوسط، محيلين القارئ للملحق١، (ولما تعرضنا له من أمور أخرى في مقال نشرناه في يومية عربية قبيل الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية).

في السياسة الداخلية

لا بد من القول في بداية الأمر أن بعض القرارات المتخذة من حكومة فيون وبداية عهد ساركوزي كان يمكن أن تستقبل بحفاوة أكبر من طرف المهاجرين، من مثل تعيين وزارة مؤلفة من نسبة كبيرة من النساء تضم ثلاثة من أصول مهاجرة: عربيتين وأفريقية. كما لا يفوتنا أنه هو نفسه يتحدّر من عائلة مهاجرة، وهذا يحصل لأول مرة في بلد لم يعتد على ذلك سابقاً. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري بعد فوزه وقبيل الانتخابات التشريعية أن ٥٩٪ من الفرنسيين يثقون به وهم في غالبيتهم من الفئات الشعبية، في حين أن الأطر العليا وحاملي الشهادات كانوا موزعين.

فما فعله من ترتيب للأرضية كان له تأثيرات سلبية كثيرة على المجتمع الفرنسي، تجلى بالحصول على أصوات نسبة من الذين يقترعون عادة لليمين المتطرف. هم غالباً من سن متقدم وأكثر انفتاحاً على الليبرالية الاقتصادية وعلى أوروبا ومع العودة لحكم الإعدام. أي كانوا مع الاقتراع المفيد حيث يعلمون أن لوبان (رئيس حزب اليمين المتطرف) لا يمكن أن يصل للحكم، فاقترعوا لمن دافع عن أطروحاته. هم كغيرهم قد يصابون بالإحباط بعد حين من حكمه. والشهر الفاصل بين الانتخابات الرئاسية والنيابية لم يكن كافياً لإظهار مفاعيل سياساته. مع ذلك لم يستمر شهر العسل الذي أحدثه انتخابه طويلاً. فسرعان ما تحرك الشعب الفرنسي لتطويق النصر الباهر الذي أحرزه في الرئاسيات والحد من المدّ اليميني في البرلمان، إثر الدورة التشريعية الأولى والإعلان عن الإجراءات الضريبية ومنها المضاعفة. لقد فوت عليه هذا الحراك للناخبين الفرنسيين تحقيق أغلبية واسعة في المجلس النيابي تمكنه من اتخاذ الإجراءات التي يشاؤها بحرية مطلقة.

لقد بدأ منذ وصوله برفع الضريبة على المشتريات وتخفيضها للشركات والأغنياء، مما سيضاعف من عجز القطاع العام ومن المديونية. وهو الأمر الذي لعب دوراً في الفارق في النتائج بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي فصل بينها شهر من الزمن. الاستقطاب الحادّ الذي أثاره برنامجه الاقتصادي بين الشرائح الاجتماعية من فقراء

وأغنياء، من المرجح أن يتفاقم مع سياسة الخصخصة التي وعد بها. فهذه ستوجه ضربة هامة للإنجازات التي حققها الاشتراكيون الفرنسيون من ملكية الدولة للثروات والخدمات العامة. لقد كانت قد سمحت لهم بتطوير نظام الرعاية الاجتماعية السائد منذ الحرب العالمية الثانية والذي يبقى مثار اهتمام المجتمعات ليس فقط النامية وإنما التي توصف بالمتقدمة.

فيما يتعلق بقانون الهجرة الجديد، المنوي التصويت عليه خلال الصيف، كان الوزير المختص قد عمل على تحضير مشروعه في مدة زمنية قصيرة وقبل انتهاء عملية الانتخابات التشريعية. الرابع منذ ٢٠٠٣، صعّب هذا القانون من شروط التجميع العائلي للأجانب. كما وشدد من الرقابة على قيام الأهل بواجباتهم تجاه أبنائهم، وعلى حصولهم على المساعدات الاجتماعية. وطالبهم بوجوب توفير حد معين من الإمكانات المادية والمساحة السكنية وامتلاك اللغة. كذلك نقل الإشراف على المؤسسة التي تمنح اللجوء من وزارة الخارجية لوزارة الهجرة. وأقر مساعدة يمكن أن تصل لقيمة ٥ آلاف يورو لعائلة لا تحظى بأوراق إقامة وتقبل بالعودة لبلدها. وفي الوقت الذي لا تشغل الهجرة الاقتصادية سوى نسبة ٧٪ أو أقل من الذين يدخلون لفرنسا، سيحدد وزير الهجرة السقف الذي يسمح بقبول طلبات الهجرة حسب الاختصاصات واحتياجات أرباب العمل لها. لقد هدف مشروع القانون الجديد الذي كان قد رسمه ساركوزي سابقاً لاجتذاب العمال المتميزين واستبعاد المهاجرين غير المؤهلين.

لكن هذه الهجرة الانتقائية التي يفترض بها توفير إمكانات بشرية في الأماكن المحتاجة لها، تبدو وهماً أو مشروعاً كان معداً للانتخابات. كون البلدان المصدرة ستكون محتاجة لها وستعمل على عدم إضاعتها. ذلك على غرار ما حصل عندما حاولت ألمانيا توفير مختصين بالمعلوماتية من عدة بلدان ومن الهند بنوع خاص. الأمر الذي حدا ببلدانهم لرفع أجورهم من أجل استبقائهم لديها. وكان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي قد أدان السياسات الانتقائية للهجرة كتلك التي اقترحتها فرنسا، واصفاً إياها بأنها تجارة جديدة بالعقول.

يجدر القول أن عدد المهاجرين لفرنسا قد انخفض في السنوات العشر الأخيرة بشكل كبير، بما يعادل مهاجرين اثنين لكل ألف شخص. هؤلاء يأتون ضمن حركات هجرة بين أوروبية ومن روسيا وآسيا. وفي حين هناك من يقول أن نسبتهم للفرنسيين بقيت لحد ما ثابتة على مدى العقدين الأخيرين، أي حوالي ٨,١٪، يبقى أن حجم توافدهم السنوي غير معروف بالضبط ومتروك للتقدير والاستعمال أمام الرأي العام. لكن من المؤكد أن فرنسا باتت تستقبل عدد مهاجرين أقل من إسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا. خاصة مع التغييرات الأخيرة على قوانين دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء التي ضربت نوعاً ما مسألة التجميع العائلي. ذلك عندما فرضت شروطاً تصعيبية بخصوص المداخيل والسكن التي لا تتوفر حتى عند غالبية الفرنسيين أنفسهم.

التعديل على قانون شوفينمان ١٩٩٨، الذي كان يمنح الإقامة بشكل أوتوماتيكي لمن يتجاوز العشر سنوات متتالية من وجوده في فرنسا، بات يرمي الكثيرين في إطار الهجرة السرية. وهو بالتالي يوفر لأرباب العمل فرص تشغيل يد عاملة بأجور بخسة. ولا ننسى أن الهجرة لفرنسا تبقى تحت رقابة الإجراءات المتخذة أوروبياً وفرنسياً والتي تتشدد جيداً على الحدود. علاوة لكل ما يحصل من لقاءات دبلوماسية بين دول حوض المتوسط تتوصل لإبرام اتفاقات تعاون لمكافحة الهجرة السرية التي ربطت بالإرهاب. هذه الاتفاقات ومنها المساعدات المالية، حولت شرطة دول الجنوب، وبالأخص في دول المغرب العربي، لحامية للحصن الأوروبي.

أما بما يخص ترحيل الأجانب الذين لا يملكون وثائق رسمية بمن فيهم أطفالهم، فقد احتجت جمعيات من المجتمع المدني الفرنسي والأحزاب المناهضة لهذا القانون. وكان الآلاف منهم، بينهم شخصيات سياسية يسارية، قد تظاهروا بعد تبنيه في البرلمان الفرنسي. كثيرون لبوا نداء «شبكة تربية بلا حدود» التي تقود حركة الدفاع عن الأطفال الذين يدرسون في المدارس الفرنسية ويفتقر آباؤهم لوثائق إقامة رسمية في فرنسا، وكذلك جمعية «متحدون ضد الهجرة المنتقاة». كما تمت عدة عمليات رمزية لتبني أطفال عائلات تقيم بصورة غير قانونية والمطالبة

بتسوية أوضاعها. رداً على ذلك، حاولت الحكومة الفرنسية طمأنة الرأي العام بنفي نيتها مطاردة الأطفال. لكن بعض الجمعيات والمعارضة اليسارية تخشى وقوع عمليات ترحيل خلال الصيف بعد انتهاء العام الدراسي. ويقدر عدد الأطفال المهددة عائلاتهم بالترحيل والذين يترددون على المدارس في فرنسا ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف طفل.

بما يتعلق بالهوية الوطنية، يُطرح السؤال حول المرجعية التي يمكن العودة إليها لتحديدها بشكل واضح؟ عبد الله وهابي يقول: إذا كانت اللغة هي المعيار لبناء الهوية، فالهوية الفرنسية لا يمكنها أن تتكئ على ذلك بوجود لغات في مناطق متعددة من فرنسا من مثل اللورين وكورسيكا والباسك وما وراء البحار وغيرها. إضافة إلى أن اللغة المحكية المحلية التي يستعملها أهل الريف الفرنسي كانت غالبة حتى منتصف القرن العشرين. أما إذا اعتمدنا على التاريخ المشترك، فما هو التاريخ الفيصل؟ الثورة الفرنسية أو انتصارات نابوليون أو كومونة باريس أو حكومة فيشي أو الحرب على السويس؟ وإذا كان المعيار العلمنة، فقيم العلمنة لا تخص فرنسا وحدها، كون تركيا اعتمدت عليها منذ ١٩٢٤ وأعطت الحق للنساء بالتصويت منذ ١٩٣٤، أي قبل فرنسا بعشر سنوات تقريباً (١٩٤٥). أما الاعتماد على العرق فبات غير مستساغ في الوقت الذي تبنى فيه أوروبا. ثم أن العولمة الثقافية والاقتصادية تضرب هذه المفاهيم من جذورها، في الوقت الذي تسبب مفهوم العرق في أوروبا بصراعات مسلحة في الحربين العالميتين.

بكل الأحوال، لاقت تسمية وزارة الهجرة والهوية الوطنية احتجاجات هامة من طرف جمعيات من المجتمع المدني ومثقفين. وقد وقّع ما لا يقل عن مائتين منهم على عريضة تطالب بتغيير تسمية الوزارة. أي فصل الهجرة عن موضوع الهوية الوطنية على اعتبار أنها تؤشر للنقاء الوطني بمواجهة الأجنبي الذي يستدعي الحذر منه في زمن الأزمات. وهذه السياسات لها نتائج سلبية على حياة البشر، في الوقت الذي تعترف قوانين الجمهورية بحقوق المهاجرين التي كفلها الدستور والاتفاقيات التي وقعت عليها فرنسا.

يقول الأمين العام لمنظمة الحركة ضد العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب، مولود عونيت أن «فرنسا عاشت مؤخراً حملة انتخابية عنيفة وقاسية جداً تستفيد من منطق تأليب مكونات الشعب الفرنسي بعضها على بعض، وتجريم ليس فقط الفقراء ولكن المهاجرين أيضاً، وإيجاد أجواء إدانة لشرائح بعينها من المجتمع الفرنسي»... لكن هناك «نشوء حالة مقاومة تعتمد المواطنة ومفاهيم الجمهورية الفرنسية والعمل السلمي» لمواجهة تفشي روح العنصرية. كذلك أكد نائب رئيس منظمة (أس أو أس عنصرية)، شعوره «بالقلق مع تعزز موقف أقصى اليمين من خلال أطروحات نيكولا ساركوزي ووعوده في حملته الانتخابية التي وجهت أصبع الاتهام للمهاجرين...وسوف نتقدم بدعوى أمام مجلس الدولة والمجلس الدستوري لمقاومة مثل هذه السياسات والتشريعات على أساس تعارض التشريعات المقترحة مع الدستور».

المشكلة ليست في وجود انقسامات داخل المجتمع الفرنسي، فهذا أمر طبيعي في سائر المجتمعات. لكنها تصبح مصيبة مع انحراف الانقسامات السياسية والاجتماعية عن مسارها، وتحويل الصراع الصحي السليم إلى حالة مرضية. كثير من المجتمعات من خبر حروباً أهلية دامية بسبب صراعات سياسية، رغم وجود ما يمنع ذلك في أنظمتها أو دساتيرها. فمثلاً رغم نص الدستور الأميركي على المساواة بين كل المواطنين، ووجود نظام سياسي ديمقراطي علماني يتناقض مع العنصرية، مظاهر التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة الأميركية ما زالت مستمرّة. وكان هذا البلد قد عرف حرباً أهلية قبل قرن ونصف، من أهم عناصرها الموقف من «العبيد» وذوي الأصول العرقية الأوروبية.

على الصعيد الخارجي

كان ساركوزي قد أدخل في الدستور الفرنسي عندما كان وزيراً للداخلية مادة جديدة تمجد الدور الإيجابي للاستعمار. لكن في احتجاج الفرنسيين من جزر ما وراء البحار ما عدّل هذه المادة. فاكتفت بالثناء على الدور الإيجابي للاستعمار

الفرنسي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأدنى فقط، أي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ولبنان وسوريا. وهو في حين يرفض اعتراف فرنسا بـ «الإبادة الجماعية» لمليون جزائري خلال استعمارها للجزائر، حاول تحميل بلده مسؤولية ما قامت به ألمانيا النازية تجاه اليهود. وقد استمرت تصريحاته بخصوص الاستعمار في الجزائر والقارة الإفريقية بإثارة ردود أفعال ونقاشات واستهجان الكثيرين، خلال الزيارات التي قام بها لبعض هذه البلدان إثر توليه رئاسة فرنسا.

للأسف، هنالك أمركة جارية على قدم وساق للمجتمعات، عربية كانت أم أوروبية. هذه الآلية تعمل على تغيير المفاهيم الثقافية والعقليات بالتدريج لجعلها أكثر تبنياً لما يروج لها من أطروحات. وهنا نتساءل أن كان يمكن لفرنسا في ظل العهد الجديد بعثرة الأرث الديغولي فيما يخص سياستها في الشرق الأوسط؟ هذا الأخير لا ينقصه كوارث إضافية، بل من يقف بوجه الولايات المتحدة في سياستها الكارثية على شعوب المنطقة. وكانت فرنسا قد حاولت خلال أكثر من نصف قرن الحفاظ على توازن بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي. كما وقفت بشدة ضد الحرب على العراق، رغم مجاراتها لإسرائيل في حربها على لبنان وضد مقاومته. ورغم تأييدها لقرارات الأمم المتحدة للتدخل في سياسته الداخلية، انصياعاً لعلاقات جاك شيراك الصداقية مع آل الحريري.

هذه الميول عند الرئيس الجديد بالانضمام للمحور الانكلوساكسوني بزعامة الولايات المتحدة تبدو مستغربة، في الوقت الذي يعيش هذا البلد الهزائم المتتالية على أيدي إدارتها الحالية وأولها في العراق وأفغانستان. فحتى حلفاء الولايات المتحدة لم يتسنَّ لهم اقتسام الغنائم معها في العراق وعاشوا على فتات موائدها. فكيف بالحري اليوم، خاصة وأن هناك معارضة قوية من داخل الولايات المتحدة ومن الكونغرس الأمريكي لحرب باهظة الثمن على الخزينة الأمريكية، إلى جانب أنها غير أخلاقية وغير شرعية؟

يبدو أن البعض ذاهب للحج والناس عائدة منه، كما يقول المثل الشعبي. بريطانيا وإسبانيا التي شاركت الولايات المتحدة بهذه الحرب عاشت على وقع تفجيرات

فقدت فيها المئات من أبنائها انتقاماً لهذه المشاركة. الأمر الذي أدى لخسارة رؤساء وزرائها أزنار وبلير كراسيهم، وأيضاً كان هذا حال برلسكوني في إيطاليا. ثم كيف يمكن أن تتجه السياسة الفرنسية باتجاه السياسة الأمريكية المعادية للعرب وهناك مليار ونصف مسلم في العالم، منهم كتلة تحوي ثلثي احتياطي النفط في العالم؟ وكان العالم العربي وما زال ينتظر دوراً فرنسياً وأوروبياً متوازناً يخفف من جبروت القوة العظمى ويهدئ من جنون الطموحات الإمبراطورية.

استطلاع دولي للرأي أعلن عن نتائجه نهاية حزيران ٢٠٠٧، أجراه معهد بيو وشارك فيه (٤٥٢٣٩) شخصاً من ٤٧ دولة، بيّن أن انعدام ثقة سكان العالم بالرئيس الأميركي جورج دبليو بوش تحوّل إلى ما يشبه الشعور بالكراهية لبلده الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تأييد حلفائه الغربيين تقلص بشدة، وترافق بانخفاض هام في تأييده في كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والصين والشرق الأوسط. وبغض النظر عن استمرار الإعجاب بالتكنولوجيا والثقافة الشعبية الأميركية، يتراجع انتشار الأفكار الأميركية ويقوى النفور من الديمقراطية التي تروج لها واشنطن ومن الطريقة التي تدير بها أعمالها التجارية عبر العالم. فإذا كان هذا هو الوضع في العالم، كيف بالحري في بلدان الشرق الأوسط التي تكتوي بنيران السياسات الأمريكية والتي يتوقع لها تصعيد خطير في المستقبل القريب قد يقود لمواجهات تدميرية تهدد وجود العالم العربي بكامله وتصيب اهتزازاته المعمورة بأسرها؟

وجهات نظر ساركوزي تتفق مع إدارة بوش حول مواضيع أساسية، والشرق الأوسط ليس أقلها. هناك المواقف من انتشار الأسلحة النووية، والدور المُتنامي للصين، وتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو باتجاه الشرق، والإرهاب، والإسلام، الخ. هو لن يكون من سيقف في وجه الجبروت الأمريكي الذي واجه بنيرانه خلال الستين سنة الماضية أربعين بلداً على الأقل في العالم. بل أكد في خطاب تنصيبه أن الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على صداقة فرنسا، مبشّراً بعصر جديد في العلاقات عبر الأطلسي. كما تفادى الإشارة لأية قضية من القضايا الساخنة في

الشرق الأوسط وكأنها ليست من الأولويات في سياسته. اللهم سوى إشارته «لاتحاد متوسطي» (يضم الدول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط ودول شمال أفريقيا: المغرب والجزائر وتونس، إضافة لمصر ولبنان والأردن وتركيا وإسرائيل). وهذا الاختيار بحد ذاته مدعاة للتساؤل حول النوايا المعلنة والمخفية بما يخص القضايا العربية، والتي يتصدرها همّ ضمّ إسرائيل لهذا المحور. وقد تطرقنا لهذه الموضوعة في الفصل السابق.

كان ساركوزي قد أدان حزب الله كمنظمة إرهابية يجب تجريدها من السلاح وكمعتدٍ في الحرب الإسرائيلية على لبنان الصيف الماضي، ولو أن نظرته لهذا الحزب بدت وكأنها قد تغيرت بعد تسلمه الرئاسة ومع عمل وزير خارجيته على هذا الملف. كان في ذلك الحين قد ذهب لمسايرة الموقف الأمريكي، لحد معارضة وقف إطلاق النار على هذا البلد، كما وتساءل عن الوقت الذي يفترض أن يستغرقه «العمل» لإنهاء القضية. فهو الذي لم يوفر مناسبة إلا وأكّد على صداقته مع إسرائيل، لم يهمه مصرع اللبنانيين على يد قوات تشن حرباً شعواء عليهم دون وازع أو رادع.

لقد تعهد بأن فرنسا لم ولن تتهاون إزاء أمن إسرائيل. كما وأعرب عن إعجابه «بشجاعة وعزيمة المواطنين الإسرائيليين في مواجهة الخطر المتواصل والاستمرار في بناء دولة كبيرة وديمقراطية حيوية واقتصاد قوي». مع ذلك يعتقد بضرورة السلام العادل مع الفلسطينيين، لكن «فقط إذا ضمنت إسرائيل أن أمنها ليس مهدداً». ويضيف «إنني أدافع عن حق إسرائيل في حماية نفسها ضد العدوان الخارجي، خصوصاً إذا اتخذ شكل أعمال إرهاب عمياء وجبانة».

هذه التصريحات التي تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية والأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي هي أكثر من مخيفة. خاصة عندما لا نجد ما يقابلها من استنكار للحروب العدوانية الإسرائيلية، وقضم إسرائيل لأجزاء من بلدان عربية محاذية كسوريا ولبنان، ولسياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية. لذا لا نستغرب ترحيب المسئولين الإسرائيليين والمنظمات اليهودية والصهيونية العالمية الحار بفوزه، خصوصاً «كريف» الفرنسية و«ايباك» الأميركية. فهو أكثر رئيس فرنسي مؤيد لإسرائيل منذ تأسيس

الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨، وقد حاز مكافأة لذلك على أكثر من ٩٠٪ من أصوات الفرنسيين المتواجدين في هذا البلد. وفي حين يتشدد في اشتراط «الهوية الوطنية» واللغة الفرنسية للمهاجرين إلى فرنسا، لا يجد ضيراً من تشجيع الهجرة إلى إسرائيل وقبول الولاء المزدوج لليهود لأوطانهم الأصلية ولإسرائيل في الوقت نفسه.

تساؤلات مشروعة

هل بعد كل ما سبق نستغرب أن يفوز شخص بهذا التوجه بهذه النتائج؟ ممثلو اللوبي الصهيوني في فرنسا موجودون في كل مكان له تأثير. وخاصة في الإعلام الذي خص المرشح ساركوزي بمكانة متميزة خلال الحملة الانتخابية. فحتى في الديمقراطيات تكاد تكون اللعبة الانتخابية نوع من «الضحك على الذقون»، حيث مراكز النفوذ الاقتصادي والإعلامي هي من يصنع القيادات. ساركوزي الطامح للسلطة مبكراً فهم أسرار اللعبة وعرف من أين تؤكل الكتف. لماذا سيعترض على روجيه كوكيرمان الذي تدخل لرفض تعيين الاشتراكي هوبير فيدرين كوزير للخارجية في الحكومة الجديدة؟ فهذا الأخير كان من قلائل المسؤولين السياسيين الذين تجرأوا على المجاهرة بالدعوة لتطبيق القانون الدولي بخصوص تسوية القضية الفلسطينية. الأمر الذي أدى لتسمية شخص من نوع برنار كوشنر الذي يعد من الداعمين للسياستين الإسرائيلية والأمريكية في الشرق الأوسط. وكان من القلائل الذين تأسفوا لعدم وقوف فرنسا بجانب الولايات المتحدة في حربها على العراق. وبذلك ضرب الرئيس الجديد عصفورين بحجر وأظهر انفتاحه على اليسار، فبعثره وجمع رصيداً إضافياً للانتخابات النيابية.

بكل الأحوال، هو لم يتخذ هذه المواقف فقط لمصلحة في نفس يعقوب، رغم براغماتيته الشديدة. وإنما أيضاً لهوى يعود لأصوله اليهودية الصهيونية. فقد نقلت وسائل الإعلام عن حياته وأصله ما يشير إلى أن العديد من أخوة أمه كانوا قادة بارزين في الحركة الصهيونية في اليونان التي هربوا إليها من إسبانيا وفي فلسطين أوائل القرن العشرين. واحد منهم انتخب عام ١٩١٩ كأول رئيس للاتحاد الصهيوني

اليوناني، وما لبث أن انتقل لفلسطين في الثلاثينات ونظّم هجرة يهودية إليها.

للبشر طبائع لا تتغير كثيراً وإن تأثرت باختلاف الأدوار التي يلعبها الأفراد في مجتمعاتهم. مع ذلك يمكن أن نتوقع محاولة ساركوزي الظهور بمظهر جامع كرئيس لكل الفرنسيين، أكثر منه عندما كان وزيراً للداخلية وطامحاً لكرسي الرئاسة. كما أن الاتحاد الأوروبي سيكون كفيلاً بتخفيف الجنوحات الفردية للتوافق على سياسات جماعية. إضافة إلى أن الحقائق على الأرض قد تتمكن من فرض نفسها على الأيديولوجيات وفعل فعلها بتصحيح الأهواء. ولو أن هناك من يخشى نوع من انتفاضة شعبية في فرنسا تكون بمثابة الحجة لكي يضع الرئيس الجديد يده على مقدرات البلد ويحكم بالقوة والعسف بالاعتماد على المادة ١٦ من الدستور الفرنسي.

معطيات كثيرة تدل على رغبته الجامحة بحصر السلطات بيده قدر الإمكان والإشراف بنفسه على كل شئ، بحجة إصلاح فرنسا وبسرعة وحسب رؤاه. لذا، أعطى الانطباع أنه منفتح على الجميع يساراً ويميناً. وحاول أن يستفيد من بعض الرموز ليطمئن الفرنسيين أنه لن يحكم مع قسم ضد القسم الآخر. لكن شيراك عودنا على خطابات جميلة، لم يرى الكثير منها تحقيقاً على أرض الواقع. فماذا سيتحقق من كل ما وعد وتحدث به ساركوزي، وأوحى من خلاله أنه يطمئن نفسه حينما طمأن الآخرين على قدراته ورغباته؟ رغم خشيتنا أن الذين يمثلون مصالح بلدانهم يتعاملون مع المعطيات انطلاقاً أيضاً من مصالحهم الشخصية وطباعهم التي عبّر عنها نهجهم السابق، نأمل أن نكون مخطئين وأن تكذّب توقعاتنا المتشائمة إنجازات رئيس فرنسا الجديد وحكومته.

○ ○ ○

الفصل الثالث

إشكاليات وتحديات

ردّوا النبي على بني أوطانه *فالأرز مشتاق إلى جبرانه*

والأرز بعد فتاه أذبله الجوى *فبكت بلابله على أغصانه*

الشاعر المجهول

التثاقف

يشتق تعبير التثاقف من الثقافة، أي التمازج أو الاقتباس من ثقافتين. أما فعل التثقيف الذي يندرج منه مصطلح الثقافة فيشير إلى عملية «حرث» الفكر. أي انتقال البشر من حالة الطبيعة لحالة أرفع شأناً وهي التمدن والحضارة. إنها السيرورة التي تفضي إلى التحكم بالطبيعة بتصحيح وضبط إيقاع المنتج البيولوجي وتحفيز وتطوير إمكانيات المرء من مهارات وقدرات فكرية.

الثقافة هنا هي مرادف للحضارة، التي تتشكل بدورها من مساهمة الشعوب على تنوع اختلافهم كتراكمات لأفضل انجازاتهم أكانوا أفراداً أو مجتمعات. لكن ذلك يفترض علوية بعضهم على البعض الآخر. فمن يقدّر ما هو الأفضل والأجمل والأنسب؟ لذا بدأ الاهتمام يتوجه مع نهاية القرن التاسع عشر إلى ما يميز الثقافات عن بعضها. وبالتالي القبول بنسبية اختلاف نماذجها، بما يفضي في المحصلة لمنتج عام مشترك للانسانية جمعاء. وإذا كان كل نموذج يعمل على تطويع البشر الذين ينتمون له حسب منطقه الخاص، فهو سيتقهقر عندما ينطوي على نفسه دون تلاقح مع النماذج الأخرى التي يغتني بها. كون الثقافة هي عملية خلق وابتكار، ولو أنها تحتاج في مراحل تاريخية من سيرورتها للاستقرار على وضع يحافظ على توازن ما لها.

لذا تكون حركية التغيير في ما يسمى بالمجتمعات التقليدية أكثر بطئاً بالمقارنة بالمجتمعات الصناعية. إنها بمثابة ثقافة مهيمنة تفرض نفسها على سائر شرائح المجتمع. كما وأنها لا تسمح غالباً بالتفرد وبنقد نموذجها تحت طائل التهميش. في حين أن الأخرى تسمح بثقافات متعددة ضمن ثقافة كبرى سائدة. وبالتالي يتحلى الفرد بقدرة أكبر على اختيار ونقد ما هو مقدم له من نماذج. كما ويخف لديه شأن وتأثير المرجعيات الجماعية من مثل الأحلاف عبر الزواج والمصاهرة والمكانة الاجتماعية. فتغدو المؤهلات الذاتية نقطة الارتكاز التي تسمح بالجمع والتأليف بين عناصر مختلفة، بما يكسبها معنى مقبولاً.

من هنا نفهم كيف يتدخل المعطى الثقافي في النشاط الفكري وعمليات اكتشاف العالم المحيط: من رؤيا وتصنيف وتذكّر وتعبير واستجابة عاطفية. كما ويحدد الذكاء والمفاهيم القيمية والتوجهات الشخصية والتشكلات النفسية. حتى أنه يتدخل في هيكلة اللاوعي وبخاصة اللاوعي الجمعي والاتني. وعندما يعيش المرء تجربة تثاقف وإضافة جديد إلى القديم وتغيير في المعطيات، يختل التوازن لفترة تكبر أو تقصر بحسب العناصر المساعدة والعوامل التي تطالها عملية التركيب والتأليف بين المحتويات.

بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين تتكون مرجعيتهم من شقّين: الأولى في البلد الأصل، ثم تغتني من التلاقح مع المجتمع المستقبل. أما بالنسبة للجيل الثاني وما بعده، فالوضع يختلف. هذه الشريحة تعتبر أنها تنتمي للبلد الذي استقبل أهلها وليس بلد آبائها. ولو أن جزءاً من بناء هويتها يبقى حتماً بعلاقة مع ما حمله الأهل من تصورات وقيم وفلسفة ومشاريع حياتية وغيره.

العلاقة بالآخر

يخضع تشكل الهوية لعوامل كثيرة. التجربة الشخصية والميول والأهواء والحاجات والقيم الدينية والأخلاقية والفلسفية كلها عوامل تفعل فعلها. بحيث تدخل في عملية التعاطي مع الآخر بالانغلاق أو الانفتاح عليه. لذا، مجرد أن نبصره

أو نراقبه قبل التواصل معه يخضعنا لعملية لاواعية من انتقاء العناصر التي نراها أو نغيبها في صورته التي انعكست في مرآة ذاتنا. الأبحاث تشير إلى احتمالية أن نبصر بعض الملامح الإيجابية أو السلبية في الآخر، بحيث نضفي عليه أخرى ليست موجودة فيه. كما يمكن أن لا نرى إلا بعضها ونهمل البعض الآخر، كونها عادية بالنسبة لنا أو لأننا غير متأكدين منها. وربما لأن فيها تعارضاً مع تصرفات أخرى. أو لأنها تتطابق مع مواصفات في ذواتنا، أو على العكس من ذلك تتنافر معها. كذلك نعلم كم يؤثر الانطباع الأول الذي نكونه عن الشخص الذي نتعرف به قبل أن نتحدث إليه. الأمر الذي قد يمنعنا من تغيير وجهة نظرنا بعد أن نتواصل معه. فنختصر غنى شخصيته من خلال بعض المواصفات البسيطة التي تسهّل تصنيفه والتحدث عنه أو معه. هناك بالتالي انتظارية نحوه قد تجعلنا نرى فيه ما هو غير موجود أو ما نبحث عنه، بفعل إسقاط قناعاتنا وقيمنا عليه.

عندما يعمد المهاجر للاحتفاظ بعاداته أو بملبسه أو التكلم بلغته الأم أو ممارسة ديانته، فذلك للتأكيد على انتمائه لهوية تربطه ببلده الأصل. وهذه الممارسات نشاهدها في إطار العائلة، كما بين المعارف والأصحاب أو في الأندية الاجتماعية والثقافية والمهنية. بالتأكيد هناك فروقات تتجلى باختلاف الأشخاص وانتماءاتهم المتعددة. لكن الطقوس التي تمارس والتجمعات التي تعقد لها وظيفتها في تعزيز الشعور بالانتماء للجغرافيا وللمجموعة البشرية المرجعية.

عند المهاجر المعزول تضيع المناسبات الاحتفالية التي كانت في بلده تعمل على شد اللحمة بين الجماعة، وعلى تخفيف التوتر الذي يمكن أن ينشأ بين أعضائها. ذلك من خلال ممارسة طقوس تتعلق بالمقدس أو بمناسبات وطنية أو عائلية وما شاكل. في الغربة، يحاول المهاجرون الاجتماع بأترابهم لاحياء ذكرى مفرحة أو محزنة أو لمناقشة قضايا الوطن. وهذه اللقاءات ضرورية لربط الصلات بين أفراد يجتمعون لغرض محدد يجب أن يتوفر.

عند الشبيبة، المسألة قد تكون أشد أهمية. وويل لمن يبقى لسبب أو لآخر في منأى عن ذلك. فهي مناسبة لترك العنان للرغبات بالتعبير عن نفسها. لأخذ الفرصة

بالخروج عن المألوف دون شعور باقتراف ذنب من تخطي الحواجز الاجتماعية والمحظورات. هناك حاجة ماسة للذوبان في الجماعة والشعور بالأخوة التي تجمع، بغض النظر عما يفرّق البشر. حاجة لمشاطرة الآخرين نفس الاهتمامات والمشاعر. للتعبير عن الاعتراض على النماذج المفروضة من مجتمع يصنّف، ولا يعترف إلا على قيم العمل والتنافس والإنتاج.

لا يهم كثيراً أن توفرت كل شروط الاجتماع، كون المهم هو الاجتماع نفسه. للتأكد من الذات ومن المكانة بين الأتراب. لتقاسم المتوفر والتضامن بين أفراد الجماعة على أساس ما يساهم به كل منهم. قد يكون من المهم أن يجري اللقاء في الليل، كون الليل يخفف من وطأة الضوابط ويرفع الحواجز بين البشر، أكثر من النهار الذي هو للعمل والكد. تتدخل الأنا العليا، التي تشكل جزءا من البناء النفسي للفرد، لتلعب دور الضبط بغياب المرجعيات الأخرى والتي أهمها الأهل.

الخروج عن المألوف يبقى ضرورياً، ولو ضمن ضوابط، كي لا يتحول ما يعتمل في النفس لثورة على المجتمع. إنه خروج من الأدوار التي فيها من التنميط ما يرهق المرء. وخاصة الشبيبة التي ما زالت بحاجة للشعور بعدم المسئولية، قبل بلوغ مرحلة تتطلب العمل والإنتاج والدخول ضمن دائرة المطلوب والمقبول. هذا الذوبان في الجماعة المغلقة هو نوع من الرفض لقوانين مجتمع يفرّق على أساس الامتلاك المادي والاستهلاك. وفي هذه المساحة تؤكد الذات على نفسها من خلال تنافس مقبول مع الآخرين. أي المراوحة بين تأكيد الذات والذوبان في المجموعة والانتماء لعالم خاص له قيمه المختلفة عما يفرضه المجتمع. فهناك استعمال لتعابير ولجوء لمنطق وطقوس، يشعر من هو خارجها أنه يحشر أنفه بما لا يعنيه.

في هذه الاجتماعات هناك مراوحة بين الاعتياد على الضوابط والأعراف الاجتماعية والرفض لها، طالما ما زال هناك متسع من الوقت للضرب بها بعرض الحائط. بكل الأحوال تشكيل الهوية يقوم أيضاً على هذا النوع من التجمعات. يقتبس بعض معالمها ويتأكد من بعضها بوضع الذات في موقع اختبار ما يناسب وما لا يلزم. وفي جو من التآخي والتآزر والمشاركة العاطفية والمفاهيمية، تحافظ المجموعة

على ذاتها من الانحلال والانفراط. وقد تسمح بنوع من الحواجز المطاطية التي تقبل بالتغيير وعدم الديمومة لدرجة تسطيح العلاقات. لكن غالباً ما تعمل المجموعات الكبرى بخلاف الصغرى التي تفترض نوعاً من الانضباط والتقيد بقوانينها.

اشكالية الاندماج

كان مصطلح التعددية يستعمل في ثمانينات القرن الماضي، في إطار الجدل حول التعدد الثقافي والمجتمعات المتعددة الثقافات، من منطلق الوصف أو رسم ما يفترض أن يكون. وكان مناصروا هذا المفهوم يقدموه للمطالبة بالمساواة في التعامل والقبول بالاختلاف الثقافي للمهاجرين وللأقليات الوطنية. أما المعارضون فبنوا مواقفهم على أن الاعتراف الرسمي بالتعددية الثقافية يضر بوحدة الدولة وقد يؤدي لتفكك المجتمعات. آخرون ذهبوا لأبعد من ذلك برفض هذه الجماعات ومساواتها في الحقوق باسم دفاعهم عن الثقافة والميراث الوطني.

أما اليوم، بات هذا المصطلح يدلل على تنوع القيم وأنماط الحياة والثقافات والأديان واللغات داخل المجتمع. أي أنه يشير للتعدد الثقافي بشكل عام وليس عندما يخص هجرات أو أقليات طارئة أو قديمة. كما أنه لا يشير للاختلاف من منظور الإشكالات التي تنتج عنه، وإنما للتنوع والغنى والقيمة المضافة. وهو يمكن أن يجمع الثقافة العامة مع الثقافات الخاصة التي تعيش في كنفها. إلى جانب أنه من الطبيعي أن يكون لكل فرد انتماء لهويات متعددة، وأن تكون منتقاة وليس مفروضة. بحيث يتم التأليف بينها بشكل خلاق، على مبدأ التزاوج الذي ينهل من القيم المشتركة لأفراد المجتمع، وليس التعارض أو التنافر.

كذلك يستعمل مفهوم التعاضد أو التآزر بمواجهة التفكك المجتمعي الجزئي أو العام. ولمعالجة التهميش الاجتماعي، خصوصاً لبعض الفئات الاجتماعية. أما الإجراءات المتبعة في هذه الحالات، فهي في منح الحقوق الاجتماعية الأساسية بما فيها: الحماية الاجتماعية، والحصول على المسكن، والعلاج الأساسي للفئات المعرّضة، وبلوغ سوق العمل من خلال التعليم الأساسي والتعلم المستمر. وحيث أن

إمكانيات الدول تبقى محدودة في هذا المجال، يفترض أن يتم التوصل لنوع من التوازن في التأكيد على التنوع، وفي الوقت نفسه الحفاظ على التعاضد واللحمة الاجتماعية.

المجلس الأعلى للاندماج الاجتماعي في فرنسا يعتبر أنه وإن كان من الضروري أخذ الفروقات الاجتماعية في هذا البلد بعين الاعتبار، فالعمل يجب أن ينصبّ على ما يجمع وليس ما يفرّق. ذلك لإتاحة الفرصة لأي كان أن يعيش في البلد الذي اختاره وقبل بقواعده وأصبح جزءاً منه.

الانخراط أو الاندماج intégration يعني السيرورة التي تسمح للمهاجر بالدخول في المجتمع الذي يستقبله للعيش فيه بانسجام. هناك ثلاثة مفاهيم بما يخص الاندماج الاجتماعي، تختلف بحسب سياسات البلدان المستقبلة للمهاجرين وتاريخها ووضعها الاقتصادي أو السياسي. المثل الفرنسي الموروث من ثورة ١٧٨٩، والمبني على المساواة وليس على تفوق أغلبية على أقلية، يسهّل حمل الجنسية الفرنسية. لكن على حساب الهوية والثقافة الأم التي تبقى في الصورة الخلفية أو في الحيز الخاص. ويبقى العمل والمدرسة والسكن والمساواة في الحقوق من وسائل الاندماج الاجتماعي.

لكن الأنموذج الفرنسي يبدو اليوم موضع جدل بفعل رفض المهاجر، وخاصة ذلك القادم من المغرب العربي. البعض ذهب للمطالبة بوجوب انفتاحه على فروقات وخصوصيات المجموعات المختلفة. في حين تمسك آخرون بضرورة الدفاع عن الهوية الوطنية لتجنب التحول لمجتمع متعدد الثقافات. هناك من يتحدث عن صعوبات كثيرة تواجه المهاجرين وتتعلق خاصة بالفروق الاجتماعية. علاوة على أن الأزمة الاجتماعية تترافق بأزمة على صعيد الهوية، تفصح عنها المطالب تجاه المجتمع. وتجسدها الشبيبة التي هي، شئنا أم أبينا، جزء من هذا النسيج المجتمعي بما لها من كامل الحقوق والواجبات.

إشكاليات الاندماج هذه تطرح السؤال عن عجز الحلول التي يقدمها المجتمع للمشاكل التي يعاني منها المهاجرون وحتى الفرنسيون، من سكن وعمل وغيره.

فالأزمة الاقتصادية لم تعط الوقت للمهاجرين للاستقرار والتأقلم مع المجتمع الجديد. كما أن أولادهم لم يتمكنوا من هضم ما حصل لآبائهم. فحملوا مشاكلهم، كما عانوا من صعوبات خاصة بهم كانت ترجمتها على صعيد تحصيلهم الدراسي. والشبيبة المغاربية هي أكثر من طالها هذا الوضع. حتى أنهم ولو حصلوا على شهادات بنفس مستوى الآخرين ـ أكانوا فرنسيين أو حتى برتغاليين ـ فهم لن يجدوا مثلهم حظوظاً مماثلة في العمل. مما يؤكد على التمييز الذي يعانون منه، ولو كان غالبهم يحمل الجنسية الفرنسية. وهذه الفروقات نجدها حتى على مستوى السكن.

الاندماج يمر عبر الاعتراف بالحقوق المدنية. التفريق بين الأجانب الأوروبيين وغير الأوروبيين يطرح مشكلة الانتخاب والمواطنة. في حين أن البلدان الاسكندنافية أو هولندا أعطت الحق بالتصويت لمهاجريها. فهي ارتكزت على مبدأ المساواة بين كل الذين يعيشون على أراضيها ويساهمون في الحياة الاقتصادية. في الدستور الفرنسي، قضية المواطنة التي تمنح الحقوق المدنية والسياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجنسية التي ترمز للانتماء لدولة. لكن في فرنسا يحق للأجنبي العمل، كما أنه يتمتع بحقوق أساسية مثل حق التعبير وتكوين جمعية وغيره، دون التمتع بأي حق سياسي. فهو لا يصوت ولا يترشح في الانتخابات المحلية أو الوطنية. وقد حاول المرشح ميتران في حملته الانتخابية إعطاء الحق للمهاجر، المقيم منذ خمس سنوات على الأراضي الفرنسية، أن يشارك في التصويت في الانتخابات المحلية. لكن الاحتجاجات التي نجمت عن هذا المقترح جعلته يتراجع عنه.

السؤال طرح من جديد بعد عشر سنوات مع قيام الاتحاد الأوروبي. فمعاهدة مايستريخت في ١٩٩٢ أعطت الحق للمواطنين الأوروبيين بالانتخاب والترشيح في الانتخابات المحلية والأوروبية، حتى عندما يكونوا في بلد أوروبي غير بلدهم. وهذا المعطى الجديد لم يستفد منه سوى الأوروبيين. أي ما نسبته في فرنسا ١,١ مليون مواطن من أصول إسبانية وبرتغالية وإيطالية. أما المهاجرون من المغرب العربي، فبقوا خارج اللعبة. مما أشعرهم كباقي الأجانب بالتمييز.

المواطنة في فرنسا هي على ثلاثة مستويات: المواطن الفرنسي الذي يشارك في كل الانتخابات، والمواطن في فرنسا على الصعيد المحلي والأوروبي، وغير المواطن الذي هو أجنبي ومستقر في فرنسا أحياناً منذ زمن طويل. فهو من غير طلب الجنسية الفرنسية لا يمكنه المشاركة في الانتخابات. لكن هناك من لا يريد أن يطلب الجنسية لأسباب شخصية مختلفة، وهذا حقه. وإن كان من حجج تساق لتبرير هذا الوضع فهو أن الأجانب يمكن أن يصوتوا لاتجاه دون غيره. لكن في التجارب التي جرت في بلدان منحت هذا الحق، وفي انتماء الأجانب لاتجاهات مختلفة، ما يدحض هذا الزعم. لقد نشطت في الفترة الأخيرة بشكل خاص بعض الجمعيات التي تمثل أو تعمل مع المهاجرين وخاصة أبنائهم، من أجل حضهم على التصويت بقوة في الانتخابات الرئاسية. فعددهم الذي لا يستهان به يؤثر بالتأكيد على نتائجها ويساهم في اختيار الشخص الأقرب تمثيلاً لتوجهات تخدم مصالحهم.

المشكلة اليوم لا تكمن في الاندماج بقدر ما تتعلق بالمساواة في الحقوق ومحاربة التمييز. فأبناء المهاجرين العرب والأفارقة لا يفهمون لماذا يشار إليهم باستمرار انطلاقاً من هجرة آبائهم أو أجدادهم، بعكس شرائح أخرى مهاجرة. فإذا كانت أسماؤهم أو سحناتهم تدلل على أصولهم الأجنبية، فهذا لا يسمح بالتعامل معهم على أساس أنهم ليسوا من هذا البلد. هم ولدوا وكبروا فيه، حتى أن منهم من لا يعرف بلدان أهلهم. بما لا يبرر التمييز ضدهم عندما يتقدمون للبحث عن عمل أو سكن.

لقد قدمت هجرات مختلفة لفرنسا خلال القرن العشرين: من أيطاليا وبلجيكا وروسيا وبولونيا وإسبانيا والبرتغال والمغرب العربي. ثم تلتها منذ فترة قريبة دفعات أخرى من تركيا وجنوب آسيا وأفريقيا. وفي كل مرة كانت فرنسا تمر بأزمة اقتصادية (خاصة الثلاثة الأساسية: ١٨٨٠/٩٠ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٨٠) كانت تحصل اعتداءات على الأجانب وتظهر العنصرية ضدهم. وفي كل مرحلة تاريخية يطرح السياسيون والمنظرون والرأي العام الأسئلة نفسها دون الاستفادة من الدروس السابقة. فصورة المهاجر أو الأجنبي تبدو هي نفسها رغم تغير جنسياتهم.

كذلك تساق تهم لأبناء المهاجرين بأنهم سبب غياب الأمن، حيث الإحصاءات تظهر ارتفاع الجنح لديهم نسبة للفرنسيين. لكن هذه النسبة تتضمن قدراً كبيراً من حالات عدم حيازة أوراق إقامة. إلى جانب أن الأجانب يلفتون النظر لهم من لون سحنتهم أو لباسهم أو أسمائهم. وبالتالي يتعرضون للتوقيف أكثر من سواهم وللحبس الاحتياطي. ذلك إلى جانب أن ظاهرة التشرد بين الشبيبة العاطلة عن العمل، والتي لفظتها المدرسة باكراً عن مقاعد الدراسة وجعلتها اجتماعياً غير مقبولة، تجعل منها أكثر من الفرنسيين ظاهرة تفرض نفسها. لكن ليس كونها تنتمي لجنسيات معينة، وإنما لأوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة.

مع ذلك وخلافاً لما نعتقد، هناك من يجزم بأن عملية الاندماج جارية على قدم وساق ورغم كل المعوقات. يرون من مؤشراتها تضاؤل استعمال اللغة الأم، الارتقاء الاجتماعي والانفتاح على المدرسة التي هي الوسيلة الأفضل لذلك، ارتفاع نسبة المهن الحرة، تواجد المرأة المهاجرة في سوق العمل بنسبة أكبر من السابق وفي عدة قطاعات. كذلك انخفاض نسبة الولادات، وتقدم الأمهات في السن بما يقترب من المرأة الفرنسية. تعدد الزوجات (ما عدا قومية واحدة أفريقية) وزواج الأقارب بات ضئيلاً جداً (ما عدا الأتراك حديثي العهد في فرنسا). إلى جانب ذلك ارتفعت نسبة الزواج المختلط والزواج الحر وخاصة عند جنسيات قدامى المهاجرين. أما السكن في المساكن الشعبية، التي يبدو المهاجر وكأنه حكم عليه بالبقاء فيها بسبب ضعف إمكانياته المادية، فهو أيضا يشهد حراكاً باتجاه الملكية. خاصة عند البرتغاليين والأسبان والآسيويين من جنوب شرق آسيا، ولكن ليس بعد عند أبناء المغرب العربي بشكل موازي. أما الدين، فما يزال يلعب دوراً هاماً عند المهاجرين المسلمين، ولو أن ممارسات الشعائر بشكل عام في انخفاض.

ما هو مؤكد أن مسألة الاندماج تكون أكثر صعوبة عندما لا يقدم البلد الذي ولد وكبر فيه أبناء المهاجرين ما يفترض به تجاههم وبما لا يشعرهم بالتمييز والنبذ. بحيث ينغلقون على هويات ومرجعيات بعلاقة مع ما حمله أهلهم أو أجدادهم. أو ما تصوروه أو فهموه ونقلوه منهم وأحياناً بشكل مشوه. الأمر الذي يترك مجالاً لسوء

فهم متبادل بينهم وبين أترابهم أو تجاه المجتمع الذي ينظر إليهم وكأنهم ليسوا منه. فيسقط كل طرف على الآخر تصورات قد لا تمت للواقع وللمعني بصلة. كما ينظر للدين غالباً وكأنه سبب العلة، ولو أن هناك من يستعمله لخدمة أغراض لا علاقة لها به. لكن الانتماء لمرجعيات مختلفة هو إغناء للذات عندما يتم التآلف بينها. في حين يصبح منبع إشكالات عندما يعيشها المرء وكأنها متعارضة ولا يمكن التوفيق بينها.

المشكلة تكمن في التعامل مع الآخر المختلف كضيف على الأراضي الفرنسية. وعندما يقدم له ما يساعده على العيش، فذلك من موقع فوقي وسيادي ومع غياب هامش حركة، حيث المستضيف هو من يقرر ما يتوجب تجاه أجانبه. لكن هل من المنطقي أن يقرر ما يجب وما لا يجب، ومن هو الضيف وعلى أي أساس؟ الأمر لا يكمن في الوجود الفيزيائي، وإنما في العقلية التي تتحكم بصورة الذات وعلاقتها بالآخر. بقبول الآخر والاعتراف به كجدير بهذا الامتياز وبالمساعدة. أو بمنحه الحق بالتصويت وإبداء رأيه أو حجبه عنه. لذا تتحمل الحكومات مسئولية التصنيفات والتدرجات التي تدخلها على النسيج الاجتماعي.

عندما شرعت بالتحضير لأطروحتي، رأيت أن يكون موضوعها أبناء المغرب العربي. ذلك نظراً للاختلاف الثقافي والديني والوضعية الاجتماعية المتدنية والماضي الكولونيالي الذي ترك بصماته عميقاً في جسد المجموعتين المهيمنة والمهيمن عليها. لكن عدّلت فكرتي فيما بعد حيث تساءلت: لماذا لا يكون الموضوع عن اللبنانيين في فرنسا، كونه لم يكتب عنهم بعد؟ لأكتشف أن المشارقة لا يختلفون كثيراً عن المغاربة، وأن معاناة الهجرة متشابهة في كلا الحالتين. لا بل بين جميع المهاجرين كائناً من كانوا، حيث الخطوط العريضة تبقى هي نفسها. ولو أن بعض الاختلافات موجودة لا شك بين المجموعات السكانية نظراً لخصوصيات كل واحدة منها. لكن حتى داخل كل مجموعة، الاختلافات عديدة. فهل يمكن اختصار غنى الأفراد وتنوعهم لبعض السمات لمجرد أنهم ينتمون لجنسية واحدة أو لمكان جغرافي واحد؟ هناك من يتحدث عن شخصية أساسية تحمل سماتاً مشتركة لمن ينتمي لثقافة معينة، لكن هل تقتصر الهوية على هذا المعلم؟

الإسلام

إذا كانت الهجرة المسلمة لفرنسا لم تبدأ سوى في القرن العشرين، فالإسلام يعود وجوده في هذا البلد للقرن الثامن. لكن هناك من يرى بأنه بعد مغادرة آخر جندي مسلم من منطقة الجورا سنة ١٠١٨، عملت السلطات الكنسية والسياسية على محو آثار هذا الوجود. مع ذلك تدل الآثار ومعطيات مختلفة على هذا التواجد للإسلام، على الأقل في جنوب فرنسا. هناك من يتحدث عن تنصير المسلمين الذين هربوا من إسبانيا بالقوة، وذلك لا نجد أثراً له اليوم حتى في الكتب المدرسية.

مع بدء ستينات القرن العشرين، عاد الإسلام ليفرض نفسه كدين بقدوم المهاجرين من المغرب العربي. ثم توسع ليشمل الأتراك والباكستانيين وأبناء غرب أفريقيا. بحيث بات ثاني دين في فرنسا بالنظر للعدد السكاني. وكانت مؤخراً تحركات المنظمات العربية قد أفضت للإقرار بالحقوق القانونية للمسلمين الذين يعيشون في فرنسا. وتم الاعتراف، منذ اتفاقية ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠، بالإسلام كدين رسمي، حاله حال المسيحية واليهودية. كان نيكولا ساركوزي قد أعلن، عندما كان وزيراً للداخلية، عن هذا التوجه قائلاً «علينا بناء إسلام لفرنسا وليس الاعتراف بالإسلام في فرنسا».

ففرنسا التي اختارت العلمانية منذ عام ١٩٠٥ لوضع حدٍّ لتدخّل الكنيسة في شؤون الدولة، يفترض أنها تنظر للمعتقدات الدينية كمسائل شخصية. وأن لا تتدخل في شؤون المواطنين، بل تضمن للجميع حق ممارسة شعائرهم الدينية. كون العلمانية هي تحول السلطة من المؤسسات الدينية إلى المؤسسات المدنية. لكن المشكلة تكمن في حيازة مجموعة الأقلية لصفة المواطن الذي له كامل حقوق وواجبات الآخرين في الواقع وليس في القانون والفكر البحثي فقط.

في أميركا الشمالية التجربة مختلفة. لقد اختار الآباء الدستوريون، وفي مقدّمتهم توماس جيفرسون، النظام العلماني لضمان حرّية تعدّد الطوائف الدينية وعدم طغيان طائفة على أخرى. لم تشهد أميركا الصراع الذي جرى في أوروبا بين رجال الكنيسة ورجال وأمراء الدول. لذلك اختلف المفهوم والتطبيق رغم وحدة التسميات.

بحيث لا يجد الرئيس الأميركي (أي رئيس وليس فقط الحالي) حرجاً في الذهاب أسبوعياً للكنيسة من أجل الصلاة. بينما لا يُتصوّر قبول ذلك في تجارب علمانية أوروبية. أما في التجارب العلمانية الشيوعية، فقد جرى فصل الدين عن المجتمع كلّه، وليس فصل الدين عن الدولة فقط.

الإسلاموفوبيا

باتت ظاهرة الإسلاموفوبيا تثير في السنوات الأخيرة جدلاً واسعاً في أوساط المثقفين الفرنسيين وبين عامة الناس، كما في العالم عموماً. وذلك مع تضخيم الخطاب الإعلامي المعادي للمسلمين والدعوة لحظر الحجاب واعتبار ممارسات وقيم مسلمي فرنسا تشكل تهديداً لروح وقيم الجمهورية الفرنسية. هناك من يبرر ذلك بالقول أن الإسلام كدين يحمل «تصنيفاً للمرأة يحط من قيمتها». ولم يكن من حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أو الصور الكاريكاتورية في الدانمرك وما شاكل سوى تبرير الشعور العدائي تجاه المسلمين وتحميلهم مسؤولية ما يقترف من آثام بحقهم. تصريحات للممثل الخاص لبابا الفاتيكان كانت قد صدرت مؤخراً تتحدث عن الخطر الذي يمثله الإسلام على الهوية الأوروبية.

لكن من ناحية أخرى، لا ننكر أن المتطرفين الإسلاميين أسهموا أيضاً بتصرفاتهم وردود أفعالهم بإعطاء الذريعة لمن شاء. فهم عندما تمكنوا من إقناع الشابات المسلمات بأن الحجاب من أسس الإسلام، استطاعوا التأثير عليهن عبر استغلال مشاعر السخط والتمييز وأشكال المعاناة المختلفة. بحيث بتن يعتبرنه ليس فقط ترجمة لانتمائهن لثقافة أهلهن، وإنما أيضاً نوعاً من التعبير عن الحرية الفردية. حتى أن عدم لبسه اعتبره البعض منهن نوعاً من العنصرية غير المعلنة. ووصل الأمر ببعض النساء التقدميات أو المنضويات في جمعيات تناضل من أجل المساواة لتبني الحجاب والنزول عند رغبة من أرادوا أن يحصروهن ضمن نظرة نمطية تمييزية تستعمل الدين وسيلة للإبقاء على عقلية أبوية يفترض أن الزمن عفى عنها. وكأنه ليس من إسلام إلا رجعي، ولا يعرف أن يتعامل مع المرأة إلا كقارورة يجب عدم

مسّها، وكجسد يجب حجبه عن عيون الرجال.

هذا الأمر دفع بالكثيرات منهن للجمع بين ممارسة الحرية الجنسية سراً والتقيد علناً بالتقاليد الأسرية والمحيط القريب ولو مارس أعرافاً بائدة في بلد يسخر منها. لا بل يستهجنها عندما يلجأ البعض منهن لعمليات رتق غشاء البكارة قبل الزواج للمحافظة على شرف العائلة. وهو ما يعزز ما يسمى بالنفاق الاجتماعي، كي لا نقول ما يطيل من عمر الشيزوفرينيا. أي التصرف بأكثر من شخصية وفق ما يتطلبه المحيط القريب الذي يعيش بتعارض مع المحيط الأوسع، وبما يخالف مسار التطور الطبيعي للأشياء.

الأخطر من ذلك عندما يفرض على فتيات قاصرات، ليس بامكانهن رفض مشيئة أهلهن، أن يعانين من التمييز ضدهن في المدرسة وبين رفاق الصف على أساس العلامات الفارقة هذه التي اختيرت لهن. في الوقت الذي لم يسمح بعد لهن العمر والنمو لتعريض شرف عائلاتهن بعرض مفاتن أجسادهن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ذهب بهم لحد رفض دروس الرياضة أو ما يتعلق بالتوعية الجنسية، وما شابه من أمور أخرى لا تفعل سوى أن تسهم في تحميلهم مسئولية ما يقترف بحقهم من آثام.

إلى جانب ذلك، هناك في هذه السلوكيات ما يعطي مبررات لمن يحتفظ في الكليشيهات التي شكلها عن هذا الدين، وخاصة منذ أحداث ١١ أيلول وما نتج عنها من ردود أفعال واستعمال وتحوير، بعناصر تتعلق بمكانة المرأة والتمييز بينها وبين الرجل في الشهادة والميراث والزواج والطلاق، بالمعاملة الشديدة القسوة للسارق والزاني واللواطي والمتخلف، بالتضحية بالحياة من أجل الحياة في الآخرة والجهاد في سبيل الله، وكل ما من شأنه أن يغذي الأفكار المسبقة التي يمتلكها الكثيرون حول هذا الدين واتباعه.

من ناحية أخرى، استبدال كلمة العنصرية بتعبير الإسلاموفوبيا يتوافق، حسب كارولين فورست وفياميتا فينر، مع السياسة التي انتهجها نيكولا ساركوزي، حيث بات شائعاً اللجوء لاختصار مسائل العنصرية والاندماج بعامل الدين. فهو ساهم

برأيهما في الخلط بين المسلمين الليبراليين والمسلمين المتطرفين، عندما أنشأ المجلس الفرنسي للديانة المسلمة. وفوق ذلك أعطى الانطباع بأن معالجة مشاكل التهميش الاجتماعي الذي يعاني منه المسلمون تمر عبر إدماجهم الديني. كما لو أنهم جميعاً مسلمون متدينون (نذكّر بأنهم ٦ ملايين شخص، أي ما يقارب ١٠٪ من السكان، يتحدرون من ٥٣ بلداً ويتكلمون ٢١ لغة إلى جانب اللغة الفرنسية). وبالتالي غطت السياسة الرسمية الفرنسية على فشل سياسة اندماج المهاجرين من خلال اختزالها بإشكالية متعلقة بالاندماج الديني للمسلمين أنفسهم.

تستطرد الكاتبتين للقول بأن العلمانيين الذين لا يقبلون بإبراز الإشارات الدينية في المدارس أو الرضوخ لمشيئة المتطرفين يوصمون بالعنصرية، والسبب هو الإسلاموفوبيا. فهذا التعبير بدأ استعماله مع الملالي في إيران سنة ١٩٧٩ (هناك من لا يوافق على هذا التاريخ ويرجعه لما قبل) عندما اعتبروا النساء اللواتي يرفضن لبس الحجاب «مسلمات سيئات» يشكين من «الإسلاموفوبيا». ثم عادت الكلمة للاستعمال إثر قضية الكاتب سلمان رشدي، وبات الذين يتصدون لدعاة التطرف يوصمون بهذه الصفة. لكنها قليلاً ما استعملت قبل أحداث أيلول ٢٠٠١، حسب الصحفي آلان غريش الذي رصد استعمالها في جريدة لوموند الفرنسية. إلى أن قفز استعمالها بقوة بعد هذا التاريخ في فرنسا وأمريكا وأوروبا، لدرجة أدى لتشكيل تجمع في فرنسا سمي «التجمع ضد الإسلاموفوبيا».

لقد أصدر هذا التجمع في ٢٠٠٤ تقريراً استنتج فيه أن نسبة ٧٦٪ من الاعتداءات المسجلة على أشخاص طالت نساء محجبات. مما يدلل على أن الحجاب هو المستهدف كرمز ديني وليس النساء. ويشير التقرير إلى مسئولية السياسيين والمثقفين ووسائل الإعلام فيما آل إليه الوضع. بعض البحاثة يذهبون للقول بأنه عندما تبدو العلامات الدينية أكثر مما يجب، فذلك يعود على أصحابها ومجموعتهم بالضرر. ويعتبر الكاتب جيل كيبيل أن عدم الإحساس بالأمان عند الغربيين تجاه الهجرة قادهم لربط الإسلام بالإرهاب بعد أحداث أيلول ٢٠٠١. الأمر الذي استفادت منه أحزاب اليمين المتطرف وبعض صناع الرأي والقرار في فرنسا. مما حدا بالجمعية الفرنسية

لحقوق الإنسان والحركة ضد العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب وغيرها من منظمات حقوقية لإطلاق حملة بهدف مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

يرى الكاتب فنسان جيسير، (نقلاً عن محمد فاضل رضوان) أنه يوجد أربعة مصادر لظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا: ١ ـ مجموعة صحفيين، تعتبرهم وسائل الإعلام حماة قيم الجمهورية الفرنسية، يناصبون العداء لمن يعتبروا أنه يهدد روح الجمهورية. ٢ ـ مجموعة من الأكاديميين المتخصصين في الشأن الإسلامي والذين يحتلون وسائل الإعلام بشكل مبالغ فيه كلما تعلق الأمر بالإسلام، في حين يغيب عن هذه المناسبات مفكرون كبار من المتخصصين بالموضوع. ٣ ـ مسلمون وعرب إسلاموفوبيون، يصلحون للاحتماء بهم وللقول «شهد شاهد من أهله»، وهم يحتلون الساحة الإعلامية التي يغيب عنها مفكرون عرباً كباراً. ٤ ـ وأخيراً وربما أولاً، مجموعة متحدرة من الأوساط اليهودية الفرنسية تربط بسهولة عجيبة بين الإسلاميين ومعاداة السامية. وينتهي الكاتب لتحميل المسئولية أيضاً لوسائل الإعلام التي ساهمت في خلق مناخٍ معادٍ للإسلام، عندما ركزت على صورة الإسلاموي الإرهابي والملتحي وعممته على الجميع.

لكن عندما نزرع الفوضى في الخارج ونشيع الخوف منها في الداخل، ثم نحوّله لنوع من الهوس الجماعي، يمكننا بذلك أن نحكم الناس بيد حديدية وأن نسنّ التشريعات باسم محاربتها. فالخوف من طبيعة البشر، والذي يعمل على شلّ القدرات الذهنية لديهم، يسهم بإطلاق آليات غريزة البقاء، وتضخيم حجم العواطف على حساب العقل والمنطق. خاصة عندما يُعمد لربط استقرار الداخل بالحرب على الخارج، وعلى الآخر الذي ينتمي لهذا الخارج والذي يهدد الهوية. فهل أفضل من اللجوء لهذه الآليات لتطويع البشر لمآرب المتحكمين بمصائرهم وحشدهم وراء سياساتهم؟ أوليست هي الطريقة الأنسب لتعزيز دولة الأمن بدلاً من دولة القانون، واستبدال قوة القانون بقانون القوة؟

بالتأكيد هناك فارق بين الإسلاموفوبيا وبين العنصرية، كون الأولى استعملت ضد كل من يقف بوجه التطرف الديني الإسلامي، بمن فيهم المسلمين الليبراليين

والناشطات النسويات. لذا كان هناك مطالبات بالتوقف عن استعمال كلمة الاسلاموفوبيا وعدم الاستمرار في الإسهام في الخلط المتعمد. كذلك من الخطأ الحديث عن «إسلام فرنسي» أو «إسلام في فرنسا»، كونه لا شئ يمنع المهاجر من أن يكون فرنسياً ومسلماً في الوقت نفسه. وقد حاولت فتيات محجبات إيصال هذه الرسالة عندما تظاهرن في شوارع باريس بعد قرار حظر ارتداء الرموز الدينية في المؤسسات التعليمية، وهن يلفّ أجسادهنّ بالعلم الفرنسي وينشدن النشيد الوطني. كذلك يجب أن لا يغيب عن الذهن أن المهاجرين (وخاصة أولئك المقصودين بهذه التسمية) ليسوا جميعهم مسلمين، فهناك شرائح واسعة تنتمي لديانات أخرى. وهذه المسألة ليست اكتشافاً، بل تحذيراً للتوقف عن الخلط وعن قول أي شئ ولا شئ جدير بالاهتمام.

هذه الأجواء المشحونة كان من تجلياتها حرمان أمهات أطفال المدارس المحجبات من الخروج مع صفوف أبنائهم في بعض الأكاديميات. والحجة هي محاربة المظاهر الدينية باسم الدفاع عن العلمانية. لكن الحركة ضد العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب احتجت على ذلك لوزير التربية، كون الأمر انتهاك للتشريعات المعمول بها. فقانون ١٥ آذار ٢٠٠٤ يمنع ارتداء الحجاب والإشارات الدينية في المدارس، لكنه لا يلزم الأهل بشيء. أما أن يمتد مفعوله لأمهات تلامذة المدارس عندما يرافقونهم في رحلات مدرسية، فالمسألة ليست مقبولة بتاتاً. هن لسن موظفات في هذه الحالة، وبالتالي لا يمكن إجبارهن على خلعه كما لا يجب عزلهن لذلك.

الملفت أنه لم يخرج أي فقه في الأمر والقضية بقيت خاضعة لتقدير مدراء المدارس والمفتشين ليبتوا بها كل حسب قناعاته ورؤاه دون أن يكونوا مضطرين لتبرير قراراتهم. كأن يعتبروا أن الحجاب فيه تحدٍ لهم باسم الدين، أو أن المسألة بالعكس لا تعدو كونها أكثر من طريقة في اللباس. هناك طبعاً من يجد أن هذا المنع يتخطى الحدود المألوفة. كما ويتناقض مع التعليمات التي عممت من قبل وزارة التربية الوطنية بالحرص على اقامة علاقات مع أهالي التلاميذ من أجل تحسين دور المدرسة

التربوي. مما قد يضطر جمعيات مناهضة العنصرية للتقدم بشكاوى أمام العدالة. لذا ما زال المسئولون في القطاع العام في حيرة من أمرهم ويطالبون بالبت في هذا الموضوع بشكل حاسم وواضح.

لقد بدا في بعض الأحيان أن التمييز بين معارك العلمانيين ـ الذين في جزء كبير منهم لا يمكن اتهامهم بالعنصرية ـ ومعارك العنصريين الذين يتحركون من منطلقات أخرى، بات صعباً. مثال على ذلك، عندما تتعدى قضية التمييز ضد شريحة معينة من المهاجرين حد المظهر واللباس لتطالهم في لقمة عيشهم. وقد دفع أخيراً تضامن الهيئات الحزبية والنقابية والحقوقية والإرادة السياسية المحلية والأوروبية الأمر لمستوى التداول. إلى أن قام بحاثة، لا يشاطرون الرأي السائد مواقفه من قضية الهجرة، بأبحاث جريئة، كان لها الفضل في تسليط الضوء على موضوع بقي مسكوتاً عنه طويلاً. أظهرت هذه الأبحاث أن طالبي العمل من أصل مغاربي تتناقص حظوظهم مرتين ونصف بالنسبة لنظرائهم من الفرنسيين الذين يحملون نفس الشهادات وينتمون لنفس الشريحة الاجتماعية. ذلك رغم أن هؤلاء لم يلدوا في بلد أهلهم، وإنما على الأراضي الفرنسية وهم فرنسيون.

العنصرية

إذا كان لإشكالية الاسلاموفوبيا من أبعاد تاريخية واجتماعية ـ ثقافية وسياسية، فللعنصرية بعد نفسي هام، أحياناً كثيرة ما يبقى غائباً من معالجات هذه الآفة. الأمر الذي يقتضي منا إيلاءه الأهمية التي يستحق.

من المعروف أن وجود المهاجرين، وفي أي بلد بشكل عام، يسهم في تنمية مشاعر الخوف من الآخر المختلف. وهو في زمن الأزمات يسمح بالربط بين الهجرة والأزمة الاقتصادية والخوف من الغد والبطالة. بحيث يصبح الآخر مهدداً الوحدة الوطنية، والنحن مصدر الاطمئنان من الآخر الذي يفتت هذا الاتحاد. يأتي الخطاب الذي يقدمه أقصى اليمين، وغيره ممن يصطادون في الماء العكر، ليستغل هذه المشاعر ويعمل على تسويق عالم مطمئن وآمن فيما لو استلم مقاليد السلطة. وعندما ينتمي

هذا الآخر لعرق أو دين مختلف يصبح من السهل اسقاط ما في الذات من مشاعر سلبية عليه. وقد يبرر العنصري مواقفه الكارهة بالاستناد لأفعال يقوم بها أفراد أو مجموعات صغيرة تنتمي لمجموعة هذا الآخر المختلف وتتصرف كخارجة عن الأعراف أو القوانين.

لا يتوقف الأمر أحياناً عند حدود البراغماتية أو الديماغوجية التي يمتهنها البعض، بل يذهب لحد يتملك الخوف فعلاً بعض الشرائح الاجتماعية. بحيث لا يعود من السهل مواجهتها أو محاججتها، ويكاد يكون ذلك مضيعة للوقت. فالقضية أعمق من مستوى المخاطبة العقلانية والمنطقية. كونها تكمن في اللاوعي ومكنونات النفس التي تعود للطفولة والتربية ولتجارب شخصية سلبية تركت تأثيراتها العميقة. وإذا ما عدنا لتصويت الناخبين الفرنسيين الذين يقترعون لأقصى اليمين تبنياً لطروحاته العنصرية، نجد أنهم غالباً ما يتواجدون في أماكن جغرافية كانت في بدايات القرن التاسع عشر تعد من البؤر التي فيها نسبة الانتحار مرتفعة. وهذه المناطق عرفت هجرات داخلية، بحيث تبدو أزمة الهوية أكثر وضوحاً لديها مما عداها من المناطق الأخرى.

فالمهاجر يشكّل مدخلاً لطرح العلاقة الجدلية بين الذات والآخر. هذا الآخر الذي هو مرآة للذات تسقط عليه ما تعيشه من اشكالات يصعب قبولها واقعاً. بحيث يصبح هذا الآخر «ما لا يمكن أن أكونه»، ثم يتحول إلى «ما لا أريد أن أكونه». يلد إذا الأجنبي من رحم مشكلة الذات في تصور الآخر. لذا يختبر إشكاليات إضافية عندما يرفض المجتمع أن يقبل بمشاكله ويرحّلها على أجانبه. الأمر الذي يفسر أن ينظر بحذر للآخر، بحجة أنه مختلف أو لا ينتمي لأصل مشترك أو لغة واحدة! فيلبّس هذا الآخر أحياناً كثيرة تصورات هو براء منها، لكن تطاله ضمن آلية تعميم الجزء على الكل. بما يقود للتمييز والعنصرية التي تجد تبريراتها عند البعض بسهولة. الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ بل أن هذا الصنف من الناس لا يقبل دمغه بالعنصري، كونه يعتبر أن ما من أحد أحق منه في وطنه، ولو كان منبت أهله أو أجداده بلد آخر. وبقدر ما في صورة الآخر من غموض

بقدر ما يصبح إسقاط الذات عليها أكبر. وإلا كيف نفهم منطق الوسائل المعتمدة في علم النفس التحايلي لاكتشاف معالم الشخصية والتي تعتمد على رسومات وصور وبقع حبر ملون؟

فالرؤية ليست عملية سلبية كونها تذهب لحد تجاهل الاختلاف، لا بل تغييب العناصر التي تبدو تهديداً للذات. بما يسهّل التعامل مع الآخر الذي يغدو آخراً من جديد أو مختلفاً عن ذاك الحقيقي. وها أننا بعد أن اعتقدنا أننا تعرفنا عليه نقوم بعملية أخرى من أجل تصنيفه لتسهيل التعاطي معه. بالتأكيد، مرجعيتنا في ذلك هي ما نعرف. وقد لا يكون لذلك من علاقة بما هو ماثل أمامنا وبغنى العناصر التي تكونه، أكان شخصاً أو مشهداً أو أي شيء آخر. قد نذهب لجمع العناصر التي تناسبنا على حساب إهمال أخرى، مع تكثيفها أو تبسيطها لتسهيل التعاطي معها. كذلك لنتمكن من تعميم ما تعرفنا عليه على كل من نعتقد أنه مشابه له. الأمر الذي يسمح لنا فيما بعد بتوقع ما يمكن أن يفعله هذا الآخر. كما وأن نضفي قيمة له ولفعلته، أكانت سلبية أو إيجابية.

عندما نلجأ لهذه العمليات، فذلك رغبة بإدراك العالم الذي نعيش فيه، ولو كان هذا الإلمام به سطحياً وقاصراً عن الفهم. وهذه الآلية تبقى طبيعية كونها من الآليات المعرفية. وهي مقبولة طالما أنها تعنينا لوحدنا، وليس فيها من مضاعفات على الغير. أما حينما تستعمل لرفض الآخر أو للتقليل من قيمته، أو تذهب لحد قمعه أو تعريضه للأذى بسبب اختلافه، فهنا يبدأ عمل الشيطان.

لقد وصفت هذه الآليات أبحاث علم النفس الاجتماعي والتحليلي. واستنتجت أنه في حالات معينة وخاصة عندما يعتريه القلق، يلجأ المرء للاتكاء على الجماعة، التي يعتبرها جزءا من النحن، كي يشعر بمساندتها. وبحيث يقتنع بأنه مصيب في ما يذهب إليه. تأثير الجماعة على الفرد كبير كونها تمنحه الثقة بما يفعله. تؤكد له أنه على حق، وتضفي قيمة للنتيجة التي توصل لها. الجماعة تتميز بقيمة إيجابية عالية، خاصة عندما لا تبدو الفروقات بين أفرادها هامة أو جلية. في حين أن الأخرى المختلفة، لها قيمة سلبية لمجرد كونها مختلفة أو خارجية. الأمر الذي يضع

الآخر في موقع دوني، والجماعة في مكانة عالية. وكلما شعر المرء بأن موقعه السيادي مهدد، كلما ضاعف من حدة الاختلاف. بما يمنحه الشعور بالاطمئنان لعدم تهديد الآخر له. وعندما تكون الجماعة أو النحن التي نتكئ عليها أفضل، يكون الأنا في وضع مريح أكثر. قد يصل لمرحلة الذوبان بالنحن. وهكذا عندما يحمّل الآخر بكل الآثام، يصبح من الممكن تحميله فوق ذلك المسئولية عما يحدث له.

هذه الاستنتاجات خرجت بها تجارب مختبر بين طلاب لا يعرفون بعضهم قبل بدء التجربة. لكن تصرفوا على هذا النحو لمجرد توزيعهم بين فريقين. وهذا ما يعيشه البشر في علاقاتهم ببعضهم، أكان ذلك داخل مختبر أو على الأرض.

من المعلوم أن النقاشات غالباً ما لا تنفع مع أشخاص يلجأون لهذه الآليات بشكل متواتر في علاقاتهم مع الآخرين. وهي مضيعة للوقت كونهم بحاجة لما يساعدهم بشكل عملي في الحفاظ على توازنهم النفسي الهش. كون الأحكام المسبقة والكليشهات المستعملة ضد الآخر تصبح ليس فقط عنصرية عندما تشتد درجتها، بل نوعاً من الفوبيا التي يتوجب الاحتراز منها. وأحياناً كثيرة يفترض مناهضتها بشكل فاعل، كونها قد تخرج عن القوانين المتعارف عليها للتعبير عن نفسها. إنها أشد خطراً عندما تظهر عند أشخاص موجودين في موقع مسؤولية، وعندما تغدو الإيديولوجيات أو مصالح الشعوب وما شاكل هي ما يبرر أفعالهم. بحيث أن الإمكانيات المتاحة لهم قد تسنح لهم بارتكاب حماقات كبيرة. وأحياناً ما تقود لانتهاكات جسيمة بحق الغير تفترض تقديمهم للمحاكمة. ليس فقط لحماية الآخرين منهم، وإنما أيضاً لحمايتهم من أنفسهم ولتخفيف معاناتهم. كون انعدام المحاسبة يعزز الشعور بتضخم الأنا وإمكانية الخروج عن القوانين الناظمة والأعراف المتداولة دون رادع.

إذا كان الخطاب العنصري يحمل كليشهات من نوع القذارة والمرض والعدوى والانحراف السلوكي والجنسي، فهي عناصر يجدها المرء في ذاته. أما الآخر، فليس بالضرورة دوماً الاجنبي، إبن بلد آخر أو المنتمي لدين آخر، وإنما قد يكون القريب

والشبيه. الهجرات الداخلية في فرنسا من الريف إلى المدن أحدثت ردود فعل مشابهة لما يحصل اليوم. لنتذكر ما وقع على أبناء مناطق فرنسية خرجوا من الاوفيرون أو الليموزين مثلاً قاصدين العاصمة. كان البرجوازيون في ذلك الوقت يرون فيهم العنف والمرض والجريمة وشرب الخمر والثورة.

لذا لا نستغرب أن تستخف هذه الأطروحات النمطية، التي تسطح الظواهر وتخشى تعميق التحليل، بما تثبته معطيات الواقع. أن لا يتقبل أصحابها أن المهاجرين غالباً ما يعملون في المرافق والأعمال التي يأنف إبن البلد من العمل فيها أو بشروطها. كما أن خسارتهم، فيما لو افترضنا نظرياً امكانية ترحيلهم قسرياً أو رحيلهم الجماعي لسبب من الأسباب، ستكون عواقبها الاقتصادية كبيرة على البلد المستضيف. هم يوصدوا آذانهم عن سماع أن المهاجرين يدرّون بعملهم وبما يدفعونه من ضرائب أرباحاً على بلد اقامتهم أكثر مما يمكن أن يستفيدوا منه في المرض أو التقاعد. بفعل صغر سنهم نسبة للفرنسيين، ولكونهم لا يلجأون للطبابة بنفس نسب الفرنسيين. وذلك رغم حصولهم على مساعدات اجتماعية كونهم يربّون عدداً أكبر من الأولاد. يضاف لذلك أن موضوع الديمغرافيا يطرح مشكلة على بلدان الشمال بسبب نقص الولادات وتقدم الأجيال في العمر والتغير في الهرم السكاني. كما أن من هؤلاء المهاجرين نسبة كبيرة من أصحاب المشاريع الخلاقة والمستويات العلمية العالية والطاقات الهامة التي انعكست ايجاباً في خدمة مصالح بلدها.

لكن ما نفع هذه الحجج بالنسبة لفئات تحتاج لآخر مختلف لتحوله كبش محرقة؟ فكيف بالحري عندما يكون الأجنبي هذا المسلم القادم من شمال أفريقيا بالتحديد، والذي يذكّر بماضي قريب يشعرها بالذنب أو بخسارة لا تعوض؟ فليس كل أجنبي هو الشيطان الرجيم. هناك أجنبي مقبول وآخر مرفوض ومكروه. خاصة عندما يصبح مادة استعمال من طرف مجموعات ضغط تعطي للمتطرفين الغطاء الذهني والأخلاقي. عندما تخصص موازنات كبيرة لشراء أهل القلم وتوفير منابر إعلامية جديدة موجهة. لبث معلومات مضللة وترويج

الأكاذيب والتهريج في ما يبعد عن الحقائق. أما من لا يلعب اللعبة فيتعرض للقصاص وللعزلة الاعلامية.

نخلص للقول بأن الأجنبي أو الغريب أو المختلف لا يعدم طريقة في الدفاع عن نفسه. هو يمتلك بالمقابل استراتيجيات دفاعية إزاء الإستهداف الذي يتعرض له. فهو يمكن أن يتجنبه بأن يعتبر أنه ليس موضوعه، أي أن ينفي أن الصفات المذكورة تتعلق به. أو أن يحاول أن يبرّز في مجال معين بحيث لا يدع الاستهداف يطاله، كونه بات متميزاً عن أترابه. أو أن ينخرط كلية في المجتمع ويغير شكله واسمه وينفي انتماءه للبلد الأصل الذي ينقطع عنه. أو أن يفعل العكس ولا يهتم بما يجري حوله أو يقال عنه، فيسحب ذاته من مكان تواجده ويعيش بوجدانه في مكان آخر. أو أن يخرج تماماً من دائرة سهام العنصري، أما بتهميش نفسه وإما باللجوء للجنوح. فالجنوح يندرج ضمن آلية دفاعية عن النفس. وتهميش الذات قد يكون إيجابياً عندما يعتبر المرء أنه ينتمي لنظام قيمي يتخطى هذه المستويات من النقاش ويتعدى الحدود الجغرافية المرسومة.

يمكن للآخر المستهدَف أن ينتقل أيضاً لدرجة مختلفة في المواجهة. بأن يواجه الآخر ويردّ على الأحكام التي تطاله للانتقاص من قيمته بالمحاججة. أما لتبيان الخطأ الذي تنطوي عليه أو بالاستخفاف من قيمة الأحكام. وقد يستطيع أن يؤكد فعلاً على علاوة مكانته بالنسبة لما يوجّه له من انتقادات ويحطّ من قيمته. كما يمكن أن يواجه الصورة المقدمة عنه بشكل مطاطي كأن يرفض ما يراه فيها من خطأ ويقبل ما يجده صواباً.

هل من لوبي عربي في فرنسا؟

رغم كل ما تتعرض له من تهميش ومن انتهاك لحقوقها وحقوق شعوب بلدانها الأصل، لم تتمكن بعد الجالية العربية والإسلامية في فرنسا من تشكيل «لوبي» أو جماعات هوية ضاغطة قوية ومؤثرة في صناعة القرار وفي الدفاع عن هذه الحقوق ضد الهجمة الشرسة التي تطالها. وهي مع تعدد مشاربها الفكرية وانتماءاتها

السياسية وغنى تكويناتها الاجتماعية، لم تجد بعد القدرة على التأطر في الكم الأفضل والهوية الأشمل والتعبير المنظم عن الذات من خلال الرأي والدور والمشاركة. يعود ذلك لعدة أسباب ذاتية وموضوعية أهمها:

١ ـ المرجعية: حتى اليوم، لم تتم صياغة مرجعية ثقافية مشتركة أو مؤطرة بشكل يسمح بتعريف واضح أو مقبول للنحن. فهناك من يتبنى مرجعية دينية وآخر قومية إلى ثالث يحاول حصر انتمائه بالحدود الجغرافية لبلده الأصل الخ،

٢ ـ الجوامع السياسية: هنا أيضاً تكمن مشكلة بنيوية ناجمة عن ارتباط المهاجرين والمنفيين العرب بأكثر من عشرين بلداً عربياً وإسلامياً، مع كل ما يحمل هذا الخلاف من تعارض وتقاطع بين اهتمامات هذه الدول وخارطة معارضتها السياسية وطبيعة السلطة فيها وعلاقتها بالمهاجرين منها،

٣ ـ الطابع غير الديمقراطي لمعظم البلدان المصدّرة لمكونات الجالية، بما فيه جملة التسهيلات المرتبطة بالولاء للسلطة السياسية والتعقيدات التي تنجم عن المعارضة لها،

٤ ـ التمزق الإيديولوجي والسياسي والثقافي الذي تعيشه بعض البلدان العربية، وانعكاس ذلك في جبهات ممانعة أو موالاة لهذا التيار أو ذاك ولهذه الحكومة أو تلك، وما يجرّه من إنقسامات أحياناً ما تكون حادة جداً بين الفئات المختلفة،

٥ ـ وجود هذه التصدعات، حتى في القضايا المفترض أن تشكل إجماعاً سياسياً وثقافياً، يحول دون تشكّل أغلبية مؤثرة، كما في حالة احتلال العراق والقضية الفلسطينية والوضع اللبناني والموقف من الجمهورية الإسلامية في إيران الخ.

هذه العوامل وغيرها لم تحل بالمقابل دون تكوين جماعات ضغط فرعية أكثر تماسكاً وانسجاماً، تحاول لعب دور سياسي بالرغم من ضعف تمثيليتها وعددها. مثل المنظمات الأمازيغية والجالية الكردية والتجمعات اللبنانية وبعض التجمعات المغاربية الصاعدة. كذلك، بدأت التجمعات الإسلامية المحلية تأخذ مكانها بحيث تستجيب

لطلب موضوعي يزداد إلحاحاً. ألا وهو انتقال المجموعة البشرية العربية الإسلامية إلى حالة تجمع ضغط، باعتبارها تسير رغم كل تناقضاتها وإشكالياتها نحو جالية في طور التكون الثقافي والاجتماعي والسياسي ـ المدني. جالية قادرة على تأمين التواصل مع المجتمع المحيط وفيما بينها، وتعميق المعرفة بالأصول الحضارية والثقافية. كما التمكن من نقل الثروة الذاتية هذه إلى محيط رسم مسبقاً مجموعة أحكام سلبية، زادها شيناً الصورة التي تحاك من تجمعات ضغط أخرى تشعر بالخطر من إمكانية تواجدها كقوة فاعلة ومؤثرة في القرار الفرنسي. خاصة وأن جزءاً هاماً منها هو أكثر تقدماً من حيث المستويات التعليمية مقارنة بجنسيات أخرى أو بأبناء البلد الأصليين.

فالمثال الفرنسي يطالب بالانصهار في نموذجه ولا يعترف اسمياً بالمكونات الثقافية المختلفة كجزء من تشكيل الهوية. لكنه في واقع الأمر لم يحل دون تشكيلات أساسية، تترك آثارها على السياسة الوطنية والمؤسسات المختلفة، كما في حالة اللوبي اليهودي أو الأرمني على سبيل المثال لا الحصر. فإذا ما قارنا بوضع اللوبي اليهودي، نجد هذا الأخير موجوداً بقوة على الساحة الإعلامية والاقتصادية، وعلى المستويات الثقافية والطلابية والدينية والقانونية والسياسية. ذلك رغم أنهم يتوازعون من أقصى اليمين لأقصى اليسار ولا يحابون جميعاً السياسة الإسرائيلية. ورغم أن الاندماج في المجتمع الفرنسي ليس منجزاً، وكأنهم يعملون وفق وصية بن غوريون : «الاندماج في المجتمعات التي يعيش فيها اليهود هو أكبر خطر يهدد اليهودية اليوم». مع ذلك، هناك مجلس تمثيلي للمؤسسات اليهودية، والنفوذ اليهودي الفرنسي يبقى الأكبر في أوروبا، والثاني في العالم بعد الولايات المتحدة، ما عدا إسرائيل بالطبع.

وفي الحين الذي لا يصل عدد اليهود المليون (٧٠٠ ألف)، أي ما يتجاوز بقليل ١٪، مقابل حوالي ستة ملايين، أي ٥٪، للمسلمين، هذه القوى تبقى لاعبة ماهرة في تشويه صورة العرب وفي ربط الإسلام بالإرهاب والعنف وما شاكل. حتى أن من الفرنسيين، غير مهاجرين وغير عرب، من تعرض لحملات تشويه سمعة وضغوطات قوية عندما تجرأوا على انتقاد تصرفات المسئولين في إسرائيل تجاه الفلسطينيين، أو وقفوا ضد الحرب الأمريكية على العراق أو نطقوا بكلمة حق.

بغض النظر عما تتحلى به من غنى وتنوع على مستوى شرائحها الاجتماعية، يبدو لنا أن شريحة واسعة من المجموعات العربية ما زالت ترفض الانصهار (assimilation)، وتتكلم بأحسن الأحوال عن الاندماج الذي يضمن الاعتراف بحق الاختلاف الثقافي. ولو أن البعض يذهب حتى لرفض الاندماج، كردّ على الواقع المعاش. أما الخطاب العلماني فيمكن القول أنه محاصر بين مطالبة فرنسية بالاندماج غير المشروط، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من القيم العلمانية الجمهورية العامة، ومطالبة إسلامية بالانضمام إلى جماعة ثقافية ليست ممارسة الشعائر الدينية شرطاً واجب الوجوب للانتساب إليها. بحيث تضيق مساحة حملة الخطاب الفكري النوعي الناقد للأنموذج الفرنسي وللخطاب الديني على حد سواء. ورغم ذلك كان وما يزال هناك محاولات لتهميشه من طرف أصحاب الطروحات المتشددة، ومن مؤيدي الخطاب السائد ومروجيه من «عرب الخدمات» على حد سواء.

كذلك لا بد من الإقرار بأنه، وبمعزل عن الدور النشط الذي لعبته السياسات الحكومية وإجراءاتها التمييزية في بعث التطرف عند بعض الأطراف أو تهميش الذات عند أخرى، جزء هام من المسؤولية يقع عليهم في ما آل إليه وضعهم. خاصة مع ما يتوفر لهم من فرص للحراك السياسي في المجتمع الفرنسي لمناهضة التمييز والدفاع عن حقوقهم لم يحوزوا عليها في بلدانهم الأصل. ذلك بلجوء البعض لتصرفات انطوائية أو رد فعلية وللتقوقع في وضعية الضحية وتغذية ثقافة الغيتو وتهميش الذات والانفصال عن المجتمع المحيط. كما أن في نظرة بعضهم للغرب كمجتمع كافر يجب اتقاء شره، ما قدم للتيارات العنصرية المناهضة لهم مادة تستفيد منها لتحريض الرأي العام عليهم، واللجوء لتعميم الجزء على الكل لإنجاز الصورة السلبية عنهم. فهذه الجماعات العنصرية والتكتلات المتشددة تخاف من اندماج العربي والمسلم في المجتمع الفرنسي. كما وتروج لعدم قدرتهم على الاندماج، انطلاقاً مما تعتبره توجهاتهم العقائدية ومواقفهم الدينية. أو كذلك لاعتقادها بعدم جواز الاندماج من منطلق عدم القبول باجندات تفرض على البلد المستقبل.

لقد أضاع في خضم هذه المعارك الصغيرة أبناء الوسط العربي والإسلامي الكثير من الوقت. كان بالإمكان خلاله فعل الكثير لكسب تعاطف أكبر من طرف المجتمع المدني المناصر لقضاياهم أو الذي يمكن أن يرفض الأحداث التي تجري في بلدانهم. لكنهم ما زالوا في مرحلة سابقة لتحميل الذنب للآخر وابتزازه على غرار من أجادوا لعبة قلب الحقائق، وتحويل الضحية لجلاد، وفرض رؤاهم بالقوة، والتنصل من المسؤولية في الخراب المعمم، وإشعال فتيل المزيد من الحرائق. ليس لاقتفاء خطاهم، وإنما لكشف أوراقهم وفضح لعبتهم التي، ولو لم تعد تنطلي على أحد، ما زالت تفرض نفسها على الساحة بالاستناد لمنطق القوة الأرعن. وخلال هذا الوقت، تواصل الدول العظمى الإمعان في تقطيع أوصال منطقتهم، ونهب ثرواتها، ومصادرة قرارها السياسي، وزرع الشقاق والفتن بين أبنائها. ويواصل أزلامها الداخليون توفير المشهد المخزي والمبكي في وسائل الإعلام، وإعطاء المبرر لمن ينتظر فرصة للتحلل من المسئولية والإعراض عن التسبب لنفسه بآلام صداع.

هذا الواقع لا يقارن بوضع الجاليات العربية في بعض بلدان المهجر الأخرى، وليس الأوروبية بالضرورة، التي تنعم بحضور ثقافي مشهود له وتتمتع بتأثير اقتصادي كبير ومشاركة سياسية على مستوى عالٍ. حتى أننا نكاد لا نستطيع اطلاق تسمية جالية على المهاجرين العرب في فرنسا. كون الحديث عن جالية يفترض تنظيماً اجتماعياً تتوفر فيه شروط من مثل التمثيلية للدفاع عن حقوق الجميع والتحدث باسمهم أمام مؤسسات الدولة والأطراف المعنية. وإن كان هناك من هيئات دينية تتكلم باسم المسلمين، فهي ليست متفقة فيما بينها، بل متصارعة ومتجاذبة ولا يرى الجميع بأنها تمثلهم وتنطق باسمهم أو تستشيرهم في آرائهم حول المواقف التي يحبذ اتخاذها.

وقد تفاقم الأمر منذ أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حيث وجد هؤلاء المهاجرون والمنفيون في بلد الاغتراب ممارسات ومواقف ضاعفت من تشويه صورتهم أمام الآخرين وتجاه أنفسهم. كما عانوا من ردات فعل أكثر تطرفاً تجاه العالمين العربي والإسلامي دفعوا وما زالوا ثمناً غالياً لها. تجلى ذلك خاصة على صعيد الحياة اليومية

من صعوبة توفر العمل حتى لحملة الشهادات العالية، للمعاملة المهينة بالاتكاء على السحنة والاسم في ظل إجراءات قانونية صارمة، إلى صورة سلبية تصرّ بعض وسائل الإعلام أن تعكسها عنهم، وتمعن أخرى في السطحية والتبسيط لما هو أكثر غنى وتعقيداً.

منذ ثلاثين سنة على الأقل لم يعد يدخل إلى فرنسا من القادمين العرب كما بالسابق يد عاملة تنقصها المهارات والمعارف. والدم الجديد يتكون غالباً من طلاب علم عالي المستوى يتحولون فيما بعد لطلاب عمل، أو حملة شهادات ومهارات لم تنفق عليهم فرنسا لذلك، بل كان لها أن تستفيد من خبراتهم. كثير منهم من خاض تجارب نضالية من أجل التحرر ومقارعة الاستبداد ومحاربة الفقر والتعصب. خاصة وأنه منذ بداية الثمانينات بات للمهاجرين الحرية في تشكيل جمعيات ينشطون من خلالها، دون ضغوط السلطات وتدخلاتها أو قمعها للأشكال التعبيرية الديمقراطية.

ضمن العلاقة الجدلية بين الذات والآخر، هذه الصورة المنقوصة عن الذات كان لا بد أن تفعل فعلها، مع تضافر الظروف الموضوعية القاهرة سواء في البلد المستقبل أو البلدان الأم. أي المساهمة في ضمور الهوية الثقافية والنشاط الاجتماعي والحراك السياسي للمهاجرين، وحتى تراجع النشاط الفكري. عزز من ذلك القنوط مما يجري من كوارث على المستوى السياسي في بلدانها الأصل، والإحباط من إمكانية تغيير الوضع في ظل وقع الضربات المتتالية والسياسات المرسومة لتغيير الخارطة بالقوة. مما أفضى عند الكثيرين لرد فعل من نوع الهرب للأمام، والتعويض بالانصراف لجمع المال ـ وغالباً ليس أكثر من المحاولة المحمومة لتأمين لقمة العيش ـ وصرف الأنظار عن الفعل السياسي. ضمن هذا الوضع، كان لصورة المقاومة المستعادة أن أفرزت، منذ الانتفاضة الثانية في فلسطين وتحت الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق وضد العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، ورغم كل التعبئة الإعلامية المضادة، تعاطفاً شعبياً عفوياً عند الأغلبية خلق الأجواء للتعبئة السياسية ولإعادة طرح الأسئلة المصيرية الهامة.

وفي الفترة الأخيرة التي سبقت انتخابات الرئاسة الفرنسية في نيسان ـ أيار ٢٠٠٧، كانت جمعيات من المجتمع المدني قريبة من المهاجرين أو متحدرة منهم قد نشطت بشكل متزايد. بنوع خاص من أجل حض الشبيبة من أصول مهاجرة على تسجيل أسمائها على اللوائح الانتخابية وممارسة حق الاقتراع للضغط على القرار السياسي. استجاب عدد كبير لهذه الحملات، وخاصة الجيل الثاني والثالث، ونشطوا في الحملة الإعلامية من أجل مرشحة الحزب الاشتراكي المنافسة لنيكولا ساركوزي سيغولين رويال. ذلك بفعل تقديرهم لإجراءات الاشتراكيين حينما كانوا في السلطة وعملوا على سنّ قوانين خففت من معاناتهم. كذلك لرغبتهم بتفويت الفرصة على ساركوزي الذي استعمل عندما كان وزيراً للداخلية كلمات نابية بحقهم وشدد من الإجراءات الأمنية التي طالتهم بشدة. الأمر الذي تُرجم بنسبة عالية ممن اقترع منهم لمرشحة اليسار (٦٤٪ مقابل ١٪ لساركوزي). وذلك بالرغم من علاقات بعض قيادات الحزب الاشتراكي المعروفة بإسرائيل، مقابل مواقف شيراك الديغولي اليميني التي كانت أقرب لوجهة النظر العربية بخصوص الصراع في الشرق الأوسط.

وعيهم بضرورة المشاركة في الحياة السياسية الفرنسية وعدم البقاء على هامشها جعل نسبة المسجلين منهم على اللوائح الانتخابية تصل لـ ٨٠٪، أي مليوني ناخب من أصل مليونين ونصف يحق لهم التصويت. الأمر الذي دفع بمرشحي الرئاسة لتعيين مستشارين من أصول عربية وإسلامية لاستقطاب أصوات العرب. لكن رغم وصول عددهم لخمسة ملايين، لم يشكلوا بعد قوة ضغط هامة. كما لم يتواجد منهم سوى عدد قليل جداً على لوائح الانتخابات النيابية، التي تبعت بعد شهر الرئاسية، بما يؤثر في القرار بشكل كافٍ. ورغم الوعود التي قدمها اليمين واليسار على حد سواء للمتحدرين من أصول مهاجرة، لم يصل للبرلمان في المحصلة أياً منهم. ذلك أسوة بالانتخابات السابقة في ٢٠٠٢ التي لم توصل لا عرباً ولا أفارقة للمجلس التشريعي. سياسة الأحزاب جميعها قضت بإبلاء الأهمية للقدامى الذين يمكنهم ضمان فرصة للفوز أفضل، في حين أن غالبهم كان من الذين تقدموا للمرة الأولى.

باختصار، التواجد العربي الكمي لم يصبح بعد نوعياً على المستوى السياسي والثقافي. كما يشكو من وجود أفراد تستهوي بعضهم المناصب وتحركهم المنافع الشخصية أكثر منه العمل للجالية. لا بل بدوا كوسيلة لتجميل صورة المرشحين، تم استعمالهم لهذا الغرض أكثر مما استطاعوا تجيير مناصبهم وقوة الأصوات العربية للضغط باتجاه ما تمليه مصالح جالياتهم. لقد وجد تعيين وزيرتين من أصل عربي في وزارة فيون ترحيباً من كثيرين، خاصة وأن رمزية وزارة العدل ليست بالبسيطة. لكن هذه الخطوة لم تأت استجابة لمجموعة ضغط، بقدر ما هي لرغبة في إسكات الأصوات المناكفة، وترجمة موضوعية لواقع سوسيولوجي ثقافي تمثيلي هام للمجموعات العربية والمسلمة في مرحلة تسبق هيكلتها الحركية. ولا شك بأن هذه الهيكلة تتطلب تعزيز العمل المنهج وتوفير الشروط الأفضل لتأكيد وجود جالية يفترض أن تمتلك، ليس فقط حق الانتخاب، بل المشاركة السياسية والمدنية بكل معنى الكلمة.

○ ○ ○

الفصل الرابع

معاناة الغربة: مقاربة نفسية ـ اجتماعية

إذا ما طمحت إلى غاية *ركبت المنى ونسيت الحذر*

ومن لا يحب صعود الجبال *يعش أبد الدهر بين الحفر*

أبارك في الناس أهل الطموح *ومن يستلذ ركوب الخطر*

أبو القاسم الشابي

هل الغربة كربة؟

يبدو لنا أن بين شعر الشابي ومقولة «الغربة كربة» تناقض الاتجاه المعاكس الذي يتناسى التلاوين المتدرجة بين طرفي أي نقيضين. بالتأكيد تفتح الهجرة آفاقاً جديدة وتغني النفس من ثقافات متعددة بتجاربها المتنوعة. وهذا لا جدل عليه ولا نستفيض فيه هنا. ما يهمنا في هذا الفصل هو تسليط الضوء على الجوانب المظلمة أو المضللة التي تبقى في خانة المسكوت عنها. ذلك كونها مؤلمة، وآلامها قد تكون صامتة أو لا واعية، ولا يدركها سوى من عاشها. فالهدف تبيان مواطئ الوجع الذي يرافق المهاجر في رحلته الطويلة وفترة إقامته في البلد المستقبل أو بلد الاغتراب. هذه الرحلة التي غالباً ما تستغرق العمر بكامله، وتحدث تغييرات نفسية وفيزيائية وبيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، تشكل قاسماً مشتركاً بين المهاجرين جميعاً على تنوع أجناسهم.

منتقاة أو مفروضة، هناك أيضاً مشتركات كثيرة بين نوعي الهجرة، ولو قبلنا جدلاً أن الإكراه في الشيء أكثر إيلاماً للنفس من الإقبال عليه بمنتهى الإرادة. ولو أن النفي والإبعاد قسراً يبقى أشد وطأة بالمطلق من الهجرة التي توفرت إمكانية التحضير

لها والعودة اختيارياً. فالغربة هي أن تكون غائباً عن الزمن الراهن وحاضراً في الماضي البعيد. لكن أن تكون منفياً، فهذه درجة قصوى عند من خرج من بلده مرغماً ومبعداً من قبل نظام قمعي.

يكتب الطاهر العبيدي من منفاه: *«كل يوم يا وطني تكبر في داخلنا مساحة الحنين والذكريات.. تتعمق الجراحات.. يجلدنا البعد، تحرقنا الذكرى، وتذبحنا المسافات. كل يوم يا وطني تنام على القهر وتستيقظ على الأنات، حتى أصبحت مرتعاً للتقارير والإذاعات، جميعها تحكي عن اغتيال الكلمة وشنق الحريات.. يا صديقي أنت هناك في وطن السجون والعذاب.. وأنا هنا في بلد اللجوء والسراب.. وكلانا مصاب»*.

لكن، هناك من يفضل البقاء ببلده على مغادرته مهما تكن العواقب، تجنباً لتسليم نفسه للمجهول في فضاء غريب عنه. بعض من خبر ذلك يحاول مقاومة الرحيل عنه قدر المستطاع وتحت أي ظرف كان. وإن كان ذلك ليس بالأمر السهل عند من يتعرضون في بلدان عربية عديدة لمحاولات قمعية مختلفة من قبل السلطات الحاكمة. للنيل من كرامتهم ومبادئهم، للتأثير على نشدانهم التغيير والقضاء على نضالهم وربما حياتهم من أجله. يقول في هذا الصدد مواطن آخر، توفيق بن بريك، في كتابه «لن أرحل»:

«في تونس أحس نفسي كعرّاب صقلي سجين. كان في مستطاعي أن أختار طريق الهروب غير أنه لا رغبة لي في العيش في المنفى. لو رحلت سأتوه، سأفقد لغتي وسأموت مللا. أنا متيّم بتونس. ففيها لا أجدني مجبراً على اختلاق قصص لشد انتباه الآخرين ولا أحس نفسي متشردا».

الهجرة من أجل كسب لقمة العيش ليست في جميع الحالات أسهل من ترك البلد بسبب ظروفه السياسية التي تقصي وتنتزع عنوة منه من قد لا يرغب بمغادرته. كما أنه ليس من السهل التمييز دوماً بين تأثيرات الاغتراب لأسباب سياسية أو اقتصادية. أي بالتحديد ما يفرضه على النفس البشرية من صدمات وترديد لصدى تجارب سابقة قد تكون حادة وغير مدركة. لذا، كل حالة تبقى

حالة خاصة، ولا يجوز التعميم أو إطلاق قواعد عامة ومقولات تبسيطية جاهزة. على الأقل عند الباحثين الذين يتوخون الموضوعية في مقاربة مواضيعهم. حيث من هؤلاء من ذهب بعيداً عن المعالجة الرصينة عندما تعلق الأمر بموضوع الهجرة. تعاطى معه بمنظار من يبصر من خارجه انطلاقاً من قوالب نمطية ومعرفة تقريبية. نتعرض في فصل آخر للآليات التي تتحكم برؤية الشيء والآخر المغاير.

إذا كانت الغربة كربة، فذلك لكونها ترتبط بفقدان الوطن ومن فيه من أحباب وأهل وأشياء عزيزة على النفس. وأيضاً بفقدان حرية العودة إليه بعد النفي والإبعاد القسري. أو حتى الإكراه في مغادرة البلد، تحسباً لما هو أعظم من سجن وتعذيب، وربما تصفية جسدية. كما أن القدرة على العودة لبلد المنشأ لا تتعلق فحسب بتوقف المسوغات التي أدت للرحيل عنه، وإنما أيضاً بالظروف التي نشأت خلال هذا الغياب. في مطلق الأحوال، هي تجربة معقدة بالنظر للمشاعر المتناقضة التي تتقاذف المرء: الألم على من بقي في الظروف الصعبة، إلى جانب آلام الاقتلاع من الجذور والريبة مما سيحمله الغد والتجارب الجديدة من تعقيدات.

الغربة كربة، كونه في الاغتراب النهائي أو مع فكرة العودة للبلد الأم عندما تتيح الظروف ذلك، يواجه المغترب، مهاجراً أو منفياً، مشكلتي الخسارة والحداد على ما لم يعد. عملية الحداد هذه قد تطول أو تقصر وقد لا تنتهي، وإن ظهرت بأشكال مختلفة باختلاف الأفراد. إنها موجودة حكماً في الصورة الخلفية، وأحياناً بمعزل عن الإدراك الواعي لها. لذا، قد يجد المغترب صعوبة قصوى في وضع الماضي على الرف والتركيز على الواقع الحالي. بالاغتناء من المحيط الجديد بكل ما يحمله من تجديد وتحدي للمستجدات والصعوبات. خاصة وأن آلام الفراق قد تكون عثرة في طريق الإقبال على الجديد والاحتفاء به أو استكشافه. وهذا الحداد على خسارة الشيء (الوطن، الأهل، المحبوب، الخ) قد يأخذ وقتاً يحتاج خلاله المرء للاختلاء بنفسه وتجميع طاقاته في مواجهة عذابات المرحلة. كذلك يمكن أن يجد أن الصورة المثالية التي رسمها في مخيلته للمكان الجديد المأمول لا تتطابق مع الواقع الذي اكتشفه بعدما غابت المسافة التي كانت تملأ فراغ الخيال بأزهى الصور.

بكل الأحوال، يمر المغترب بمراحل مختلفة حيث بداية الرحلة ليست مشابهة كثيراً لما بعد. الوقت عامل أساسي في تصعيبها وغالباً تلطيفها. هناك في بادئ الأمر مرحلة الرحيل بزمانها ومكانها وطبيعتها ومخاوفها وإشكالاتها ومخاطرها. ثم مرحلة الدخول للبلد المأمول مع ما يحمله من مفاجآت وصعوبات أو حلول لإشكالات أو تعثر في الوصول للمبتغى. يتبع ذلك العيش في البلد المستقبل بكل تفاصيله وظروفه وسيرورة التأقلم فيه أو التثاقف. إلى أن يأتي زمن تقرير العودة للبلد الأصل بعد أن ينعدم سبب الرحيل والغربة، أو قرار البقاء والاستقرار رغم انتفاء الأسباب الموجبة.

بداية الرحلة

غالباً ما يعيش المغترب في بداية الرحلة مرحلة من الشعور بنشوة الانتصار على ما سلف وتحقيق الرغبة بالوصول للمبتغى. فبلد الحلم أصبح حقيقة، والصورة المنسوجة عنه في المخيلة باتت واقعاً ملموساً، والأحلام المعقودة في متناول اليد. الشعور بخسارة المكان لا يرافق بالضرورة زمن الابتعاد الحقيقي عنه. والمغترب لا يشعر في البداية بألم الانسلاخ عن جذوره وفقدان الوطن كما سيشعر بها فيما بعد. أي بعد أن تمر المرحلة الأولى المفعمة بالفرح للوصول للبلد المقصود والانشغال بترتيب الوضع واكتشاف المكان الجديد. كذلك يرتاح المبعد من وطنه بنوع خاص لخروجه منه واتقاء خطر الموت أو السجن، وما كان يترتب على بقائه من مضاعفات على ذويه.

فالحداد على الوطن لم تتجمع عناصره بعد. والذين يمكن أن يستقبلوا القادم ما فتئوا ـ لو وجدوا ـ في مرحلة أولى منشغلين بالترحيب به. كما أن البلد المستقبل ما زال يتمتع بجاذبية تمنع الحنين والتفكير ببلد المنشأ. حتى أن علامات الاكتئاب قد لا تظهر على وجوه القادمين، بالرغم من معاناتهم السابقة في حالات الهجرة القسرية. فهناك محاولات لنفي الخسارة وتجنب الحزن بإظهار ما يناقض ذلك. بالهرب للأمام والانشغال بتأمين متطلبات الوضع الجديد والركون لطقوس تحتوي الألم لفراق الأحباب والوطن. كما أن التجمعات التي تحييها مجموعات المهاجرين حول الطعام

والموسيقى والتواجد مع الغير المشابه من أغراضها طرد القلق وتجنب الوحدة ومقاومة الشعور بالفقدان. أي أن هذه الاحتفالية قد تخفي شيئاً من الحزن على ما لم يعد. وقد تكون الحفاوة بالبلد الجديد هرباً للأمام لإخفاء القلق من الغد المحيّر. أو المرارة من صدمة الانقلاع من الجذور والتخلي عن كل ما اعتاد عليه المهاجر أو المنفي من ألوان وأشكال وطعم ورائحة، شكلت جميعها جزءاً هاماً من شخصيته وصورته عن نفسه.

الحنين

لن يطول الوقت حتى يغدو بالنسبة للبعض البلد الذي كان الجنة الموعودة أشبه بالكابوس، وليحتل مكانه في المخيلة بلد المنشأ. فالحياة بانت بصعوباتها الجمة محبطة لمن طالما حلم بها. الأوراق تكاد تكون الهاجس اليومي الذي يشغل المرحلة الأولى. والحصول عليها بعد طول انتظار وعراك مع المؤسسات والإدارات بات بمثابة ربح الجائزة الكبرى. حيث أن من يبقى دون أوراق يعيش وكأنه عارياً من ملابسه، مجرداً من هويته، وحيداً في بلد لا يعترف عليه، بل يطارده ليعيده من حيث أتى. كيف بالحري عندما يكون حتى مجرد تعبير «أجنبي»، مرادفاً للسيئ، الخصم، حامل الأمراض، مهدد بالمخاطر، وكبش محرقة الذي يُسقَط عليه ما في الذات من مشاعر سلبية نتيجة القلق الوجودي؟

مع عامل الوقت تتم غالباً عملية انتقال البلد ـ الحلم من البلد المستقبل للبلد الطارد. فالأرض الموعودة تترك مكانها في الذهن والوجدان للأرض الضائعة. الأمر الذي يؤكد على الدخول في مرحلة الحنين والأسى على موضوع الخسارة. هذه المرحلة المؤلمة والمكلفة نفسياً، يمكن أن نشهد فيها سلوكيات من نوع الاكتئاب والعدوانية تجاه النفس والآخر. كما ويترجم الأطفال معاناتهم أحياناً بأعمال عنفية. أي ما يمكن أن يسمح بالهرب من مواجهة الواقع والتخفيف من الانتظارية اللامحتملة. فآلام الزمان والمكان كبيرة. وهي تراوح بين طرفي الحاضر في المكان الحالي والماضي في المكان الضائع. وبنوع خاص عندما يكون هذا الماضي محملاً بذكريات مؤلمة ومعاناة قاسية. بما سبب هذا التشرد والانسلاخ عن الوطن الأم.

والأدهى لو تضاعف ذلك بخسارة قريب أو حرمان من عزيز أو طرد من منزل أو إجبار على هجر الوطن.

مع حالة الاكتئاب التي تحتل المشهد يمكن أن تتحول برودة الطقس أو لامبالاة الناس لأشياء لا تطاق. غياب من يمكن أن يكون الركيزة للاتكاء عليه في حالات الوهن النفسي يُحضر الغائب إلى الذهن بقوة. هذا الغائب الذي بات يتحلى بفعل الحنين بمواصفات إيجابية خلافاً للقريب الذي فقد رونقه. وحيث أصبحت زرقة السماء ورائحة الأكل ونكهة الأطعمة ومشاهد الطبيعة وغيرها تشغل مكانة هامة في المخيلة، فتعويض خسارتها قد يذهب لحد استحضارها بالاحساس بها.

غالباً ما تحمل الأشياء المادية أبعاداً نفسية تضفي عليها أهمية تقلّ أو تعظم لدرجة يمكن أن تحتل رمزياً مرتبة الجنة المفقودة. تتماهى الأرض بالأم التي تفتح ذراعيها وقلبها لطفلها الذي يضيع في ثناياها وتمتزج تخوم الأنا بالنحن. هذه الرغبة بالعودة للماضي والحنين للطفولة ينم عن حاجة قوية للشعور بالطمأنينة المفقودة في كنف من كانوا قديماً مصدرها. خاصة بعد أن باتت الذات مهددة من عالم غريب ومخيف يحمل عناصر الريبة والقلق من الغد. أي أن وظيفة الحنين تكمن في تكوين عناصر عملية دفاعية عن الذات تبعد أو تخفف وطأة آلام الفراق.

الخسارة

السؤال الكبير يكمن في طبيعة هذه الخسارة، درجتها، موضوعها، أهميتها، تأثيرها على المستقبل. هل هي محدودة الأبعاد يمكن تعويضها؟ أم أن البكاء على الأطلال تعبير عن رفض الحاضر وعدم رغبة في التعامل معه؟ ما قيمة الخسارة التي سبقت وأدت لاتخاذ القرار بالرحيل أو الهرب والنجاة بالنفس؟ هل كان هذا النفي نتيجة نفي آخر داخل الوطن تأتى من الظروف السياسية للبلد، من ملاحقة مثلاً استمرت لزمن وحضّت على الخلاص منها بنفي الذات للخارج بدلاً من الداخل؟

في الاغتراب أوقات ومراحل عدة لا تتشابه وإن توالت. أوقات لكل منها طابعها الخاص الذي يضع المهاجر أو المنفي بظروف مختلفة تقل أو تزداد حدة بحكم عوامل

متعددة ومتظافرة. واحدة من المسائل التي تفرّق بين الحالتين هي أن حالة النفي لا تسمح لصاحبها بتحديد وقت العودة، لو اعتبرنا أن العودة هي ما يضع حداً لها. وحتى لو لم تتم لظروف قاهرة، فمجرد التفكير بإمكانية القيام بها يخفف من كربة المهاجر. يشعره بالقدرة على السيطرة على المستقبل كعملية دفاعية تجاه الواقع الأليم. هذا الذهاب والإياب فكرياً بين بلد المنشأ والبلد المستقبل يخفف من وطأة الحرمان والقطيعة. لكن عندما يحرم المنفي من إمكانية تخيّل هذا الاحتمال، ففي ذلك ألم شديد. مما قد يضطره لقطع الجسور مع ما يمثله هذا الماضي. وتغييب، غالباً لا واعي، لجزء هام من مكونات صورته عن نفسه.

قد تذهب هذه العملية الدفاعية بالمرء للتقوقع على نفسه والتصرف رد الفعلي تجاه محيطه والتشنج في تعاطيه مع الواقع. بحيث يرفض التقدم خطوة للأمام كي يبقى وفياً لمن ترك خلفه. نوع من عملية تحنيط الذات بانتظار اليوم المأمول للعودة. الأمر الذي يستتبعه رفض التعاطي مع اللغة الجديدة أو التفكير بمشروع حياة وبناء علاقات جديدة. وكأن عقارب الزمن توقفت عن الدوران لتعود له مع الرجوع لمكان الانطلاق.

لذا، في الحفاظ على العلاقة بالبلد الأم ما يجنب إشكاليات كبيرة للمهاجر، والنفسية ليست أقلّها. وهذا ما لم يفهمه الحاكم المستبد أو لم يشأ استيعابه. بقاء التواصل لا يضطر المرء لملء الفراغ الناتج عن الحرمان بتعزيز مكانة الغائب وشدة التركيز عليه. الأمر الذي يجحف الحاضر حقه ويجعله وكأنه محشور بين مزدوجتين بانتظار تحقيق الحلم بالرجوع. فالمكان غير المسكون جغرافياً بات المنفي أقرب ما يكون إليه عاطفياً. أرض حوت ترابها أجساد أجداده ومن كانوا أصل وجوده. وهذه المراوحة بين الماضي والحاضر وربما المستقبل لن تتوقف إلا مع الموت الذي قد يأتي من غير موعد. يصبح المرء حاضراً ـ غائباً في زمن معلّق بين هناك وهنا. يتقاذفه الإحباط من الواقع الراهن الذي لم يؤد ما كان مأمولاً منه، والحنين لكل ما سلف ولم يعد. لما بات ذكرى تضع بلسماً على الجراح بعد أن كان سبب الجراح. وكأن هناك شئ غير طبيعي في أن يبرأ المرء مما كان في أصل الداء.

لكن هناك من يقطع كل صلة بالماضي ويبدأ من جديد كما لو أنه يبدأ من الصفر. من لا شئ. وكأن اللاشئ موجود فعلاً. وهذا بحد ذاته عنف ما بعده عنف تجاه مكونات الذات، التي هي حكماً بعلاقة مع الماضي. الموضوعية المفترضة في مواجهة الواقع قد تضطر البعض لإيهام الذات بجدوى هذه الطريقة في التعامل مع الوضع. ربما مجرد أن ينظر للخلف قد يكون أقوى من طاقته على الاحتمال. لذا، كل الحجج مبررة لقطع الروابط التي تؤجج ألم الفراق.

أسئلة أخرى تطرح نفسها من مثل: ماذا يمثل الشخص المهاجر أو المنفي لمن افتقدهم؟ هل أضحى خسارة لهم لا تعوض، أم أن غربته ليس لها صدى في نفوسهم؟ من هي مرجعياته، وهل يجدر به أن يتعلق بما لم يعد؟ أم يبحث عن ذاته في المعطيات الجديدة المطروحة أمامه؟ بالتأكيد، طبيعة الشيء المفقود لها الدور الأساسي في تلوين تجربة الهجرة والحداد على البلد الأم. كما في تسهيل أو تأزيم الانخراط في المجتمع المستقبل. وحيث العلاقة معقدة بين تخوم الداخل والخارج، بين ما هو حقيقي ومتخيل، هذه الخسارة قد تحمل معها انهيار الأمل بتغيير الواقع وبما كان يعطي معنى للحياة. فغالباً ما تراوح المشاعر بين طرفي نقيض. لكن الخسارة تبقى حتماً بعلاقة مع الحرية والمثل العليا وصورة الذات والهوية. كما مع اللغة الأم، المكوّن الأساسي الذي عبّر المرء من خلاله عن ذاته.

الحداد

الوضع القانوني لما قبل وما بعد دخول البلد المستقبل لا يحدد بشكل أتوماتيكي الوضع النفسي للمغترب. والقرار بالعودة أو إمكانية زيارة البلد الأم فيما لو رغب قد لا يتعلق بشخصه، وإنما بالنظام السياسي الذي فرض هذا الاغتراب. مما قد يكون صعباً على التحمّل. حيث في هذه الحالة لا يخضع الزمن لرغبة المنفي الذي قد يعيش سنوات طويلة من عمره بانتظار تغيير الأوضاع التي تسمح بالعودة. تجربة الاغتراب في ظروف كهذه لا تقتصر على مرحلة عبور الحدود والمخاطر. إنها تضع الإنسان بمواجهة ذاته وواقع تجاربه السابقة من تهميش أو عزل أو انفصال أو فراق.

الحداد على الشيء أو على الشخص بسبب فقدانه لمدة من الزمن ليس من نفس طبيعة الحداد على ما لن يعود. على ما فُقد إلى الأبد. هناك صعوبة في التعامل مع المعطى الجديد وقبول ما يحدثه من اختلال توازن لمدة من الزمن. وبانتظار استعادة التوازن المفقود، يختبر المرء ما يمكن أن يشكّل تهديداً لدعائم شخصيته.

إذا كان المغترب مطالباً منذ اليوم الأول أن يعرّف عن نفسه، عليه أن يمتلك بسرعة قصوى الرموز والمفاتيح التي تسمح له بمواجهة متطلبات العيش. لكن الإعلان عن أسباب مغادرته لبلده وتبرير وجوده في بلد الاغتراب قد يجعله مفرط الحساسية في التواصل مع الواقع الجديد. وكأنه موضوع تحت المجهر. حتى أن البعض قد يقضي على علاقات يمكن أن تكون حيوية له، وينطوي على نفسه رافضاً التعاطي مع المجتمع المحيط. لقد بات يكرهه ويشعر أنه ملاحق أو مهدد منه. لدرجة تحتل فيها الأفكار السوداوية المشهد ويغلب عليه الشعور المفرط بالاضطهاد.

هذه الحساسية غير العادية في التعامل مع الآخر في ظروف كهذه يمكن أن تدفع المرء لتفسير ما يصدر عن الآخرين على غير محمله. وكأنه يراد له السوء أو كأن هناك رغبة في السخرية منه وتهميشه وإذلاله. مشاعر البارانويا هذه تجعله يخسر من يمكن أن يكون سنداً له. علاوة على أن اصدقاءه أو معارفه قد يحملهم وضعهم للهروب مما يمكن أن يشكّل حملاً إضافياً على كاهلهم. ذلك خاصة عندما يختلط في ذهنه الخير بالشر وتغيب الحدود ويفقد إمكانية التحليل والتمييز. فهو يتعاطى مع الوضع والناس من حوله انطلاقاً من تصوراته الخاطئة ومشاعره المفرطة الحساسية لما ينجم عن الغير. وكأن الجروح النرجسية المتراكمة منذ سني الطفولة لم يتسن لها أن تندمل. فتعمل كل تجربة جديدة فعلها كالسكين فيها، ويستفيق الطفل الصغير مولولاً عند كل اهتزاز.

المختصون الذين عايشوا أو درسوا هذه التجربة لاحظوا المظاهر الخاصة التي تتميز بها. معاناة نفسية تبرز نسيان ما يمت بصلة لذكرى أليمة، أو الصمت المطبق عن جوانب هامة من التجربة الشخصية، أو صعوبة التخاطب والتواصل مع المجتمع. وأكثر ما يظهر من أعراض هو الشكوى من آلام جسدية متعددة الأشكال، أكانت

حقيقية أو وهمية. كذلك اضطرابات تتعلق بالنوم، الغذاء، ممارسة الجنس، إضافة للإكتئاب الذي يشغل حيزاً هاماً من المشهد. قد يذهب الأمر لحد تخيّل أمور لا تنطبق على الواقع وتصوّر أشياء تبدو للآخرين غير جدية. وغالباً ما تتجسد المشاكل في دائرة العلاقات بما فيها ـ أو خصوصا ـ الزوجية. والتي قد تنعكس على الأبناء، حيث نجد منهم من يعبّر عنها بشكل أكثر عنفاً.

هذه الأعراض لا تخص تجربة الهجرة دون سواها. هي مشتركة مع الباتولوجيا التي تظهر في ظروف معاناة من نوع آخر. لكن الهجرة تستحضر باشكالياتها هذه الأعراض المرضية بقوة. خاصة عندما تشكل ترداداً لأحداث بعلاقة مع طفولة الفرد وتجاربه السابقة. وما تتركه من آثار على ثقته بنفسه ونظرته لذاته.

الهوية

إن أصعب ما يتعرض له المغترب هو إبراز هويته والتعريف بنفسه. من أنا؟ قد يكون سؤالاً يصعب الإجابة عليه في المرحلة الأولى. خاصة لمن شوهت صورته عن نفسه التجارب المرّة التي نجا منها قبل الوصول للبلد المستقبل. صعب أيضاً أن يعرّف بنفسه من يفتقد لمكوّن اللغة. ثم كيف له أن يرتب أوضاعه هذا القادم لمجتمع يجهله؟ خاصة أن كان الآخر لا يكترث له، لا تهمه مؤهلاته أو لا يسأل عن أصله ومكانته بين أترابه!

فالهوية تبنى من خلال علاقة الذات بالآخر. ابتداءاً من ولادة الطفل، وحتى منذ تشكّله جنيناً، مروراً بطفولته، لتستمر طوال عمره. يقوم على عاتق البيئة المحيطة مهمة تطبيعه حسب نموذجها الثقافي بالاعتماد على ما لدى الفرد من قدرات ومؤهلات. وهذه البيئة المتطورة المتغيرة بدورها تفرض بالتالي عليه معطيات متجددة يتأقلم معها. أكان ذلك بالانتماء لأطر مهنية أو جماعات ومؤسسات جديدة، من خلال النشاطات المختلفة التي يقوم بها. هذه العناصر تسهم في إضافة الجديد إلى القديم وإعادة تشكّل لا تتوقف أبداً. لكن، يمكن التفريق بين الهوية التي تعزى للفرد أو التي ينظر له من خلالها، والهوية التي يعزيها لنفسه والتي قد لا تتفق تماماً مع الأولى. هذه

الهوية يمكن تحديدها عامة انطلاقاً من مؤشرات مادية وفيزيائية ومن حوادث وتجارب تاريخية، كما من معطيات اجتماعية ـ نفسية واجتماعية ـ ثقافية.

يعلمنا علم النفس الاجتماعي أن تشكّل الهوية والشعور بالانتماء للعالم يرتكز على:

- معطيات مادية وصورة الإنسان عن جسده وما له علاقة بذلك من صحة ومرض وتغذية وهوايات وغيره،
- الشعور بالانتماء للمحيط وللجماعة والذي تحدده طبيعة العلاقة مع هذه الجهات،
- الشعور بالانسجام والوحدة بين العناصر المختلفة التي تتكون منها الهوية. الأمر الذي يتحكم بقبول أو رفض ما هو جديد نشداناً للتجديد أو خوفاً من تهديد هذه الوحدة المتآلفة،
- الشعور بالتواصل رغم اختلاف الأزمنة أو الانتقال لمرحلة عمرية أو وضع أو بيئة جديدة. لكن هذا الشعور مهدد بالاختلال مع التجارب الجديدة والانتقال لبيئة مختلفة أو مجهولة، ومع الأحداث الأليمة التي يتعرض لها الفرد خلال حياته،
- الشعور بالاختلاف عن الآخرين والتفرّد مسألة أيضاً أساسية. كونها تضفي طابعاً خاصاً للفرد، بحيث يعتبر أن في تشبيهه بالآخرين إساءة لهويته وما يميزه عنهم،
- الشعور بالقيمة الفردية التي يقوم عليها احترام الذات، وبما له علاقة بالصورة المثالية التي يطمح المرء لاقتباس نموذجها أو الاقتراب منها،
- الشعور بالاستقلالية والاعتماد على الذات، والذي لا يتناقض مع الشعور بالانتماء. وهو ما يعوّد عليه الفرد منذ مراحل طفولته الأولى. لكن منهم وخاصة من الشبيبة المهاجرة من لم يختبر ذلك فعلاً قبل هجرته،
- الشعور بالثقة بالنفس، الذي يعتمد على العلاقة بالمحيط وبالصورة التي يكونها عنه، والذي هو في أساس تحقيق الذات والتفاعل الوثيق مع المجتمع.

وهكذا، فالتوازن مطلوب بين هذه المشاعر. كما أن المطاطية في تشكيل عناصر الهوية الشخصية ضرورية. هذه الهوية، التي تنطوي على جانب اجتماعي، إضافة للجانب الفردي، تصبح أكثر استدعاءاً في ظروف التثاقف وضرورة التأقلم مع المحيط الجديد. كما أن العناصر التي تبني دعائم الذات، ويوليها المرء أهمية معينة في وقت ما، قد تصبح في مرحلة عمرية متقدمة أقل أو أكثر أهمية.

وإذا كنا نتفق أن للمغترب، كما لأي امرؤ، حاجات لا بد من اشباعها، فهي لا تتوقف على الحاجات الأساسية كالفيزيولوجية أو الشعور بالآمان أو الحاجات الاجتماعية من مشاعر الحب والصداقة. لا بد إذن من الأخذ بعين الاعتبار لحاجات أخرى من نوع: احترام النفس وتحقيق الذات والاستقلالية والتفرد والنجاح وبلوغ الأهداف. الأمر الذي يجعلنا ندرك كيف يمكن للمغترب أن يواجه اشكالية الحفاظ على توازنه النفسي مع الخلل في صورته عن ذاته انطلاقاً من نظرة الآخر له. ذلك خاصة في المدن الكبرى، وغالباً عندما يهاجر بمفرده، حيث لا أحد يسأل عنه أو يهتم لأمره.

تجربة الهجرة تأتي إذن لتضيف معطيات ثقافية جديدة إلى القديمة، مع ما تحمله من مسببات صدمة نفسية وما تحدثه من اختلال دعائم الهوية. خاصة عندما تحصل في ظروف قد تكون أليمة، وانتقال قد يكون محفوفاً بالمخاطر، وعيش في بيئة جديدة قد تكون مجهولة. أو عندما تحمل سماتاً لا يسهل التعرف عليها والتأقلم معها. ذلك على الأقل في فترة أولى، حتى ولو اعتقد الشخص بقدرته على مواجهة الصعاب وحضّر نفسه للأمر. فما يقرره الفرد نفسه لا يكفي، بسبب ما يفرضه المجتمع الجديد والظروف التي يجري ضمنها هذا التواصل. ذلك أن كل تصرف يحدده الشخص المرسل، والعلاقة التي تجمعه بالمرسل إليه، والظروف وطبيعة المكان التي يجري فيها التواصل. شخصية المرء هي ما يجعله يتميز عن غيره، ولو أن هناك مشتركات تكثر أو تقل بينه وبين من يعيش في مثل ظروفه.

في تجربة الهجرة توضع هذه المعطيات على المحك. ولذلك، يمكن القول أنها تغني المرء، شريطة أن يكون مستعداً لإعادة النظر في التوازن القائم وقادراً على التفاعل مع

الآخر. فالاستفادة من التجارب الجديدة فيها بالنهاية تحد للذات وانتصار عليها. كون من يقدم على هذه التجربة ليس كائناً من كان. هو يتمتع بالضرورة بشيء إضافي يميزه عن أترابه الذين لم يتمكنوا من الإقدام على ما تجرأ هو عليه. كذلك عامل الوقت يبقى هاماً في تقرير حجم التغييرات التي تطرأ. وذلك بتفاعل مع ما يطبع الشخصية من قدرات ورغبات وطموحات ومحددات عمرية وثقافية وتربوية واجتماعية وغيره. وهذا ما يسمى بالاندماج في المحيط الجديد.

سيرورة الاندماج

المسافة التي باتت تفصل المغترب عن محيطه السابق وسائر عناصره تفتح الباب لتمحور جديد حول مرتكزات أكثر غنى للذات، تسهّل لها الانطلاق لعالم مفتوح ومتجدد القيم والمعارف. بهذا المعنى، ليست الغربة دائماً غربة عن الذات وانسلاخ عن الجذور. بل يمكن أن تكون انطلاقة لإغناء الذات والمحيط بغض النظر عن المعاناة المفروضة للتصالح معها أو القبول بما آلت إليه. تغييرات كثيرة تفرض نفسها للتأقلم مع الواقع الجديد، من دون أن يكون دوماً فعل الإرادة المحدد الأساسي لها. فهناك إعمال لآليات نفسية لا واعية تؤثر وتوجه مسار المهاجر. وهذه المتغيرات تشاهد على كل الأصعدة : النفسية والفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. هي تشكل قاسماً مشتركاً بين المهاجرين، وتؤشر إلى أن تجربة الهجرة مفيدة وبناءة وبالوقت نفسه شائكة وعسيرة.

هذا التحول يكتشفه المغترب عندما يعود لوطنه أو يحتك بأترابه الذين بقوا فيه. حينها قد يشعر بالمسافة الكبيرة التي باتت تفصله عنهم. فهو قد جاوز من تركهم، ربما بشق طريق أفضل مما كان متوقعاً له لو بقي معهم. إضافة إلى ما كسبه من خبرات وثقافة سمحت له بإغناء شخصيته وانفتاحه على العالم الواسع. مما غيّر مثله وقيمه وصورته عن نفسه وطريقته في التعامل مع الحياة. لكن الاندماج لا يعني بالضرورة اختفاء المعاناة. تبين الدراسات الطبية أن الأعراض المرضية لدى المهاجرين قد تعود للظهور من جديد بعد عدة سنوات من بدء الهجرة. ذلك بسبب الاصطدام

بالواقع الصعب، بعد التعويل لزمن على تحقيق الهدف والاحباطات المتكررة.

عالجنا إشكالية الإندماج في فصل آخر. وما يمكننا الاكتفاء بقوله الآن، لو أردنا تبسيط الموضوع توخياً للايضاح، أن هناك أنماطاً أربعة للتعامل مع الواقع الجديد، قد تتبدل مع الوقت عند نفس الشخص. فالمجتمع المستقبل يبقى له الدور الكبير في التأثير على عملية التأقلم. كما أن التغييرات التي تطرأ على المرء لها تأثيرها أيضاً على تعاطيه معه. لكن بشكل عام، تتراوح هذه الأنماط بين طرفي نقيض. من نسيان البلد الأصل وحتى كرهه أو الابتعاد عن كل ما يؤشّر له، للانصهار بأي ثمن في البلد المستقبل. إلى ما يقابل ذلك من كره للبلد المضيف وبكاء على البلد الأم، الذي لم يكن حاضراً في ذات المهاجر كما هو الحال عليه بعد الرحيل منه. بما يهمّش وجوده فيه ليبقى وفياً للذكرى، ولما كان ولم يعد.

قد يتبع ذلك محاولة العودة إليه لو توفرت الشروط لذلك. وهناك من يصل لدرجة المراهنة على مستقبله، أو على حياته لو كان لاجئاً سياسياً، تجنباً لاختبار القهر والانتظار الموجع في بلد الاغتراب. فقد باتت الأشياء والوجوه وكل ما يدور حوله عديمة الأهمية. كذلك في حالة أخرى مختلفة، قد يكون سبب تهميش الذات الانتماء لمرجعيات عابرة للحدود ومشتركات بين البشر لا تتوقف عند معطيات المكان والزمان الحاضرين. بين هذين الطرفين يتراوح بالتأكيد تموضع الأغلبية التي تحاول، كل على طريقته، التأليف بين القديم والجديد، الماضي والحاضر، الرغبات والواقع.

اللغة

اللغة الأم ليست فقط وسيلة تعبير يمكن أن تستبدل بسهولة بغيرها. وإنما أرضية شكلت المخزون الفكري والنفسي الذي أغنى الشخصية، ويمكن أن يفقرها لو افتقدها. بالتالي، هناك نتائج متوقعة لو حصل إشكال بخصوصها على وظائف الذاكرة والتعلم والاستيعاب والتركيز وغيره من طاقات الفكر والإبداع. فعلى المهاجر أن يصرف قدراً كبيراً من طاقاته في المرحلة الأولى لإقامته لتعلم لغة البلد المستقبل

برموزها وقوانينها ولهجاتها. إلى أن تحتل شيئاً فشيئاً مكانتها، وأحياناً على حساب اللغة الأم. بما قد يفقده كلمات وتعابير تحرمه من التعبير عن أفكاره بشكل صحيح.

قد يفاجأ المحيط بصعوبات نطق أو كلمات هجينة أو بما يدلل على سير عملية استبدال اللغة الأم بالجديدة. كما يمكن أن يستنتج أن المواقف التي تحمل جانباً عاطفياً يتم غالباً اللجوء فيها للغة الأم. في حين أن المسائل النظرية والباردة تستعمل اللغة الجديدة. الإرادة تلعب بالطبع دوراً هاماً في اكتساب اللغة. لكن ما لا يتم التنبه له هو أنها قد تكون مسرحاً لمعركة داخلية. معركة بين الذات ومكوناتها، وبين ما تحمله هذه اللغة من رمزية ومن دلالات تؤشر للعلاقة مع الثقافة الجديدة برفضها أو تبنيها.

فاللغة الجديدة هي بمثابة الوعاء لثقافة البلد المستقبل، والذي له تأثيره الكبير في رسم معالم تجربة الهجرة. كما أن الموقف من البلد الأم له كلمته بالأمر. من صعوبة تعلّمها، كأن يعيش المرء ذلك كخيانة للغته الأصل، ولمن ترمز لهم من أهل وأجداد. إلى القبول باستبدال اللغة الأم بأخرى تحل محلّها أو تأخذ مكانها إلى جانبها. وهناك من يعمل جاهداً حتى لاكتساب لهجة المحيط الجديد. كي لا يؤشّر لأصوله الأجنبية أو ليدلل على حسن انخراطه فيه.

تعلم لغة جديدة هي إذن بهذا المعنى معركة من نوع آخر مع النفس. كون اللغة هذه تفرض نفسها بقوة على المهاجر. فهو قد يشعر بأن عليه التوقف عن التفكير وعن العيش ضمن منطق لغته. كي يتاح له الدخول في عالم لغة البلد المقصود الذي يبغي العيش فيه. حتى أننا نجد عند الكثيرين علاقة دونية في التعاطي مع لغة وثقافة البلد المستقبل. كأن يخجلون من استعمال لغتهم الأصل بشكل عام أو في الأماكن العامة. خاصة عندما يفرض هذا البلد نموذجه للانصهار الاجتماعي ويرفض الاعتراف أو التعامل مع لغات وثقافات المجموعات الوافدة إليه. أو ربما رغبة من المغترب بوضع مسافة كافية مع ما كان ولم يعد. وهناك من اللغات من يموت مع مرور الزمن وعدم استعمالها. من هنا يمكن أن نفهم لماذا غالباً ما يعبّر المهاجر عن آلامه بلغة الجسد. خاصة عندما لا يمكن أن تؤدي اللغة المحكية دورها بترجمة مشاعره.

هناك من المعالجين النفسيين من فهم ذلك، فلجأ لوسطاء يتكلمون نفس لغة المشتكي من أوجاعه. دور هؤلاء ترجمة ما يريد قوله بلغته. بدلاً من أن يفرضوا عليه النطق بلغة لا يتمكن من تطويعها ليدلل على ما يدور بخلده. فهو قد يحسن التعبير عن نفسه بشكل أفضل بلغته الأم. وخاصة عندما يتعلق الأمر بما هو وجداني ونفسي. فهي تحتوي عناصر كانت أول ما تعلمها. وبالتالي شكلت جزءاً من صورته عن ذاته. بما احتوته من لمس وهمس وتبادل نظرات وقبلات ومداعبات مع الأهل، وخاصة مع الأم في المرحلة العمرية الأولى.

الأمر الذي يعني أن التعامل معها يتم بالضرورة بشكل مغاير للغة الجديدة. خاصة عندما تكون هذه قد فرضت عليه بالقوة وبدت كتهديد للذات. في الوقت الذي لم يتح له بعد أن يدرك أسرارها ورموزها ومكنوناتها. حتى أن هناك من يعانون من البكم أو من إشكاليات في النطق، عندما تصبح اللغة هي العرض الظاهر لما هو مستور وصعب الفهم من إشكالات النفس. وفي هذا ما يؤشّر لإشكالية العلاقة بالأم وبأرض الآباء والأجداد. حتى ولو بقي هذا البعد مجهولاً من الطفل أو أهله. الأمر الذي يفترض البحث فيه بعمق وإيلائه الأهمية التي يستحق من طرف الأهل والمدرسة أو المؤسسة التربوية. خاصة في السنوات الأولى للعمر، وعندما يخضع الطفل لأكثر من لغة في نفس الوقت ولا يستطيع بعد أن يميز بينها. لذا ينصح الأهل في البداية بضرورة استعمال لغة واحدة في المنزل أو مع كل مرجعية.

الأسرة

السلوكيات الباتولوجية من هذا النوع وغيره أكثر ما تظهر واضحة في إطار العائلة. فالخلية الأسرية هي بمثابة الوعاء الذي يتلقى هذه التعبيرات، وقد يزيد من احتقانها بدلاً من استيعابها وتفهمها. وإذا كانت الأسرة تتألف من أفراد يختلفون فيما بينهم، فكل منهم يعيش أزماته دون أن يكون بالضرورة قادراً على تحمل ما يضيف إليها. هذا الوعاء الحاضن قد يتشقق وتختل التوازنات بين محتوياته لحد يمكن أن يفجّر ما بداخله. وخاصة الزوجين الذين تجمعهما علاقات ذات طابع استثنائي

ومختلفة عما عداها. كونه يدخل في هذه العلاقة عناصر متعددة نفسية وجسدية وجنسية وتربوية واتنية ومفاهيمية وثقافية واقتصادية وعمرية وما شاكل. وهذا يترك بدوره انعكاساته على الأولاد الذين، خاصة من هم في عمر صغير، لا يفقهون ما يحصل حولهم ولا يستطيعون التحكّم أو القبول به.

تدخل الغربة شكوكاً وتضيف تساؤلات حول اشكاليات الانتماء والبنوة والأخوة. كما تطرح جدلاً حول معطيات من نوع الخيانة والهجر والخديعة. إنها تترك التباساً حول مفهوم البنوة الذي هو في أساس تشكّل صورة الذات. وغالبا ماً يحصر أو يتركز اهتمام الوالدين بابنائهم، بشكل قد يشعر هؤلاء بوطأة هذه العلاقة. خاصة بغياب العائلة الكبيرة من أجداد وأخوال وأعمام وعمات وغيره. الأمر الذي لا يسمح لأفراد العائلة وخاصة الأطفال بالاتكاء عليها. بالأخص في زمن الأزمات وعند الحاجة لتعويض الحنان المفقود باللجوء إليهم. كما لن يساعدهم غيابها على الشعور بالإطمئنان لهوية ممتدة الجذور. فالأطفال الذين هم بحاجة لهواء خارج إطار العائلة الصغيرة، قد يكونون في حالات الأزمات العائلية المتنفس الوحيد لأهلهم. عندما يصرّف هؤلاء مشاكلهم عليهم ويجعلونهم أسرى لتصفية الحسابات بينهم. وكلما بدوا كخشبة خلاص لغريق لا يعرف بمن يتمسك لانقاذ نفسه من الضياع. مما يحضّر لمشاكل قد تظهر بعد حين، أن لم تظهر في حينها، وبقوة ودون التنبه للعلاقة مع مسبباتها.

هجرة الأهل قد يعيشها الأطفال بمشاكلها ومعاناتها حتى بعد حين من حدوثها، ومن دون أن يكونوا حاضرين فيها. فالمعاناة تنتقل باللاوعي من جيل لآخر. حتى عبر الأشياء التي لا تقال والتي تبقى مخفية على أصحابها كسرّ دفين. ومن يعتقد أن تشكيل جدار عازل قد يكون طوق النجاة يخطئ. لأن الأزمات لا تُحلّ بتحويلها لغير أسبابها المباشرة. ثقل الخسارة والأحزان أكبر من أن تبلسمها بسمة طفل. بل أن الطفل قد يكون سبباً إضافياً في مراكمة الصعوبات التي يفترض على الأهل مواجهتها. ومن لا يكون مستعداً لذلك نفسياً وعملياً لن يساعد طفله في مراحله العمرية التي تفترض حضوره بقوة.

مع تقدمه في السن ووصولاً لمرحلة الرفض والثورة التي هي المراهقة، ستتباعد العلاقة بين الطفل وأهله. خاصة عندما لا يجد الآباء صورتهم في أبنائهم. هناك من الأهل، وخاصة الآباء، من يكون التفاهم معهم أكثر صعوبة. منها لكونهم تربوا في محيط له عقليته وقيمه ومفاهيمه التي لا تلتقي كثيراً مع المحيط الجديد. بحيث يشعرون أنهم خسروا رهاناتهم على من كان يمكن أن يتابع خطاهم أو يعوضهم معاناتهم.

فالبلد الذي استقبل الأهل يصبح تجسيداً للقهر. وقد يذهب الأمر لحد اتخاذ القرار بالعودة للبلد الأصل لو كان ذلك متاحاً. ومن الأفضل قبل أن يصبح الأولاد بالغين ويبيتوا أكثر صعوبة في تطويعهم وفرض الإرادة عليهم.

هذا النوع من الآباء، ينسى أنه بإرادة تنشئتهم على الأسس التي تربى عليها في مكان وزمان مختلفين، يؤسس لعلاقات معهم أكثر عدائية وتباعداً. هو سيقدم لهم أسباباً وجيهة في ابتعادهم عنه وتعميق رفضهم لبلد الأهل. وقد أثبتت التجارب أن الأطفال الذين عوملوا كرهائن أو أملاك، وفرضت عليهم في صغرهم مشيئة الأهل دون استشارتهم أو تفهم رغباتهم، يعودوا ما أن يبلغوا سن الرشد بطريقة أو بأخرى إلى البلد الذي ولدوا وعاشوا فيه طفولتهم. بالمقابل، هناك من الأهل وغالباً الآباء من يعود لبلده الأصل تاركاً عائلته التي رفضت الانصياع لمشيئته لشأنها. ومن لم يفعل ذلك نزولاً عند رغبتهم بالبقاء في بلدهم قد يحمّلهم وزر ذلك طوال عمرهم.

الشريكان

إذا كانت الخلية الأسرية هي الحاضن الأول للفرد، قد لا تتمكن بفعل الغربة، من الاتكاء كفاية على أفرادها المنشغلين كل من ناحيته بإشكالاته الفردية. حتى أن الواحد يمكن أن يحمّل الآخر الذي هو باحتكاك دائم معه تبعات اشكالاته الشخصية. لمجرد أنه طرف في المعادلة وجزء من صورته عن نفسه. فالأحزان عندما تفوق طاقة احتمال الفرد قد يبحث عمن يلقي بتبعاتها عليه أو بالعكس من يسانده فيها.

في فرنسا، نسبة هامة من المتزوجين ينتهون للطلاق (أسرة من ثلاثة عامة، ومن اثنتين في باريس وضاحيتها)، خاصة وأن الزواج المختلط في ارتفاع. غالباً ما يكون الانفصال في السنوات الأولى أو بعد قدوم الطفل الأول. وحيث أن امرأة تخسر حياتها كل يومين على يد زوجها، فمن الشركاء من يلعب دور السجّان بالسيطرة على الآخر وتطويعه لمآربه الشخصية ورغباته غير المدركة أحياناً كثيرة. فرويد، كان قد اعتبر الحب وهماً وظيفته العمل على استمرار النسل البشري.

فالمجتمعات المتقدمة تعلي من قيمة الحرية الفردية. بحيث يعمل الشريكان كل من جانبه وعلى طريقته في تحقيق أحلامه التي قد لا تحتاج للآخر. كما أن الاختلاف بينهما مدعاة للتوتر والخلاف. خاصة مع مرور الوقت واكتشاف أحدهما أن الآخر ليس مطابقاً لصورته عن فارس أو عروس أحلامه. حيث كل فرد يتطور بشكل غير متوقع أو غير متوافق مع رغبات الآخر. والخلافات تدور بجزء منها حول تربية الأبناء.

لكن هل يمكن الاتفاق على كل شئ؟ هناك من يحترم الحاجة عند الآخر للاستقلالية والتفرد. كما ويحرص على عدم ضياع الذات بالحفاظ على مسافة كافية منه. مسافة لا تعطي شعوراً بالغربة عنه ولا بالذوبان فيه. بل يعتبر أن الاختلاف يشد الروابط ويغني العلاقة كي لا تصبح روتينية ومملة.

إذا كان الطلاق ليس مرتفعاً بنفس الدرجة عند العائلات المهاجرة، فذلك لاعتبارات ثقافية ودينية واجتماعية ـ اقتصادية وقانونية. قد يجد الزوجان أشكالاً أخرى للتعبير عن اختلال توازن العلاقات بينهما. فهما يعيشان في وضع يفرض عليهما موآزرة بعضهما وتحدّي سلبياته بالتضامن بينهما. فالشراكة هي مسؤولية وارتباط واطمئنان على أن في الاتحاد قوة. كما أن التجارب الصعبة التي يمران بها قد تعلمهما تخطي المشاكل من خلال خلق دينامية للتغير نحو الأفضل وعدم التوقف على السلبيات. ثم أن الثقة بالآخر تتغذى من الحياة اليومية ومن المشتركات بين الاثنين. من مساندتهما لبعضهما ومعرفة واحدهما الجيدة للآخر، لتقدير ما يجب وما لا يصلح تجاهه. وعندما تغيب رغبات الجسد قد يجدان حلولاً تعويضية تختلف بحسب الأشخاص وتربيتهم واحتياجاتهم وظروفهم.

الصداقة

الصديق هو ذلك الذي يمكن الركون له والاتكاء عليه في المحن ومشاركته الأفراح والأتراح وعدم الخوف من أن يرى آلام الذات المعذّبة. فالصداقة تفترض مسؤوليات وواجبات واتفاق ميول واهتمامات ومقدار من الأمانة والحرص على الآخر. إنها مسألة حيوية تؤكد على أهميتها دراسة لباحثين توصلوا إلى أن وجود صديق حميم ولو واحد في حياة المرء يمكن أن يطيل من عمره. كما ويزيد من احتمالات شفائه من أمراض كثيرة الحدوث في عصرنا كالأزمة القلبية أو سرطان الثدي.

في بلدان المهجر قد يكون في هذه الانتظارية شئ من المثالية الرومانسية. لدرجة أن أسطورة العلاقة الزوجية الأبدية يقابلها أسطورة العلاقة الصداقية. فالإنسان يبحث بالتأكيد عن علاقات إنسانية متكافئة وغير زائفة، تضمن حداً أدنى من التوافق في القيم والتوجهات وتؤمن شيئاً من التوازن. لكن في طبيعة هذه المجتمعات ما لا يساعد على نسج علاقات اجتماعية متينة. علاقات تسند في زمن الأزمات والفترات الانتقالية في حياة البشر التي قد تضعف فيها متانة الروابط الأسرية أو الاجتماعية.

إذا كان هناك من علاقات، فيمكن تسميتها بعلاقات تعارف أكثر منها صداقة حقيقية أو حميمية. كونها تقوم على أنشطة مشتركة وإن كان يشوبها الود. إنها غالباً ما تكون مصلحية وتنتهي بانتهاء الدافع لها. فقد باتت القيم الحالية تشدّ البشر لعلاقات مادية ونفعية على حساب العلاقات العاطفية والإنسانية. كما أن في التعاطي مع عامل الوقت والتباعد الجغرافي، في ثقافات لها في ذلك مفاهيم خاصة، ما يعزز الانطوائية أو يحصر العلاقات بالحلقات الأقرب. إلى جانب أن الانهماك بالمشاغل اليومية لا يساعد على نسج هذه العلاقات الهامة.

أما عندما تتوفر الشروط المطلوبة، فهذا النوع من العلاقات يبقى مؤهلاً أكثر من غيره للانقلاب لعداوات شرسة. فالعلاقة بالذات واحترامها والثقة بالنفس هي معيار نجاح العلاقات الاجتماعية. أما الحساسية المفرطة في التعاطي مع أمور الحياة والغير تجر للعزلة. وهذه بدورها تؤدي للاكتئاب الذي يبعد الفرد عن محيطه الذي بدوره يبتعد عنه.

المرأة

ما يحصل في الهجرة، وخاصة في المرحلة الأولى، هو أن فئة من النساء، تصبح أكثر عزلة من سائر أفراد العائلة عن المحيط الجديد. وبالتالي أكثر حاجة للاتكاء على معطيات ظرفية وعلى إمكانياتها الذاتية في الاستجابة لمتطلبات المكان والزمان الراهنين. خاصة عندما لا تخرج للعمل، أو لا تمتلك اللغة التي تساعدها على التعامل مع المجتمع الغريب، أو حينما تكون أمية وغير مطلعة على ثقافته. وأحياناً ما تلعب جمعيات المجتمع المدني دور الوسيط أو المسهل لعملية التأقلم وفهم الواقع الجديد. لكنها تبقى إجمالاً عملة نادرة.

وحيث أن حاجة المرأة لمن يمكن أن يكوّن امتداداً للعائلة باتت كبيرة، تتشكل أحياناً ومع الوقت مجموعات مؤلفة من أفراد ينتمون لنفس المنشأ الجغرافي أو الثقافي. فهذه قد تساعدها عند اللزوم. حين يطلب منها مثلاً تقديم الدعم لأبنائها بالخروج إلى الحقل العام، وحينما لا يكون لديها مؤهلات للقيام بذلك. الأقارب أو الأهل، لو وجدوا، هم غالباً عنصر مساعد. وفي بعض الأحيان يمكن أن يكونوا عاملاً ضاغطاً لمنع المرأة من الاستقلالية. التجمعات النسائية قد تقوم بنفس الدور عندما تتحول بمرور الوقت لعامل يمنع من التفرّد بضغط من المحرمات والممنوعات.

لكن غالباً ما تضاعف الهجرة من تأثير المرأة ووزنها. خاصة بالنسبة لعائلتها، حيث يلقى على كاهلها أعباء كثيرة ويفرض عليها وظائف لم تكن تلعبها بوجود العائلة الممتدة وشبكة العلاقات. ذلك لتعويض غياب أو تقاعس الزوج. فهو مشغول بعيداً عن العائلة بالتصدي للمتطلبات الوجودية، وليس أهمها دوماً الاقتصادية. قد يكون أيضاً غير قادر على مواكبة التغيير ومواجهة الإشكالات اليومية. فالمرأة المهاجرة ببعدها عن علاقات المجتمع التقليدي الضاغطة كسبت نوعاً من الحرية، ولو أن المسؤوليات الملقاة على عاتقها باتت أكبر. خاصة عندما تخرج للعمل وعليها أن توفّق بين تربية الأولاد والاهتمام بشؤون العائلة وتأكيد نفسها في عملها. فالرجل غالباً ما يتوارى أمام مسؤوليات الأطفال ومتابعتهم الدراسية. وعندما يكون العنف الأسري في المشهد، توضع اللائمة على الرجل بالدرجة الأولى. كون النظام

البطريركي قد تراجع ولم تعد تعبيراته مقبولة في المجتمع الغربي.

منذ السبعينات، بدأت التحولات في فرنسا عبر التشريعات التي ساوت بين المرأة والرجل في المسؤوليات الاقتصادية والتربوية. ثم ارتفعت وتيرة المطالبات النسائية بالاقتصاص من مسببي العنف الذي يقع على النساء، بتجريم الاغتصاب ومكافحة العنف الزوجي. هذه المكتسبات استفادت منها النساء المهاجرات. وإن كان الواقع الذي عشنه في المجتمعات التي أتى معظمهن منها يختلف. مع هيمنة الأبوية التي ما زالت تفرض نفسها في القوانين وليس فقط العادات والأعراف والعقليات. الأمر الذي أشعر الرجل المهاجر بأنه أول المتضررين، حيث لم يعد له نفس الصلاحيات والسلطات. وما كان يُبرر له لم يعد ممكناً تبريره وقبوله في بلد الاستقبال. مما بات عاملاً في زيادة الأزمات بين بعض الأزواج وفي أسرهم.

أما المرأة، التي تبدو في البداية أكثر قرباً للتقاليد وتلعب دورا أساسياً في استمراريتها، يمكن أن تكون أول من يقاوم رغبة زوجها بالعودة للوطن. وكونها أكثر قرباً وتفهماً لأبنائها وبناتها، فهي غالباً ما تفضل البقاء معهم. ولو كلفها ذلك فقدان بعض المكاسب من العودة أو الانفصال عن زوجها. ذلك خاصة عندما لا تملك ما يؤمن لها عودة كريمة لبلد ليس/ أو لم يعد لديها فيه من أملاك أو أهل وأصدقاء ومعارف. هي بذلك تحافظ أيضاً على حريتها النسبية، التي يمكن أن تفقدها لو عادت لبلدها الأصل عندما تسود فيه المفاهيم التقليدية. خاصة من ناحية النظر لحقوقها وتأكيد هويتها والاعتراف بحريتها.

هذه بالتأكيد ليست حالات عامة، لكن قد تشكل نسبة كبيرة. فالمرأة العربية غالباً ما تخشى من تراجع عقلية زوجها عندما يعود لبلده. ويصبح بالتالي أكثر تأثراً بالمجتمع التقليدي الذي يمارس عليها، إضافة له، ضغوط الضبط والرقابة للاقتراب من النموذج السائد. وهي حتى لو كانت غير سعيدة في بلد الغربة، قد تفضّل أن لا تخسر حريتها النسبية. علاوة على أن أولادها في الغالبية العظمى يختارون البقاء في البلد الذي ولدوا أو كبروا فيه ولديهم فيه أصدقاء ومستقبلاً قد يكون أفضل. ولا ننسى أن أي عائد قد يجد صعوبات جمة في البداية للتأقلم مع المحيط الذي تركه.

هذا المحيط الذي بالمقابل ربما لن يقبل العائد كما بات ولا التغييرات التي طرأت على عقليته وشخصيته ويشعره بغربته عنه.

الأبوة

الموازنة التي أجراها المشرّع الفرنسي عام ١٩٧٠ بين مسؤوليات كل من الوالدين لم تترافق بتحديد كافٍ لدور كل منهما تجاه البنين من ناحية. ولا ما تفترضه هذه المسئولية الهامة الملقاة على عاتقهما، وبخاصة الأب، من أدوار بعلاقة مع المجتمع من ناحية أخرى. الأمر الذي فرض على الرجل وضعاً صعباً بين ما نشأ عليه وما يفترض أن يمارسه في حياته اليومية. بحيث أن أي تصرف خاطئ أو تظاهرة عنفية سيكون هو أول من يدفع ثمنها. كون ذلك مستهجن من المجتمع ومن العائلة. حيث ترعرع الأولاد في مدرسة لها ثقافتها، وعلى أسس غدت فيها المساواة بين الجنسين مسلّمة، على الأقل نظرياً. لذا، فالقوانين الفرنسية لا تقف في صالحهم في حال تمرّد الزوجة. وهناك جمعيات لمساندة النساء المعنّفات. كما أن الاقتصاص من الرجل قد يكلفه خسارة أطفاله.

إذا كان من النساء من ينتظر من الرجل تعبيرات الرجولة وفرضها في بعض الظروف، فهي لم تعد تحتمل مغالاته في استعمال السلطة الممنوحة له. والرجل قد لا تكون عدوانيته أعلى مما كانت عليه في السابق، لكنها باتت أقل تحمّلاً وقبولاً. وهو بخسارته بعض جوانب هذه السلطة شعر أنه بات أقل تأثيراً وشأواً. بالتالي، قد يعبّر عن خيبته بمزيد من العدوانية والمواقف المتطرفة من المجتمع ومن عائلته. فالمرأة أصبحت بالنسبة للرجل في بعض الحالات معادية وليست حليفة يمكن الركون والاطمئنان إليها. الأمر الذي أفضى لردود فعل متوترة باللجوء للرقابة وتشديد القبضة وكثرة التدخلات في ما لا يعنيه. وكون التفرّد حق لكل فرد، فتدخلات الأب يمكن أن تعتبر غير مشروعة أو مبررة. وعندما تجاري الأم هذه المواقف من طرف زوجها، يشعر الأولاد أنهم بمواجهة فريق لم يعد من تواصل آمن معه. لذا غالباً ما نراها تفضل الوقوف بجانبهم على أن لا تخسر ثقتهم بها والإطمئنان إليها.

مع ذلك، ليس بالإمكان التعميم والقول أن علاقات الآباء العاطفية بأبنائهم باتت أسوأ من السابق. ولو أن المعطيات الانتربولوجية والسيكولوجية والاجتماعية والقضائية تلتقي لتؤكد على الصعوبة الذاتية لقيام الآباء بشكل عام بدورهم في المجتمع الفرنسي المعاصر. تقابل هذه المعاناة أخرى من طرف الشبيبة التي تظهر تعبيرات عدة من غياب البوصلة ونقص المرجعيات. وتردّ عليها السلطات التي تطالب الآباء بلعب دورهم وعدم التخلي عن مسؤولياتهم، بعد أن وضعتهم لفترة جانباً وركّزت على الاهتمام بأولادهم.

هناك من ينفي هذه المقولة بتأكيد أخرى مفادها أن الأب ليس غائباً بل مغيباً. هو مغيب من المرأة التي تتكلم عنه بغيابه. ومن المؤسسات التربوية التي لم تتعرف عليه ولم تسع لمواجهته وسماع ما لديه. هؤلاء يتكلمون عن أب ليس موجوداً فعلياً وإنما في مخيلتهم. عن صورته التي تشكلت لديهم عن آبائهم هم، وبالخصوص عن الأب المثالي الذي يحلمون به. وهم من خلال العمل الذي يقومون به، يلعبون دور المرأة التي تعنى بالأولاد. وبالتالي يشعرون بحاجتهم للأب لترتيب علاقتهم به.

من المؤكد أن قسماً من الرجال تنقصهم القدرة على التعبير عن عواطفهم. وكونهم لا يعطون أهمية للتواصل العاطفي والحسي مع أولادهم، فهم يبدون على مسافة منهم. ثم هناك من النساء من لا يعطي الرجل الفرصة للاحتكاك بالأولاد بشكل أفضل بفعل الصراعات بينهم أو بسبب تحديد مساحات التدخل. فينكفيء بالتالي على نفسه، ربما هرباً من المواجهة أكثر منه عدم اهتمامه بأولاده.

هذا لا ينفي وجود حالات يخرج فيها الرجل اختيارياً من الحلبة، لصعوبات عائدة لتكوينه وصورته عن العلاقات وللقيم والتقاليد التي كونت شخصيته. فتكوين المرأة وحملها الجنين وعلاقتها الحميمة به، خاصة في مرحلة الطفولة الأولى، جعلتها أشد قرباً منه. كما وأنها أفضل من الرجل في استعمال حواسها. وبالتالي، تلاقي نجاحاً أكبر في تواصل أنجع مع الآخر وخاصة الأقرب لها. هذا الفارق قد يكون عاملاً هاماً من عوامل اختفاء الرجل من حياة أسرته في حالات الخلاف مع الشريكة أو بعد تأكيد حملها أو في المرحلة العمرية الأولى للطفل.

الرجل المهاجر

الرجل المهاجر بات وضعه أكثر صعوبة ممن عداه كونه يعيش مرحلة انتقالية. أولاً كرجل، بفعل التغيير الذي طرأ على مكانة المرأة ومسئولياتها في العائلة وخارجها. وثانياً كمهاجر، بسبب وجوده في مجتمع يتميز بمعالم ثقافية مختلفة لم يتعامل معه بترحيب. الأمر الذي زعزع الكثير من مفاهيمه ومرتكزات تركيبته الشخصية. خاصة عندما يضاف لها أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، أن لم تكن بائسة. الأمر الذي لا يساعد على إبراز أو تأكيد الهوية.

يبقى همّ تأمين المدخول للعائلة الهاجس اليومي للرجل، حيث من خلاله يؤكد وجوده وسلطته ومكانته لديها. وهو أحياناً قد يشتري محبتها وقبولها له بالمال الذي يصرفه عليها. منهم من يهمه عرض مظاهر امتلاكه للمال على المحيط ليؤكد مكانته، ولو كلفه كسبه صحته وراحته. وقد تجد زوجته في ذلك تعويضاً لها عما تعتبر أنها حرمت منه. أكان العلاقة العاطفية أو الأهل والبلد أو ما شاكل. حتى ولو كان لها مداخيل من عملها. لذا، عندما يصرف الرجل من عمله أو لا يجد عملاً بعد أن كان مسؤول الأسرة تكون الطامة الكبرى. حيث إلى جانب مترتبات ذلك على الوضع العام للأسرة من الناحية الاقتصادية، هناك أيضا خسارته للدور الذي كان مناطاً به والذي من خلاله كان يعبّر عن مكانته ووجوده.

نظرته لذاته تصبح أكثر سلبية قبل أن يكون في نظر عائلته أقل شأناً. وتصبح ردود فعله أكثر عدائية، حتى ولو لم يكن لذلك من دواعي موضوعية. فعندما يحرم من إمكانية عطاء ما هو مادي، كيف له أن يأخذ شيئاً بالمقابل؟ أو أن يجد ما يتبادله مع أسرته عندما لم يعتد على أشكال تبادلية أخرى؟ والرجل الشرقي ليس مبرّزاً في النواحي العاطفية، كونه اعتاد من تربيته أن يقمع تعبيراتها. إنه لا يعبر عن حاجاته بسهولة، كما يمكن أن لا يعير اهتماماً لحاجات الشريكة. خاصة عندما يكون قد نشأ ضمن مفاهيم أبوية لا تسمح بالتعبير عن الذات ولا تنظر بعين الرضى للتعبير الحر عن المتطلبات الأساسية.

عندما يوجد عنف أسري، غالباً ما يكون ترجمة لمعاناة. خاصة عند شريحة من

الرجال الذين لم يتحملوا ازدياد شأن المرأة مقابل خسارة بعض سلطاتهم. مما زعزع ثقتهم بنفسهم ومن ثم بالزوجة، التي اعتبروا أن حيازتها على مزيد من الحرية هو على حساب استقرار العائلة وتربية الأبناء. فكأن زيادة التجهيل والقمع هو ما يؤمّن أمن العائلة. وكأن الخلط بين مفهوم المساواة وبعض التعبيرات التحررية، أو الانفلاشية الجنسية التي هي أكثر بروزاً في الغرب، يبرر الإبقاء على الوضع كما هو. هذا الأمر خلق ردود أفعال تجاه الداخل، عبرت عن نفسها بالمزيد من إحكام القبضة على نساء العائلة وفتياتها. وكذلك تجاه المجتمع المحيط، باتخاذ مواقف أكثر تصلباً. مع تبرير ذلك بالوفاء للمرجعيات القديمة التي نشأوا وفقها. لكن هذه المرجعيات قد تطورت هي نفسها بفعل الزمن وديناميات الثقافة. ولم تبق على حالها كما كانت يوم غادروا مجتمعاتهم الأم.

المواجهة الكلامية التي لا بد منها لحلحلة الإشكالات داخل الأسرة المهاجرة تصبح قاهرة في بعض الظروف، والأب غير قادر على القيام بها. كما أن قرب المرأة لأولادها يجعلها تقوم بدور بنّاء أكثر منه تجاههم. خاصة عندما تبدو مواقفه وردود أفعاله متأخرة عن زمنها. فهو أما يبتعد عن أبنائه أو يبتعدون عنه أو أن الزوجة تحلّ محله وتغيّبه. خاصة عندما لا يواكب فكرياً تطور أبنائه. والأب الضعيف يصبح متسلطاً أو غائباً أو مستضعفاً أو مستقيلاً، وتدخلاته غير مستحسنة دوماً. وإلى أن يخرج الأبناء من المنزل، تبقى المرأة هي اللاعب الأساسي، بينما هو غائب رمزياً أو فعلياً من حياتهم. ربما تجنباً لمواجهات لا أحد يرغب بها وليست في صالحه هو خاصة. صورتهم عنه يجب أن لا تشوّه بفعل ما يمكن أن ينتج عن التخاطب من تصادم.

قد يعبّر الأب عن هذا الواقع من خلال عدوانية ظاهرة أو مكتومة أو من خلال الصمت والتمنّع عن التواصل. وبكل الأحوال عبر سلوكيات سلبية قد تؤدي في المحصلة للطلاق. وذلك في عمر ووضع ما من أحد مؤهل لتحمل تبعاته. فغالباً ما يشكل الزوجان، وخاصة التقليديان، وحدة اجتماعية اقتصادية تغيب وراءها التظاهرات العاطفية. بحيث أن تواجدهما وجهاً لوجه بمفردهما، وبعد رحيل أو زواج الأبناء، يصبح مسألة أكثر صعوبة. علاوة على الوحدة التي يشعر بها كلاهما.

بالمقابل، العلاقة الزوجية التي كانت لحد ما غائبة خلف الأولاد واحتياجاتهم، فقد تجد بعد رحيلهم توازناً جديداً لتستمر. لكن في حالات كثيرة، هناك من لا يتمكنوا من مواكبة التغيير.

من الشباب من رأيناه يفضل العودة للبلد الأصل بمناسبة العطل، للتعرف على نسوة والزواج منهن. منهم من يعبرون بذلك عن رغبتهم بعدم الذوبان السريع في المجتمع المستقبل أو في تأكيد التواصل مع البلد الأصل وثقافته، وخاصة عندما تتعلق المسألة برفيقة عمر ومربية أطفال الغد. لكن منهم من يعتقد أنه بهذا النوع من الزواج يستطيع بسط سلطته عليهن بشكل أسهل من تلك التي عاشت في الغرب وتشرّبت ثقافته. هم يبحثون ربما عن امرأة تتطابق مع الصورة التي في ذهنهم، لكنها في الحقيقة تشبه الصورة المثالية لأمهم وليس لها بالضرورة علاقة بالمرأة الحقيقية. فالمرأة قد تغيرت حتى في البلد الأصل، بفعل تطور الحقبة وتغير الأجيال. الأمر الذي يجعلهم يكتشفون بعد الزواج وتكوين العائلة الخطأ الذي وقعوا فيه، وإن بعد فوات الآوان. كونه لم يتسن لهم التعرف عليها كفاية، وربما قد عرفتهم عليها والدتهم أو صديقاتها. فحسن التقييم يتطلب وقتاً للتعارف كان ينقصهم.

المسافة التي تفصل الزوجين في هذه الحالات قد تكون كبيرة. ويكون الرجل قد ظلم زوجته كما ظلم نفسه. منهم من يتركها في المنزل ويشغلها بأطفالها. وهناك من يدعها في عهدة الجماعة ورقابتها في غيابه. كما يمكن أن لا يقدم لها معلومات عن المجتمع المحيط تسمح لها بالتعاطي معه وطلب النجدة أو المساعدة في حالة الخلاف. وقد تشعر هي بأنها مدينة له بوجودها في البلد الجديد، بحيث تسكت على قهرها. لكن كم من الوقت يمكن أن يطول وضع غير صحي من هذا النوع؟

وفي الحين الذي تعيش فيه الزوجة تحت رحمة الرجل ولا تعترض أو تبحث عن منفذ يحفظ لها حقوقها، سيكون انعكاس الوضع على الأطفال عبر تعبيرات تبرز في المدرسة والمؤسسات التي تتعامل معها. لكن أكان الطبيب المعالج أو المعلمين أو العاملين الاجتماعيين، فليس من السهل أن يتنبهوا لما يجري. وربما لن يتجرأوا على المجاهرة بما يطرح لديهم تساؤلات، ولو كانوا ملزمين بذلك. وهذا الوضع نراه في

الاتجاه المعاكس أيضاً، أي عندما يزوج الأهل بناتهم بشاب يستقدمونه من البلد الأصل كي لا ترتبط بأجانب. والإشكالات في هذه الحالات ليست بأقل.

مكانة الأب في بعض الثقافات

توخياً للدقة وعدم التعميم، سنحاول بالاعتماد على أبحاث الباحث في علم الاتنولوجيا، جاك بارو، الفصل بين النظم الثقافية المختلفة، وبين الوظيفة البيولوجية والدور الاجتماعي. حيث هناك جماعات في فرنسا تنتمي لثقافات لا تنظر لدور الأب بنفس الطريقة. كما لا تتعامل بنفس الأسلوب مع المواضيع المطروحة في المجتمع الجديد، رغم مدة التثاقف أو التأقلم الطويلة. فمن هذه الثقافات من يفصل بين الأب البيولوجي والأب الفعلي الذي قد يكون العم وأحياناً الخال. أو قد يكون شخص آخر بالتبني يحل بكل معنى الكلمة محلّ الأب البيولوجي.

ما يهمنا هنا ليس النقاش النظري حول هذه الإشكالية، وإنما التعرض للدور الاجتماعي الذي يقوم به الأب تجاه المجتمع في تحمل مسؤولية تربية الأبناء. فالوظيفة المناطة بالآباء هي بالتحديد مساعدة الأبناء في عملية نموهم ليبلغوا سن الرشد. وفي حال عدم قدرتهم على القيام بهذه الوظيفة، الدولة هي من يحلّ محلهم. بغياب طرف آخر يمكن أن يعوّض غيابهم أو تقصيرهم أو سوء معاملتهم لهم.

هذا الموقف، هناك من نظّر إليه أيضاً عندما تعامل مع الأولاد وأعطاهم الكثير. وكانت مواقفه وراء تأسيس أو بالأحرى دعوة بولونيا، المتحدر منها، الأمم المتحدة لإقامة اتفاقية لحقوق الطفل. إنه طبيب الأطفال جانوس كورزاك الذي رفض منح السلطة للأهل على أولادهم أن كانوا مصابين بآفة نفسية أو عقلية. من ناحيته جبران خليل جبران، الفيلسوف والشاعر اللبناني الذي عاش في المهجر، كتب قصيدة بنفس الروحية يقول فيها: «أبناؤكم ليسوا لكم، إنهم أبناء الحياة، والحياة لا تقيم في منازل الأمس..» لكن هل من يسمع؟

في فرنسا، تتعايش ثقافات متنوعة، لكن تختلف في تعاطيها مع هذه الإشكالية. ما يجمعها هو أنها تواجه صعوبات في الحفاظ على استمرارية سلوكياتها إنطلاقاً من

قيمها ومرجعياتها السابقة. فالقادمون من جنوب شرق آسيا مثلاً، اعتادوا على الاتكاء على المجموعة الذكورية المحيطة بهم لمساعدتهم في القيام بدورهم كآباء وأزواج. أما القادمون من أفريقيا السوداء، فهم ليسوا متشابهين فيما بينهم. في بعض هذه المجتمعات (غالباً مالي والسنغال) دور الأب التربوي لا يقتصر فقط على حدود عائلته، وإنما يمتد للجماعة الواسعة. بمعنى أن البطريركية تتعدى حدود الأبوة، وبالتالي قد تكون ظالمة ومستبدة. وعندما يكون له زوجات متعددات، فهو من يوزع المداخيل فيما بينهن. كما أنه يتخذ القرارات الأساسية. اعتماده على العائلة الواسعة يساعده في الحفاظ على سلطته التي تتآكل على ضربات احتجاج الزوجات ورفض انصياع الأبناء لها.

في مجتمعات أخرى، دور الأب مناط برجل قريب من الأم، يقابله في حالات أخرى قيام الأم بالدور الأساسي في تربية الذرية ومساهمة الأب في بعض أوجهها. في العائلات القادمة من ساحل العاج وغانا مثلاً، تطلب المرأة المساعدة من أخيها أو عمها ولا تعتمد كثيراً على زوجها. كما أن السكن المشترك بين الزوجات في حال تعددهن غير ممكن. وغالباً ما نجد عائلات مكونة من الأم مع أولادها. لكن في المهجر قد لا تتوفر هذه الشروط كما في بلد الأصل. وقد تعيش العائلات صعوبات كبيرة لتأمين احتياجاتها. فالتشريعات في فرنسا لا تعترف إلا على زوجة واحدة، وتمنع تعدد الزوجات. وما يلاحظ في هذه العائلات أن سلطة الأم هي عامة أكثر نجاعة. لكن الظروف التي تعيشها قد يجعل عودها سهل الانكسار. وما يحصل أحياناً هو أن يعيش بعض الأولاد مع أخوالهم.

في حالات أخرى وخاصة القادمين من السنغال وغينيا بيساو، هناك توزيع أدوار أكثر مساواة بين المرأة والرجل. الأمر الذي يلقي بالمسؤوليات الأساسية على عاتق النساء ويجعل منها الوسيطة بين العائلة والمجتمع المستقبل. لكن عامل العمل ليس دائماً مساعداً لها في الانعتاق من الأدوار التقليدية عندما يكون غير ذات قيمة. كما أن الرجل أحياناً ما يقبل هذه التحولات، وأحياناً أخرى كثيرة يقف عائقاً أمامها. حينها قد يفضي الأمر للطلاق ولإجبار المرأة على الاضطلاع بمسئوليات أولادها

لوحدها. وعندما لا توجد عائلة تساعدها في أعبائها، قد تتقاسم المسكن مع أخريات ضمن جماعة مؤلفة من نساء في نفس الوضع يساعدن بعضهن في المترتبات المالية والاهتمام بالأولاد. في هذه الحالة، يفضل الآباء قطع العلاقة مع أولادهم. كما يسعون للزواج من جديد مع امرأة يأتون بها من أفريقيا، حيث يعتقدون أنه يسهل تطويعها لرغباتهم. لكن الحلقة المفرغة التي وصلوا إليها مع الأولى يمكن أن تتكرر مع الجديدة. وبالتالي يعيش الأولاد دون أب.

في ثقافات أبناء شمال أفريقيا والشرق الأوسط يلعب الأب دوراً أساسياً في حياة عائلته. وكونه رمز السلطة الذي لا يعلى عليه، يتحمل بصعوبة شديدة النظرة الدونية التي قد يلقاها في المجتمع المستقبل. خاصة عندما يكون عاطلاً عن العمل أو في وضعية مادية ومهنية منقوصة. وقد يهتز توازنه بشدة عندما تخرج زوجته وأولاده وخاصة بناته عن طاعته. لكن ابناؤه عندما يصبحون آباءاً، كثيرون منهم يتعاملون مع الأمر بشكل أقل تصلباً وأكثر تأقلماً مع المجتمع المحيط وتقاسم أدوار أفضل بين الجنسين.

رمزية الأب

دور الأب، وخاصة بالنسبة للصبي، هام جداً. غيابه يترك غالباً فراغاً لا يمكن لأحد أن يشغله مكانه. كما ويؤثر سلباً على عملية بناء شخصية الأبناء. فالهوية تتشكل بالارتكاز على نموذجه والتماهي معه. وعندما يغيب هذا النموذج أو من يحل محله ليلعب دوره، يكون نتيجة الغياب خلل في البناء. هذه السيرورة تفترض وجود الأب بشكل فاعل في حياة أولاده. بما فيه الخلاف معه الذي يتيح لهم تمييز أنفسهم عنه وتأكيد شخصيتهم بموازاته، بعدما اقتبسوا منه بعض معالمها في المرحلة العمرية الأولى. وهناك من يذهب للقول من علماء النفس أن المراهق يجب أن يقتل أباه (بالمعنى المجازي للكلمة طبعاً) وأن يمر على جسده كي يكبر. أي أنه بحاجة أن يختلف معه وأن يعبر عن اختلافه وعن عدوانيته تجاهه دون وجل.

فالأب يفترض أن يبقى متماسكاً خلال هذه المرحلة ولا يهزم أو يشعر بالانتقاص من مكانته. ليسنح للولد بالخروج سالماً من الشوط. وإلا فالعواقب يمكن أن تكون

وخيمة على مستقبل الإبن. لكن عندما يغيب هذا الأب، والغياب قد يكون أيضاً رمزياً، فهو سيبحث عن مثل آخر خارج نطاق الأسرة ليقيس نفسه به ويتبارز معه. وقد يكون الشرطي في بعض الأحيان، وربما القاضي الذي ينطق بالحكم ويشير لدور القانون في تنظيم العلاقة مع الآخر وفي استعمال الحرية الشخصية.

الإبنة تعيش مع أبيها إشكالات من طبيعة أخرى ولو مشابهة في بعض جوانبها. إنه مثلها الأعلى الذي تبحث عن شبيه له في علاقاتها التي تنسجها مع الآخرين. العلاقة المتوازنة والصحية بابنته تتطلب منه أن يباعد بينها وبين أمها في حالة الالتصاق. كما أن يتيح لها التعرف على رجال آخرين دون أن يغار منهم أو يمتلكها. الأب الكامل الأوصاف غير موجود. ولكي يقترب من الكمال بلعب دوره بشكل حسن، عليه أن يعرف كيف يمنع وكيف يمنح. وفي أية مرحلة عمرية يفضل هذا على ذاك. نوع العلاقة مع الأب تطبع بالتأكيد علاقة الفتاة بالرجال فيما بعد. كما ستؤثر على علاقتها بجسدها وصورتها عن نفسها. وحتى على انصرافها أو رفضها للدراسة، وعلى الطريق الذي تختاره لمستقبلها أو بناء عائلتها.

الممانعة والقسوة ليست بالتأكيد أفضل الحلول لمعالجة المواقف المعقدة، خاصة في مرحلة المراهقة. كما أن المسامحة الدائمة (بعضهم يطلق عليها خطأً «تصرفات ديمقراطية») وفي كل شئ ليست بصحّية. بعض من الصرامة الهادئة المتزنة مع المفاتحة بالأمور لتسهيل فهمها قد يكون الأنجع لمعالجة الإشكالات. فهذه لا بد منها وخاصة في مرحلة كثيرة التعقيد هي المراهقة. لذا تشهد استقالة العديد من الآباء، أو بالعكس تصلّبهم إزاء ظواهر لا يعرفون كيف يتعاملون معها. الآباء المهاجرون بشكل خاص، يحتاجون من المجتمع أن يساعدهم في تربية أبنائهم ويرشدهم لكيفية التعامل مع عائلتهم وليس أن يضيف لمآسيهم. خاصة عندما يفرض على أبنائهم احترامهم، وفي الوقت نفسه لا يحترمهم أو يحترم ثقافتهم.

في حالات الطلاق، الأم هي من يعود لها فعلياً الحق برعاية الأبناء، ولو أن المحاكم توزع نظرياً الوقت بالتساوي بين الوالدين. لكن تصفية الحسابات بينهما قد تتم على حساب الأولاد، بحيث قد يحرمون من رؤية والدهم. أو قد يتركهم لمصيرهم ليبدأ

حياته مع امرأة أخرى، وقد ينشئ عائلة جديدة. أبانت دراسات أجريت في مستشفيات على أطفال ولدوا قبل أوانهم أن أولئك الذين توفرت لهم زيارات من آبائهم إضافة للأم نموا بشكل أفضل من الذين لم يشاهدوا سوى أمهاتهم.

ابتعاد الأبناء بفعل الدراسة أو العمل عن المنزل قد يؤسس لوضع جديد عندما يذهب كل في طريقه. لكن غالباً ما يحصل العكس في الأسر المهاجرة. في وضع ليس لها من معين وحيث التضامن يبقى أفضل الحلول. أحياناً كثيرة يعود نوع من التوازن ليجد مكانه، وقد يستعيد الأب قيمته الاعتبارية. قد يصبح ما يمثله مدعاة للسؤال والاهتمام من قبل أبنائه. مما يشدّ من عرى العلاقة معه.

الآباء الغائبون

هناك آباء مهاجرون يعيشون بالمقابل بعيداً عن عائلاتهم التي بقيت في بلد المنشأ. لا بد أن نتطرق هنا لموضوعهم لنفي الموضوع بعضاً من حقه. نعتمد في ذلك على تحقيق أجرته اليونيسيف مع حوالي مائة رجل من المهاجرين الذين يعيشون بمساكن السوناكوترا في باريس (أسست منذ ١٩٥٦ في البداية للعمال المهاجرين الجزائريين). كذلك استجوبت أبناءهم في بلدانهم، أي بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) إضافة لمالي والسنغال. وجد القائمون على الدراسة رجالاً يعيشون بمفردهم. كان يفترض بإقامتهم في فرنسا أن لا تطول أو أن تتكلل بمجيء عائلاتهم للعيش معهم. لكن ذلك لم يحصل لأسباب عدة. منها ما يعود لتعقيدات التجميع العائلي. ومنها بسبب عدم قيام الكثيرين بالإجرات المطلوبة بداعي أن «الحياة في فرنسا صعبة، ولا يمكن توفير شئ في حال استقدام العائلة، حيث المدفوعات كثيرة والأولاد متطلبين. بينما ببقائهم هناك يمكن توفير أموال وإرسالها لهم».

هؤلاء الرجال، عندما وصلوا لعمر التقاعد، وجدوا أنهم لا يستطيعون العودة لبلدانهم وأوضاعهم صعبة كما هي عليه. فهم ما زالوا يعيشون في هذه الغرف منذ عقدين أو ثلاثة من الزمن. إنهم بالطبع مختلفين في مواقفهم حيال الأبوة التي يمارسونها من بعيد، باختلاف العوامل التي كونت شخصيتهم والتي أدت لرحيلهم.

كما باختلاف ثقافاتهم ومشاربهم ومشاريعهم الحياتية ونوعية الأسرة التي كونوها. منهم من لا يشعر بإهماله عائلته، كون العائلة الممتدة من أهل وأعمام وأخوال تقوم بالدور مكانهم. وهناك من يعتمد على الزوجة التي تلعب كل الأدوار وتوآزر الرجل في مشروع العمر. الهاتف والرسائل والتسجيلات تبقى صلة الوصل، أما السفر فعندما تتوفر الإمكانيات له. «أفضل الآباء هو من يدخر ليرسل المال لعائلته ويذهب لزيارتها كلما استطاع لذلك سبيلاً». فالزيارة تجنب النسيان وتؤكد على حضور الأب بقرب أولاده وسهره على حسن تربيتهم.

تبدو بالمقابل الصورة التي احتفظ بها أولادهم عنهم مختلفة باختلاف العلاقات التي ربطتهم بهم والدور الذي لعبه المحيط في غيابهم. بالتأكيد المشهد يختلف عند العودة النهائية للأب لبلده الأصل. لكن في حالة استمرار الغياب يمكن أن نجمل الوضع ببعض النقاط.

لا بد من التنويه بداية إلى أن أية صورة لوضع من بعيد لا تتطابق مع الواقع المعاش. ما يقرّب بين الحالتين هو الاحتكاك من حين لآخر بينهما. الصورة المرسومة في المخيلة عن الأب البعيد جسدياً لا بد أن تهتز بقدر يقل أو يكبر مع عودته في العطل وقضائه وقتاً مع عائلته. الأمر الذي لا يبدو سهلاً لأي من أطراف المعادلة. من البديهي أن الفراق يسبب معاناة في بداية الأمر. ثم لا يلبث كل طرف أن يجد توازناً مناسباً لحد ما. هذا التوازن يمكن أن يختل من جديد بمناسبة اللقاء.

الابتعاد بسبب العمل رغم ما سببه من آلام، أضفى على الأب وجهوده وتضحياته قيمة في نظر عائلته، طالما أن الهدف تأمين مستقبلها. فما ادخره من عمله أمّن به ليس قوتهم فحسب، وإنما بنى لهم منزلاً وساعدهم في تحصيلهم العلمي العالي. لكن حبذا لو بقيت الأمور على هذا الشكل، كون البعاد خلق الجفاء. وعند البعض أدى للطلاق وبناء عائلة جديدة في البلد المستقبل. ثم هناك البطالة التي عصفت أول الأمر بهذا النوع من العمال الذين لا يتمتعون بمؤهلات عالية. وفي هذه الحالة، منهم من توقف ليس فقط عن إرسال الأموال، وإنما أيضاً عن الزيارة. من العوائل من وجد تعويضاً لذلك في أقرباء يستندون لهم أو في عمل المرأة. ومنها من

اضطر للطلاق عندما بحثت المرأة عمن يعوّض الحرمان المتعدد الجوانب. قطع العلاقات مع الأب أوقفه أحياناً عن زيارة عائلته.

وحتى في حالات استمرار العمل وتأمين العائلة، هناك من الآباء من يضع موضع التساؤل معنى تضحياته عندما يعود للبلد ويلتقي بعائلته. فالالتقاء بالآخر ـ أكان ذلك في بلد المنشأ أو بلد الاستقبال ـ قد يؤدي، بعد الاعتياد على نوع من الحياة وجد فيها نوعاً من التوازن، لصدامات لم تكن تخطر في البال. علاقته بأبنائه تفتقد للعواطف، كما وتنزع لأن تكون علاقات سطحية أو صداقية أكثر منها علاقات أبوّة وبنوّة. من الأولاد من يشعر بالأب كغريب عند عودته لزيارتهم رغم الفرح بملاقاته. كذلك النزاعات العائلية قد تنشأ لسبب أو لآخر. وقد تكون العائلة الممتدة المحرّض لها. الأمر الذي يؤدي للإحباط والمرارة، ويتطلب تحديد الأدوار من جديد. المرأة هي العامل الأساسي في الحفاظ على التماسك الأسري وتسهيل انجاز المشروع، أو العكس. كما أن عائلة الزوج لها تأثيرها على مواقفها لحد كبير.

يبقى أن التجارب تختلف باختلاف العوامل المساعدة أو المجهضة. البلد المستقبل له دور أساسي في إحباط أو تسهيل إنجاز المشروع الذي كان وراء هجرة الأب. فسياساته بخصوص إقامة وعمل الأجانب والمهاجرين، كما توفير ظروف العمل، والحقبة التي شهدت الهجرة وغير ذلك من عوامل، كلها تعمل على إنجاح أو إفشال دور الأب الممارس من بعيد. غالباُ ما نجد قدامى المهاجرين قد حازوا على شروط أفضل من أولئك الذين قدموا خلال سنوات الإغلاق والتسريح المكثف من العمل.

المعادلة تختلف من حالة لأخرى، حيث مقابل من يشعر من الآباء بأن تضحياته كانت مضيعة للعمر والمال والجهد، هناك من يعتبر أنها قد لاقت مكافأتها في تأمين مستقبل لائق له ولعائلته. خاصة وأن أوضاع بلدان المنشأ ما زالت في تراجع متواصل. حتى أن من هؤلاء الآباء من بات يسعى لتأمين أولاده في البلد المستقبل بعد أن رحل بمفرده، كي لا يعيشوا الصعوبات التي واجهته هو. بوجوده معهم سيتمكنون من الاعتماد عليه والوصول لأفضل مما وصل هو له. فهو لم يتوفر له من يعتمد عليه عندما هاجر. بالتأكيد، أن غياب العلاقات التي يمكن أن يتكئ عليها

المغترب، تجعل من فرصه بالتقدم أقل من فرص من يحالفه الحظ بالاعتماد على معارف أو أقارب.

بالطبع، هؤلاء الآباء يعانون من غياب العائلة. لكن منهم من لا يندم على بقائها في البلد الأصل، بعدما قارن وضعه بعائلات قدمت لفرنسا. من هؤلاء الأبناء من لم يكبر برأيهم كما كان يرتجى منه. فقد اكتشف الأهل أن الصورة التي رسموها لهم تضاربت مع الواقع وظروفه التي لم يتحكموا بها. ينقل جاك بارو عن أحدهم قوله بما معناه: «تستقدم أطفالك فينسون أصلهم وبلدهم ولغتهم. تتركهم هناك فتبقى وحدك تعيساً. المهاجرون يعيشون في كل الحالات حياة صعبة.. عندما يكونون هنا يحلمون بالعيش هناك، ومن يعيش هناك يحلم بالمجئ إلى هنا، فهل من مخرج؟»

من الآباء من يكافأ على جهوده عندما يرى أولاده قد حققوا نجاحاً وأمنوا مستقبلهم. ومن هؤلاء من يمتنّ لوالده، خاصة عندما يلمس الظروف الصعبة التي عاشها. لكن في بعض العائلات من يعتاد على الاتكال على الدراهم التي تأتيهم دون أن يتعبوا في تحصيلها. الأمر الذي لا يدفعهم للبحث عن تأمين حياتهم بأنفسهم. بما يعطي الأب الشعور بأن جهوده قد ذهبت أدراج الرياح، وبأن علاقته بعائلته علاقة مصلحية أكثر منها شئ آخر. بنوع خاص عندما لم يشاهدوه إلا فيما ندر، وعندما لم يساهم في تربيتهم.

ثم أن هذا النوع من الحياة يترك آثاراً سلبية على بناء شخصيتهم، وقد تطرقنا لذلك. كما ويقضي على الحياة الزوجية. إنه يخلق فوق ذلك معاناة لهؤلاء الآباء الذين قضوا العمر في ظروف عيش وعمل صعبة. كذلك وحدة وحرمان عاطفي وغياب لعب دورهم في تربية أبنائهم. إلى أن يكتشفوا أن علاقاتهم العائلية قد تختصر بما يقدمونه لها من أموال وهدايا. مما يصعّب بالتالي العودة للعيش في كنف العائلة حتى ولو رغبوا بذلك. خاصة في المرحلة الأخيرة من العمر أو بعد التقاعد، حيث الكثير من المهاجرين يرغبون في العودة للوطن. على الأقل قبل أن يغمضوا أعينهم على الحياة كي يدفنوا في ترابه.

العودة

مع انقضاء الوقت وسيرورة التأقلم مع المحيط المستقبل يصبح المهاجر، الذي كان في البداية غريباً عن البلد الذي استضافه، غريباً من جديد في بلده لو عاد لقضاء عطلة أو للعيش فيه. إثر زيارة بلده، ولاسيما في المرة الأولى بعد طول غياب، قد يفاجأ بصورته وبما يتركه من انطباع لدى معارفه وأقاربه. بما يسمعه من تقييم لأفعاله وأقواله. فهو بدوره بات غريباً عنهم. هم قد لا يقبلونه كما أصبح، أو لا يقبلون بالتغييرات التي طرأت عليه. ربما الغيرة منه تدفعهم لمقارنات قد لا يحتملها. لكن يمكن أنهم لا يعرفون كيف يتعاملون معه. أو لم يدركوا أن المحيط الذي عاش فيه سنوات من عمره كان له كبير تأثير عليه. بحيث أنه تغير بنظر الغير، كما تغير الآخرون بنظره. والمسافة بين الطرفين باتت كبيرة.

غالباً ما تكون وطأة التجربة صعبة الاحتمال. لاسيما عندما تضعه في مواجهة تساؤلات كان يهرب من طرحها أو الإجابة عليها. عنف اللحظة بمكنوناتها العاطفية قد ينجم عنه اهتزاز شديد لدعائم الذات. وكأن الزمن يجب أن يتوقف عند هذه اللحظة. مما يجعله يطرح تساؤلات عن هويته وانتمائه لبلده الأم وجدوى العيش فيه. لكن العكس قد يكون صحيحاً أيضاً. أي أن يشعر المغترب بأنه بات أكثر وطنية أو التصاقاً ببلده الأم، مع كل ما يعني ذلك من التزام بقضاياه. بحيث تسقط الأوهام التي كان يحملها عن الآخر وبلد المهجر.

لقد اكتشف مع احتكاك الصورة بالواقع عدم تطابقهما. فما كان قد وضع بفعل المسافة الفاصلة في منزلة لم يكن يستوجبها قد سقط من عليائه. كان هناك حاجة لحلم، لمثال، لكن اكتشاف الواقع يمكن أن يدمر رهبة الحلم وقدسية المثال. الآخر يبدو كمن يعيش صراعاً بين أن يكون جزءاً من الذات أو تهديداً لها. ويمكن أن يصل الأمر إلى صيرورته غريباً عنها، قاهراً وكارهاً. فهو لم يعد يعكس حتى صورتها في مرآته. الناس تغيرت وجوههم وأطباعهم. وقد يكتشف المغترب أنه لم يتركهم لمصيرهم، وإنما هم من تخلوا عنه. لقد أتلفوا ما تركه وراءه، وكان يأمل أن يجده عند عودته. وكأنهم بذلك قد دفنوه هو.

لكن هم أيضاً يمكن أن يتملكهم الشعور بأشياء من هذا القبيل تجاهه. وكأنه هو من تخلى عنهم وتركهم لمصيرهم. حتى ولو اختبأت هذه المشاعر وراء أفراح وطقوس اللقاءات. فهذه قد تخفي الخوف والإحباط والأوجاع المختلفة. كأنهم يلومونه على تركه لهم، وفي الوقت عينه على عودته بعد أن اعتادوا على غيابه عنهم. مشاعر متناقضة تكشف العدوانية تجاهه، كونهم لن يقبلوا بالتأكيد ما بات يفرّقهم. خاصة وأن التشبّه بالعائد ليس في صالحهم.

مما يفسر الأساطير التي ينسجها البعض حول أشخاص وضعوهم في مرتبة الأبطال لحاجتهم لمثل عليا. أو لأصنام يعبدونها، لكن قد يحطمونها في لحظة. سيجدون بالتأكيد تبريرات لسلوكهم العدواني تجاه العائد، ولأنهم لاموه على ما هو براء منه. قد يذهب بهم الأمر لرفض عودته لبلده، أو قبول أن يتحدث عنها. وكأنه لم يعد من هذا البلد الذي غاب عنه، أو يعرف شيئاً عنه. فهو قد عاش بعيداً عن مجريات أحداثه ولم يشاطرهم معاناتهم. وكأنه يأتي بعد فوات الأوان ليقاسمهم لقمتهم أو ليطالبهم بإرجاع ما تركه خلفه حين رحل. قد يرفضون حقه بالرجوع لبلده، مثلما اعتبروه خائناً أو جباناً لأنه رحل عنهم. وكأنه مطالب باستمرار أن يحدد لأي مكان ينتمي : هناك أم هنا، لكن ليس لكلا الاثنين.

العدائية قد تبرز بشكل أوضح عندما يحرم هؤلاء «الأقربون أولى بالمعروف» من حقوق تمتع هو بها. كونه عاش في بلد يحترم حقوقه أكثر من بلده الأم. يشعرون أنه يبارزهم بما حصل عليه في المهجر أو أنه يسود عليهم. كون من هاجر هو بالضرورة أفضل بنظرهم من الذي بقي في البلد أو في السجن. وربما أرقى ممن عداه بفعل معايشته لثقافات ومجتمعات أكثر تقدماً.

لكن العائد صدمته أكبر من صدمتهم. فهو يواجه حقائق كان قد نسيها. أو تجاهلها بفعل البعد، أو الرغبة اللاواعية باستبدالها بما يغذي خياله لسنوات طوال. بما يمليء الفراغ الذي توسع مع امتداد فترة انتظار تحقيق حلم العودة. هذه العودة قد وضعته أمام وضع لا يحسد عليه. وإن كان الكثيرون من الذين لم يتمكنوا من العودة مثله قد حسدوه عليها. آلام صدمة اللقاء والمشاعر المتناقضة التي تنازعته قد تثنيه عن

تكرار التجربة لفترة من الزمن. فأوجاع العودة يمكن أن تكون موازية لآلام انتظار تحقيقها.

هناك من يحلو له أن يجري مقارنات بين آلام الطرفين. من بقي ومن رحل. هذا أن اعترفوا للأخير بآلامه. لكن ما هي المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لمقاربة الحقيقة؟ أوليست الحقيقة نسبية يراها كل شخص انطلاقاً من ذاته ومعاناته؟ ثم أن هذه الأمور، أو بعض جوانبها على الأقل، ليست بالضرورة مدركة لمن يعيشها. فكيف بالحري يمكن أن يفهمها من هو خارجها؟ الأمر الذي يجعل البعض يبحث عن مبررات خارجة عن ذاته ليسقط عليها سبب أحزانه.

بالتأكيد، فكرة العودة، نسبة من يضعها موضع التنفيذ ليست كبيرة. خاصة وأن الهجرة المعاكسة لم تصبح متوفرة في وضع ما زالت الأوطان العربية، غالباً طاردة أكثر منها مستقبلة أو مسترجعة لأبنائها. مع ذلك مسألة العودة تبقى مطروحة على بساط البحث. ربما طوال العمر وحتى لو لم يبق من العمر إلا أشهراً.

قرار البقاء أو العودة، في حال توفرت فعلياً للبعض إمكانية تحقيقها، ولم تكن من سابع المستحيلات كما هو حال اللاجئين السياسيين، لا يمكن حسمه بسهولة. قد يكون أسهل للطالب الذي أنهى دراسته ولم تتوفر له ظروف العمل في المهجر. أو لمن لم يتزوج خلال إقامته في بلد الاستقبال وأصبح لديه عائلة عليه واجب تأمينها. لكن في كل الأحوال، هناك شئ من قبيل العملية الحسابية يفرض نفسه. بمعنى أن السؤال المطروح، ولو ليس بشكل واع دوماً: ما هو الربح وما هي الخسارة في كلتي الحالتين؟

الجواب يكون غالباً لصالح البقاء ببلد المهجر، طالما أنه ما زال يوفر أسباب عيش أفضل من البلد الأم. عندما حررت أطروحة الدكتوراه قبل أكثر من عقدين من الزمن، تناولت التثاقف عند اللبنانيين الذين قدموا لفرنسا، الكثير منهم بسبب الحرب أو التحصيل العلمي، أجاب غالبهم، أي ثلاثة أرباعهم تقريباً، أن العودة أمر حتمي. لكن متابعتهم أبانت أن أكثرية هؤلاء بقيت. ومن هاجر فلأماكن أخرى غير لبنان.

المعضلة هي أن البلدان العربية، باستثناء بعض البلدان النفطية، غالباً ما تضع العراقيل أمام عودة أبنائها وتبقى بلداناً طاردة تنزف ثرواتها البشرية. خاصة في ظل أنظمة تسلطية تعيش، بعدما خسرت معركتي التنمية والديمقراطية، على حساب تجويع شعوبها وتشتيتها لقاء اكتناز الثروات في أيدي أقلية فاسدة. وويل للذي يجرؤ على اعتبار الشأن العام ليس حكراً لها. أو يجد نفسه مؤهلاً للمشاركة في القرارات وفي رسم السياسات التي تتخذ باسمه. منها من بات يقيم مهرجانات ومؤتمرات للاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم، لكن من بعيد. وفي غالب الأحيان، يطالبون بإرسال المدّخرات، التي تعبوا في تحصيلها ردحاً من الزمن، لاستثمارها.

لكن عندما لا تتوفر لهم هذه الإمكانيات ما هم فاعلون؟ كيف يمكن مطالبتهم بالعودة وهم لا يستطيعون حتى تأمين المتطلبات الأساسية لعيش مقبول، على الأقل في الفترة الأولى للانتقال وتغيير ظروف الحياة، خاصة عندما يضاف لذلك غياب العمل والسكن؟

البقاء في المهجر لم يكن مشروع وجود للكثيرين. حيث مهما طال الزمن، هناك أمل بأن ينتهي المطاف بالعودة. عودة ولو لقضاء عطلة أو فترة من الزمن يلتقي بها المغترب، وخاصة المنفي، مجدداً بذكريات طفولته. يستعيد جزءاً من شبابه، بعدما أخفق في تحقيق أحلام التغيير المنشود. هذا الحلم الذي من أجله عانى وقدم التضحيات ودفعت عائلته الثمن الكبير معه. ففي المخيلة حلم يراود باستمرار بالعودة لمكان الانطلاق، على الأقل في نهاية العمر. ومن الصعب أن يتحول لسراب بعيد المنال. وظيفة هذا الحلم المساعدة على تحمل مصاعب الحياة. وإن كان يبدو وهماً أكثر منه واقعاً، خاصة عند من كان منفياً وممنوعاً من بلده.

لكن البقاء في البلد المستقبل قد يوفر، ليس فقط المكوث قرب الأولاد، الذين غالباً ما يرفضون العودة مع أهلهم كون مستقبلهم ليس فيه، وإنما أيضاً ضمانات الطبابة والشيخوخة. مقابل ذلك، يبقى الثمن النفسي المدفوع باهظاً جداً، مع تزايد العزلة والانقطاع عن المجتمع وانحسار دائرة العلاقات. مما قد يزيد من مظاهر الانطواء والردة الدينية والتحجر الإيديولوجي والمواقف الرد فعلية والمتشنجة. أحياناً انتقاماً من

التهميش وعدم الاعتراف به كمواطن من غير تمييز عرقي أو ديني أو غيره ضده. خاصة في بلد لم يقبل أصلاً بالمهاجر أو المنفي شاباً، فكيف له أن يقبل به شيخاً بعدما لم يعد يقوى على تقديم ما اجتهد له في شبابه؟

الشيخوخة

الوضع يصبح أكثر مأساوية في المرحلة الأخيرة للعمر، وعندما تبدأ الصحة بإعطاء المؤشرات السلبية. فالإنسان يمر خلال سني عمره بمراحل عدة، والشيخوخة هي في طبيعة هذه السيرورة. من المعروف أنه مع تقدم الزمن تتبدل قيمه وإيديولوجيته ورؤيته للآخر وتقييمه للمجتمع المحيط به. كما تتغير صورته عن ذاته بسلبياتها وإيجابياتها. بما يتعلق منها بملكاته وممتلكاته، بوضعه الصحي الجسدي والنفسي، بما يوحي به للغير وما يحتفظ به لذاته. بقدراته على التأقلم مع الآخرين وبدرجة محافظته على نشاطه وآماله ومشاريعه المستقبلية.

عندما يعيش المهاجر بمعزل عن عائلة، كما في حالة أولئك الذين بقيت عائلاتهم في البلد الأم أو الوحيدين بفعل الطلاق أو العزوبية أو ما شاكل، تكون حالاتهم غالباً أكثر صعوبة من الآخرين. بغياب أبناء يمنحونهم الرعاية اللازمة، ليس من أحد يعتمدون عليه عندما تصبح حركتهم صعبة أو يصابون بمرض عضال أو يصبحون مقعدين. اللهم إلا موظفي الخدمات البلدية في حال وجدوا لتقديم الطعام وتأمين التنظيفات. حتى أن الذين يعيشون في تجمعات سكنية، غالباً ما يكونوا معزولين عن بعضهم. فلكل همّه بغياب جو من الخدمات المتبادلة.

من هؤلاء من لا يعرف حتى حقوقه ليبحث عن دور للعجزة تؤويه وتعنى به. وفي حال استطاع تحضير الملفات المطلوبة للتقدم بالطلبات، قد يكتشف أنه لم يكن من جدوى لذلك. فالحصول على مكان يتطلب إمكانات مادية قد لا تتوفر له. وإذا كانت المساعدة الاجتماعية للمسنين موجودة، فعدد الأماكن المتوفرة محدودة. بكل الأحوال، هناك مواصفات معينة يفترض أن تتوفر بالشخص كي يقبل طلبه. الأمر الذي لا يعطي الإمكانية لمن أراد.

وحيث يفتقر هؤلاء المسنون لمساكن مناسبة تتحلى بالشروط المطلوبة وخاصة في حالة العجز، يصبح من الطبيعي الانطواء على الذات. فقد هجرهم الآخرون بعدما فقدوا ملكاتهم وباتوا عالة على المجتمع وعلى من يمكن أن يلتفت لهم. وفي هذه الحالات، لا يبقى سوى المستشفى لقبولهم في حالات الطوارئ. أن بناء مساكن مناسبة تؤمن الخدمات المطلوبة يفترض وجود سياسات تقرر هذه التوجهات. وهذا أقل ما يمكن لرد الدين لمن قدم شبابه وعمره بالمساهمة في إعمار بلده بالتبني وفي نهضتها.

بغياب ما يكفي من مؤسسات الدولة الداعمة، يفترض أن تتواجد جمعيات منبثقة عن مبادرات المجتمع المدني للقيام بهذه المهمة. لكن لم يصل بعد الوضع لهذا المستوى من التقدم. كما أن التضامن داخل القوميات في هذه الحالات ما زال غائباً أو على الأقل ضعيفاً. المسنون، وخاصة المهاجرون المعزولون، يمكن أن يكونوا محاطين بشكل أفضل لو تم إيجاد أشكال تعاونية مناسبة. فالتشارك والتواصل والتعاون هي وحدها ما يجنب العزلة ويخفف من وحشة الشيخوخة ومن الوحدة. أنها مهمة العمل الاجتماعي الذي يقرّب بين البشر ويخلق اللحمة بينهم ويساعد على الاغتناء من الاختلاف.

الموت

إذا كانت الشيخوخة في بلد الاغتراب مسألة معقدة وعويصة، تبقى شيخوخة الأهل وفقدانهم في البلد الأم فوق طاقة الاحتمال عند من يعيش في الغربة. خاصة عند المنفيين الذين حرموا من العودة للوطن ومن رؤية ذويهم. كتب الطاهر العبيدي في رثاء والدة الصديق منذر صفر، وعبرها «*لكل الأمّهات اللائى تقاسمن مع أبنائهن محنة السجون والمنافي وعذابات الفراق والرحيل، وفارقن الحياة دون أن يتمكن من رؤية واحتضان الأولاد*» يقول: «*ظل طيلة سنوات الهجر والتشرّد والترحال، يحلم بعناق والدته، كما يحلم السجين بمعانقة الحرية، والتخلص من السجن والقضبان، وكما يحلم الغريب بالرجوع للأوطان، وكما يحلم الغريق بقوارب النجاة، فكان أن لطمه خبر الوفاة بدل اللقاء والعناق، ورحلت والدته وهي تحلم يوما أن تعانق ذاك*

الطفل الذي نهشته سنوات المنفى والاغتراب... وتوالت مواسم رحيل الأمّهات، وتتالت الفواجع والأحزان، وبتنا ننام ونستيقظ على فراق الآباء والأمّهات، فراق بلا رجوع، وأمّهات وآباء وأحبّة يوارون التراب، وجنائز دون حضور الأبناء..».

عندما ينزل خبر موت قريب أو صديق فإنه يحيي فجأة، وأحياناً بشكل عنيف، مشاعر الألم لذكرى الانسلاخ عن الأرض الأم، والاختفاء في ظروف غير طبيعية من حياة الآخرين. وما كان يسهل احتماله في سن الشباب، قد يصبح شديد الوطأة مع تقدم العمر. خاصة عندما يرحل من كانوا في أصل الوجود ودون أن تسنح الظروف حتى بوداعهم. أو عندما تنقصف الأعمار قبل الآوان وتمنع تحقيق الأحلام ومشاريع الحياة. وكأن الموت أقبل لينتشل من الضياع الوجودي، في بلد لم يتح فيه بلوغ المرتجى.

الموت في الغربة كذلك مسألة غالباً ما يتجنب المغترب الخوض فيها. ولو أنه قد أصبح الهاجس، بعدما تعتل الصحة. ولو أنه لا بد من طرح السؤال عن المكان الذي يوارى فيه الثرى. في تراب الوطن الذي منه أتى وإليه يرغب أن يعود؟ أم في أرض المهجر، بلد أبنائه، يمكّنهم على الأقل من زيارة قبره، بعد أن يغادرهم في رحلته الأبدية؟

الرحيل في ظروف كهذه صعب. وما كان يتخوف المرء من مواجهته والتحضير له أو مجرد التفكير به، يصبح فجأة واقعاً عليه التعامل معه وتقديم جواب سريع له. خاصة عندما لا تستطيع العائلة العودة بالجثمان للبلد الأم. أو عندما يؤثر المغترب الموت في المنفى بعد الحياة فيه. لأن بلداً لم يحتمله حياً لا حاجة له به جثة. وضع من تبقى وخاصة الشريك يصبح في الحالة هذه أكثر صعوبة. والأصعب منه أوضاع أولئك الذين يعيشون بمعزل عن عائلة أو في جو تفكك أسري أو وحيدين.

عندما تنطفيء شعلة الحياة، تكون وظيفة الحداد عند من بقي تأكيد الفصل بين الحياة وعالم الابدية. لكن في المهجر، الحداد يصبح حدادين: على المتوفي، وعلى ما كان يرنو له من عودة لبلد المنشأ ولو متأخرة. قبل أفول العمر، وبعدما اسدى دوره تجاه البنين والمجتمع. فترة الحداد قد تكون صعبة الاحتمال لغياب شبكة العلاقات

التي يمكن الركون لها في وضع مأساوي. الأمر الذي يحذّر من خطر السقوط في سلوكات باتولوجية حادة.

فالعالم الخارجي يصبح غير جدير بالاعتبار. بحيث تتراجع الاهتمامات فيه لدرجة الخوض في سلوكيات انتقامية وتدميرية للذات. كما أن الأمراض تكون طريقة للتعبير عن آلام النفس وعما لا يقال بالكلام. وهكذا، فإن السيرورة التي كان يراد لها أن تكون انتصاراً على الذات والظروف تحولت لشئ آخر لم يتم ضبط ايقاعه وخرج عن مساره. بالتأكيد ما من أحد يقبل الافصاح جهاراً عن المعاناة التي يعيشها في بلد الغربة، والتي غالباً ما تؤدي لاختلال التوازن النفسي أو الجسدي وأحياناً العقلي. ولو أن الاختلال مسألة عادية عند كائنات الطبيعة التي تعمل على استرجاع توازنها من جديد ولو بشكل مغاير، لا أحد يعبر عن الألم النفسي بوضوح ومصداقية. بل بطرق ملتوية وغير مباشرة. كون الأمراض الجسدية أو الاضطرابات الاجتماعية أو اللجوء المفرط للتعبيرات الفكرية تبقى أكثر قبولاً للعامة.

إذا كان التبغ وحده يقتل واحداً كل عشر ثوان، يبقى أن ٧٠٪ منهم من العالم النامي و٣٠٪ في الغرب. الأمر الذي يعني أنه حتى أمام الموت ليس هناك من مساواة. والسؤال المشروع هنا: كم هي نسبة من يموتون بسبب الضغوطات النفسية التي لها أكبر تأثير على الصحة؟ وما هي نسبة ما يعود منها للأوضاع المأزومة التي يعيشها أبناء الوطن العربي، دون استثناء، أكان داخل بلدانهم أو خارجها؟ هل في وضع كهذا معمم على مستوى جماعات وأوطان يمكن أن نتفاءل بالمستقبل؟

الجواب على هذا السؤال يأتي من فريق باحثين في زوريخ توصل مؤخراً للكشف على أن مشاكل الإرهاق والضغط العصبي ـ المسبب لعمليات أكسدة زائدة عن الحد للخلايا نتيجة تزايد عدد جزيئات الأكسجين المحملة بالشحنات الكهربائية العالية ـ أصبحت أحد أهم العوامل التي تحدث أمراضاً خطيرة للغاية مثل: السرطان وفقدان الذاكرة وتراجع القدرة على التركيز والشيخوخة المبكرة وضعف جهاز المناعة والالتهابات العضوية والسكر.

هل بعد هذا الاكتشاف نجد غريباً رحيل الأصحاب في عمر مبكر، وأن لا نتحمّل سقوطهم كأوراق الخريف عن شجرة الحياة من غير إنذار أو وداع؟ ألا يشعرنا هذا بأن دورنا قد يكون القادم، وما هو أشد إيلاماً أن يكون ذلك بعيداً عن أرض الوطن؟

أرحل ذهنياً مرة أخرى إلى بلدي لبنان، الذي اتساءل أن كان سيستطيع أن ينهض من كبوته بعد كل ما حصل على أراضيه في الأشهر الأخيرة من اهتزازات شديدة سياسية وأمنية واقتصادية، كما هو الحال في فلسطين والعراق والصومال والسودان وغيرها الكثير للأسف. آملة أن تقود الحكمة والضمير والمصلحة العامة سياسييه للتوافق على ما فيه خير بلدهم، وما من شأنه وقف تشريد شبيبته للخارج وطرد خيرة أبنائه في قوافل جديدة ومتتالية تفرّغه من طاقاته وبهجته وخيراته. ولأقتبس في نهاية هذا الفصل مما كتبه الياس خوري في تأبين جوزيف سماحة في جريدة «الأخبار»، (كان هذا الأخير قد أسسها ورأس تحريرها أقل من سنة قبل وفاته بسكتة قلبية وهو لم يبلغ بعد الستين من العمر) : *«أتساءل في زحمة هذا الموت اللبناني الكثير عن معنى الرثاء، لأجد أمامي فراغاً بحجم بلاد تقتل أبناءها منذ ثلاثين عاماً أو يزيد. تقتلهم اغتيالاً أو نفياً أو حسرةً أو ضياعاً. جيل التراجيديا اللبنانية هو الحكاية الناقصة التي لا تكتمل حتى بالموت. جيل الرهانات الخاسرة وتجديد الرهانات، جيل الأحلام المنكسرة والكوابيس التي تشبه الأحلام. كأن الموعد الوحيد هو الموت... افترق الرفاق، وكادت اللغة أن تضيع، ومعها الهوية الوطنية الديموقراطية العلمانية التي صنعها جيلنا بالحبر والدم... ليس للخسارة من عزاء، لأننا نعيش ونموت في زمن الخسارة»*.

○ ○ ○

الفصل الخامس

أبناء المهاجرين

سأترك أرض الجدود ففيها حياة الجبان وموت الجرئ
تقيد أقلام أحرارها وتطلق أيدي ذوي الميسر

مسعود ساحة

بعد التعرض في الفصل السابق لهجرة الأهل، نخصص فصلاً لأبنائهم الذين ولدوا في البلد المستقبل (فرنسا) أو حتى في بلد المنشأ وانتقلوا معهم صغاراً إليه. هاتين المجموعتين المختلفتين التي تتناولهما موضوعة الهجرة، الفصل بينهما ليس اعتباطياً. كون الجيل الذي هاجر، خبر تجارب وتعاطى مع مرجعيات ونشأ في ظروف مختلفة عن تلك التي عرفها ما يسمى بالجيل الثاني أو الثالث. فهؤلاء قد يعيشون من خلال أهلهم ما عرفوه من معاناة، كما يمكن أن لا يشعروا بالكثير من الصعوبات. يعود ذلك بالدرجة الأولى لطريقة تعاطي البلد المستقبل مع مهاجريه ومع أبنائهم، كما لكيفية تعامل أهلهم معهم ومع إشكالياتهم الذاتية.

سنحاول تسليط الضوء على الجوانب المختلفة للموضوع، كون العوامل التي تتحكم بأية ظاهرة أو سلوك بشري هي حكماً متعددة ومترابطة. يحدونا في ذلك رغبة بالإحاطة بموضوعات غالباً ما نراها غائبة في تناول الدراسات عن الهجرة والمهاجرين لفرنسا. هذه الكتابات ومنها الصحفية تتعرض لأنماط من التصرفات ولفئات معينة من البشر تختزل للأسف المشهد الغني بأوجهه المختلفة والمتشعبة الأبعاد. سنحاول هنا أن لا نسقط في التعميم ولو أنه من الصعب بنفس الوقت التطرق لكل الحالات الممكنة. كما نطرح تساؤلاً حول الغرض وراء الحديث عن

عنف الشبيبة المهاجرة أو أبناء المهاجرين، وعن سبب هذه السطحية في المعالجة، كي لا نقول التحريض.

معطيات

المهاجرون إلى فرنسا هم الذين ولدوا خارجها وقدموا ليعيشوا فيها. من بينهم أطفال هاجروا بمفردهم من بلدانهم. أما أطفال المهاجرين فولدوا أما في بلد أهلهم وانتقلوا لها، أو ولدوا على أراضيها. الذين ولدوا خارج فرنسا لأهل مهاجرين إليها دخلوا معهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو لطلب العلم (كلمة مهاجر لا تفي بالغرض ولا تشمل كل هؤلاء، لكن نستعملها للإيجاز حيث تم التعريف بالمصطلحات في فصل سابق)، كما من خلال التجميع العائلي الذي غلب في العقود الأخيرة على ما عداه. هذا التجميع، علّق في ١٩٧٤ مع هجرة العمال، ثم عاد من جديد كحق منذ أيار ١٩٧٦. إلى أن بات منذ صيف ١٩٩٣ خاضعاً لعملية فحص طويلة ومعقدة، خفّف من حدتها بعض الشيء في ربيع ١٩٩٨. ثم عادت لتصعّب من جديد مع عولمة ما سمي بالحرب على الإرهاب والتي ربطت غالباً بالعرب والمسلمين في الغرب. هذه الإجراءات لا تشمل بالطبع مواطني الاتحاد الأوروبي، ولا أبناء البلدان التي انضمت إلى السوق الاقتصادية الأوروبية.

أعداد المهاجرين السنوية تتأثر عامة بالسياسات المتبعة في البلد المستقبل، كما بالأزمات التي تنشأ بين الدول. مثلما حدث بين المغرب وفرنسا مثلا بين ١٩٨٥ و١٩٨٨. وهناك الكثيرون الذين لم يتمكنوا من تحقيق التجميع العائلي، حيث من الشروط المطلوب تحقيقها: التواجد خلال سنتين على الأراضي الفرنسية بشكل دائم، والإقامة في سكن مناسب من ناحية حجم الاستيعاب، وامتلاك مداخيل ثابتة وكافية.

بالمقابل، يوجد الأطفال الذين ولدوا في فرنسا، حيث على الأقل أحد الوالدين مهاجر. لكن غالب الذين ولدوا في هذا البلد هم فرنسيين. كون من يلد لأهل ولدوا

في فرنسا هو فرنسي حتى لو لم يكن أهله قد حصلوا على الجنسية. أو أن يكونوا قد ولدوا في بلد تابع لفرنسا (المستعمرات السابقة وأراضي ما وراء البحار). لكن هذه الإمكانية باتت محددة منذ ١٩٩٣ للأطفال الذين ولدوا قبل بداية ١٩٩٤، باستثناء الأطفال الذين ولد أهلهم في الجزائر قبل ١٩٦٢.

لقد عرفت أعداد هؤلاء تكاثراً خلال حقبات معينة، لتعود وتتقهقر فيما بعد. في حين أن أعداد الأطفال الذين ولدوا من أم أجنبية خارج الزواج ازدادت. تدلل الأرقام أنها تتأثر زيادة أو نقصاناً بالسياسات التي تنظم الهجرة. كما بخصوبة النساء المهاجرات، التي بدأت تتراجع مقتربة من نسبة خصوبة الفرنسيات. نضيف أن طفلاً من كل خمسة يلدون في فرنسا من أب أو أم أجنبية، يغادرها قبل عيد ميلاده الثاني.

فالقوانين تتغير باستمرار كي لا نتوقف كثيراً عند شروط الحصول على الجنسية. لكن لإعطاء فكرة تقريبية نقول أنه يمكن للقاصر، وبغض النظر عن مكان ولادته، أن يحصل على الجنسية بحصول أهله عليها شرط أن يدرج اسمه في القرار. كما أن الأهل الأجانب يمكن أن يطلبوا الجنسية لأبنائهم بدءا من عمر ١٣ إذا توفرت الشروط لذلك. لقد كان يحصل من ولد في فرنسا على الجنسية بمجرد أن يصبح راشداً، حيث يكفي أن يمكث خمس سنوات متوالية فيها. لكن منذ صيف ١٩٩٣ بات عليه أن يعلن بين عمر ١٦ و٢١ سنة رغبته في الحياز على الجنسية. وباختصار، غالبية أولاد المهاجرين (٨٠٪) ما دون ٢٥ سنة، الذين يعيشون في عائلات مهاجرة قد ولدوا في فرنسا.

هجرة الأهل

السؤال الذي يطرح نفسه بداية: هل أن هجرة الأهل تؤثر على تشكل شخصية أبنائهم؟ وهل هذا التأثير إيجابي أم سلبي؟ وإذا كان من تأثير سلبي، فهل ما نبصره عند أبناء المهاجرين من عوارض وانحرافات هو أكثر حجماً أو أقوى درجة مما يشاهد عند الآخرين من أترابهم الذين لا يعيشون في مثل أوضاعهم؟

الجواب على ذلك ليس سهلاً. البعض يذهب للقول أن كل تجربة جديدة هي بمثابة إغناء للشخصية، مثلما ينمو الطفل ويتعرف على العالم من خلال اكتشاف ما يغنيه منه وليس بحجبه عنه. وبهذا المعنى، الهجرة هي فرصة لانطلاق الذات نحو عوالم متجددة تتيح رغم صعوباتها الخلق والإبداع والتفاعل الإيجابي معها.

الدراسات البينية، التي ترتكز على عناصر من نفس الطبيعة والتي يمكن مقارنتها، تدلل على أنه لا يوجد عند أولاد المهاجرين نسبة من الانحرافات أكبر من غيرهم. خاصة عندما لا يتم الخلط بين عامل الهجرة والوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي لفئة من المهاجرين، والذي يكون غالباً في أساس العلّة. لكن بالتأكيد، يمكن القول أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع هؤلاء تلعب دوراً هاماً في ظهور أو غياب مشاكل نفسية لديهم. إضافة إلى أن من يتعامل معهم من المختصين لا يعرف في بعض الأحيان كيف يقرأ إشكالاتهم. وأحياناً لا يملك الوسائل الناجعة التي تسمح له بمعرفة دقيقة لأحوالهم وقياس إمكاناتهم ومعارفهم.

بالمقابل، هناك من وجد أن تجربة الغربة مؤلمة للأهل، وهي تترك انعكاساتها على أولادهم. بدليل أنه ليس كل من أراد يستطيع أن يواجه هذه التجربة. فأطفالهم يتعرضون لتأثير عوامل سلبية إضافية بفعل هجرتهم، وما يعيشونه يؤثر على تنشئتهم. نذكّر أن ما يجمع أفراد العائلة هو أشبه بغلاف يفترض به أن يكون صلباً متماسكاً ليحافظ عليهم ويؤمن احتياجاتهم. وبالوقت نفسه مطاطياً، يتيح التواصل مع المحيط والمؤسسات التي هي بعلاقة معها. كما أنه يمكن أن يتأثر بالصدمات التي تعترضه ويتوقف عن تأمين احتياجات كل منهم، كونه لا يستطيع أن يذهب لأبعد مما هو مؤهل للقيام به. ثم أن أفراد العائلة ليسوا متشابهين من حيث العمر والجنس والتاريخ والشخصية والتجارب والأهداف والأدوار. وبالتالي ورغم بعض التقاطعات، كل منهم يعيش إشكالاته على طريقته.

من هذه الأبحاث دراسة طبية مقارنة، أجريت في مستشفى على مواليد جدد، أكدت أن أطفال المهاجرين هم أكثر اكتئاباً في السنة الأولى من عمرهم ممن عداهم. ذلك بسبب الاكتئاب الذي تعيشه الأم بعد ولادتهم والخلل في تواصل الطرفين.

خاصة وأن عملية الوضع وتربية الطفل أكثر صعوبة بغياب العائلة الواسعة، التي عادة ما تحيط الأم وطفلها بعنايتها في بلد المنشأ. وبالتالي، هناك معاناة لديهم من عوارض باتولوجية أكبر حجماً.

أضف لذلك أن الطفل الذي ولد في بلد المهجر قد يعيش تجربة الهجرة عبر أهله، ولو كان قد أقبل على الحياة بعد وقت من انتقالهم وتأقلمهم. فالأهل هم من ينقل له معاناتهم. أما الطفل الذي ينتقل مع أهله، فهو سيعيش مشكلة الاختلاف وسيرورة التثاقف كما عند الكبار الذين هاجر معهم. وسيختبر الحداد على ما غادر ومن ترك، ولو أن تأقلمه في المجتمع الجديد سيتم غالباً بشكل أسرع.

قد ينشأ الطفل في بيئة عاشت تجارب مؤلمة من حيث الانقلاع من الجذور والانتقال لبيئة تشكو من انعدام أو ضعف العلاقات الاجتماعية. يضاف لها أحياناً حالة اقتصادية صعبة. الأمر الذي يضع أبويه في وضع شديد التداخل ضمن مساحة ضيقة قد تكون ضاغطة. خاصة في حالة الخلافات بينهما وغياب العائلة الكبيرة التي يمكن أن يلجأ لها. كل ذلك مجتمعاً يجر شعوراً بالمرارة والإحباط ويمنع الأهل من إيجاد الطاقة اللازمة والإمكانيات الذاتية لمواجهة الإشكاليات الطارئة والأزمات التي تعترض مسارهم. مما يؤثر على التوازن العائلي العام، ويمكن أن يفسر في بعض الأحيان وجود فرد أو أكثر من أفرادها في وضع يحتاج للمساعدة النفسية والتربوية.

المرجعيات

نشأة أبناء المهاجرين تتم في مكان وزمان مختلفين عن منشأ أهلهم. الأمر الذي يجعلهم يتعاملون مع المجتمع الذي استقبل أهلهم من خلال مرجعيات وعوامل تعمل على إدماجهم في النسيج الاجتماعي بشكل مغاير لهم. أهمها المدرسة واللغة التي تساعدان على التعامل مع الثقافة السائدة من داخلها وانطلاقاً من منطقها ومحتوياتها. أي من نفس الموقع الذي يتعامل به أبناء البلد الذين ينتمون للمجموعة الأصلية. العامل الثالث الذي يضاف لهما، هو العلاقة مع رفاق الدراسة. أما الرابع،

فهو الجنس الآخر أو العلاقات العاطفية المختلفة كي لا نقول الزواج. كون الارتباط الحرّ بات بمكانة الزواج عندما تتوفر فيه بعض الشروط.

هذه العوامل مجتمعة تسهم ليس في إدماجهم كأهلهم، بل في تنشئتهم ضمن منطق هذه الثقافة التي ينتمون لها. وهذا الانتماء يكون أكبر بكثير من انتمائهم لثقافة أهلهم التي تعرفوا عليها غالباً عبرهم. وأحياناً بشكل مجزأ وغير كافي، حتى ولو زاروا بلدهم وكانوا بتواصل معه. الأمر الذي يسمح لهم بأخذ مسافة كافية منها وبإطلاق الأحكام التي يرونها منطقية. يعتمدون في ذلك على مرجعياتهم الثقافية التي تكونت على خلاف مرجعيات أهلهم. وهو ما يفسّر أن يصبح إبن المهاجر أكثر حساسية من والديه لما يظهره المجتمع المستقبل من مؤشرات سلبية تجاهه. كما وأن يتعامل مع ذلك بردود فعل حدّية أحياناً، مطالباً بأخذ مكانه وإعطائه حقه كباقي المواطنين. في حين أن الجيل الأول قد غضّ الطرف عن انتهاكات كثيرة لحقوقه، ولم يجرؤ دوماً على المطالبة بها حين تعرّف عليها.

لكن رغم الانتماء لثقافة ومرجعيات البلد الذي ولدوا وتربوا فيه، هناك الكثير مما يتشربه الأبناء منذ صغرهم من ثقافة أهلهم. هم يظهرون من دون إرادة واعية وفاءهم بالدين لهم ولما عانوه. كما ويؤكدون على احترامهم ومحبتهم لهم بالتأليف بين عناصر من الثقافتين. ذلك بطريقة تعطي معنى لهذا التجميع الذي قد يكون أحياناً مصلحياً وسطحياً، وأخرى مبنياً على قيم ومعرفة أكبر بجوهر المعطيات الثقافية. ولو أن ثقافة الأهل تحمل قيمة رمزية غالباً أكثر منها عملية. في حالات أخرى، هذا التجميع قد يبدو متناقضاً، حيث ما يبرره هو فقط المنفعة الشخصية. كأن يخرج الشاب مع صديقته الفرنسية وفي الوقت نفسه يراقب أخته كي لا تفعل ما يفعله هو. في أحيان أخرى يلجأ لاستراتيجيات تخفف من التناقضات، لكن لا تلغي الإشكال الناجم عن تجميع عناصر متضاربة.

الإشكالية عند شريحة من أبناء المهاجرين هي أن العائلة ليست دائماً في وضع يمكن الركون له. فمن الأهل من لم يلعب دوره في تعريف الأبناء على ثقافة بلدهم

الأصل. حتى أن منهم من لا يتكلم لغته، اعتقاداً بأن ذلك يسهّل انخراط أولادهم في المجتمع المستقبل. بالمقابل، هناك من ينكمش على ذاته، حيث يعتبر مثلاً أنه سيعود قريباً إلى بلده ولا حاجة للاعتياد على ما لن يستمر. كثيرة هي الحالات التي تعوّل على ذلك في بداية سيرورتها، وتعيش أيامها في المؤقت وكأنها بين معترضتين. من هؤلاء الأهل من يعبّر بهذه الطريقة عن معاناة قد يكون تعامل البلد المستضيف وراءها، من عدم توفير الأوضاع الاقتصادية واستتاب الشعور بالطمأنينة. الأمر الذي تعاملوا معه برد فعل فيه الرفض والنفي.

المقارنات بين البلدين، المنشأ والمستقبل، قد لا تكون دوماً موضوعية ومتجردة. خاصة عند من ينقطعون عن بلدهم وثقافته ويعيشوه عن بعد، بما ليس له علاقة بالحقائق الحية والمتغيرة على الأرض. منهم من يتعامل بمنطق الاستقالة انطلاقاً من الشعور بتدني القيمة. أو بالعكس، بردود فعل متصلبة ومتشجنة تقاوم التأقلم وتلجأ للتسلط على البنين. بحيث نرى من لا يقبل أن يعيش الطفل وفق ما لم يربوا هم عليه. يشعروه باختلافه وبغربته عن المجتمع الذي ولد فيه، عندما لا يرضوا أن يخالط أترابه، كي لا يتأثر بهم أو يتشبه بهم في طريقة عيشهم وتصرفاتهم ولباسهم. وفي حين لا يتركون له المتنفس الضروري للتعبير عن ذاته وعن تفرده واختلافه معهم، يطالبوه بالتحصيل الدراسي ويمارسون عليه ضغوطاً لتأمين مستقبله. لكن يبقى هناك في غالب الأحيان مراوحة بين طرفي نقيض، وتبقى المطاطية صفة رئيسية في التعامل اليومي مع الواقع.

الطفولة

يعيش الطفل في بداية عمره ضمن وضع لا يسمح له بمعرفة ما يجري حواليه من متغيرات. لكنه يدركها من خلال تعامل أهله معه، وبشكل خاص أمه. يشعر بهذه المتغيرات عبر استجابتها لمتطلباته، أو قلقها وعدم قدرتها على استيعاب ما يطالبها به. وقد لا تتمكن من مداعبته وحمله وتهدئة خاطره وتخصيص وقت كافٍ له (نوعاً وليس بالضرورة كماً). الأمر الذي له الأثر الكبير على وظائفه البيولوجية وعلى كثرة

الأمراض والالتهابات التي يتعرض لها. وإذا ما طال أمد هذه المرحلة، ففي ذلك تأثير على نمو ذكائه وتفتح مداركه وقدرته على التعلم واللعب. كما على ثقته بالآخرين والاتكال على نفسه للابتعاد عن والدته وتأكيد استقلاليته.

يمكن أن يكبر الطفل في وضع يغلفه القلق، بحيث يخاف من المحيط ومن الأشياء التي يرى فيها تهديداً لأمنه. وبقدر ما تشعر العائلة بانها في وضعية صعبة ومحاصرة من البيئة المحيطة، بقدر ما تنغلق على الطفل وتجعله لحد ما رهينتها خوفاً عليه من هذا المحيط غير الآمن. فلكي يكبر الطفل وتتعزز قدراته، لا بد له من شعور بالطمأنينة. من تكوين صورة داخلية لوالدته تساعده بغيابها من الاتكاء عليها قبل إيجاد ما يتكئ عليه من ذاته.

عندما يبلغ الثالثة من عمره، أو قبلها في حال خروجه للحضانة أو ما شابه، ستكون تجربة الانفصال عن أهله ومحيطه صعبة. خاصة عندما يصعب على والدته الابتعاد عنه، حيث تنقل له قلقها عليه. وبقدر ما يكون الاختلاف بين البيئتين كبيراً، بقدر ما يشعر بالخوف وانعدام الأمان. كذلك قد يشعر باختلافه عن اترابه، خاصة عندما يتعاملون معه بالنبذ أو لا يفهم عليهم لغتهم. سنتطرق في وقت لاحق للمدرسة ومرحلة المراهقة بشكل أكثر تفصيلاً. نكتفي بالقول أن اشكالية الحداد يعيشها الطفل من خلال أهله ولو لم يتعرف على البلد الذي قدموا منه. لكنه يطلّع لحد ما على مشاكلهم بما يخصه. وهذا الجانب قد يلزم لحله عدة أجيال كونه يمكن أن ينتقل عبر الأجيال.

لنتأمل الآن بالمتغيرات التي تطرأ على الطفل، وهي ثلاثة: جغرافية وجسدية ولغوية. هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر على نموه، بحسب المرحلة العمرية التي حصل بها تغيير البلد. فمن المعروف أن المكان الجغرافي لا يتعلق فقط بالأشياء المادية، كونه يشتمل على بعد عاطفي يضفي عليه أهمية معنوية هامة. وهذا البعد العاطفي يقبع وراء مشاعر سلبية أو إيجابية تتعلق بالمكان أو الأشياء الهامة. فالأمر ينظر له من خلال المكانة التي تعزى للمكان الجغرافي، وتأثير تجربة الانسلاخ من الجذور، وما يعنيه الرحيل عنه وترك أشياءه العزيزة فيه.

أما ما يتعلق بصورة الطفل عن ذاته، فهي بعلاقة مع الطريقة التي تعامل أهله وبخاصة والدته معه. من احتضان وإعراب عن الاهتمام به إلى إغداق القبل والمداعبات وغيره من ملامسات هامة لإشعاره بذاته وتعريفه عليها. الجسد هو بالنهاية المعبر للذات والرغبات والآلام. كما أنه مكان الانقطاع والتواصل مع من يفترض بهم أن يقدموا له العالم ويساعدوه للانطلاق فيه بثقة بالنفس وحب للاطلاع والاكتشاف. فكل ما يتعرف عليه عبره، بما فيه صوت وأغنيات والدته التي داعبته وحملته واحتضنته، يترك بصماته في صورته عن نفسه. في طريقته في التعبير عن ذاته، من ناحية المأكل والملبس، إلى استضافة الآخرين وما هنالك من محطات في العلاقات الاجتماعية. لذا، غالباً ما يعبّر الطفل، وفي المرحلة الأولى عموماً، عن معاناته النفسية عبر جسده. خاصة عندما لا يستطيع التأثير على محيطه بطريقة أخرى.

في ما يخص اللغة التي تحمل رموزاً ومعاني كثيرة، هي الحقل الذي يمكن أن يترجم ما يعتمل في النفس من أزمات. وقد تطرقنا سابقاً للغة والمعارك التي تخاض عبرها عند البالغين. أما عند الأطفال، فمنهم من يتأخر بالنطق أو يلزم الصمت أو يتراجع في استعماله لها، خاصة عندما يضيع بين لغتين أو أكثر في بداية عهده بها. حين لا يعلم بأي واحدة يمكن أن يتوجه للكبار ليفهموا عليه ما يعني. الطفل يبدأ بالنطق في نفس الفترة تقريباً التي يبدأ فيها بالمشي والابتعاد عن والديه ليكتشف العالم من حواليه. أما حين يكون هذا الابتعاد مخيفاً له ويحمل القلق من الأشياء المحيطة، فذلك سينعكس أيضاً على وظيفة النطق. بحيث يصبح مكاناً تتعارك فيه رمزياً الإشكاليات المطروحة على المستويات الأخرى التي ذكرنا.

المراهقة

يجتاز الإنسان خلال نموه مراحل عمرية مختلفة، منها مرحلة المراهقة المعروفة بأزماتها وتظاهراتها الغريبة. ذلك كونها انتقال من وضعية القاصر للراشد الذي بات قادراً نظرياً على إدارة حياته والاتكال على نفسه، بعد أن كان محتاجاً لمساعدة أهله

ومحيطه ليكبر. هي فترة تخضع لتحولات كثيرة وعويصة. تعتريها الرغبة بالتغيير، وبالوقت نفسه الخوف من عدم القدرة على التحكم بالذات. فالطفل يتشبه بأهله، يقلدهم أو يحتذي نموذجهم. لكن ليكبر يجب أيضاً أن يتمكن من تمييز نفسه عمن كانوا مثاله. فتشكل الهوية، الذي كان يرتكز على العائلة والبيئة الاجتماعية في البداية، يغتني ويتطور مع التجارب المتتالية ومع انتماء الفرد لمجموعات جديدة بما فيها الأصدقاء والعمل واللهو وغيره.

لذا، ما نراه من تظاهرات لمراهقين يمكن أن تصدم من يشهدها قد تكون طبيعية جداً أن بقيت في حدود معينة. فهم محتاجين لذلك، والأهل لا يمكنهم أن يلعبوا كل الأدوار ويكونوا بمثابة كل شئ لهم. كما ليس لهم أن يلزموهم بتحقيق رغباتهم وأن يصبحوا على صورتهم. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمدرسة والدراسة، حيث وتيرة العنف يمكن أن تتصاعد بين الطرفين. نجد مثلاً أولاد حملة الشهادات، أحياناً ما يعانون من صورة أهلهم ومما توصلوا له من مستوى علمي، بما يصعّب عليهم مجاراتهم في رغباتهم والاقتداء بهم. خاصة وأنه غالباً ما يكون لديهم رغبات أخرى بخصوص مستقبلهم، لا تتماشى مع متطلبات وتوقعات أهلهم. وهي قد تكون ضاغطة أكثر عندما يفشل هؤلاء الأهل في تحقيق ذواتهم وينقلوا كل آمالهم وأحلامهم لأبنائهم ليحققوا ما لم يستطيعوا هم انجازه.

التطرف في المواقف يشير للمعاناة الشديدة، وهو لن يفضي إلا لتصلب مقابله. بحيث تجتمع الأضداد وتصبح النسبية في المواقف مسألة غائبة. فتجنباً للصدام، قد يختار الأهل الاستقالة. وبفعل مشاكلهم، قد يسقطوا في الاكتئاب والأزمات النفسية. وهذه التصرفات تضع المراهق في مواجهة وضع عليه أن يجد بمفرده الأجوبة المناسبة له. لكن هنا أيضاً، يمكن أن لا يختار الأفضل، بل سيشعر بعدم الاهتمام بأمره. قد يلجأ لسلوكات تضعه في خطر، من أجل أن يستدعيهم أو يسترعي انتباههم له. كما يمكن أن يتحول لأب أو معالج لأهله. وبالتالي لن يتسنى له أن يعيش مرحلة المراهقة كما يفترض. ربما لا يعرف كيف يخرج منها، بعد أن كوّن جلداً جديداً مكان الذي تخلص منه، لحمايته إزاء تجارب الحياة المتجددة.

عندما لا تتوارى العائلة وراء مسؤولياتها بسبب عجزها عن لعب دورها، وتبقى متحدة وتقوم بدور الحماية، فهي تساعد المراهق على الحفاظ على ذاته من الضياع. وعلى مواصلة التحصيل العلمي أو تأمين المستقبل. لكن في حال طلاق الأهل وتفتت العائلة أو الوهن الأسري، هل يمكن أن نطلب من المراهق أن يقوم بأكثر مما يستطيع؟ الأبحاث التي أجريت على الخارجين عن القانون والجانحين أبانت أن نسبة كبيرة منهم يعيشون في عائلات مكونة من أم دون أب.

إرث الأهل

هذا ما يقودنا للحديث عن الشبيبة المتحدرة من عائلات مهاجرة والتأكيد على أنه في حالات كثيرة تكون الإشكالات مضاعفة. فبمعزل عن مشاكل المراهقة التي أشرنا لها، هناك أخرى تضاف لها تتعلق بالهجرة. سواء كانت هجرة الشبيبة نفسها، مع أو بدون هجرة أهلها. إشكالات متأتية من ارث استعصى على حل أهلهم، وحمله الأولاد معهم بحيث انتقل من جيل إلى جيل.

قبل الخوض بالموضوع، نلفت إلى أن تعبير الشبيبة المتحدرة من عائلات مهاجرة، والذي درج استعماله في المجتمع الفرنسي من طرف السياسيين والصحافيين وحتى بعض الباحثين، ليس صحيحاً أو صحياً. فلماذا يشار لهم من خلال هجرة أهلهم، في حين أن من سبقهم من هجرات لم يطلق هذا التعبير عليهم؟

الباحث جاك بارو يطرح بعض التفسيرات بالقول، أن المجتمع الفرنسي لديه مشكلة في التعامل مع جيل ما زالت علامات اختلافه عن أبناء البلد الأصليين ظاهرة. وهم من ناحيتهم، بحاجة لتأكيد هوية تنتمي بجزء منها لثقافة لم يتعرفوا حتى عليها. لكن يجدوا فيها معيناً على الوضع الاجتماعي المتدني الذي يعانوا منه. الأمر الذي يضعهم في موقع الرفض عندما يطلب إليهم التقيد بالأنظمة المعمول بها في مجتمع يجحفهم حقهم. فالشريحة التي ينتمون لها لم تحز بعد على صفة المواطنة كغيرها. وهي في الوقت نفسه ترسم لهم الإطار الذي يجب عليهم أن يلتزموا بحدوده. العائلة تحفّز الشعور لديهم بالانتماء لدين وعرق وقومية. وأترابهم يطالبونهم

بأن يتقيدوا بقوانين المجموعة التي ينتموا لها، والتي تعاني المصاعب الاقتصادية والاجتماعية.

في حالات اللجوء مثلاً، العناصر الثقافية التي تشربها الولد منذ حداثة أظفاره مع حليب أمه لم يتوفر له حتى التعرف على الإطار الذي احتواها. وهذا الانقطاع بين المكونات الثقافية التي أودعها أهله لديه وبين الأرضية التي انطلقت منها يمكن أن يصعّب عليه اقتباسها أو تبنّيها. بل قد تغدو مسألة مرفوضة، وربما بتعارض مع ذاته. خاصة وأنها سببت آلاماً للأهل ومعاناة لا تمحى من ذاكرته.

لكن هؤلاء الأهل قد يخافوا من المجتمع المستقبل الذي لم يكتشفوه بعد على حقيقته، وبدت لهم أشياؤه الجديدة محبطة أو مخيفة. مما يجعلهم يتخذون مواقف قد تكون صارمة مع أبنائهم. الأمر الذي يضطر هؤلاء للانقياد لهم، أو للمداورة وإخفاء الحقيقة عنهم. كما لقطع العلاقة بهم والهرب من المنزل، أو الطرد منه في حالات التصلب الشديد. وبكل الأحوال، المعاناة ستكون مضاعفة نسبة لأترابهم. كونهم يعيشون إشكالات ذاتية، تضاف لها إشكاليات أهلهم التي عليهم التعامل معها دون القدرة على استيعابها وفك أحجيتها.

بالطبع لا يغيب عن أحد العلاقة القائمة بين الخلفية الثقافية للمرء وتعبيراته النفسية. بحيث أنه في بعض الأحيان تجسد هذه التعبيرات عند هؤلاء المراهقين التعارض بين المكونات المختلفة للعناصر الثقافية التي تشكلت لديهم. فبعد أن كان الطفل مطيعاً لحد ما ومتجاوباً مع البيئة الدراسية ورفاق الصف، يبدأ في فترة المراهقة في وضع المكونات الثقافية التي حملها منها موضع تساؤل. لقد اكتشف أن الجزء الذي اقتبسه من ثقافة أهله مشكّل لهويته. كما وجد أن أي منهما لم يختره بمحض إرادته، بل فرض عليه. في حين أنه يرغب في تحديد هذه المعالم كما هو يشاء وليس كما يملى عليه. لكن المشكلة تتعقد كلما كان التعارض والتناقض بين المرجعيتين كبيراً. ذلك إضافة لما يعيشه المراهق بشكل عام، من حاجة للاختلاف عن الأهل، إلى القلق من الجنس ومن الخيارات الجنسية، خاصة في حالة الحب المثلي. كذلك الخوف من الجنون، والرغبة بالتقهقر لمرحلة الطفولة كي لا يفقد حنان الأهل ومكانته لديهم.

في المرحلة الأولى للمراهقة، التي تفترض رفض نموذج الأهل من أجل تأكيد الشخصية والاستقلالية، قد لا يجد المراهق ما يمكن أن يتكئ عليه خلال هذا الابتعاد. خاصة وأن العائلة الواسعة أو العناصر البديلة المستقاة من الثقافة الموروثة قد لا تتوفر له. وحين لا يجد في المجتمع المستقبل ما يؤمن ذلك بسبب التعارض أو الرفض أو الحجب أو الهجرة الحديثة، فهو بالتأكيد سيعيش أزمات نمو قد تكون خانقة.

شعور المراهق بخيانته لأهله فيما لو تخطى رغباتهم قد يضعه في موقع يصعب تحمله. في حين يحتاج أن يخالط أترابه كي يكّون عالمه الخاص الذي من خلاله يشعر بالطمأنينة على نفسه وأشيائه ونموه. وهو أن وجد ما يبعده عن نموذج أهله وثقافتهم، يمكن أن لا يعثر على ما يكوّن له البديل عنهم. قد لا يعرف الكثير عن ثقافة أهله إلا ما نقلوه منها بشكل مجزأ وأحياناً سلبي دون قصد، لكنه لا يعرف كيف يتعامل معها. في حين يدرك أنه لا يمكنه رفضها أو الابتعاد عن نموذجها إكراماً لهم ولمعاناتهم التي أخذ على عاتقه التخفيف من وطأتها.

بالتأكيد، لا يمكن التعميم. فالحالات المختلفة أكثر من أن تعد وتحصى، وإن كان هناك تشابهاً بين ابناء المهاجرين في خطوط عريضة. ذلك بفعل العوامل المختلفة التي تتعلق خاصة بالجنس واللون والدين وجنسية الأهل ووضعهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتاريخ هجرتهم. دور الأم أيضاً ومكانتها الثقافية بانت من العوامل الهامة التي تؤثر على مسار ذريتها. كذلك بدا أن منشأ الأهل الجغرافي يلعب دوراً هاماً، حيث وفقاً لثقافتهم وتنشئتهم يربوا أبناءهم.

فمن ناحية، تلاحظ دراسة بهذا الصدد أن المهاجرين من مالي أو السنغال يسعون جهدهم لنقل ثقافتهم الأصل لأبنائهم بما فيها لغتهم ودينهم. كما ويحافظون على علاقات فيما بينهم بحيث ينشئون تجمعات. معتبرين الحصول على جنسية البلد المستقبل لا تعدو كونها أكثر من مسهّل في تعاملاتهم الإدارية. لكنها لا تؤثر على الشعور بالانتماء لبلد أهلهم، الذي يعرفون عنه الكثير دون أن يزوروه بالضرورة أو يتكلموا لغته. وإذا عبروا عن انتمائهم لدين الإسلام، فذلك بفعل دور العائلة والجماعة التي تضغط بهذا الاتجاه، أكثر منه لأنهم يمارسون معتقداته أو يعرفون عنها

الكثير. كما أنهم يؤكدون على افريقيتهم بشكل ملحوظ. بينما تبدي الفتيات مطاطية أكثر من الصبيان في التعامل مع المجتمع الفرنسي ومع الرفاق الآخرين. وتذهب لحد طرح احتمال الزواج من خارج المجموعة.

بالمقابل، المتحدرون من أفريقيا الوسطى الذين تناولتهم الدراسة، أظهروا اهتماماً أقل بالتأكيد على ثقافة آبائهم وأصلهم. ورغم تشكيل الأهل لجمعيات على أساس اتني يلتقون عبرها، فهم لم يصروا على دخول أولادهم بها والتعبير من خلالها عن أنفسهم. فهل يعود ذلك لكون هؤلاء دخلوا كأفراد وكطالبي لجوء وليس كمجموعات؟ أم لكونهم متحدرين من المدن ومتعلمين ويتكلمون الفرنسية في تعاملاتهم؟ هل يفسر انتماؤهم للدين المسيحي شعورهم بالانخراط أكثر في المجتمع المستقبل رغم عدم ذكرهم لهذا المعطى؟ ولماذا لا يشيرون لعامل اللون وكأنه غير موجود؟ هل هو أيضاً دليل اندماج أكبر في المجتمع، كما هو انتماؤهم لمجموعات لا يميزها اللون أو العرق، بل الاهتمامات الثقافية أو ما شاكل مما يهم الشبيبة بشكل عام؟

إذا كانوا يكتفون بالإشارة لأنفسهم تحت مسمى «سود» (بلاك)، فتأكيد الهوية عند الشبيبة الافريقية يبدو بعلاقة هامة بدور الأهل والرسالة التي ينقلها هؤلاء لأولادهم وما ينتظرونه منهم. لكن أيضاً بدور المجتمع المحيط، الذي يعكس عنهم صورة محددة ويدخلهم في إطارها. ولو أن الحالات تبقى متعددة ومفتوحة على احتمالات متجددة.

كبش محرقة

مرجعيات المراهق عديدة وأحياناً متناقضة بين ما يمنحه الأهل وما يقدمه المجتمع عبر مؤسساته. تتعمق الإشكالية بغياب الجسور بين المرجعيتين. خاصة في ظل أزمة الثقة بين الأطراف المختلفة، حيث تنظر كل منها بعين الحذر للأخرى. وإذا كان من المهم معرفة كيف ينظر المراهق لنفسه، يكاد يكون أكثر أهمية معرفة كيف يراه المجتمع. هناك علاقة جدلية بين صورة الذات وما يعكسه عنها المجتمع في مرآته، تدخلها في حسبانها وتتفاعل معها.

يمكن أن يجاهر المراهق ابن المهاجر بأفكاره أو أن يعلن أنه فرنسي وليس غير ذلك. كما وأنه يحق له أن يحتقر بلد أهله أو أن يكره هؤلاء. لكن هل من يصدقه؟ هل من يفتح له أبواب العمل ويعامله بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع آخر من أصل فرنسي له نفس المشروع أو المؤهلات؟ في أحيان كثيرة لا يبقى لهذا المنبوذ سوى الشارع أو الحي أو عتبة المنزل وأترابه ليعبر عن ذاته بمعيتهم. كونهم وحدهم يفهمونه لأنهم يعيشون مشاكله ويتشابهون في معاناتهم. فالشارع له دوره في تشكيل هويته، والحي الذي يمضي فيه معظم وقته أيضاً.

المجتمع يوعز له من جهة بأن يكون ما يشاء، وفي الوقت نفسه يشعره بأنه يجب أن يبقى كما كان أهله. وهذا ما يخلق بالضرورة تصادماً بينه وبين من يمثلون السلطة والمؤسسات التربوية عندما ينتقصون من قدره ويهينوا صورته عن نفسه ومكانة أهله. وهذا المراهق يصبح بمثابة كبش المحرقة عندما يطالب بمكانة في المجتمع. بالاحترام والاعتراف بوجوده كمساوي لغيره في الحقوق والواجبات. بالتأكيد، هو أبعد عن أن يكون ملاكاً، لكنه ليس الشيطان.

المجتمع الذي بات يعلي من قيمة المظهر والتملك والاستهلاك، لا يسمح لهذا المراهق حتى باقتناء الضروريات. وعندما يشكل عصابة، ليدافع عن هوية مهددة أو كي لا يهان من الشرطي الذي ينقضّ عليه لسبب أو لآخر، فهو يبحث عن نوع من الحماية الذاتية. أما عندما تعيش عائلات مهاجرة كثيرة على المساعدة الاجتماعية، وتبقى محشورة طوال عمرها في مساكن شعبية، ولا يرى أبناؤها أي أمل في الحظوة بعمل ضمن مستقبل موصد بوجههم، فهل نستغرب أن يتوجهوا للمتاجرة بالمخدرات أو كل ما يشرى ويباع، بانتظار عمل لو وجد يقي من إهانة الآخرين واحتقار الذات؟

فالعمل هو ما يحدد مكانته الاجتماعية بالنسبة لعائلته ولمجتمعه ويؤكد هويته. اللهم إلا إذا كان «لا يسمن ولا يغني من جوع». فيما عدا ذلك، هل نستغرب أن نشهد تعابير التشدد والتأكيد على الاختلاف تطغى على المشهد بشكل قد يكون استفزازياً؟ مع تصاعد وتيرة التهميش، لم تعد المساكن والمساحات المتوفرة للشبيبة

مكاناً مقصوداً للعيش الآمن، بل أشبه بملجأ. وكثيرون يريدون الانتقال لأمكنة أخرى آهلة وآمنة، ولكن كيف؟

هذا الوضع قد يواجهه المراهق بالسخط أو حتى بالثورة على مجتمع يعتبر أنه سبب مشاكله. فهو بدلاً من أن يساعد المراهقين ليكبروا بشكل صحيح، هناك أطراف تفضل أن تجعل منهم الشيطان الرجيم الذي يحمّل بكل الآثام. فتتحول الضحية لجلاد يطالب بالاقتصاص منه وبمضاعفة العقوبات ضده، كي يمتثل ويقدم درساً للغير. لكن هل هذا ما يُنتظر من نظام يعطي الدروس في الإخاء والمساواة؟ هل لطمأنة شريحة في المجتمع، يُفترض ببعض السياسيين الملهمين أن يحولوا حياة فئة بشرية لجحيم؟ هل أن الجيل الثاني هو مرادف لمواطنة من الدرجة الثانية؟

نأمل أن لا تكون انتفاضة الضواحي مدعوة للاشتعال من جديد فيما لو انطلقت شرارة من مكان ما. ليس المآل هنا إلقاء التبعات على البعض لرفع المسئولية عن البعض الآخر. الهدف تفكيك العناصر ليتسنى قراءتها وفهمها بشكل أنجع. لمساعدة ضحايا وضع على تكوين مستقبلهم بلفت النظر لإشكالياتهم والتنبه لأوجاعهم. وليس أبداً لقبول أعمالهم العنفية وتبرير عدوانيتهم وإعطائهم الحجة للمكوث في وضعية الضحية. فعندما يقدم لهم المجتمع والمسئولون السياسيون الأجوبة المناسبة لمساعدتهم ويفعلوا ما يوقيهم من الغرق، حينها لن نحمّل سواهم المسئولية. فهذا المجتمع لجميع أبنائه، وأولاد المهاجرين كما الآخرون سيصنعون مستقبله كما صنع الحاضر أبناء مهاجرين آخرين دفعوا هم أيضاً ضريبة المواطنة غالياً. لكن هناك من بقي يتساءل أين منا شعارات الحرية والمساواة والإخاء التي انطلقت من هذه الأرض وأضاءت العالم؟

الفتيات

تبدو الفتيات أكثر لجوءاً للمؤسسات، بعكس أخوتهن الذين يشكون من نقص ثقة فيها. فئة كبيرة منهن يتعاملن مع ممنوعات أكثر حجماً، ومع صورة عن الذات أقل قيمة من الشباب. منهن من يخضعن ليس فقط لسلطة الأب، وإنما أيضاً لسلطة

الأخ الذي أحياناً ما يكون أشد قسوة من الأب. الأمر الذي يجعل الفتاة مضطرة لإخفاء حقيقة وضعها وما تعيشه من تجارب فيما لو تجاوزت الأعراف. أو حتى لو تعاملت مع البيئة المحيطة بنفس طريقة بنات جنسها اللواتي ينتمين لها في الأساس.

لكن عندما تعترض على بعض المسلمات في بيئتها أو تسقطها من حساباتها، لا بد أن تتكئ على أخرى. حيث لا يمكن رفض كل العناصر وتحدّي الأهل على كل المستويات. فتتعلم الكذب عليهم كي تعيش كرفيقاتها من عمرها، وتتجنب أن لا يشار لها بالبنان على أنها تحجر في منزلها. وقد يكون في هذا الوضع ما يدفعها أحياناً كثيرة لتأكيد نفسها عبر الدراسة والتحصيل العلمي والتقدم على أخيها. إنها بهذه الطريقة تفرض نفسها وتضمن سماع كلمتها بشكل أكبر.

أما في الحي، فهي ما زالت غائبة لحد ما، وتحتاج لرجاله لحمايتها. على الرغم من تسلحها بإمكانيات لم تكن تعرفها أمها. وهي قد تعمل على حماية نفسها بلجوئها لسلوكيات تبزّ بها الرجال. فهم ينظرون لها من خلال جسدها. والعدوانية تبقى شكلاً من أشكال تأكيد القوة. الحب والجنس قد لا يكونا شغلها الشاغل، لكنهما يشغلا بالتأكيد حيزاً هاماً من تفكيرها. بالمقابل، الاقتراب من والدتها يساعدها في حماية نفسها والاتكاء عليها في حالات الأزمات. خاصة بعد تراجع تواجد العاملين الاجتماعيين في الأحياء بفعل السياسات المتّبعة. لكن هل كل الأمهات يفهمن متطلبات عرفنها يوم كنّ بعمر بناتهنّ ثم نسينها يوم أصبحن أمهات؟

بعض الفتيات يجدن، في مواجهة الحالات الصعبة في التواصل مع الأهل، الحل بالزواج. كما أن وضع طفل قد يعوض لهن الحب والحنان الذي افتقدنه. فالفتاة تعرفت على ثقافة أهلها في أحيان كثيرة عبر الممنوعات والمحرمات. لكن مرة أخرى يكون البحث عن الحل بالدخول في إشكال جديد، له عواقبه عليها وعلى الطفل الذي يأتي في وضع كهذا. فالطفل ليس اللعبة التي كانت تلعب بها قبل عهد. وتربيته تفترض نضوجاً ومسؤولية ومهارات، لم تمتلك بعد منها ما يكفي لمواجهة المهمة الصعبة. بحيث ستنتقل سوء المعاملة من جيل إلى جيل. خاصة عندما يؤدي الوضع الرديء لهروب الأب من مسؤوليته وخروجه من حياتها وحياة طفله.

المؤسسات التربوية

هناك بالتأكيد ديناميات يتحلى بها البشر والمجموعات، صغيرة كانت أو كبيرة، تساعد على الاستمرار مع التغيير، وعلى التأقلم مع ما يفرضه الواقع. لكن أحياناً ما تصل الأمور لحالة يصعب حلها من داخل الخلية الأسرية. وعندما لا يتمكن الأهل من القيام ببعض الالتزامات المطلوبة منهم، نجد أحياناً الولد الأكبر يحل مكان أهله في ترتيب بعض الأمور. فهو يتصرف كما لو بات والداً لأهله، بحيث تختلط الأدوار بشكل ضار بمكانة الأهل والطفل معاً. هناك من يثني على نضجه ويشجع ذلك، لكنه لا يدرك أنه يضع على أكتافه أعباءاً لم يخترها. بل لا تتناسب مع عمره، وتحرمه من طفولته، كما تترك نتائج سلبية على مستقبله.

الأعراض الذي تظهر في أداء بعض العوائل لمسؤولياتها، غالباً ما تكون دعوة غير مباشرة للمساعدة. ولتجنيب الأولاد والعائلة المخاطر والانزلاق لمخارج يائسة، هناك ما يستدعي الاستعانة بمؤسسات خارجية. بعض الأهل لا يستطيعون أن يواكبوا كل ما له علاقة بالمؤسسات التي تعنى بأطفالهم. قد يكون ذلك بفعل عدم امتلاك اللغة أو بسبب الأمية التي تشعرهم بأنهم ليسوا في مستوى فهم ما يطلب منهم. كما بسبب النظرة الدونية لهم من طرف بعض ممثليها. فهؤلاء لا يولون الأهمية الكافية لمخاطبتهم كشركاء في ما يخص واقع ومستقبل أبنائهم. لكن عدم تدخل المؤسسات التربوية يحرمهم من فهم طبيعة ما يطلب منهم في مجتمع لا يعرفوا أحاجي ورموز ثقافته.

سوء التفاهم بين الأطراف التي تعنى بالطفل مسألة شائعة. هي ما زالت تثير مواقفاً ومواقف مضادة حول ما يمكن أن يعتبر الأجدى له. ومن البديهي أن مساهمة الأهل أساسية في هذه الحالات، في حين أن في عزلهم عن أية عملية تربوية تخص أبناءهم ما يعود بالضرر على الجميع. بل وقد يشعرهم بأنهم ليسوا جديرين بهم، ويجرّهم للاستقالة ونبذ الطفل الذي سبّب لهم الشعور بالخزي. كما ويضر في الوقت نفسه بالمثال الذي يجب أن يحمله الطفل عن أهله. فهو يجهد لإظهار وفائه لهم، لكن بالوقت نفسه يعمل كي لا يكون رهينة لهم في عراكهم مع المؤسسة التي ترعاه.

الأطراف الخارجية المدعوة لتتدخل في حالات الأزمات الشديدة أحياناً ما يكون لها مواقف مسبقة. ذلك بحكم ثقافتها التي لا تمكنها من فهم الوضع على حقيقته. أو بسبب غياب الوقت الكافي، أو الإمكانات المتاحة للتعرف على الواقع المعاش من داخله. فأحياناً ما يكون هناك خلط بين الواقع الاجتماعي والوضع الاقتصادي للشخص أو العائلة. كما أنه أحياناً أخرى ما ينسى العاملون الاجتماعيون أو الجسم الطبي أنهم يسقطون ما بذاتهم وما عاشوه على الحالات التي يطلب منهم مساعدتها في معالجة مشاكلها.

الأفراد الذين يتعاطون مع الطفل كالطبيب المعالج أو العاملين الاجتماعيين أو المدرّسين قد يغضوا الطرف عن بعض تعبيرات المعاناة التي تظهر على الطفل. فالاستقالة قد تبررها المصالح أو عدم فهم الظواهر التي ترتبط بثقافة الأهل. فما يعد مثلاً سوء معاملة في المجتمع المستقبل لا يعني الشيء نفسه في المجتمع الأصل (كالتعنيف بالضرب مثلاً). لقد باتت تدخلات المؤسسات الاجتماعية أكثر إلزاماً مع الاهتمام المتصاعد منذ أكثر من عقدين من الزمن بحقوق الطفل. ففرضت حمايته بموجب القوانين، حتى من أهله عندما يتعرض لسوء المعاملة (التي تختلف عن الصرامة المطلوبة).

لكن ما قد يعتبر حماية للولد يُفهم أحياناً من أهله تدخلاً في شؤونهم لمنعهم من تربية أبنائهم بالطريقة التي يعتقدونها الأفضل. الأمر الذي قد يكون رد الفعل عليه إغلاق الأبواب أمام الخارج ومنع الأطفال من التحدث عما يجري في البيت. أو على العكس الاستقالة أمام من يعتقدون أنهم أعلم بتربية أطفالهم منهم. وفي الحالتين يكون الرد ضاراً بصحة الولد النفسية. كون التدخلات من دون الاتكاء على الأهل والحصول على مساعدتهم لن تؤدي لنتيجة لصالحه. فهو يحتاج أن يكوّن صورة إيجابية عن أهله وليس العكس.

بكل الأحوال ما يعتبر سوء معاملة في البلد المستقبل لا يمكن أن يفصّل على مقاس العائلات المتحدّرة من ثقافات مختلفة. وإن كان من الضروري فهم طبيعة ما يحدث داخل الأسرة لإيجاد الحلول المناسبة معاً. فالتخلي عن التدخل لصالح الطفل

باسم احترام الثقافات المختلفة هو بمثابة الاستقالة. وهذه يمكن أن تؤدي لما لا يحمد عقباه، عندما يتفاقم الوضع ويحصل له مكروه. فالقانون يمكن أن يعاقب على هذه النواقص كونه يلزم ليس فقط الذين يتعاملون مع الطفل بالإرشاد لما يعتبر سوء معاملة له. وإنما أي فرد كان، باعتبار ذلك تخلي عن مساعدة شخص في خطر.

وحيث هناك ثقافة سائدة وثقافة مسودة، فالتواصل بين أطراف اللعبة قد يحكم عليه بالفشل من البداية. التعالي الذي يبديه بعض رموز المؤسسات التربوية في التعاطي مع الأهالي ضار. خاصة عندما يعامل هؤلاء سلفاً وقبل التعرف على ما يمكن أن يقولوه أو يفعلوه بإقصاء أو ازدراء. هناك للأسف من يفترض مسبقاً أن لا شيء جدير بالاهتمام يرتجى من التخاطب مع الآخر المختلف.

عندما حاولت بعض الإرادات النيرة الالتقاء بهذا الآخر للتعرف عليه والاغتناء منه ومن اختلافه، اقتصر الأمر على حفلات فولكلورية وموائد طعام. إنها بداية جيدة، لكن غير كافية. فإذا كان لنا أن نشبّه الثقافة بالبصلة المغلفة بطبقات من قشور، ندرك أنه للوصول للبها لا يكفي نزع قشورها الخارجية. لنتعرف على الآخر يفترض أن نكتشف واقعه من داخله وأن نمنحه الفرصة للتعبير عن نفسه والإفصاح عن مكنوناته، وليس أن نحكم عليه من مؤشرات نختزل من خلالها غناه الإنساني.

لقد أسقط من مناهج تعليم المعلمين تدريس الثقافات الأخرى وتوسيع مدارك من يفترض بهم تربية الأجيال الناشئة، واقتصر الاطلاع عليها على من شاء ذلك. فإذا كان هذا هو وضع المدارس التي تنشئ المعلمين، ما قولنا بما يتعلمه العاملون الاجتماعيون؟ عندما كنت أحاضر خلال سنوات أمام هؤلاء عن أطفال المهاجرين كنت ألمس الاستغراب من بعض ما أقدم من معطيات. كنت استغرب بالمقابل درجة الجهل بقضايا اعتقدت أنها مسلمات عند من يعنون بشؤون أطفالنا.

المعلمون والعاملون الاجتماعيون الذين يستقبلون الطفل في الحضانة أو مراكز اللهو ينتمون لثقافة مختلفة. فهم يرون الآخر المختلف من خلالها، حتى ولو كانوا واعين لأهمية الدور الذي يلعبونه. قد يكون هذا الآخر لا يعنيهم مصيره ولا يرغبون

بإهدار وقتهم من أجله. أو قد يكونوا راغبين في مساعدته والتعرف على محيطه، لكن تبقى العلاقة لحد ما منقوصة. فهم ليسوا على علم بالجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية التي يستند لها، والتي منها يستمد شعوره بالانتماء واحترامه لذاته وكرامته. هذا لا يعني أنه من الضروري أن يكونوا مضطلعين على ثقافته ليحسنوا التعامل معه. فكل إنسان يبقى فريداً في الطريقة التي يؤلف من خلالها هويته ويستقي ثقافته. بحيث أنه شبيه ومختلف عن غيره في الوقت عينه.

العمل الاجتماعي والتربوي يفترض أن لا يفرض نموذجاً واحداً على الجميع. وإنما أن تتم الاستجابة لكل فرد حسب متطلباته واختلافه عن سواه. رغباته واحتياجاته هي ما يحدد نوعية الجواب المقدم. لكن من أجل ذلك، على هؤلاء أن يتمتعوا بسعة أفق وانفتاح على الآخر تسمح لهم بالقيام بمهمتهم على أفضل وجه. للأسف، هناك من يبقى حبيس علاقة فوقية بفعل ثقافته واسقاطاته، بما يحيد مهمته عن مجراها الصحيح. كما بفعل ما تعلمه من طرق تربوية قد لا تكفي للإحاطة بأوضاع مختلفة ومعقدة أحياناً. حتى أن تجنب السقوط في متاهات قد لا يتطلب كثير اطلاع، وإنما غالباً يكفيه الحس السليم. كما الانتباه لتعابير الجسد ولمؤشرات غير كلامية، كون الكلمات لا تعبر كفاية عن المراد. وذلك بفعل عدم امتلاك اللغة أو بسبب الرجوع لمرجعيات مغايرة في اختيار الكلمات.

إن في منطق العمل الاجتماعي والتربوي ما يتناقض مع منطق الهيمنة. لكن كثيراً ما نرى المؤسسات التربوية تتعامل مع الأهل وكأنهم غير موجودين. تعزلهم لسبب أو لآخر أو تفرض رقابة على سلوكيات معينة. هي تطالبهم من جهة بالقيام بدورهم تجاه ذريتهم، ثم تتهمهم من جهة أخرى بالتقاعس أو بالاستقالة عندما لا يتصرفون كما تراه هي مناسباً. بما يضعهم أمام معضلة تتكون من تناقضات وأحاجي أحياناً كثيرة لا يعرفوا كيف يتعاملوا معها. وفي ذلك ما يفقدهم القدرة على لعب الدور المطلوب منهم في رعاية أبنائهم.

أضف لذلك، أنه في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الآباء بمواجهة أدوارهم يختار هو الاستقالة. أما بتخفيض إمكانيات المؤسسات المعنية المادية وتحميلها

مسئوليات أكبر مما تستطيع، في ظروف من التقنين والمحاسبة على كيفية القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها. أما بغياب السياسات الناجعة في ما يخص الصحة العامة للشبيبة. وإما في تخفيض المتابعة التربوية لهذه الأخيرة من قبل المؤسسات المختصة ومساعدة الأهل في القيام بأعباء تنشئتها. لدرجة أنها تتوارى في أحيان كثيرة خلف المؤسسات القضائية التي تحتل فيها تدخلات الشرطة المكان الأبرز.

حينها قد يقوم قاضي الأطفال والشرطي بما لم يستطع الأهل أن يعلّموه لأبنائهم. من وجوب التقيد بالقوانين المفروضة على الجميع، والتخلي عن الشعور بتضخم الأنا، وإدراك ضرورة التعامل مع الواقع وليس الاستجابة للرغبات. هذا التقاعس من طرف المؤسسات التربوية يلقي في الوقت عينه على كاهل المؤسسة القضائية أدواراً ليست لها، كما لا يسمح بإنضاج التدخلات التربوية. إنه لا يمنح القاصرين الوقت الكافي للشعور بالمسئولية الفردية. والأخطر من كل ذلك أنه يشعرهم بعدم جدوى العقوبات. فيدخلهم بالتالي في حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل.

وفي حين تتداعى قوى الشرطة المختصة بالشبيبة تحت جسامة المسئوليات المطلوب منها مواجهتها وتبقى تدخلاتها التربوية دون تطبيق، تمنح الأقسام المناط بها استتباب الأمن وتسليط العسف والقمع على رقاب الضالين والمحتجين ما يلزمها من إمكانيات. وحيث لم تجد تحذيرات المسئولين القضائيين والتربويين آذاناً صاغية، كان للمجتمع عامة أن يدفع فواتير ذلك. عندما تثور الشبيبة لمطالبته بدفع مستحقاته، باللجوء للعنف الصلف وليس باختيار الطريقة الأنسب.

لكن هل يمكن تحميل من يعمل في هذه المؤسسات كل المسؤولية في التقصير بواجباتهم؟ جانب كبير من المشكلة يكمن في السياسات التي ترسم لهم من فوق. من المسئولين السياسيين الذين أحياناً كثيرة ما يقترفون الآثام بحق أفراد المجتمع الذين يمثلون مصالحه. التحركات المطلبية النقابية من حين لآخر، وتحت سائر الحكومات، شاهد على التململ الاجتماعي والعراك المفاهيمي بين شرائح المجتمع. فعملية الإدماج تبغي التغيير من خلال الصهر في بوتقة جديدة يتشارك ضمنها أفراد المجتمع في المعتقدات والممارسات والأهداف. لكنها لم تغير القوالب الموجودة

لتغدو أكثر قابلية على التفاعل مع محتوياتها. أوليس من الأجدى لصهر المهاجرين عدم حشرهم فيها عنوة ومضاعفة آلامهم، بل أخذ احتياجاتهم واختلافاتهم بعين الاعتبار؟

المدرسة

الواقع

في نهاية كل سنة، يخرج من المدرسة أكثر من ثلث المراهقين من دون شهادة أو تحضير للحياة العملية. وقسم منهم لم يتمكن حتى من إجادة الكتابة أو القراءة. غالبهم من الفئات الاجتماعية المتدنية اجتماعياً واقتصادياً. فهؤلاء بدأوا في التأخر عن اللحاق بالركب منذ الصفوف الأولى. لكن شيئاً لم يتم لمساعدتهم على مواكبة الباقين من رفاق صفهم. كون المسئول في الدرجة الأولى هو النظام التعليمي. فكيف بالحري عندما يتعلق الأمر بأطفال المهاجرين، الذين تفيد الدراسات حول التعليم في فرنسا أن المدرسة فشلت في القيام بدورها في إدماجهم؟

من المعطيات المتوفرة لدينا أن المدارس الفرنسية كانت قد استقبلت على سبيل المثال خلال السنة التعليمية ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ حوالي ٧٧٥ ألف تلميذ أجنبي، أي ٦,٤٪ من إجمالي المسجلين لديها. وهذا العدد كان في تراجع منذ بداية التسعينات، مع انخفاض دخول الأجانب والحصول على الجنسية الفرنسية ونقص الولادات للمرأة المهاجرة. كذلك، تدلل الإحصاءات إلى أن مستوى التعليم عند هؤلاء منخفض قياساً بالفرنسيين، حيث نجدهم يخرجون من المدارس مبكراً. لكن الدراسات التي أجرت مقارنات على أساس الشرائح الاجتماعية، وجدت أنه لا فارق بين الشريحتين من ذوي الأصول الفرنسية وأبناء المهاجرين. والاستنتاج هو أن الاختلافات في النسب لا تعود لعامل الجنسية أو أصل الأهل الأجنبي، وإنما لفروقات اجتماعية ليست غالباً في صالح المهاجرين وأولادهم.

مما يطرح السؤال عن طبيعة الدور الذي تلعبه المدرسة، وعجز النظام التعليمي عن محو الفروقات بين الشرائح الاجتماعية. فمجرد وجود فروقات بينية، من نوع أن

يكون التلميذ قد ولد في فرنسا أو كبر فيها أو أن يتكلم أهله اللغة الفرنسية، تلعب دوراً في تقدم نتائج الطالب الدراسية. وهذه من الأسباب التي تقدم على أنها تفسر الفارق بين القادمين من جنوب شرق آسيا ومن تركيا.

لقد وفرت المدرسة العلمانية الإجبارية في فرنسا منذ جول فيري في القرن التاسع عشر التعليم لكل أبنائها. لكن المشكلة ما زالت مطروحة بما يخص إدماج من يشذّ عن معدل وسطي. أما المحاولات التي جرت في السبعينات والثمانينات لإدماج البرامج الخاصة باللغة والثقافة الأصليتين في البرامج التعليمية فلم يكتب لها النجاح. حيث عومل أطفال المهاجرين كشريحة اجتماعية مختلفة عن الآخرين. في حين أن التعدد اللغوي ينمي الإمكانيات المعرفية عند الطفل، لو عرفت المدرسة كيف تتعامل مع هذا المعطى.

ففي الوقت الذي يتم فيه الاعتراف باللهجات المحلية، كيف يمكن تفسير تجاهل تعليم بعض اللغات الأجنبية في مدارس الدولة؟ ولماذا على عوائل بعض فئات المهاجرين أو على حكومات بلدانهم أن تتكفل هي بتعليم أبنائهم لغاتها؟ نسبة من يتكلم اللغة العربية في العالم كبيرة جداً، فلماذا توضع في مرتبة متدنية في المدارس الفرنسية؟ لماذا يفترض بالمتحدرين من أصول عربية أن يضيفوا ساعات أخرى لواجباتهم المدرسية مقارنة بالآخرين ليتعلموا لغتهم؟ لماذا لا تعامل لغتهم على قدم وساق مع بعض اللغات الأجنبية الأساسية؟

أما الأطفال، فيجدون من ناحيتهم الطريقة المناسبة لرفض هذا التعليم عندما لا تكون المدرسة هي من يقدمه. لكن، هل يمكن إجبارهم على ذلك؟ أم أن الإكراه في الشيء يولد نقمة عليه ورد فعل قد يكون مؤسفاً؟ ثم ألا تؤثر نظرة المدرسة للغة أهله على تعاطي الطفل معها؟ لماذا نوصله لاعتبار هذا النوع من التعليم أحياناً كقصاص، في حين يفترض أن يتعامل معه برغبة وأن يقبل عليه من تلقاء نفسه اقتناعاً بأهميته؟ يبدو أننا نطلب من الأولاد الكثير، في الوقت الذي لا تستوعب مداركهم أهمية هذا الاغتناء. فما يفضلونه هو التمويه عن أنفسهم مع رفاقهم أو اختيار اهتمامات أخرى عداها.

من ناحية أخرى، تدلل الدراسات على أن قسماً لا بأس به من التلامذة الأجانب يبدأون في إعطاء المؤشرات بالتراجع من بداية المرحلة التكميلية. هناك تضافر أسباب تعمل على عدم مساعدتهم في مهمتهم. الانتماء الاتني ليس السبب في ذلك، وإنما ما يرافقه من عوامل مركّبة. هذا التأخر غالباً ما يكون سنة دراسية كاملة. وعندما يأتي زمن تحديد الخيارات في نهاية المرحلة التكميلية، يوجه المتأخرون منهم نحو مهن غير ذات قيمة. هذا التوجيه، يؤكد بكل الأحوال على فشل المدرسة في القيام بدورها لتأهيلهم علمياً واجتماعياً.

المعوقات

المعوقات متعددة حيث في البداية، على الطفل في السنة الدراسية الأولى أن يتدبر أمره ليتأقلم مع ما لم يعتد عليه. خاصة عندما يكون خروجه إليها بمثابة الانسلاخ عن أمه التي ربما لم تحضّره للاتكال على نفسه وإدارة أمره بمعزل عن وجودها. بحيث أن من هؤلاء الأطفال من يشعر بالخوف من التواجد في عالم مجهول وغير مطمئن. قد يتعدى الأمر لأكثر من الخوف، عندما تكون مرحلة الانفصال عن الأم في السنة العمرية الأولى لم يتح لها أن تتم بدون شوائب. بحيث يبدو في العناصر الموجودة في البيئة المحيطة ما يحرض فيه الشعور بالاضطهاد، ويسبب أعراضاً تتجلى في تصرفاته وتعامله مع الغير. الأمر الذي يؤثر على تعاطيه مع المعرفة وعلى قدراته في الاستيعاب والفهم والتذكّر.

المدرسة الفرنسية لها ثقافتها التي تقوم على دمج الجميع في بوتقتها، دون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتهم وتنوعهم الثقافي. كما أنها لا تؤمن جسوراً بين الثقافات الوافدة وثقافة البلد المستقبل. ولا تتكئ بما فيه الكفاية على ممثلين لهذه الثقافات يمكنهم لعب دور الوسيط وترجمة الأحاجي التي تعترض طريقهم لفهمها. خاصة في السنوات الدراسية الأولى، وبعد أن يكون الطفل قد عاش غالباً ثلاث سنوات ضمن ثقافة الأهل. ثم عليه أن ينتقل بين ليلة وضحاها للمدرسة، دون أن يكون أحياناً قد حضّر لها عبر التعرف على مؤسسات الحضانة.

من هؤلاء الأطفال من كان يتكلم لغة أهله قبل الانتقال للمدرسة. بحيث يمكن أن نتصور الوضع الصعب الذي سيعيشه عندما يسمع كلاماً لا يفهم معناه ولا يعرف كيف يتعامل معه أو يستجيب له. فاللغة الأم قد كونت طريقته في التفكير. بحيث ولو تعلم بعض الكلمات لن يتمكن من مواكبة منطق المناهج بسهولة. هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه في المدرسة الابتدائية يحتاج الطفل، بشكل عام وليس فقط ابن المهاجر، لسنة دراسية كاملة كي يتعرف على معالمها ومحتوياتها وطقوسها وعادات معلميها وما شاكل. الأمر الذي يعني أنه منذ البداية بدأ مع إشكال هام، مقارنة بذلك الذي يتكلم لغة المدرسة ويفهمها.

وحتى في هذه الحالة، هناك غالباً فرق بين الأطفال الفرنسيين أنفسهم، بحسب مكانة أهلهم الثقافية والاجتماعية. بيير بورديو من بين الذين انتقدوا هذا الأمر في كتاباته المعروفة، متهماً المدرسة بأنها لا تؤهل أبناء العمال بنفس طريقة الآخرين. مما يفسّر تسرب شريحة هامة من الشبيبة منها وفشلهم الدراسي. أو بالأحرى فشلها هي في توفير العمل المأمول لهم، بمنحهم حظوظاً مساوية في الوصول لمبتغاهم.

المدرسة لم تنجح إذن في التعاطي مع الخصوصيات الثقافية. كما فشلت في دمقرطة التعليم وإيصاله لكافة الفئات الاجتماعية على قدم المساواة. أي فرضت على الجميع التأقلم مع نموذجها وعجزت في انتهاج التمييز الإيجابي. بمعنى أن تولي الاهتمام لكل من يتخلف عن الركب ومساعدته بشكل فردي للحاق بالآخرين. بدلاً من فرض مناهج يفترض بها أن لا تطبق بنفس الطريقة على الجميع. ومن يفشل في متابعة البرامج كما يتوجب يصبح بنظر المدرسة سيئاً ولا شئ يرجى منه (كنت أخرج من اجتماعات ممثلي الأهالي مع المعلمين شبه مصدومة مما سمعت). هو سيئ كذلك بنظر رفاق صفه. حيث أن الأولاد كثيراً ما يكرروا بحق رفاقهم ما يسمعوه أو يشاهدوه، تأكيداً لتفوقهم عليهم ولتعزيز مكانتهم بنظر معلميهم وأهلهم. الأمر الذي يؤثر بالتالي على نظرة الطفل لنفسه واعتباره لذاته.

بالمقابل، من الأولاد من لم يحظ بأهل قادرين فعلاً على مواكبتهم في نموهم. بفعل عدم قدرتهم الثقافية واللغوية والشخصية على لعب دورهم. خاصة عندما يقوم المجتمع بالتقليل من قدرهم بأعين أبنائهم. مما يؤثر على تشكل هوية هؤلاء، في وقت أكثر ما يكونوا محتاجين فيه لمساعدة المؤسسات التربوية على آدائهم لمسؤولياتهم. وقد أبانت الدراسات أن الأم المتعلمة لها دور هام في التقدم العلمي للطفل، حتى ولو لم تتدخل في تدريسه أو تعينه في واجباته. فهو يأخذ المثل منها في طريقة تعاطيه مع محيطه وفي ثقته بنفسه واعتماده على ذاته.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن من الأولاد من يشعر أو يسمع أو يستنتج أن أهله لا يشجعوه على الإنخراط في المجتمع. ومن الأهل من يضعون أطفالهم في وضع معقد عندما يرسلونهم للمدرسة ليتعلموا لغة وثقافة البلد المستقبل، ويبارزوا الآخرين ليؤمنوا مستقبلاً، وبالوقت نفسه يخافون من خسارتهم. يخشون من اكتسابهم ثقافة يعتبرونها متعارضة مع ثقافتهم، وتعلم لغة قد تكون على حساب اللغة الأم. كما قد لا يرتاحون أيضاً لصداقاتهم مع أترابهم ولا يتعاملون معهم باطمئنان أو لا يدعوهم يخرجون معهم للهو.

هذا الواقع يضع الطفل بمواجهة مأزق يتجلى في ضرورة الاختيار بين العناصر التي تحملها ثقافة الأهل وتلك التي يتعلمها في المدرسة. وحيث يجد نفسه بين التزامات متناقضة، عليه أن يوفق بينها. وقد يفشل حين يغدو التعلم والمدرسة بمثابة الاقتصاص منه. من الأطفال من يلعب على أوتار هذا التعارض بين العائلة والمدرسة، ويستفيد من ذلك بالتملص من أعباء التحصيل العلمي. قد يذهب به الأمر لوضع الطرفين في مواجهة انطلاقاً من أقوالهما وأفعالهما. أما عندما يكبر، فقد يصبح بحاجة للابتعاد عن المنزل. خاصة وأن الشبيبة لم تعد قابلة للخضوع للأوامر والإرادة الأبوية دون نقاش. فكيف بالحري إذا كانت صورة الأهل وخاصة الأب المهتزة في ذهن الولد بفعل الموقع الاجتماعي أو البطالة لا تفرض نفسها كمرجعية مقبولة؟

النتائج

التعلم الذي يؤدي لتوسيع مدارك الطفل يرتكز على عملية تراكمية للمعطيات التي تقدم له بالاستناد لقدراته الاستيعابية. وهذه العناصر غير المرئية التي شكلت تراكمات معرفية، يمكن قياسها والتعرف على ماهيتها. يتم ذلك من خلال تصرفاته وما ينطق به وما يعطيه من أجوبة ويدلل عليه في لعبه، طلب إليه ذلك أم لم يطلب. لذا تبصر العين الساهرة والنافذة، كما الحس السليم، مؤشرات قد لا ينتبه لها المعلمون رغم تواجدهم اليومي مع الطفل.

ما يفسر الاختلافات بين طفل وآخر في القدرة على الاستيعاب والتعلم، غالباً ما لا يكون مستوى ذكائه أو سهر أهله على تعليمه. في أكثر الأحيان، معدلات ذكاء طفل متعثّر تكون مشابهة للآخرين. لكن ما يفرقه عنهم هو مشكلات غير مرئية يعاني منها، حتى ولو كان يفهم ويتكلم اللغة السائدة كغيره. وهذه الإشكاليات هي ما ينطلي على المدرسين والمسئولين التربويين، حيث يبحثون عن المسببات في مكان آخر. وغالباً ما نجدهم يضعون اللائمة على الأهل الذين يعتقدون أنهم لا يهتمون أو لا يتابعون ولدهم.

لكن التأخر الدراسي هو عموماً ليس سوى لفت نظر الراشدين، وبطريقة لا واعية، لما يعانيه الطفل. وهذه المعاناة هي في الحقيقة ما يؤثر على عملية التعليم. كونها تشغله وتلهيه عما يجري حوله في الصف، أو تفقده القدرة على التركيز والانتباه لما يشرحه المعلم. الأمر الذي يفسّر كيف أن التأخر في التحصيل الدراسي قد يبدأ من السنوات الأولى. عندما لم يكن هناك من ينتبه للطفل لفهم ما يعيشه ومساعدته في وضع حد لإشكالاته بتفهمه واحتضانه. لذا، لا نستغرب وجود شريحة من أطفال المهاجرين التي تتأخر عن رفاقها سنة أو أكثر وتضطر لإعادة الصف، وقد تتعثر بالتالي في التحصيل الدراسي. فكل شريحة اجتماعية تعيش مشاكلها الخاصة بها، وليس هناك من تطور هادئ دوماً.

لكن كم هي نسبة الأطفال التي تحظى باهتمام خاص من المؤسسة التربوية عندما تبرز مشكلة ما؟ كثيراً ما ينتظر الراشدون طويلاً قبل أن يتنبهوا لجسامة الموقف.

(عندما سألت عالمة نفس تعمل عدة ساعات في الأسبوع في مدرسة ابنتي عن نسبة الأطفال الذين تتابعهم، أجابتني أن الأوقات والإمكانيات المتاحة ليست كافية للاطلاع بدورها كما ترغب. وفهمت أنه لا يمكن التعويل عليها لالتقاط المؤشرات قبل تفاقمها واستدعائها لمن يستوجب ذلك).

عندما يستبطن الطفل عن ذاته صورة سلبية، فالأمر قد ينتهي به للصمت والخضوع والشعور بالذنب وعدم السماح لنفسه بالتعبير عن حاجاته. هناك منهم من يصل بهم الأمر لإخفاء اختلافهم والتشبه بالآخر المنتمي للثقافة السائدة بأي شكل. أي بتلبس شخصية أخرى ليست شخصيتهم الحقيقية التي طمسوها. وإذا كان هذا ما يفعله البشر للتأقلم مع المحيط وهو أمر عادي، فإنه يصبح باتولوجياً عندما يتحول لوضع يمنع المرء من التعبير عن نفسه كما هو، بل كما يعتقد أنه أفضل في عيون الآخرين. فيتلوّن بالتالي حسب رغبات الغير ويطمس طباعه الحقيقية. شخص من هذا النوع يمكن أن ينتهي به الأمر لسلوكيات تدميرية للذات عندما تتخطى استراتيجيات التأقلم ما هو مقبول. فالتأقلم ليس مراكمة سلوكيات خضوع وعدم أخذ مبادرات تظهر الاختلاف. وهو ليس في تغريب الذات وتسليم مفاتيحها لآخر أكثر سيادة.

هذا الواقع غالباً ما يؤثر على العملية التعليمية، بحيث يحدث عبرها نوع من المقاومة غير الواعية أو المعبّر عنها. وهذه المقاومة تجد ترجمة لها في مؤشرات عدة، يسهل للمختص تحديدها لو تعاطى معها. منها مظاهر العدوانية وعدم القدرة على التركيز والاستيعاب والحفظ، التي تترافق بالحركة الدائمة (نسمع ضجيجاً ولا نرى طحيناً). وأحيانا قد يتعدى الأمر ذلك للتعثر في النطق أو الكتابة وما شاكل، بما يدلل على واقع مأساوي على صعيد النمو.

هناك من يفسر ذلك بأنه نوع من الإصلاح النرجسي لما خربه الكبار، أو تعويض الشعور بالمهانة من التراجع في الصف. بكل الأحوال هو يترجم فشل العلاقة بين الطفل وأهله والمدرسة. وفشله في أن يقبله أي من المجتمعين والثقافتين كأحد أبنائه. هو يشعر أنه معلق بين الاثنين، وهذا ما يصعب عليه تحمله. أضف لذلك أنه ليس

قادراً بعد على استيعاب تبعات هذا الوضع. بسلوكاته المذعورة يطلق صيحات الإنذار والاستغاثة. لكن من يمكن أن يفهم ذلك على هذا النحو ولا يحمّله مسئولية ما آل إليه وضعه؟

مما ينذر بالأسوأ لمستقبله، أنه في بعض الأحيان ومع غياب المرجعيات وتقاعسها في استيعاب معاناته في الوقت المناسب، يتحول الطفل من كثير الحركة لمشاغب ومن ثم لخارج عن القانون. وكلما كانت الاستجابة لصفارات الإنذار سريعة، كلما كانت السيطرة على مصادر النيران أفضل. بمعنى أن تتواصل المؤسسة مع الأهل والطفل لحل الإشكالية وإيجاد الطرق المناسبة لمعالجتها بمشاركة الجميع. بما يعطي الطفل الشعور بالحماية والتفهم ويوقف أعراضه.

لكن للأسف، عدد من هؤلاء الأطفال يتركون لشأنهم ليتساقطون على الطريق. خاصة عندما يعيشون في جو رفاقي يشجعهم على هذه الاستمرارية، كون العصابة لها آلياتها للمحافظة على نفسها من التفكك. فيتحول الطفل لتدمير نفسه. كما أنه قد يحوّل ثورته على رموز معينة تمثل السلطة التعليمية أو القانونية أو غيرها. هو بذلك يترجم الفراغ الهائل الذي ابتلعه وربما لغير رجعة. بالطبع تتوقف النتائج في عمليات الإنقاذ على عمر الطفل وإمكانياته الذاتية ودور الأهل والمدرسة والرفاق والإعلام والسلطات السياسية والإجراءات الأمنية وغيرها من عوامل مساعدة أو مجهضة.

المراهق الذي يغالبه الشعور بأنه مرفوض في المجتمع المستقبل، أو أن أترابه لا يقبلوه كما هو، من الصعب أن يقبل ذاته. ستنقصه الإمكانيات الذاتية للتقدم في الحياة بثقة بالنفس. وهو قد يعوّض هذا النقص باللجوء لتفريغ شحناته العدوانية بالانتقام من الغير عن طريق الفعل. كما يمكن أن يكون ذلك بالاقتصاص من نفسه بأعمال شبه انتحارية. بكل الحالات، النتيجة ليست في صالح أحد: لا هو ولا الأهل ولا المجتمع الذي يشكّل هذا المراهق جزءاً من نسيجه وعلى كاهله يرهن مستقبله. الهروب للمخدرات أو محاولات الانتحار أو كل ما يشكل مرادفات لهذه السلوكيات من حوادث سير وتعريض الذات للموت، تعني وصول المراهق

لباب موصد. للفشل في الخروج من الإشكاليات باللجوء لحلول تعويضية تزيد الأمر تعقيداً.

وهكذا، بعد أن كانت الشبيبة من أصول مهاجرة تطالب في الثمانينات «بالحق بالاختلاف» باتت اليوم تنشد «الحق بأن يتركوها لشأنها». لقد تعب هؤلاء من وضع ليسوا فيه فاعلين وإنما مفعول بهم. فهم ما فتئوا يُربطون في الحديث عنهم بالجريمة والاغتصاب الجماعي ومشاكل العمل. وحيث يستهدفهم الإعلام ويشار لهم بالبنان، يبدون كالذي يسير في جنازته. أما عندما يعبّرون عن سخطهم، فيصبحون مصدر كل الشرور. لقد صورت أزمة الضواحي كدليل على ضعف الاندماج الاجتماعي. لكن هل طرح السؤال لماذا، فيما لو كانت هذه الفرضية صحيحة؟

في نهاية هذا الفصل أحيل للملحق ٢ حول ما سبق ونشرته في جريدة عربية يوم حدثت أحداث الضواحي. كانت مساهمة للفت النظر للأخطاء الجسيمة التي ترتكب بحق هذه الشريحة من أبناء المجتمع الفرنسي التي تحولت لكبش محرقة.

O O O

الفصل السادس

صباح البنفسج: حالة عيانية

من أنت ـ ما أنت؟ قد وزعت روحك *في عهدين من شاسع ماض ومن داني*

أنا المهاجر! ذو نفسين واحدة *تسير سيري، وأخرى رهن أوطاني*

نسيب عريضة

حصة الوطن

أعتقد أن القضايا التي طرحت يمكن أن لا نفيها حقها أن لم نطلّ في نهاية المطاف على حالة عيانية. فهذه، وإن اتخذت طابعاً روائياً، تؤكد تارة عفوياً وطوراً موارية على بعض ما ورد من تحليلات في هذا الموضوع المتشعب الجوانب. مع التنويه إلى أنه من الصعب توخي قدر كبير من الموضوعية في وضع يكون فيه الجانب الذاتي تحت المجهر.

نبدأ من البداية، عندما تفتحت أعين الطفلة على الحياة وكانت البكر لأبويها. لشابة جميلة في مقتبل عمرها شاء والداها أن يزوجاها لشاب يكبرها بعشر سنوات رغماً عنها. كما فرضا عليها التخلي عن وظيفتها في مشفى أحد أقربائها كي تكرس نفسها لعائلتها. عندما حملت بعد سنتين ووضعت طفلتها تفاجأت بردة فعل زوجها الذي ما كان منه وهو الذي ينتظر صبياً إلا أن يتوارى عن أنظارها لعدة أيام، ملتحقاً بعمله بدلاً من الاهتمام بها وبالمولودة الجديدة. رب من يجد في هذه الحادثة أمراً معتاداً في بلدان ما زالت فيها هيمنة البطريركية والتقاليد الموروثة قوية. لكن من المرجح أن ذلك كان له تأثير على أطباع الطفلة، من رغبة في التمرد والعمل على تغيير هذا الواقع التمييزي، الذي لا بد أنها شعرت به منذ فتحت

أعينها على العالم وأحست بثقله على والدتها التي عانت منه بالتأكيد.

صباح كان الاسم الذي منحتها إياه والدتها حيث أنها أطلت على العالم ذات صباح من شتاء بارد في قرية جبلية غمرتها الثلوج. لكنه لم يكن الاسم الوحيد، حيث ارتأى لها والدها اسماً آخر يوم ذهب لتسجيلها في قيد النفوس. الاسم فرنسي وسيناديها به فيما بعد رفاق الصف والمعلمين، أما الأول فهو الذي شاع بين الأهل وفي المحيط القريب. وكأن في هذا الاختيار دلالة على أنها ستتوزع يوماً بين ثقافتين وهويتين لكل منهما طابعه الخاص.

تحديات أخرى كان لها أن تتعرف عليها باكراً، وأولها التمييز بين الأنثى والذكر. خاصة حينما يحصل ذلك بشكل عفوي وغير مقصود من طرف من هم القدوة والنموذج المحتذى. بحيث تبدأ معارك السطح والعمق تجاه ما هو قائم وما لا يبدو منطقياً ومقبولاً. مواجهة المحيط بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو المرتبة المهنية أو الفئة العمرية للآخر. الأهل عامة، وأهلها بالتحديد قاموا بأكثر من المستطاع لتأمين مستقبل واعد وتعليم عالي لأبنائهم وبناتهم. لكن البنت عندما تكبر يغدو تعليمها أقل أهمية من الصبي، بحيث تجد نفسها مضطرة في كل مرة لاجتراح المعجزات لتأكيد نفسها. وأحيانا كثيرة من أجل ذاتها قبل أن يكون لغيرها ولمجتمعها.

إنه وضع مرهق وغير صحي في العلاقة الأخوية عند الأطفال. لكن الأهل لا يدرون ما يفعلون عندما يطالبون كل من أولادهم أن يكون الأفضل، وفي الوقت عينه يؤكدون له أنه مساوي للآخر في المحبة. أما الطفل فهو يلتقط ذلك بسرعة مدهشة، كون التعاطي مع الآخرين وبالخصوص مع الصغار يمر عبر قنوات عديدة، والكلام ليس أهمها. مكانة الطفل في أعين أهله يدركها عبر رسائل مختلفة ويحملها طوال عمره. فبين المرسل والمستقبل شحنات عاطفية، قد تفسد التخاطب وتحوّر الكلام وقد تكشف أبعاده الخفية.

بدأت صباح منذ الصغر معركة المطالبة بالمساواة ونشدان احترام الحقوق. علماً أن مواجهة الأهل قد تكون أحياناً أقل صعوبة من مواجهة المجتمع. ثم أن المجتمعات التقليدية تحمّل الأم بالدرجة الأولى مسؤولية تربية أبنائها وتصرّف بناتها. بما في ذلك

زوجها الذي يلقي على عاتقها بوزر تربية زريته. كل هذا لم يمنع الطفلة من أن تشعر بمكانتها كبكر لوالديها وبفخرهما بتقدمها الدراسي ونباهتها. الأمر الذي وضع مسؤوليات إضافية على كاهلها، وككل الأطفال حثها للقيام بما يجعلها تستحق ثقتهما بها. لذا واجهت التحديات الواحدة تلو الأخرى ولم تكن بقليلة.

في مقتبل شبابها كان عليها أن تواجه رحيل والدها لدنيا الأبدية في عمر مبكر. لم تكن عائلتها على موعد مع ذلك لانتفاء الأسباب التي تستوجب الاختفاء المفاجئ لركنها الأساسي. كانت الخسارة صدمة كبيرة لمن لم يكونوا قد تعرفوا عليه بعد كفاية. كان كمن يشعر بأنه لن يعمّر طويلاً وعليه العمل دون كلل لترك ما يطمئنه على حياتهم. ربما هذه سمة غالبية الرجال في كل المجتمعات. لكن أليس وراء الهرب للعمل أو جمع الثروة البحث عن الذات، ولو على حساب ما قد يكون موازي في الأهمية أو أكثر جدوى في تحقيق التوازن الشخصي؟

سؤال مرير طالما طاردها وهو: ماذا جنت من تركته عائلته بعدما تشرّد القسم الأكبر منها في المهاجر وحرم من حق استرداد ملكيته ممن استأجروها وهم صغاراً، أو من التمتع بها ولو في العطل الصيفية؟ فمع انعدام الوازع الأخلاقي وغياب القانون الوطني الذي يقيم العدل ولا يحرم صاحب الحق حقه بات المستأجرون بمثابة المالكين. ثم ما هو أشد إيلاماً أن يقود حملة انتهاك هذه الحقوق من يعتبر الأخ الأكبر ويفترض به أن يلعب دور الأب بعطفه ورعايته لأولاد عمه! لكن أين للقوانين أن تطبق بعدالة وللقضاء أن يحكم بنزاهة في بلد يعيش أزمات نمو اقتصادية واجتماعية متتالية؟ في وطن يجتاز ظروفاً سياسية واقتصادية تعمل على تأمين البيئة الطاردة لابنائه نحو سائر أصقاع العالم؟

كثيرون مثل صباح عاشوا هذا الواقع المرير بشكل دوري. بحيث بات الوطن بالنسبة لهم تجسيداً للقهر عندما طردوا منه أولاً، وخسروا ما يملكونه زوراً وبهتاناً أو تدميراً ثانياً، وغاب عنهم أحباؤهم ثالثاً. في حين أن لتوفر المنزل أهمية كبرى في شد الأبناء لوطنهم. كونه إلى جانب الحاجة المادية له، يجب أن لا ننسى قيمته الرمزية التي تجعل منه جزءاً فاعلاً في تشكّل هوية المرء وشعوره بالانتماء للمكان.

تزامنت وفاة والد صباح مع ما بات يعرف بمسمى الحرب الأهلية في لبنان. كانت الصبية آنذاك في بداية حياتها المهنية التي سعت لها بكل جوارحها، ولو أنها بالوقت ذاته كانت كارهة لها. كانت ترى لنفسها مستقبلاً أفضل من مدرّسة. حيث طمحت للتعليم العالي وما يشعرها بتحقيق ذاتها ويساعدها على التحليق في فضاءات أكثر غنى. لكن توخياً للاستقلال الاقتصادي ونشدان الحرية كان عليها أن تعيش هذا الصراع خلال الثلاث سنوات التي قضتها بعيداً عن عائلتها لدراسة مهنة التعليم. فقد رفضت هذه الأخيرة قرار صباح أملاً بمستقبل أفضل لها ولمعرفتها بإمكانياتها، وكونها لم تكن تدرك ما كانت تنشده الصبية في قرارة نفسها.

بعد مرور سنة ونيف من بدء الاقتتال، كان أن اتخذ القرار بدخول قوات الردع العربية، والسورية بنوع خاص، إلى شمال البلاد. الحجة: إيقاف المعارك بين الأطراف المتنازعة. هذا المستجد بدا بمثابة نقطة التحول في حياتها، حيث لم تجد صباح بداً من إقناع نفسها ثم والدتها بوجود خطر على حياتها ووجوب الهرب لخارج الوطن. فالقوات السورية قدمت لمساعدة القوى اليمينية ضد التقدميين. والشابة لا تمت بصلة لفكر الكتائب وحراس الأرز والقوات اللبنانية الذين توسع نفوذهم في بلدتها وبات مخيفاً لمن هم على شاكلتها.

كانت هي في بدايات انتماءاتها لتيار يساري عمّدته بمشاركاتها بالتحركات الطلابية والمطلبية والاجتماعات التثقيفية التي عرفت مرحلة ازدهار في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب في ١٩٧٥. رموز هذا الفريق في بلدتها، والذين هم أكبر سناً منها، كانوا قد باشروا بالنزوح عن البلدة. وكثيرون لخارج الوطن خوفاً على حياتهم من نيران القنص المتربصة.

بين ليلة وضحاها كان لا بد لصباح من الطلاق مع الواقع المعاش والهجرة للنجاة بالحياة. أو هكذا كانت تعتقد. كان عليها إقناع والدتها الثكلى بحملها القبول بتركها تحذو حذو أخيها وإبن عمها وأصدقائها الذين سبقوها إلى فرنسا. وعدتها ووعدت نفسها بأنها ستمكث فيها فترة قصيرة إلى أن يستقر الوضع وتتوقف المعارك فتعود لبلدها. القرار صعب، والبكر يفترض بها أن تساند أمها، لا أن تتركها بمفردها

في مواجهة مسؤوليات العائلة. خاصة وأنها قد استقلت مادياً بفضل التدريس. بينما ستكون والدتها هي من يصرف عليها لو رحلت.

مشكلة أخرى مهمة كان عليها أن تواجهها. عندما هاجرت صباح، كانت المرأة الأولى التي تغادر بلدتها بمفردها دون رفقة زوج أو أهل. وهذا بحد ذاته تحدٍ كبير للمجتمع المحيط. هذا المجتمع الذي يحملها مسؤولية خيارها بممارسة الضغوط الاجتماعية والنفسية على والدتها التي تركت ابنتها تسافر بمفردها لتعيش وحدها في فرنسا. وما أدراك ما فرنسا وفكرة الناس عن حرية المرأة فيها؟

لكن شيئاً ما أقوى منها كان يدفعها للإقدام على هذه الخطوة التي لم تكن تخطر ببالها لفترة وجيزة خلت. خلال يومين أو ثلاثة كان عليها أن تحسم أمرها وتحزم حقيبتها. ثم تتوجه برفقة آخر من بقي من «الشلّة» إلى باخرة تجارية تنقل من مرفأ جونية البضائع إلى قبرص، لتطير منها إلى فرنسا. لم يكن أمامها سوى هذا الحل. فمطار بيروت كان مقفلاً منذ عدة أيام بسبب القصف الشديد في العاصمة المشتعلة. إضافة لخطر اجتياز الطرق البرية عبوراً إلى سوريا.

منظر اللهب المتصاعدة من مصفاة الدورة التي أصابتها قذائف المتحاربين حينها لم يفارق منذ ذلك اليوم من شهر تموز ١٩٧٦ ذاكرتها. كانت تراها وكأنها تأبى، رغم توغل الباخرة بعيداً عن شطآن مدينتها المغتصبة، إلا أن تودعها وهي تمد ألسنتها في الفضاء المترامي رغم الليل الزاحف. هذا المشهد سيبقى طوال عمرها حاضراً بقوة في ذاكرتها، مع غصة في الحلق ودمعة في المقلة.

مرحلة فرنسا

البدايات دائماً صعبة. ومع ذلك كان الشعور بالانتصار في مواجهة التحدي ذو نكهة خاصة. نكهة فيها مرارة الشعور بالذنب الملازم في الحل والترحال. شعور يؤججه استعار حرب لم تهدأ، لا بل تمتد من مكان لآخر. شعور بالخيانة لمغادرة هذا الوطن وهو على كف عفريت. ولترك الأقربين يصارعون مصيرهم أمام الموت المحدق.

بالمقابل، التسجيل بالجامعة لم يكن أمراً عسيراً تلك السنة، حيث طالت التسهيلات الطلاب القادمين من لبنان ومن كمبوديا بسبب أحداث بلديهم. اختيار التخصص الدراسي كان هو الأصعب، حيث ما من قدرة مادية على التنطح لما يواكب الطموح. فرسى الأمر على ما يفترض أنه بعلاقة مباشرة مع مستقبل البلد الأم. مع احتياجات أولئك الذين سيخرجون من حرب مدمّرة وما ستجره عليهم من صدمات وتتطلبه من خبرات لمساعدتهم على مواجهة هذه المرحلة من تاريخهم. ثم أن الواقعية تفترض انتقاء ما يتيح وقت فراغ يسمح بالعمل الجزئي وتوفير المتطلبات المادية تجنباً للجوء لمساعدة الأهل.

لكن حساب البيدر لم ينطبق على حساب الحقل. لم يكن بد من أن تتوجه صباح لوالدتها لتدبير أمورها الحياتية خلال سنتين. سنتان فصلتهما عودة لبلدها لتقديم امتحان البكالوريا. وسنتان لم يكونا من السهولة بمكان بفعل تضافر عوامل عدة. منها ما يعود لطبيعة البلد وللمدينة المرمية على الشطآن الغربية لفرنسا الباردة طقساً وطبيعة سكانية. كذلك لعوامل التثاقف، إضافة لظروف البلد الأم وما جرته من هموم وإشكالات في هذه الحقبة الهامة من تاريخه.

عندما توقفت المعارك في بلدها لحين اعتقدت صباح، ككثيرين من الطلاب الذين عادوا في ذلك الوقت إلى لبنان، أن متابعة الدراسة في جامعاته لا بد أفضل. خاصة وأنه بات عليها أن تلتحق بالتدريس الذي لم يعد بإمكانها التغيب عنه بإرسال التقارير الطبية للإدارة المختصة.

لكن الهدنة لم تطل. ومرة أخرى تعود المعارك بعد الهدوء النسبي للتوسع. وقف النار لم يكن إلا ظرفياً. فعاد لبنان ليقذف من جديد بأبنائه خارج أراضيه. مما حدا بصباح للعودة مسرعة لفرنسا تجنباً لخسارة الوقت ولشهادتها. هذه الشهادة التي ربما ستسمح لها بالعمل والاعتماد على نفسها، سواء كان ذلك في البلد الأم أو المستقبل. علماً أن الصبية كانت ترنو لدراسات عالية، تماشياً مع طموحاتها بنشدان الأفضل، وبما يسمح لها بتبرير هذه الهجرة ومعاناتها. فالطلاب القادمون من العالم الثالث يسعون غالباً للشهادات العليا، ولو أن جزءاً

هاماً منهم لا يتوصل لها بسبب الظروف الصعبة التي تحيط بهم.

في طريق عودتها إلى وطنها مروراً بباريس، التقت صباح بأصدقاء قدامى لها عرّفوها على أصدقاء لهم من بلد شقيق. كان بينهم شاب خبر صنوفاً أخرى من المعاناة على يدي نظام بلده. كان أبوه سجيناً سياسياً منذ عدة سنوات وزوجته قد فارقت الحياة بعد عدة أيام من زواجهما وتخرجها الجامعي. فهي ما أن حصلت على شهادتها من كلية الطب، حتى شرعت في ترتيب أمورهما الحياتية لتعيش مع من أحبت رغماً عن إرادة أهلها. أما هو فقد حرم من الحصول على الشهادة عقاباً له، كونه كان حينها معارضاً سياسياً وناشطاً في تنظيم ماركسي ممنوع. مما استوجب فوق ذلك ملاحقته واضطراره للعيش متخفياً لأكثر من عامين من الزمن. إلى أن أتيحت له الفرصة للخروج سراً من سوريا، بأوراق مزورة عن طريق لبنان، ومنه لفرنسا التي طلب فيها اللجوء السياسي.

عندما أبصر الصبية العائدة إلى لبنان أصر سامر (بهذا الاسم عرّفها على نفسه) على دعوتها للرقص معه في ساحة موفتار. كان ذلك في ١٤ تموز، أي العيد الوطني في فرنسا. حيث يرقص الناس في الشوارع على أنغام الفرق الموسيقية للاحتفال بالمناسبة. كان الاثنان على موعد مع القدر. فمنذ البرهة الأولى عرض سامر عليها موجزاً أميناً عن سيرته الذاتية، ثم أخبرها برغبته في الارتباط بها. كان خائفاً من أن تتخذ قراراً لا عودة عنه بالرجوع لبلدها. كان مصراً أن لا يدع فرصة مماثلة تمر دون التقاطها.

لكن حيرة الشابة كانت كبيرة. فمن ناحية، لم تعد تستطيع البقاء في بلد لم يكن العيش فيه سهلاً، نظراً لصعوبة الجمع بين الدراسة وأي عمل كان. وللظروف المادية لوالدتها التي، من العمل في التمريض، تعيل عائلة من ستة بنين وبنات وتتصدى لتكاليف تدريسهم الجامعي. ثم عليها أن بقيت في فرنسا أن تستقيل من وظيفتها التي لم يعد بالإمكان تأجيل الالتحاق بها. بالمقابل، لم يكن من السهل عليها العيش من جديد ضمن عائلة، بعدما اعتادت على الاستقلالية في إدارة أمور حياتها. لكنها فضلت احتضان هذه لها على أن تقيم لوحدها في

بلد استطاعت أن تقارن على مدى ثلاث سنوات واقعة المعاش مع الصورة التي كانت لديها عنه.

لكن الأهم من هذا وذاك، ليس فقط أنها لم تكن تفكر بعد بالزواج لإكمال دراستها، بل أن ارتباطاً بسامر قد يجر عليها إشكالات جديدة. فهو تحدٍ آخر لمجتمعها، كون سامر من بلد ينظر له من جزء من مواطنيها وأسرتها كقوة غاصبة. وهو فوق كل ذلك من عائلة تنتمي لدين آخر. والاثنان مجتمعان ليس من السهل فرضهما على الأهل والأقارب.

بالمقابل، نباهة وثقافة ودماثة الشاب لم تتركها لا مبالية. فهو قد بدا لها كأنموذج من نماذج الثوريين الذين قرأت عنهم وأعجبت بمثلهم. الحفاظ على النقاء وعلى المثل، والشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وحمايتهم من الخطر الذي يمثله مجرد وجوده معهم، إلى جانب القدرة على رفع التحدي رغم التعرض لكل أشكال الإلغاء، هي مزايا ليست في متناول كل الناس. خاصة وأن المرحلة السابقة كانت حبلى بالأحداث الجسام التي واجهها بصلابة وتماسك وجرأة. والتحدي الأكبر كان أن يعمل كل المستطاع لتخليد ذكرى من رحلت قبل الآوان، ولإكمال مشروع التغيير المأمول والمجهض مرحلياً.

إلى جانب ذلك، شعرت صباح بأنها أمام شخص صادرته القيم والمبادئ التي يدافع عنها. شاب جعل من العمل النضالي الهاجس الأول للوجود والغاية الأساسية. لم يخفِ عنها رغبته بأن من سيرافق دربه يفترض أن يشاركه هذه الطريقة في العيش. لكنه انطلق من أن هذه الشراكة لن تكون بالنسبة لها أكثر من انخراط أكبر في العمل العام كون الاتفاق في التوجهات لا جدل عليه.

الخيار لم يكن سهلاً، والجزء الأهم من المشكلة يكمن في اختلاف الدين. رغم أن الاثنين لا يصنفان في خانة المتدينين، بل ومطعون في إيمانهم من المتطرفين. زوجة سامر لم تخسر حياتها ويخسرها هو إلا بسبب انتمائهما لديانتين مختلفتين. لم يتحمل أهلها أن تتخذ الابنة قرارها رغماً عنهم وترتبط بمن أحبت. فكان ارتكاب جريمة فظيعة بحقها، في الوقت الذي كان زوجها ملاحقاً ومتخفياً

ولم يستطع أخذ حقها وحقه باللجوء للقضاء على الأقل.

أخوها لم يضيع وقته بإقناعها بالعدول عن قرارها. بل تحول لحامي التقاليد على حساب حق الحياة لأقرب الناس إليه. لكن هذا الطبيب الأغرّ، ماذا به يشعر عندما تطارده ذكرى أخته؟ وماذا يمكننا أن نقول بمن يقترف مثل جريمته وهو لم يضيع مثله وقته بالعلم وبقي أمياً جاهلاً؟

هكذا ذبلت زهرة ذات صيف كانت قد أينعت، ولم يكتب لها الوقت لتغني محيطها ومجتمعها بإمكانياتها لو بقيت على قيد الحياة. الغباء والتخلف وسيطرة المفاهيم الأبوية أضاعت عمراً لم يكن قد أقبل أجله بعد، ولأسباب لم يكن لها أن توجد في عصرنا الحاضر.

في النهاية ودون طول تفكير حسمت صباح أمرها واتخذت قرارها بمواجهة التحدي الجديد برباطة جأش وتحمل مسؤولية ما سينجم عنه من ردود أفعال. وعندما أعلمت والدتها به، كان في رد فعل الأخيرة على الخبر ما أثلج صدرها وهي لم تعتد على أمها إلا متفهمة لها. إلى أن تبع فيما بعد قسم من أخوتها مثلها، بعد أن كانوا متحفظين عليه بما يخصهم.

فترة التعارف القصيرة بين صباح وسامر كانت حبلى بالإشكالات الصحية التي لم تترك الفرصة لهما للتمتع بخصوصية المرحلة. وكأن المكتوب يجب أن يقرأ من عنوانه. وكأنه كتب على الاثنين أن يجابها الصعاب معاً منذ لحظة اجتماعهما، كما كان الأمر لكل منهما بمفرده. فالقدر لهما بالمرصاد، أكان ذلك في بلديهما أو في بلد المهجر.

رب سائل عن سر الارتباط المبكر لشبان بلداننا ببنات البلد المستقبل، رغم إدراك صعوبة الزواج المختلط واختلاف الثقافات. لكن لو سأل السائل نفسه عن قدرته على تحمل شظف العيش بمفرده خارج وطنه، وبمعزل عن روابط اجتماعية وعاطفية توفر له الاطمئنان النسبي، لما طرح هذا السؤال. رفع التحدي في مواجهة صعاب الحياة ليس متيسراً في بلد المهجر دون مساندة رفيق أو حبيب أو قريب. كذلك تحطيم الآخر يطال بنصاله الذات. ثم أن من يهوي قد لا يذهب بمفرده للهاوية، بل يجرّ معه

الآخر. خاصة ذلك الذي شكل الدعامة الرئيسية وربما الوحيدة في بلد ليس فيه من يحتضن ويواسي ويوآزر.

هجرة صباح وسامر لم تكن هجرة مخطط لها بالمعنى الكلاسيكي للكلمة. كما لم تكن أبعاداً قسرياً. بل هي في منزلة بين الاثنتين. إنها أشبه ما تكون بالهروب قبل فوات الآوان للحفاظ على الحياة وتجنب الأسوأ، أكان بسبب الحرب أو القمع السياسي. وبهذا المعنى يكون المنفى أهون الشرين عندما يبدو الموت أو الإعاقة أو السجن احتمالات قوية الحصول، بعدما كان الخطر على الحياة ماثلاً في كل لحظة.

لكن هذا لا يمنع من أن تكون السيرورة في البلد المستقبل صعبة الاحتمال مهما حاول المرء التعاطي مع الواقع بموضوعية وإيجابية وإقبال على الحياة. خاصة وأن الفرصة لم تتح للتحضير لهذا الانتقال. وأن عقدة الذنب من النجاة بالنفس التي لم تتوفر لمن بقوا لا ترحم. إضافة إلى أن السلطة القمعية في بلد سامر عملت على تطبيق قوانينها الاستثنائية على الخارج عن إرادتها والذي حمّل بكل الخطايا حتى ولو كان خارج الوطن. خاصة بعد تكرار العمليات المسلحة المعارضة للسلطة والتي ترافقت بحملات اعتقال عشوائية حوّلت معظم أصدقائه إلى الثلاثي المأساوي: السجن أو السرية أو المنفى. الأمر الذي أثّر كثيراً في سلوكه وأبعده شيئاً فشيئاً عن أية عصبية تنظيمية. بعدما كان قد وضع حداً لدوره القيادي في تنظيمه السري قبل مغادرة بلده.

لكن الابتعاد عن المنظمة السياسية لا يعني القطيعة مع أشكال نضالية أخرى. أشكال خبرها وشكّلت الأرضية التي انطلق منها للدفاع عن الحريات الأساسية والمعتقلين السياسيين في بلده. أما صباح، فكان لها نشاطاتها ضمن جمعيات للتضامن مع بلدها الجريح من جمع الدواء والتبرعات الطبية والمساهمة بتحركات للحصول على دعم وتضامن دوليين.

شدّ كل منهما أزر الآخر ليكملا دراستهما ويؤمنا قوتهما بالاعتماد فقط على أنفسهما. الاتكال على الأهل خطيئة كبرى في الظروف التي يعيشها بلديهما وعائلتيهما. لكن الأمر لم يكن سهلاً في إيجاد عمل يتناسب مع إمكانياتهما العلمية في بلد سدّت منافذه لسنوات خلت وعصفت به أزمة اقتصادية. بلد تدفقت عليه

ثروات بشرية من خارج حدوده وخاصة العالم الثالث، يحفزها العمل أو التخصص أو استثمار أموالها في مكان أكثر أمناً. لكن المجتمع الذي لم ينفق عليها لتعليمها، بات وكأنه غير معني بالاستفادة من طاقاتها، إلى أن كاد يهمّشها أو يلفظها.

رغم هذا الواقع، كانت صباح مصرة على محاولاتها الانخراط في المجتمع الجديد من خلال العمل. يحفّزها في ذلك إيمانها بضرورة وإمكانية ذلك، كونها حملت شهادة دكتوراه من جامعاته التي قضت فيها سنوات طويلة. كما وراكمت بعدها الدورات التدريبية كسباً للخبرة العملية وتعزيزاً للمعرفة النظرية. فهل هو رفض التهميش الذي تفرضه الجغرافيا والمواطنة؟ أم القناعة بالأطروحات التي تسمى في الخطاب السياسي بالتأقلم والتفاعل الإيجابي؟

وحيث كانت لا تحظى إلا بالوظائف الوضيعة والأجر البخس، قررت الاستقالة من عمل ثابت في إذاعة ناشئة للعودة مجدداً للجامعة. ربما أن دبلوماً أكثر تخصصاً في المجال الكلينيكي قد يساعدها على العمل في المستشفيات. وطالما أن التعليم الجامعي الذي كان مآلها بدا صعب المنال. مع ذلك آمالها في الحصول على مكافأة مقبولة لسنة دراسة إضافية باءت بالفشل. ذلك بالرغم من وجود أصدقاء فرنسيين لها في مواقع جامعية عالية. فأخوها الذي عاد لبلده بعد أن حمل شهادته لم ينتظر طويلاً لاقتناص مقعد في التدريس الجامعي. إلى جانب متابعة البحوث، ومن ثم الإشراف الإداري على القسم.

أما سامر فقد اختار العمل الليلي ليتمكن من الجمع بين النضال والبحث والتخصص من جهة، والعمل المهني الذي يسمح له بالاستقلال المالي من جهة ثانية. خلال أكثر من عقدين من الزمن عمل في مخبر للنوم يقضي لياليه في القراءة والكتابة كي لا يسحقه العمل الذي لا يوازي مؤهلاته. فهو لم يشأ تخصيص قسم هام من وقته للعودة لدراسة الطب سنة أولى من أجل التقدم لامتحانات المعادلة. هدفه لم يكن تأمين وضع مادي أفضل أو حياة خاصة هادئة، وإنما المساهمة من خلال العمل العام لتغيير شئ في معالم العالم الكالح. مع ذلك استطاع تحصيل دكتوراه في علم الاجتماع وتخصص في الطب الطبيعي وفي أمراض النوم.

شكلت سنوات الثمانينات عدة تحديات متداخلة وقاسية. فالانتساب للوطن والنضال لقضاياه يشتد مع ازدياد أوجاعه. بحيث عادت الأسئلة الكبيرة عن العودة والبقاء تطرح من جديد عند صباح. أما سامر، فكان ينظر للموضوع بفلسفة شاعرية: «اعمل لعودتك كأنك تعود غداً ولهجرتك كأنك باق فيها أبداً».. لكنها معادلة صعبة أن تجلس على سرجي حصانين يبتعد مسار كل منهما عن الآخر يوماً بعد يوم. إلا إذا تركت سرج الحصان وعلقت نفسك كآلهة أبيقور بين السماء والأرض.

السؤال المهم الذي بقي يشغل البال هو: كيف يمكن الخروج من تلك الصورة القاتمة التي رسمها ثيودور أدورنو للمهاجر المثقف عندما قال:

«كل مثقف في المهجر إنسان أبتر، ولا أحد يستثنى من ذلك. ويحسن به أن يعترف به في قرارة نفسه، إذا ما ابتغى تفادي وحشة اكتشاف ذلك، بكل قسوة، وراء جدران كرامته. فهو يعيش في بيئة مستغلقة عليه، ومهما تضلّع في معرفة التنظيمات النقابية وحركة سير السيارات، فسيبقى على الدوام تائها. ذلك، أن بين إعادة إنتاج أسباب عيشه في ظل احتكار الثقافة الجماهيرية، والعمل الجدي، المسؤول، ثمة فجوة سحيقة يستحيل عبورها. فقد صودرت لغته، واستنزف نسغ البعد التاريخي الذي كان يغذي معرفته. وتشتد وطأة العزلة عليه بتكوينه مجموعات مغلقة وخاضعة لرقابة سياسية، لا تثق بأعضائها، وتعادي كل من يوصم بالاختلاف. أن حصة الأجانب في الدخل القومي غير كافية، وهذا يجرهم وسط المنافسة العامة إلى خوض صراع ثان يائس فيما بينهم. لا أحد يفلت من هذه الوصمة... كل المعايير مغلوطة والآفاق محبطة. فالحياة الخاصة تؤكد على أهميتها تأكيدا ملحا. وبما أنها غير موجودة حقا، فهي تحاول متشنجة، محمومة وكأنها مصاص دماء، أن تبرهن على أنها مازالت موجودة. أما الحياة العامة فتأخذ شكل مبايعة ضمنية لما اصطلح عليه. تهيج العيون ولكن في نظرتها برودة الالتقاط والالتهام والنهب. ولا سبيل إلى العلاج إلا بتشخيص حازم للذات وللآخرين، وبمحاولة عبر الوعي، أن لم نقل الإفلات من الهلاك، فعلى الأقل تجريده من هول العنف المتأتي من العتمة».

(ترجمة عبد القادر الجنابي)

لم يعد من بد من وضع مشروع طفل في مقدمة برامج الزوجين. وهو الذي كان مؤجلاً بانتظار الاستقرار المهني، حيث مدخول الزوج لم يكن كافياً. ولولا السكن في مساكن ذوي الدخل المحدود التي تقدمها بلدية المدينة، لما كان العيش في البلد ربما ممكناً. لكن من يفترض إمكانية تطويع الجسد لمآربه، وبرمجته كالآلة التي تخضع لما يقرره العقل، هو بالتأكيد مخطئ. للجسد قوانينه ولغته التي تخرج عن إطار الإرادة ولا تتقيد دوماً بالرغبات. على الأقل المعلنة والمعروفة منها.

الفحوصات الطبية لم تظهر أي عائق عند صباح أمام الحمل بطفل. لكن السنوات تمر والاجهاضات المبكرة تتوالى. مما يفترض البحث على مستوى آخر. هل هو الشعور اللاواعي بالخوف من المستقبل في بلد يشعر فيه المرء بأنه غريب والعيش صعب؟ أم أنه قلق المرأة من عدم الرغبة الدفينة عند الزوج بطفل؟ فالطفل يتطلب وقتاً، وقد يعيق عملية الإنتاج الفكرية عند من يضعها في مقدمة الأولويات. أو لنقل لمن يلد من رأسه!

رغم مرور الوقت والإحباط المتكرر، أقبلت ابنتهما في غفلة من الزمن وملأت حياتهما بهجة. لكن لم يكن من رغبة بتكرار التجربة عند والدها، حيث لن يكون لديه الوقت الكافي لولدين. أما والدتها، فلم تشأ أن تكبر ابنتها وحيدة في بلد ليس لها فيه من عائلة. لكنها استسلمت أمام الخوف من صعوبات الحياة وعدم القدرة على تأمين مصاريف ولد إضافي. فهي سعت جاهدة للحصول على عمل يشعرها بالاطمئنان لغدها قبل الشروع بتكوين العائلة، لكنها لم تفلح. ثم أن عدم وجود عائلة كبيرة تحتضن وقت الحاجة، قد يكون عاملاً في عدم الإكثار من الذرية. على الأقل عند شريحة مثقفة من المهاجرين. وليس بالضرورة بفعل التأقلم مع المجتمع، كما يذهب إليه بعض المحللين.

أصبح من المؤكد وشيئاً فشيئاً أنه عندما لا يأتي العمل بالبحث عنه عند من يمكن أن يمنّ به، يجب خلقه. كما أن العمل يمكن أن لا يكون مأجوراً. لكنه يؤمن بالتأكيد فائدة معنوية لمن يقوم به ولمن يستفيد منه. فلو حسبت الموارد التي لا تتأتى من أعمال اقتصادية لكانت نسب البطالة مختلفة عما هي عليه. للأسف هناك

أعمال، أو لنقل نشاطات، تقوم بها تجمعات ومشاريع غير ربحية تدر فوائد ضخمة للمجتمعات وتبقى مع ذلك غير معلومة أو مقدّرة.

اكتسب الزوجان يوماً بعد يوم مصداقية من خلال تدخلاتهما لطالبي اللجوء ومساهماتهما في الإفراج عن معتقلين في البلدان العربية. وعبر مناهضة الحروب التي وقعت فيها ومجازر حلبجة وتدمر وحماه والاحتلال الإسرائيلي والتعذيب وحكم الإعدام وغير ذلك من قضايا. ورغم تآكل الفضاء الخاص لحساب العام، لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالملفات الساخنة.

لقد شرعا في نشاط تطوعي جديد ضمن تجمع دولي لجمعيات حقوقية عملا من خلاله على منطقتهما. ذلك بالرغم من السلبيات التي برزت على طريق هذا المسار مثل: بطء ومحدودية ديناميات التغيير والتجديد، المساحات الهامة التي تشغلها مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل في العمل الجمعياتي، الاختلافات وأحياناً الاصطدامات في الرأي والتعامل مع قرارات بيروقراطية وغير مجدية. لكنهما عملاً بما يمليه عليهما ضميرهما وقيمهما ومعرفتهما باحتياجات منطقتهما وثقافتها دون الرضوخ للمسايرات والمناورات.

كما ونسّبا العديد من المنظمات الحقوقية، بما منحها غطاء دولياً ساعدها في مناهضة الأنظمة الحاكمة في بلدانها. إلى جانب القيام بالعديد من المبادرات الهامة والجريئة والتي جرّ بعضها عليهما المتاعب. خاصة عندما كان يتعلق الأمر بفلسطين والدولة العبرية. مما اضطر صباح، إثر صدام مع الرئيس بخصوص الموقف من عملية إنزال إسرائيلية في لبنان واختطاف مقاومين، لتأسيس جمعية تتحرك من خلالها عندما يتعلق الأمر بهذا البلد. إلى أن انتهى الأمر في نهاية المطاف بالتآمر على سامر لمنع تجديد انتخابه كنائب رئيس. حصل ذلك في مؤتمر كان إخراج المسرحية فيه قد حضّر مسبقاً بعناية.

وحيث أن الطريقة التي جرت فيها الأمور لم تكن مشرّفة، خرج سامر نهائياً. أما صباح، التي كانت حينها أمينة عامة مساعدة، فقدمت استقالتها تضامناً معه واستنكاراً للآلية التي تم بها السيناريو. كتبت بذلك رسالة طويلة وجهتها للمكتب

التنفيذي تبيّن فيها الملابسات وتقدّم الملاحظات والتوصيات. إلى أن تفاجئا ذات يوم باستدعاء البوليس القضائي في دعوى ضد مجهول، وتوجيه الظنون نحو سامر في شكاوى على المؤسسة غير موقّعة. فكانت الطامة. حيث بعد كل الجهود والتضحيات، لم تجد هذه الهيئة الحقوقية طريقة للاقتصاص ممن عمل لها بإخلاص سوى خلق الأكاذيب وتشويه السمعة. لكن، رغم الحبكة المتقنة للقصة وتآمر عدد من أنصاف الحقوقيين، لم يخرج التحقيق بشئ يشبع شهوة المدعي للانتقام وطويت القضية.

كانت هذه النهاية فرصة لاستئناف النقاش في تشكيل لجنة أصيلة تستفيد من الخبرات الدولية والكوادر العربية وتعمل ضمن هيكل جديد. ففي فرنسا، وبعكس البلدان العربية، من السهل جداً تشكيل جمعية. وهي رغم كثرتها لا تغطي حاجات الفئات المحتاجة لهذه الخدمات. لكن لم يكن الهمّ العمل على المهاجرين العرب الموجودين فيها. فمع وجود جمعيات كثيرة متخصصة في هذا المجال، تم التركيز على البلدان العربية وهمومها. خاصة وأنه ليس من تعدد تجارب لجمعيات إقليمية تعمل على حقوق الإنسان. كما أن هناك حاجة لتركيز الضوء على البلدان التي لا تحتضن جمعيات حقوقية بفعل القمع والمنع.

على هذا الأساس تكونت الهيكلية الجديدة. لكن ما أن أعلنت عن نفسها، حتى جوبهت انطلاقتها بحرب شعواء من الأطراف سابقة الذكر لقتل الوليد الجديد. منها رسائل لمنظمات أوروبية ودولية تطلب منها عدم التعامل مع لجنة تعادي السامية. الحصار كان مادياً ومعنوياً، لكن الدرس مفيداً «لغربلة» الناس واكتشاف حجم عقلية الحانوت عند بعض القوى والمنظمات. وأيضاً كي لا تبقى مقاربة صباح مثالية للفضاء غير الحكومي الذي كانت تعتقد أنه يحوي العناصر الأفضل نوعية في المجتمع.

سنحت الفرصة لاكتشاف المهرّجين المروجين الذين تعاطوا مع حقوق الإنسان كسلعة تجارية. كما أتقنوا تقديم «بروبوزال» التمويل قبل أي شئ آخر، ولم تكن نسبتهم ضئيلة. كان أن استغلوا الإفقار، الذي يتعرض له المثقف والمناضل في بلدان

الجنوب، في سياحة حقوق وتجارة مؤتمرات دون قضايا. اكتشفت بروز فئة من «عرب الخدمات» منطقها تقليد المقموع للقامع. ومن شيمها المتاجرة بالمبادئ وخيانة الأصدقاء، لقاء حفنة مكاسب أو موقع يكسبها بعض نفوذ أو يشعرها بأن لها قيمة. مع ذلك ولذا، تبقى هناك حاجة ماسة لمئات من الجمعيات التي تغطي كامل التراب العربي. وحاجة أكبر أن يتحول كل إنسان عربي لمدافع عن حقوقه، وأن لا يتكل على من عداه أو ينتظر فقط مساعدة الجمعيات.

ثابرت اللجنة الوليدة على خطاها ونمت وكبر صيتها. ذلك بفعل ما قدمته من إنتاج ثقافي وفكري وتقارير ميدانية وخدمات عيانية ونشاطات متميزة، بتواصل مع الضحايا في كل مكان. كل ذلك والعمل يعتمد على أشخاص معدودين تطوعوا لخدمة قضايا منطقتهم دون مكاتب وموظفين وإمكانيات. ودون مساعدات أو دعم، إلا النذر اليسير منها من حين لآخر وغير المشروط باجندات الممولين، والذي يبقى محدداً في الزمان والمكان والموضوع.

لكن المكانة التي حازت عليها اللجنة لم تجرّ فقط التقدير، وإنما أيضاً السهام التي رشقها بها الأقربون، وما أكثرهم! أقلها تلفيق الأخبار عن أموال لا تأكلها النيران يستفيد منها القائمون عليها. لكن أليس في هذا برهان على نجاحها؟ ثم هل يحق لمن يعمل ضمن قناعات وأهداف وقيم نبيلة أن يتوقف عند مثل هذه السلوكيات أو ينتظر كلمة شكر، ولو أن الكلمة الطيبة صدقة؟ بالطبع، من الصعب أن يجد المرء دوماً الطاقة اللازمة لدفع المحركات للاستمرار قدماً وعدم الانجرار للقنوط. فهو من طينة البشر ويحق له أن ينتظر المساعدة ولو المعنوية.

المعضلة أيضاً في هذا النوع من النشاط التطوعي، وبعكس الوظيفة، أن أوقات العمل تبقى مفتوحة حتى في العطل والليل. كذلك لضرورة التأليف بين العمل المهني المعيشي والإنتاج الفكري والعمل التطوعي. وهذا النشاط لا يقضي فقط بالاستجابة الآنية للمشكلات والتعامل مع الطوارئ، وإنما خاصة تنظيم الحملات التضامنية والندوات الفكرية والدورات التدريبية وبعثات تقصي الحقائق والمشاركة في برامج تلفزيونية ومحاضرات، وما إلى هنالك من ضرورات تفرض نفسها. وكأن في هذه

الحركة المستمرة ما يسمح بغرس جذور في مكان لا يكفي الانتماء إليه، وإنما يتوجب ردّ الدين إليه ولو من خارج حدوده الجغرافية.

للاستمرار في هذا الحراك الذي بات محور حياة الزوجين، اضطر سامر للاستقالة من عمل الليل ومنح كل وقته للنضال والكتابة. فقد بات بمثابة الدينامو الذي ما كان لإمكانياته إلا أن تتفتق ولنجوميته أن تتألق. مفكر وباحث يتنفّس القراءة والكتابة كالأكسجين، وورشة عمل لا تهدأ أو ينضب معين مبادراتها. بذكاء متوقد ومتابعة نقدية للحدث، يبدع كخزّان من الأفكار ويكتب بغزارة مع براعة في الحجّة ورؤية مستقبلية. ثم يخرج بنتاجه كشاهر السيف في معارك الحاضر والمستقبل وكنقطة مضيئة في ظلمة الواقع العربي.

لكن الدينامو لا يعني التفرد أو احتلال الموقع الأمامي. فمنذ البدء كانت المجموعة التي كونت الهيكلية معروفة بإنتاجها وأخلاقياتها ومواقفها المتميزة. وبات الناشطون يسعون للانتساب لهذه المدرسة الجديدة في طريقة التفكير والعمل. لقد انطلقت مع الطاقات النضالية والفكرية لتونسي وفلسطيني وسوري ولبنانية، لتغتني سريعاً برواد متميزين ومخلصين من أرجاء الوطن العربي.

عملت صباح من ناحيتها على عدة جبهات أمامية ووفرت الظروف الموآتية لاستمرارية التجربة، مع تضحية بالذات والكماليات والراحة والحياة الشخصية. ساعدتها قدراتها الذاتية وخلفيتها المعرفية على الصمود في وضع لا يمكن أن يحسد عليه أحد. وعلى تحمّل عقلية سائدة تغبط المرأة حقها مهما جاهدت وبرزت. فهذه تبقى في خلفية المشهد وعليها أن لا تطالب بالكثير. ولو أن في ذلك تناقضاً مع معاركها في المساواة بين البشر ومناهضة انتهاك حقوقهم. خاصة عندما يصدر ذلك، ليس فقط من أطراف لا تنفك عن إعطاء الدروس بالإيمان والتقوى والدين وفي الوقت عينه لا تحترم صنيعة خالقها، وإنما عمن يعتبرون نخبة مجتمعاتهم وناشطون غيورون في العمل الجمعياتي والحقوقي والمدافعين عن كرامة كل البشر ومساواتهم!

لكن حيث لا يمكن تثوير البشر أو تغيير العقليات بمحض الإرادة والرغبة، كون المشكلة تكمن في الذات قبل أن تكون في الآخر، لم يكن الوقت يسمح بإضاعته

في معارك مع طواحين الهواء. فالمسافة غالباً ما تكون كبيرة بين تبني الأفكار التقدمية وتعلم مبادئ حقوق الإنسان ووعي كنهها وترجمتها لسلوك في الحياة اليومية. كون المطبّات تتأتى في غالبها من الطفولة والتربية ومكنونات اللاوعي.

تعدد الأنشطة كان لا بد منه لكسب العيش ودعم الجمعية الناشئة التي أريد لها أن لا تعتمد على أي تمويل خارجي. إلى جانب التمكين من الانخراط في المجتمع المحيط وتحقيق الذات وتفجير الإمكانيات الشخصية. هاجس صباح كان أن لا يبعدها العمل على العالم العربي عن مهنتها وعن الانخراط في الزمان والمكان الحاضرين. خاصة وأن تفريغ جزء هام من الوقت للعمل الجمعياتي التطوعي على حساب العمل المهني المأجور ضريبته كبيرة. فكيف بالحري في بلد لم يكن فيه لصباح من أحد، باستثناء أخت قدمت لها الكثير يوم احتاجت لها.

ابنتها كبرت بسرعة وتعلمت الاعتماد على نفسها، لكن العمل الجمعياتي لا يستمر إلا بفضل المتابعة اليومية وتضحيات من يحملون لواءه. فالمانحون من دون شروط، والعرب خاصة، لا يطرقون عادة أبواب نشطاء الجمعيات الحقوقية. لذا، يفترض العمل لسن قوانين تعترف بالعمل التطوعي وتمنح أفراده حقوق من يقوم بالعمل المأجور. العمل التطوعي يدرّ الكثير من الأرباح والفوائد على الدولة والمجتمعات، في حين أن هذه لا تقدم شيئاً بالمقابل لنشطائه. وفي البلدان العربية والتسلطية تكلفهم ممارسته ثمناً باهظاً قد يكون حياتهم.

بانتظار ذلك، تبقى صباح عرضة للدوران في دوامة مجاهيل الغد من دون مداخيل ثابتة. موارد تطمئن لامكانية تواصل النشاط، وتسند في الأيام الصعبة بغياب تقاعد لم يؤمنه ما أتيح من عمل مأجور. ذلك في زمن، لم يعد العمر يسمح بالاطمئنان للصحة، ويضع موضع التساؤل استمرارية القدرة على التنطح لمبادئ نبيلة في عالم مادي ومتكالب على مصالحه. وفي بلد لم يعرف أن يستفد من طاقات شريحة واسعة من مهاجريه، حتى من حملة الكفاءات أو الذين حملوا جنسيته.

مجرد طرح فكرة الانتقال لبلد آخر تتوفر فيه ظروف عمل وعيش أفضل لم يكن حتى متاحاً. من ناحية، قاومت ابنتها، رغم السعي الحثيث لربطها ببلد الأم بتمضية

العطل فيه وتعلم لغته، فكرة مغادرة البلد الذي ولدت فيه والذي تعتبره بلدها ولا يساويه أي مكان آخر في العالم. ومن ناحية أخرى، نمط حياة زوجها المرهِق بين العمل والسفر المتكرر والغياب الكثير الذي يلقي على كاهلها بتبعاته. إلى جانب أن بلده، وكمعظم بلدان العالم الثالث الطاردة لأبنائها، لم يؤمن الظروف الموآتية لعودة كريمة لمهاجريه ومنفييه. وإن كان سامر قد استطاع، ولمرة بعد ربع قرن من المنفى، زيارة الوطن ورؤية أهله وأقاربه ومعارفه. هذه الزيارة، على قصرها ورغم فائدتها الكبيرة وأهميتها الرمزية والفعلية، أحدثت لديه هزة كيانية استمرت ارتجاجاتها الشديدة لمدة طويلة.

الشعور بعدم الانتماء للمكان بات يلازمها، وإحدى تعبيراته عدم متابعة أخباره اليومية في وسائل إعلامه. فالصورة التي تعكسها هذه عن وضع العالم العربي أو الشرق الأوسط كانت تصفع صباح بوقاحتها وزيفها. وكان عليها أن تتحلى برباطة جأش كبيرة كي تتحمل مشاهدة ما يعرض أمامها. أما عندما اشتعلت الضواحي الباريسية وحاولت متابعة ما يكتب ويذاع، كان عليها مرة أخرى أن تعاني من إشكالية انعدام الموضوعية لهذه الوسيلة الغاية في الأهمية.

فهي اللبنانية المتحدرة من عائلة مسيحية وحاملة الشهادات العالية، لا ترى نفسها مختلفة كثيراً عن الصورة التي قدّم بها اولئك الذين سموا بالأوباش والحثالة وصوروا كخارجين عن القانون والأعراف. وعندما شرعت بكتابة مقال لإسماع صوتها ووجهة نظرها، لم تكمل خطوتها حيث اعتبرت أن لا جدوى من الكتابة كونه لن ينشر. خبرت ذلك من تجارب سابقة لم تشجعها على المثابرة. لقد فهمت الدرس ولن تضيع المزيد من الوقت في محاولات إضافية.

وزعت صباح وقتها بين العمل المهني والنشاط الحقوقي والكتابة الملتزمة. كما شغلت حيزاً صغيراً منه بتعلم الموسيقى والرقص الشرقيين، لإيجاد فسحات استرخاء وشد الرباط مع الجذور. وإذا لم يكن الاستهلاك بغيتها، فابتياع الملابس كان طريقتها في رفع بعض الغمّ عن قلبها. ربما لتعويض شيء من الفراغ العاطفي الذي يحدثه نوع العلاقات البشرية في المدن الكبرى وبلدان المهجر. لكنها بالمقابل، كانت ترى

أن العمل المتواصل والحركة الدائمة قد لا يكونا قدراً محتوماً، بل نوعاً من الهرب للأمام وشكلاً آخر من أشكال الإدمان. وأي إدمان هو غير صحيّ!

من ناحية أخرى، إذا كان الشعور بالاطمئنان للمحيط جزء من دعائم تشكل الهوية، عندما يعيش المرء في الغربة تكمن إحدى مشاكله في أن لا يجد أصدقاء فعليين. لذا مدت صباح يدها لكل من احتاج لمساعدتها والاعتماد عليها ولم تطالب الآخرين بالمثل، حيث كانت تعتبر أن ذلك واجبها. كما كانت تتوقع الغدر من بشر جبلوا من طينة نبتت في بيئة اعتادت على السلطة التسلطية والتربية القمعية التي لا تؤهل حتى لاحترام الذات كشرط لاحترام الآخرين. فالاشكالات التي يعيشها المهاجر، والتي تضاعف من احباطاته، قد تحوله لمنافس وحاسد وغريم. والأذى يطال بنصاله غالباً من هم في الدائرة الأقرب.

لكن لم يخطر ببالها أن واحدة من هذه التجارب ذهبت لحد أن كادت تعصف بها وتقوّض دعائم عائلتها. ربما أن العقل والموضوعية لا تكفي وحدها لمواجهة الإشكالات التي تعترض الإنسان، كون هذا المخلوق الجبار في ظاهره مجبول من عقل ومن قلب أيضاً. وللقلب منطقه وأحكامه ومتطلباته، وللعلاقات البشرية قوانينها وتوازناتها. محبتها للآخرين جعلتها تدفع الثمن غالياً جداً. وكان لها أن تكافح بكل جوارحها كي لا تطيح هذه التجربة بكل ما بنت.

مع ذلك بقيت تتقيد بحكمة هذه الأقوال: *«الناس يضيعون صحتهم ليجمعوا المال، ثم يصرفون المال ليستعيدوا صحتهم.. يفكرون بالمستقبل بقلق وينسون الحاضر، فلا يعيشون الحاضر ولا المستقبل.. يعيشون كما لو أنهم لن يموتوا أبداً، ويموتون كما لو أنهم لم يعيشوا أبداً.. قد يسببون جروحاً عميقة لمن يحبون في بضع دقائق فقط، ويحتاجون لمداواتهم سنوات طويلة..»*.

من جانب آخر، العمل الذي ثابرت صباح بوضعه نصب عينيها لحل الاشكالات المادية كان التدريس الجامعي، كونه يسمح بهامش حركة للبحث والاهتمام بلجنتها وتأمين الكفاية الاقتصادية. لذا سعت له مراراً وتكراراً إلى أن حصلت عليه بشق الأنفس. لكن ليس عبر وضع ثابت يمكنها من الاطمئنان للغد،

وإنما بشكل تعاقدي سنوي. الجميل في الأمر بالرغم من ذلك أن التواصل مع الشبيبة وفّر فرصة تتيح للرسالة التي تحمل مشعلها أن تصل لآذان صاغية وغالباً متعطشة لسماعها.

بقي الوضع على هذا الحال إلى أن طرح على سامر مشروع برنامج تلفزيوني لحقوق الإنسان طلب رأيها ومشاركتها فيه. تحمست للاقتراح ولم تجد بداً من الاستقالة من عملها الجامعي لتتفرغ لإنجازه. لقد اعتبرت أن عملاً من هذا النوع هو الفرصة المناسبة لتبليغ رسالة حقوق الإنسان لعالم عربي أكثر اتساعاً من ذاك الذي تطاله كتاباتهما ونشاطاتهما الفكرية والنضالية.

صحيح أن القنوات الفضائية العربية ازدادت بشكل كبير. خاصة في السنوات الأخيرة حيث توالدت، كما يشاع، بمعدّل محطة فضائية كل أسبوع. لكن الكثير منها لم يطرح على نفسه مهمة تثقيف وتوعية المشاهد العربي على قضايا أمته المصيرية وتحديات التنمية والإصلاح الديمقراطي. بل اتهمت بالتغيبة والترفيه رخيص المستوى في إطار مخططات إعلامية هادفة. القليل منها من قدم مواداً إعلامية أخبارية ونقاشية هامة، أغنت المشاهد الذي لم يعد رهين وسائل إعلام دولته تتصرف به وبعقله كما تشاء، وتنقل له رأياً واحداً في قالب جاهز. لكن أي منها لم يفرد ضمن برامجه واحداً متخصصاً في حقوق الإنسان. في حين أن هذه القناة الناشئة لم تطرح على نفسها تقديم برامج إخبارية أو ترفيهية، وإنما التصدي لنقاشات حوارية جادة في مواضيع سياسية واجتماعية وثقافية.

في هذه التجربة لمست صباح ومعها سامر مدى قدرة الصورة المرئية على اختراق الأبواب المغلقة. كما وخبراً لأي حد يمكن أن تكون متعبة وممتعة بآن. لكن للأسف لم تدم عملية فتح آفاق جديدة لثقافة الحقوق عبر الصورة والصوت سوى أشهر معدودات. لقد اضطر فريق اللجنة للتوقف بعد إتقان استعمال التقنيات دون معلم، واقتناء الأدوات اللازمة لبرنامج أسبوعي دون استديوهات. وهكذا، مرة أخرى كان الخيار بين حرية القرار، التي طالما كانت مصدر شقاء، وتبني منطق المؤسسة، ولو أن الثمن الخروج بخفي حنين.

لم يكن البعد المادي للمشروع هو الأهم، رغم عدم وجود أي مورد ثابت. بل كان الألم الأكبر من فقدان منبر إعلامي قدمته فرصة يصعب أن تتكرر. ومهما يكن خطاب المثقف في الإعلام، هناك التقييم الشخصي للأداء، وانعكاساته على ما يسمى بالسلطة الرابعة التي هي سلطة من نوع خاص. مما يؤكّد على غربة ثقافة حقوق الإنسان عن المثقف، غربياً كان أو عربياً في ديار الغرب. أما في الوطن العربي والإسلامي منه خاصة، فحدّث ولا حرج.

لقد انتقل الفساد السياسي والاقتصادي إلى مواقع الإعلام العربي. وعاد المال السياسي يمارس دوره في توظيف الإعلام لحماية مصالحه وطموحاته. وإزاء هذا الوضع تبقى وحدها المعايير الإنسانية والأخلاقية ما يحمي الرسالة الإعلامية من السقوط. لكن ما العمل عندما نفقد حتى هذه، وينفرط عقد المسؤولية المهنية لصالح الاستحقاقات السياسية والمادية المباشرة؟

من البديهي أن الاستعمال السيء للسلطة لا ينحصر بالحاكم السياسي، بل بتعبيرات كثيرة هي في جوهرها معارضة للسلطة. ذلك لكون آليات إعادة إنتاج السلطة موجودة بأشكال مختلفة، وإن كانت لحسن الحظ مقزّمة هنا بالضرورة. فالنظم الشمولية والرجعية تترك بصماتها على التكوين الفكري والنفسي للأفراد. والعلاقة جدلية بين الحاكم والمحكوم، بما فيه الغالبية المثقفة.

أما عندما يتعامل المرء مع ثقافات أكثر تقدماً أو انفتاحاً، لا يعني ذلك دوماً إحلال الجديد مكان القديم أو الاغتناء منها. بل قد يكون التمسك بالمفاهيم التي يعتبر أنها من جذور هويته أكبر. وكأنها سترة النجاة في عالم متغوّل مهدد للهوية. لذا وباختصار، ما زالت الثقافة المنغلقة بعيدة كل البعد عن روحية الفيلسوف الفرنسي فولتير عندما قال: *«أنا لست موافقاً على ما تقول، لكنني سأقاتل حتى الموت لتتمكن من قوله»*.

كانت صباح مع توضيح الصورة للمشاهد المتابع. ليس فحسب احتراماً لوفائه، وإنما باعتبار الصمت على هذه السلوكيات يشجع أصحابها على الاستمرار بانتهاجها. علماً أن هؤلاء طرحوا من ضمن مهمات قناتهم أن *«تكون منبراً لتعزيز*

قيم التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان». أصرّت على التوضيح، خاصة أن القائمين عليها استمروا بإعطاء الانطباع للمشاهد بأن شيئاً لم يتغير. كذلك، من أجل أن لا يوضع في موضع مشابه، من لا يستطيع خسارة لقمة عيشه من أجل موقف، وكانوا كثر. وكي لا يقبل ما هو غير مقبول في زمن يفترض فيه أن يكون كل إنسان في موقع المدافع عن حقوقه على الأقل، أن لم يكن أيضاً حقوق الآخرين.

لكن سامر فضّل الصمت وعدم إعطاء القضية أبعاداً تصرف طاقتهما عما هما أحوج إليه. فالمعركة الأساسية هي مناهضة انتهاكات حقوق البشر من نظم حكم تسلطية وبنياتها المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهيمنة خارجية وأطماعها في المنطقة. عوامل تتضافر لتحويل حياة البشر لمسلسل من الكبوات والنكبات والمعاناة. وهما غير قادرين على فتح كل المعارك في نفس الوقت. وما ساء صباح هو أنه لم يكن هناك لغة واحدة ومواجهة صريحة. بل ازدواجية في الخطاب والمشروع. إضافة لاغتياب وتهم في الكفاءات المهنية، في حين أن القائمين على العمل لم يتكلفوا عناء أية مساعدة، بما فيها إعلامها بموعد دورة تدريبية طلبت منهم المشاركة فيها. وصلها شكاوى من أمور لم تسو بعد تركها البرنامج وإنما ازدادت رداءة. كان الحزن ينتابها كلما شاهدت ما آل إليه وضع الوليد الذي أخرجته للحياة بحب وتفانٍ.

الهدف من الصولة والجولة لم يكن في حقيقة الأمر سوى تحييدها من مكان لا يراد لها أن يكون فيه حرية قرار ومسؤولية. بل أن تصبح آداه طيعة ضمن سياسات وتوجهات المشروع العامة، والتي لم تتحمل التعددية بعدما اشتد جناحاها وتمكنت من الحبو. هذه الرغبة بتحييدها كانت تشعر بها من قبل. من مؤشرات ليست دوماً كلامية، وهي التي يفترض بها أن تستدل من سلوكات البشر على ما في دواخلهم. لكن لم تتوقع أن تكتب النهاية بهذه السرعة وعلى هذه الطريقة، وربما بقرار متفرّد ومتسرّع من الشخص النافذ. خاصة وأنها عملت مع المجموعة باندفاع وإخلاص شديدين انطلاقاً من إخلاصها لقضيتهم السياسية، غاضة لذلك النظر عن تلويناتهم

الإيديولوجية وسلوكياتهم الفئوية. لكن مرة أخرى كان عليها أن تواجه خسارة عملها على يد نوع من الناس لم تعرف سوى أن تتضامن معه في مآسيه.

كان يفترض بهذه التجربة كسر القوالب الجامدة التي رسمتها السلطات التسلطية والعادات البالية لمخاطبة العقل والوعي. لتنمية قدرات ذاتية في قراءة الواقع ومواجهة معطياته بنظرة مشدودة للمستقبل تتوخى الابتكار وتعزيز المناعة الذاتية. ورغم أن الطريق طويلة قبل أن تتحول المعرفة بمفاهيم حقوق الإنسان لسلوكات منسجمة معها، يبقى التثقيف بحقوق المواطن، ضمن برامج مدروسة وهادفة، وعبر وسائل إعلام مرئية تدخل بيوت كل البشر، مسألة أكثر من ضرورية.

لقد أبانت هذه التجربة القصيرة أهمية الدور المتميز لقناة من نوع الجزيرة. فهي، رغم سلبياتها العديدة، مارست التعددية وكسرت منطق تلفزيون الحزب الواحد والإيديولوجية السائدة. وبمعزل عن كون هذه الوسيلة ليست في متناول اليد على المدى المنظور، ورغم أن بقاء الإنسان نظيفاً خارج بورصة البيع والشراء قضية مكلفة نفسياً ومادياً، فالعمل الهادف لا يتوقف عند حدود أية تجربة. بل يبحث عن كل وسائل التواصل مع المحتاجين، ولو أنها باتت أقل بديهية في عالم أصبح أكثر تغولاً. مع ذلك هناك اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة قصوى لأنسنة الوجود في معسكر الألم الجماعي، الذي خلقته بربرية القوة وأنانية السلعة وجنوحات التسلط.

○ ○ ○

ملاحق

ملحق ١

مترتبات فوز ساركوزي في الانتخابات الفرنسية على الحريات والسلم الأهلي

انتهت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية مع فوز مرشحة الحزب الاشتراكي سيغولين رويال ومرشح اليمين نيكولا ساركوزي بالمقعدين الأولين وتقدمهما للدورة الثانية في ٦ أيار/ مايو المقبل بعد تصفية المرشحين العشرة خلال الجولة الأولى. سيشارك في الانتخابات ٤٠ مليون فرنسي من أصل ٦٠ مليونا، بين كاثوليك يشكلون نحو ٨٢٪ ومسلمين ٥٪، أي ستة ملايين خمسة منهم عرباً ومهاجرين في غالبيتهم من المغرب العربي ونصفهم يحق لهم التصويت، أما اليهود فيبلغ عددهم ٧٠٠ ألف أي حوالي ١٪.

يدلل استطلاع رأي لحساب يومية لاكروا أجرته في اليوم التالي لانتخابات الدورة الأولى على شعور الديمقراطيين كما المهاجرين، وبخاصة العرب والمسلمين، في فرنسا بخطورة المرحلة. المؤشر ليس فقط ارتفاع نسبة المقترعين في صفوفهم وبالخصوص الشبيبة، وإنما تصويتهم الكثيف للمرشحة الاشتراكية رويال، أي ٦٤٪ مقابل ١٪ لساركوزي، في حين حصل مرشح الوسط على نسبة ١٩٪ من هذه الأصوات. هذه الأرقام خرجت على هذا الشكل بغض النظر عن درجة ممارستهم لشعائر دينهم أو عدمه، وربما ليس تبنياً لبرنامج رويال في جميع الحالات بقدر ما هو لسد المنافذ أمام مرشح اليمين.

رغم تقليص الفارق بينهما، استطلاع جديد للرأي ما برح يعطي مرشح اليمين الحظ الأوفر في الفوز في الدورة الثانية أي ٥١٪ لساركوزي، مقابل ٤٩٪ رويال.

لكن ما زال كل شيء قابل التحقق حتى اللحظة الأخيرة، حيث ثمة كتلة كبيرة من الأصوات لا يمكن التكهن بكيفية توزعها بين الطرفين. خاصة تلك التي صوتت لمرشح الوسط فرانسوا بايرو، الذي أعلن أن من انتخبه حر باختيار من يشاء. بكل الأحوال، لا يمكن للاستطلاعات أن تشكل صورة أمينة لما سيجري في الانتخابات، حيث ما زالت الضبابية تغطي المشهد. لنتذكر أنه في الانتخابات السابقة لم تتوقع هذه الاستطلاعات صعود مرشح اليمين المتطرف للدورة الأولى على حساب المرشح الاشتراكي. فهي لم تكن كافية الحساسية لتتلمس على الأقل أن نبض جزء لا بأس به من الناخبين كان يتجه للاقتصاص من ليونيل جوسبان، ومنهم إثر تصريحاته عن الفلسطينيين والمقاومة اللبنانية بمن فيهم من يصوت عادة للاشتراكيين. والواضح أن حذر المرشحين عالٍ هذه المرة من اتخاذ مواقف واضحة من بعض الملفات التي تتعلق بالسياسة الخارجية.

هذه الأرقام قد تبدو للبعض مفاجئة لو علمنا كيف عمل المرشحون الآخرون على استمالة مهاجرين من أصول عربية للترويج لبرامجهم واستثمار تأييدهم لهم. والهدف كان من وراء ذلك إظهار انفتاحهم على العرب، في الحين الذي يعلم المتابع أن تواجد هؤلاء الممثلين كان ضئيلاً. بما لا يشكل قوة ضغط حقيقية تساهم بأخذ مطالب من يمثلون بعين الاعتبار، على الرغم من قوة تأثير الأصوات المسلمة في تقدم مرشح على آخر.

ليس لنا أن نغض الطرف عن الدور الذي يمارسه المال السياسي في توظيف الإعلام لحماية مصالحه، وبالتالي تقديم المرشح ساركوزي على من عداه. بما يضرب في الصميم احترام المعايير الموضوعية أو الالتزامات القانونية لهذه الوسائل. كما لا ننسى الاهتمام الكبير للجيران الأوروبيين بما يجري في فرنسا وتأثيره على أوضاعهم الخاصة والمشتركة بالنظر لاختلاف خيارات الطرفين المتنازعين. ونذكّر بدخول أطراف خارجية أساسية في الحلبة وتأثيرها الذي لا جدال فيه كالإدارة الأمريكية وإسرائيل التي تدفعان بمرشح اليمين الذي يعد مرشحهما بامتياز. حتى أن حكومة السنيورة في لبنان لم تتورع عن الدعوة لمساندته والتبرع لحملته، التزاماً منها على

الأغلب بسياسة الوفاء للرئيس المنتهية ولايته جاك شيراك بفعل صداقته المعروفة لرئيس الوزراء اللبناني الذي اغتيل، رفيق الحريري (وهو الذي تعامل مع الملف اللبناني «بشخصانية ودون عمق» على حد قول رولان دوما وزير خارجية فرنسا الأسبق). ولو أن الخلافات بين الشخصين (شيراك وساركوزي) كانت كبيرة رغم انتمائهما لحزب واحد.

لن أدخل هنا في تحليل البرامج الانتخابية للمرشحين مكتفية بالإشارة إلى أن الحملة الحالية كانت حملة أشخاص أكثر منها برامج انتخابية، لعبت فيها العواطف والصورة دوراً أكبر من الأفكار. مما حدا ببعض المحللين للقول بأن شخصية الرئيس الرمزية فقدت عهدها. عهد جاك شيراك مهد لهذا الأمر بشكل كبير، خاصة عبر سياساته في الشرق الأوسط التي كثيراً ما غلبت فيها العواطف على المواقف المبدئية وغابت الأفعال وراء الأقوال. ذلك خلافاً لدورة ١٩٨١ وما سبقها والتي وضعت في مبارزة حقيقية مشروعين سياسيين مختلفين.

من الواضح أنه في الحملة الحالية تغلبت الأنا على النحن. ظهرت الأنا بقوة مع تسليط الأضواء على الحياة الشخصية للمرشحين وعلى القيم التي دافعوا عنها، واضعين في الخلفية البرامج الانتخابية والأفكار السياسية والأطروحات الإيديولوجية. الأمر الذي سيكون له كبير تأثير على قرار عدد هام من الناخبين. ليس فقط المترددين منهم حتى اللحظة الأخيرة. وإنما أيضاً جزء من الذين اتخذوا قرارهم باختيار مرشحهم منذ البداية، وأحياناً بتعارض مع توجهاتهم السياسية الأصلية. فالكل بات يلمس ضيق المسافة التي تفصل اليمين عن اليسار، خاصة منذ وصول فرانسوا ميتران في ١٩٨١ للرئاسة. وهذا ما شعر به المرشح بايرو وحاول العزف على أوتاره، مسبباً آلام رأس للمرشحين الفائزين.

الإحصاءات تشير إلى أن عدد المسجلين الجدد ارتفع بحدود ٣,٣ مليون ناخب جديد نسبة لـ ٢٠٠٢. بالتأكيد هناك نمو ديموغرافي في فرنسا يعود الفضل فيه بنسبة كبيرة للمهاجرين والفرنسيين من أصول أجنبية. علاوة على ازدياد الاهتمام لديهم وبشكل ملحوظ بتأثيرهم في مجرى الأمور. وحيث أن الشبيبة غالباً ما تصوت

بالقسم الأكبر منها لليسار، فقد تسجل على اللوائح الانتخابية خلال الأشهر الأخيرة للسنة الفائتة ١,٨ مليون ناخب جديد تتراوح أعمار غالبيتهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة خصوصاً تكاثر الصفحات على الانترنيت التي تتوعد لساركوزي بأنها لن تدعه يمر وستصوت لأي كان عداه كي لا يصبح الرئيس المقبل لفرنسا. فهي تخاف من شخص يعمل لمصالحه الشخصية أكثر منه للجمهورية وللصالح العام. كما وتخشى استعماله الماهر للماكينة الإعلامية الذي قد يكفل له ربح الجولة الثانية من دون أن تكون الأغلبية مؤيدة بالضرورة لأطروحاته. وهذه الشرائح تؤكد على أهمية رمزية وجود امرأة بقيادة فرنسا. هذا البلد الذي تاجر كثيراً بمقولات المساواة والعدالة، حان الوقت له ليترجم فعلياً أطروحاته في عدم الميز بين الجنسين من خلال إيصال امرأة لسدة الحكم.

أتوقف عند بعض المؤشرات التي تدعو للتأمل في نتائج عملية الاقتراع في بلد ديمقراطي، لافتة الأنظار لخطورة أن يصل مرشح اليمين لسدة الرئاسة الفرنسية. وذلك انطلاقاً من مواقفه وتصرفاته وتصريحاته، وعلى ضوء الإجراءات التي اتخذها عندما زاول خلال سنوات مهامه كوزير للداخلية. فللأسباب هذه لا يمكن لمواطن فرنسي ومدافع ملتزم عن حقوق الإنسان الوقوف على الحياد في معركة لا تقرر مصير فرنسا للسنوات القادمة وحسب، وإنما تؤثر أيضاً على مستقبل أوروبا والشرق الأوسط. ففرنسا ستعيش فيما لو وصل هذا الشخص لسدة الرئاسة عهداً قد يزعزع دولة القانون ويسدد ضربات لحقوق الإنسان كما فعل مثله الأعلى جورج بوش.

إنه يعتزم تغيير الدستور لتوسيع صلاحيات الرئيس على حساب رئاسة الوزراء والبرلمان. كما ينوي زيادة تمويل وزارة الدفاع ليتسنى لفرنسا الانخراط في حروب أمريكا وإسرائيل وتغذية موارد مصنعي الأسلحة من مثل داسو ولاغردير الذين يدعما ترشيحه. وحيث يلعب على الهاجس الأمني للمواطن، فهو سيعمم استعمال أجهزة الفيديو للمراقبة في الأماكن العامة، كما فعل بلير، وسينشئ سجون بإدارة خاصة. وبالاعتماد على تفييش البشر واستعمال وسائل تنتهك خصوصياتهم، يفترض أن يتمكن من توقيف أشخاص لمجرد الاشتباه بهم. سائراً في ذلك على خطى دبليو بوش

الذي يريد أن يقلده، بالتطلع للبرلة أكثر انفلاتاً وهمجية وتدميراً للعالم، والابتعاد عن النموذج الفرنسي الذي ما زال يحافظ على مكتسبات اجتماعية هامة.

فالرجل أثار ضجة وردود أفعال كثيرة مستنكرة عندما تعرض من جملة المواقف التي أظهرها لتأثير المخزون الوراثي على السلوك الإنساني وعلى الجنوح. كأن يصرح مثلاً أن أصحاب الجنس المثلي يلدون على هذا الشكل، أو أن الشباب الذين يقدمون على الانتحار يحملون هذه النزعة من ولادتهم. في حين أننا نعرف من علم النفس أن تأثير التربية حاسم في نمو الطفل حتى منذ وجوده في رحم أمه. هذا المنطق يبرر التعامل بشكل تمييزي بين البشر انطلاقاً من الاختلاف الجيني بينهم، ويذكّر بالخطاب النازي في ألمانيا قبيل الحرب الكونية الثانية.

إضافة لذلك استهجنت منظمات حقوقية الانحراف في تصريحاته عن المسلمة الأساسية للثورة الفرنسية القائمة على ربط الجمهورية بالمواطنة وليس بأطروحات الهوية الوطنية. فالجنسية الفرنسية ومنذ قرون تجمع قوميات متعددة وترفض أي تمييز على أساس قومي. لقد ربط ساركوزي الاندماج بمؤشرات الجنسية مغلباً ذلك على مساواة الجميع أمام القانون. بحيث أن الهوية القومية باتت أساساً للتراتبية بين مكونات الجمهورية. لقد جعل المفاهيم الجوهرية مسألة نسبية، أي ترك فراغاً يحمل شحنات التعصب الذي يضرب الجمهورية من داخلها لو أفلت من عقاله.

هذا علاوة على ما يعلمه الجميع ولمسوه خلال انتفاضة الضواحي، موقفه الاستعلائي والاستعدائي من المهاجرين، حيث كان لكلماته البغيضة مفعول النار في الهشيم. تصريحاته المهينة للشبيبة وقتذاك أضافت لمعاناتهم اليومية ما لا يجدر بمسؤول سياسي أن يتلفظ بمثله. حيث قد يكفي الشعور بالاحتقار والمهانة أحياناً ليكون الشرارة التي تبرر أعمالاً عدوانية هدفها الدفاع عن الكرامة والهوية، أي عن الذات المهددة. اللهم إلا إذا كان هذا المسؤول غير مسؤول عن أفعاله وأقواله.

لا ننسى أن نأخذ بعين الاعتبار في خضم هذا الوضع الصورة السلبية التي عانى منها وما زال بشكل خاص المسلمون في ظل ما سمي بالحرب على الإرهاب منذ أحداث أيلول ٢٠٠١. لقد اجتهدت في تلك الأثناء لوبيات الضغط وقوى الظل وما

برحت تجدد عزائمها لربط الإرهاب بالإسلام والعرب. وكان ساركوزي كوزير للداخلية رمزاً لهذه المواقف والمبادر لجملة القوانين المقيدة للحريات منذ عام ٢٠٠٢. الأمر الذي يطرح السؤال أن كانت الجمهورية ستتركه يقودها إلى حيث يشاء، أم أنها ستجد الوسائل الناجعة للدفاع عن نفسها؟ ذلك كي لا يصار لاختزال هذا المنطق في العناصر الأضعف، والتي هي الفئات المستضعفة التي منها ما هو ليس مرتبطاً بالضرورة بمعنى اتني أو ديني. والمتروكة لشأنها مع فوضى سوق العمل وتبدل سلم القيم وزحف العولمة المتوحشة. أي ربط العمل بالجماعة والدولة، بما يفرق بين الأفراد من حيث من هم وليس فقط ما يفعلون.

من الجدير بالاهتمام أن موضوعة الهجرة دخلت بقوة هذه المرة في المعركة الانتخابية حيث من خلالها حاول المرشحون دغدغة مشاعر الناخبين لكسب تأييدهم. اللاعب الأساسي، نيكولا ساركوزي، لم يألو جهدا في استمالة أصوات اليمين المتطرف الذي مثله جان ماري لوبان لسنوات طوال. فبالنسبة لهذه الشريحة يعتبر المهاجر البعبع الذي يترصدها ليفقدها صفاء حياتها ويهدد أمنها ويسلب منها عملها وخبزها اليومي. وبالرغم من أن الجميع لعب على مشاعر الهوية الوطنية بحيث توارى خلفها مفهوم الجمهورية، كان ساركوزي هو السباق في هذا المضمار رغم كونه من أصول مهاجرة. وكأني به يعمل على تأكيد فرنسيته أكثر من الفرنسي الأصلي ليكون مقبولاً منه. هذا التحضير للأرضية بدأه منذ زمن طويل ولم ينتظر حتى اليوم للعمل عليه حيث أتاحت له المناصب الوزارية التي شغلها الفرصة لذلك.

ما يخيف في هذا الرجل هو عدوانيته العالية التي تتجلى في ممارساته والقوانين التي كان وراء سنها كما في إطلالاته الإعلامية اللاهثة وراء أصوات سريعة وبأي ثمن. لقد لعب كثيراً على عامل الخوف عند البشر وطرح نفسه الحل لمشاكلهم من خلال التأكيد على تعزيز أمنهم والتوجه لكل شريحة اجتماعية بما يتوافق مع ما تتوق له من تطلعات. وما يعلق في حلقهم هو أنه يصف نفسه «بغريب في بلده» ومنبهر بالنموذج الانكلوساكسوني، في حين أنه يريد في الوقت عينه أن يمثل فرنسا ومصالحها في المحافل الدولية ويدير الشأن العام الداخلي. وفي الوقت الذي يفترض

أن يقوي اللحمة الوطنية، هو يعمل على التفرقة ويظهر الاحتقار والاستعلاء ويعزف على مشاعر الخوف ويهدد الحريات ويضطهد المؤسسة القضائية ويعمل لصالح المؤسسات المالية والاقتصادية ويضحي بالمكتسبات الاجتماعية التي حصل عليها الشعب الفرنسي بنضالاته، ولا مجال هنا للتفصيل في ذلك وإلا استنفذنا صفحات بكاملها.

كشف ساركوزي في مداخلة له أمام كبار الشرطة أن مدد دراسة طلبات اللجوء في الأوبفرا قد قلت للنصف أو أقل، كذلك تراجع عدد طالبي اللجوء من ٦٥ ألفا في ٢٠٠٤ إلى ٢٥ ألفا في ٢٠٠٦، بما عده انتصاراً لما اتخذه من اجراءات. وقد اعتبر أن «القنبلة الموقوتة» التي زرعها الاشتراكيون خلال حكمهم هي العائلات التي تعيش في شبه سرية ولها أطفال يذهبون للمدارس. بينما كان اليسار الفرنسي ومن هم في أقصى اليسار بالخصوص قد نددوا بالطرد الجماعي لأطفال المهاجرين الذين لا يحملون أوراق إقامة. كما وتحركوا لمناهضة سياسته ومنع فصل الأطفال من المدارس الفرنسية على أساس حق الطفل بالتعليم. وحقه أن لا يدفع ثمن وضع أهله المحرومين من أوراق تؤهلهم للعيش في فرنسا، خاصة وأنهم ولدوا أو ترعروا من صغرهم فيها.

الإجراءات التي اتخذت في صيف ٢٠٠٦ بما يخص قانون الهجرة والاندماج والتي وقف ساركوزي وراءها، قضت بوقف منح بطاقة إقامة أوتوماتيكية للمهاجرين السريين الموجودين منذ عشر سنوات على الأراضي الفرنسية. كذلك صعبت شروط التجميع العائلي ومنح أوراق إقامة أو جنسية للمتزوجين من فرنسيين. وقد استحدثت بطاقة إقامة مدتها ثلاث سنوات للطلاب الذين تظهر «شخصيتهم وقدراتهم أنهم مكسب لنمو وإشعاع فرنسا». كما يفترض تسهيل منح أو تجديد أوراق الإقامة للطلاب الذين حصلوا على تثبيت مشاريعهم من طرف بلدانهم والقنصلية الفرنسية فيها. والمهاجرون الجدد عليهم التوقيع على «عقد استقبال وإدماج» وتلقي «تعليم مدني ولغوي». لقد اقترح إنشاء وزارة «للهجرة والهوية الوطنية» سال الكثير من الحبر حولها وانتقدتها رويال قائلة أن الاعتقاد بأن الهجرة الطبيعية تهدد الهوية الوطنية

خطأ لا يغتفر. وهي التي تعهدت بإجراء إصلاح شامل للمؤسسات الفرنسية وباستفتاء على «جمهورية سادسة» تفرض قيوداً على الرئيس وتمنح البرلمان المزيد من السلطات.

بعد مغادرة السيد ساركوزي لمهامه في وزارة الداخلية والانخراط في حملته الانتخابية للرئاسة الفرنسية، أعلن نيته أن أصبح رئيساً للجمهورية أن يشترط معرفة اللغة الفرنسية لمن يطلبون التجميع العائلي. فمن سيعيش في فرنسا يفترض به أن يكتب ويتكلم بالفرنسية، حيث اللغة من صلب الهوية والثقافة التي عليها مقاومة التحول لشكل موحد للعالم. واختبارات اللغة سيتم على أساسها انتقاء المهاجرين، تماماً كما فعل طوني بلير في بريطانيا. الهدف من ذلك هو الهجرة المنتقاة التي تتحلى بقدرات ويسهل إدماجها. بحيث تصبح المسطرة في أوروبا متشابهة لقبول الأجانب (ما زالت بلجيكا والسويد وتشيكوسلوفاكيا تشذ عن قاعدة امتلاك لغة وثقافة البلد المستقبل). وبدلاً من أن تكون هذه الشروط لقاء الحصول على الإقامة، بات عدم امتلاكها أو الرسوب في امتحان اللغة مقياساً لقبول أو عدم قبول تجديد أوراق الإقامة.

لقد توصل ساركوزي لفرض قانونين في ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ متعارضين بخصوص الأجانب. خفف الأول جزئياً العقوبة المزدوجة، في حين صعّب الثاني شروط تسوية ملفات من هم في وضع غير نظامي وشروط دخول وإقامة الأجانب. ولم تعد تسوية وضع المهاجرين بمن فيهم السريين بعد عشر سنوات إقامة تحصيل حاصل. ترافقت هذه التشديدات بارتفاع حالات الترحيل (٢٤٠٠٠ السنة الفائتة). وهو ما زال رقماً أدنى من الهدف الموضوع. وقد كان يفترض بقانون ٢٠٠٦ أن يفتح باباً للهجرة المنتقاة، وجرى توقيع اتفاقات في هذا الصدد مع بعض البلدان.

عندما كان ساركوزي رئيس بلدية مدينة نويللي في الضاحية الباريسة الغنية، لم يكن فيها سوى ٣٪ من المساكن الشعبية. وكان يفضل أن يدفع ضريبة إضافية بدلاً من بناء ٢٠٪ من هذه المساكن كما يقضي القانون. وعندما أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية شرع بشراء أسلحة جديدة لأفراد البوليس وخصصهم بأموال أكثر وعزز من

دورهم. كما وأوعز لهم بأنه ليس من مهامهم اللعب بالكرة مع الصبيان. فقد وجد من سبقه في هذه الطريقة تأهيلاً لصورة الشرطي عند من يعتبره ممثلاً للسلطة، وبالتالي تعامل معه باحتراز أن لم يكن بكراهية.

هو يود أن ينشئ فيما لو وصل للرئاسة إدارة موحدة للاستخبارات بشعبها المختلفة من أجل محاربة فعالة للإرهاب. مما يجعل السيطرة عليها من السلطة السياسية أكثر سهولة. كذلك وضع سياسة تحاسب الشرطة على النتائج. الأمر الذي رفع نسبة الاستدعاءات والتوقيفات، وجعل البوليس نفسه يحتج على هذه الإجراءات. وقبل خروجه من وزارة الداخلية رتب الأمور بشكل يمكنه من أحكام قبضته على الدولة في حال فوزه، حيث عين في مناصب حساسة داخل أجهزة الشرطة سبعة من أصل عشرة أشخاص ولمدة خمس سنوات. هم يعدّون من رجاله المقربين له وأصدقائه القدامى، بحيث يستطيع أن يعتمد عليهم كلية. تحت إمرتهم عشرات الآلاف من رجال الشرطة المنتشرين في الأماكن الحساسة، وفي تصرفهم إمكانيات مالية ومادية هامة، منهم المدير العام للشرطة الوطنية الذي يشرف على ١٣٦ ألف شرطي.

باسكال بونيفاس، الباحث في قضايا الشرق الأوسط، يتوقع أن لا يتابع ساركوزي نهج أسلافه في الجمهورية الخامسة منذ ديغول، بالنسبة للقضايا العربية وبنوع خاص الصراع العربي الإسرائيلي بشكل فعال. وهو على الأقل لن يقف بمواجهة السياسة الإسرائيلية وسيمشي بركب السياسة الأمريكية. فعندما ذهب ساركوزي لأمريكا وزار بوش، أبدى إعجابه بالمجتمع الأمريكي منتقداً منتقديها. كذلك انتقد «سياسة جاك شيراك في الشرق الأوسط وعنجهية فرنسا». الأمر الذي وصل لمسامع شيراك ووصف هذا التوجه الاطلنطي بالسلوك اللامسؤول الذي سيطيح بالخاصية الفرنسية. وقد وصفه أحد الاشتراكيين إثر ذلك بأنه واحد من المحافظين الجدد الفرنسيين. في حين ذهب رئيس وزراء سابق للتحذير من خطورته، خاصة وأنه يملك إمكانيات مالية وإعلامية هامة.

أما شارون الذي استقبله في ٢٠٠٤ كرئيس دولة ووصفه بصديق إسرائيل، فقد حصل على تطمين بأنه لو وصل للاليزيه سيغير النهج الذي كان سائداً قبله ويتفهم

أكثر دعوات الإسرائيليين. هؤلاء «الأصدقاء» الأوفياء الذين كافأوه بطبع طابع يحمل صورته بمناسبة ميلاده، قد بادلهم الود بمثله. بالنسبة له إسرائيل لها ليس فقط الحق في الدفاع عن نفسها في الاعتداء الأخير على لبنان، وإنما عليها واجب القيام بذلك.

من ناحية أخرى كانت أول زيارة للمرشح ساركوزي لبريطانيا حيث استقبله بلير على الغداء. فهو معجب به أيضاً لشجاعته. بالتأكيد هو سائر على خطى هؤلاء حيث حوّل فرنسا خلال هذه السنوات التي قضاها وزيراً للداخلية لدولة بوليسية. بات يفصلها الكثير عن الصورة التي عرفت عنها كبلد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وله في ذلك تأثير كبير. المرتجى هو أن لا تكون الأسابيع الخمسة لانتفاضة الضواحي السابقة مقدمة لما يمكن أن يحصل فيما لو ربح الرئاسة.

نختم بهذه المعلومة من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان التي وجهت لمرشحي الرئاسة استجواباً حول مواقفهم من الملفات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو يعتبر تقليداً فرنسياً منذ أكثر من ربع قرن. لقد استلمت أجوبة من كل الذين وصلهم بريدها هذا، ما عدا مرشح واحد رفض الإجابة على الاستمارة وهو نيكولا ساركوزي. إنه مؤشر إضافي عند هذا المرشح في الامتناع عن التعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان. لقد عمل مؤخراً على منع صدور كتاب للقاضي سيرج بورتلي يتعرض فيه لسياسته الأمنية، بحيث اضطر الكاتب لتوزيعه على شبكة الإنترنت كي يصل للقراء قبل الانتخابات. إلى أن تجرأت في نهاية المطاف منشورات ارماتان وقررت إصداره قبل ثلاثة أيام من الدورة الثانية!

○ ○ ○

ملحق ٢

من التهميش إلى التهشيم: قراءة في أحداث فرنسا

بعد أكثر من أسبوعين على أعمال الشغب التي طالت نواحي ومدن فرنسية عديدة إثر وفاة مراهقين ملاحقين من الشرطة، بتاريخ ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥ في مدينة أولني سوبوا في الضاحية الباريسية، ما زال الوضع لم يهدأ. اضطرابات الضواحي القريبة انتقلت لمدن فرنسية أخرى بالرغم من إحياء قانون حالة الطوارئ (١٩٥٥) بعد رميم، ومنع التجول والتوقيفات الواسعة التي طالت القائمين بأعمال الشغب، وزيادة أعداد الشرطة المخولة بحفظ الأمن، والتعويل على عطلة نهاية الأسبوع الطويلة التي توافقت مع الذكرى السنوية لهدنة الحرب العالمية الأولى.

من المنشآت الحكومية إلى السيارات، كل شئ ما زال مرشحاً لأن تطاله ألسنة النيران وأيادي التخريب والتدمير لشبان يصبون جام غضبهم على ما تمثله رمزياً وفعلياً معالم المجتمع الذي وضعهم على قارعته. لقد بلغ عدد الموقوفين عدة مئات من الشبان، نصفهم من القاصرين، غالبهم ليس له سجل جنائي وليسوا جميعاً متحدرين من عائلات مهاجرة. أحيل قسم منهم للمحكمة وحكم على عدد بالسجن، حيث أعطيت تعليمات بإنزال أقسى العقوبات لإعطاء الدرس. وكما يؤكد وزير العدل، ليس هناك من يقف وراء هذه الإعمال بالتخطيط لها، مثلما راح بعضهم للقول.

لقد بدت العواصم الأوروبية قلقة من وصول العدوى إلى أراضيها، خاصة بعد بدايات حوادث شغب أصابت ألمانيا وبلجيكا وهولندة. وحيث ليس بينها من نموذج يحتذى في سياسات الإدماج المتبعة فيها، لا يمكن لأحد أن يشعر أنه بمأمن من

انتشار هذا النوع من العنف. ومن ردود الفعل المحتملة على الظروف الصعبة التي يعيش فيها المهاجرون على أراضيها.

مع استمرار الأزمة، برز من يتفوه بعبارات خارجة عن السياق والموضوع مثل «حرب أهلية»، ويطالب بإنزال الجيش إلى الشوارع. في حين فضّل آخرون الدعوة لتجنيد الطاقات لمعالجة الإشكاليات العالقة بتحسين ظروف التعليم وتوفير فرص العمل والحد من البطالة ومن التمييز وإعطاء الاهتمام للسكن. أما مقترحات الحكومة فذهبت لإعادة صرف مساعدات للجمعيات الأهلية كانت قد حرمتها منها في السنوات الأخيرة الماضية. كما لإعطاء منح للمتفوقين وتشجيع مشاركة المهاجرين في الاقتراع على المستوى المحلي واتباع سياسات جديدة في السكن والتعليم. هذا التعليم الذي لن نخوض في جدل حوله الآن حيث أن مشكلته تستدعي نقاشاً طويلاً لا تتسع له هذه المقالة.

بانتظار التنفيذ، يمكن القول أن هذه الاقتراحات تحمل أسوأ مرضين فرنسيين وهما: الأول، الطابع الفوقي لوضع السياسات والذي يجري بمعزل عن أصحاب الشأن. فهؤلاء ينظر لهم بالأساس كقاصرين وغير قادرين على المشاركة في حل مشاكلهم. والثاني، العقدة التقليدية المتعلقة بالهجرة والتي تقوم على أن السياسي في حال قيامه بإجراءات لتحسين أوضاع المهاجرين، عليه بالمقابل طمأنة الأصوات اليمينية المتطرفة وتقديم التعهدات.

سؤال يطرح نفسه بإلحاح: من المستفيد مما حصل؟ هل يوجد طرف ثالث أو قوى مؤثرة تقف في المساحة الخلفية للصورة لها مصلحة في أن يحصل هذا الشرخ بين أبناء المهاجرين والبلد الذي استقبل أهلهم؟ هل القنبلة الحارقة، التي طالت الليلة الفائتة مسجداً في كاربنترا بعد ضرب المصلين في مسجد بلال قبل أسبوعين، هي محاولة لصب الزيت على النار وربط الحوادث بالمسلمين والإسلام، رغم رفض أشكال التمثيل الإسلامية المختلفة الربط بين ما جرى والإسلام؟

السؤال يبقى مفتوحاً، ويتعزز على ضوء ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط. بكل الأحوال لا يمكن تغييب انعكاسات العنف الذي تعاني منه المجتمعات هذه

وبلدان العالم الثالث إجمالاً الواقعة تحت ضغط موازين القوى السياسية والاقتصادية. انعكاسات من نوع الشعور بانسداد الأفق والمهانة وصعود التوتر والقلق من المستقبل والانغلاق الاضطراري على الذات. خاصة مع تعميق الشرخ بين المجتمعات والثقافات منذ أحداث أيلول ٢٠٠١ والحرب على الإرهاب وتشويه صورة الإسلام والمسلمين. وقد لعبت وسائل الإعلام، مقروءة أو مسموعة أو مرئية، دوراً لا يمكن بأي حال من حال وصفه بالموضوعية. خاصة مع التأثير المتزايد للوبيات الضغط وللتوجيه الذي تعتمده في نقل الخبر والصورة. مما حدا بالبعض عند توفر الفضائيات العربية لتجنب القنوات الفرنسية التي فيها ما لا يشفي غليلهم باستقاء المعلومة. إضافة لما تحمل لهم أحيانا من صور سلبية عن ذاتهم ومحيطهم.

سؤال آخر يطرحه الجميع : على من تقع المسؤولية في ما حصل؟ على القائمين بأعمال العنف أم أهاليهم أم الدولة؟ هنا الصورة معقدة تستدعي عدم التسرع. ولإيفاء الموضوع حقه تحتاج لأبحاث ومؤلفات وليس لمقال، من أجل تبيان جوانب السؤال المتشعبة والمترابطة بعلاقة وثيقة بين السبب والنتيجة. لكن لا يمكن أن يتوخى كائن من كان الموضوعية أن لم يقر بأنها مسؤولية جماعية، وإن لم تتوزع بنفس المقدار على جميع الأطراف. إنها مسألة سهلة القاء التبعات على الآخر والهرب من مواجهة الذات لإصلاح ما فسد فيها وتغيير زاوية الرؤيا.

لكن هناك من يحاجج بأن مسؤولية الأهل في تربية أبنائهم مرتبطة بقدر كبير بما اتبع إزاءهم من سياسات تهميش وإقصاء جعلتهم يشعرون بالانتقاص من قيمتهم في نظر أبنائهم وبالمسافة منهم. خاصة عندما لم تستوعب المدرسة والمؤسسات التربوية خصوصياتهم وتعاملت مع الاختلاف لمحوه وليس للاستفادة منه. هذا الإقصاء يتعمق مع الجهل بقوانين وقيم المجتمع المستقبل ومع الامية في أحيان كثيرة. وبالتالي تنشأ عدم قدرة على متابعة أولادهم وأحيانا يضطر الولد للعب دور الوالد بسبب عامل اللغة. فتختلط الأدوار بشكل يسئ لصورة الأهل لدى أبنائهم وتهتز معالمها لديهم، في حين أنه من المفترض الاقتداء بهم لتشكيل الهوية.

هذه التربية، التي تعاني من اشكالات بنيوية ومن الظروف المحيطة، تؤدي عند البعض لتمرد على القوانين والضوابط وممثلي السلطة، أية سلطة، كرد فعل للمحافظة على الأنا من الانهيار. وفي وضع غير صحي، لا يعد من معنى سؤال الشباب العابث بالقيم والرافض للوضع أن فكّر لحظة بنتائج ما ستجره أفعاله عليه وعلى أبناء جلدته من انعكاسات سلبية. خاصة في زمن يسهل فيه تعميم الجزء على الكل ونبذ الآخر المختلف عرقياً أو دينياً. وعندما يصبح سلوكه مدعاة قلق للذات التي تشعر بالتهديد الذي يحمله لها هذا الآخر. هذا الشرخ مدعو للاتساع حتى بين أبناء الجالية المهاجرة نفسها، بين مغاربة ومشارقة. بين أفراد كل جالية، بين من ينتمون لديانات مختلفة، وبين من يتبعون استراتيجيات متباينة للانخراط في المجتمع، أن برفض نموذج البلد الأم وتبني نموذج البلد المستقبل، أو العكس، أو ما بينهما.

أما بما يخص مسؤولية الدولة، فمن المعروف تخبط السياسات الفرنسية على اختلاف الحقبات. فالحكومات المتعاقبة لم تتبع مساراً متناسقاً وواضحاً، معطية الانطباع بمعالجة الأزمات بنظرة تمييزية أن لم نقل عنصرية. مما أدى لتعفّن الوضع وزيادة مشاعر الاحتقان والنبذ الاجتماعي والمراوحة في المكان أن لم يكن التقهقر. ولنا في معركة الحجاب مثال على سوء إدارة قضايا اجتماعية هي بعلاقة بالهوية أكثر منه بالدين.

لقد عاش أبناء هذا الجيل (الذي يطلق عليه الباحثون تسمية الجيل الثالث) تجربة البحث عن عمل دون جدوى. بات لديهم قناعة بأن أحداً لن يقبل بهم لسبب أو لآخر، حتى ولو ولدوا في هذا البلد وحملوا جنسيته. يكفي وجود علامات فارقة كالاسم أو لون السحنة كي يعتبروا فرنسيين من الدرجة الثانية وغير مرغوب بهم، بالرغم من مساواتهم أمام القانون. ففي بعض الأحياء وصلت نسبة البطالة لأربعين وحتى خمسين بالمائة، وأول من طالت أولئك الذين لا يملكون الجنسية الفرنسية. لا يشذ عن ذلك حملة الشهادات، حيث بين أولاد المهاجرين ترتفع النسبة لأربعة أضعاف. وعندما يحصلون على العمل، نسبة عالية جداً منهم تشعر بأنها لا تعامل في أماكن عملها على قدم المساواة مع زملائها الفرنسيين. يؤكد ذلك هذا الاختبار

الذي أجري في ٢٨٧ شركة كان العنصر الذي ارتكز عليه اسم طالب العمل. فبين أن يسمى جان بيير أو محمد حصل الأول كطالب عمل على نسبة مقابلات خمس مرات أكثر من الأول. أما بعد حصول المقابلة وتبيان السيرة الذاتية انخفضت النسبة لضعفين.

لكن عندما يحرم الشاب من العمل ومن العلم كليهما، فهناك الطامة الكبرى. ففي الأحياء التي تشتعل فيها السيارات يخشى الشباب فيها المجيء للمدرسة. الإمكانيات المخصصة لمدارسها ومؤسساتها التربوية تنقرض تدريجياً، وظاهرة الرسوب والتسرب تطرح اشكاليات عديدة. تقليص المساعدات المالية انعكس بنقص في متابعة العاملين الاجتماعيين لمن يعيش اشكالات نفسية واجتماعية، وبازدياد اللجوء للحلول القضائية على حساب المساعدة التربوية.

فشل النموذج الفرنسي للانصهار الاجتماعي كانت علاماته ظاهرة جلية للمراقب المهتم. لكن ما من أحد من مقرري السياسات في الحكومات المتعاقبة على مدى ثلاثة عقود على الأقل عرف كيف يستدرك الخلل بشكل ناجع، وقبل تسرب النخر للعظام وإصابة الهيكل بالشلل. كانت الوعود تقطع ولم يبخل بها كثيرون، لكن الحنث بها كان السياسة المنتهجة. السياسيون يعرفون هذا الواقع وليسوا مقطوعين عنه، لكنهم لاعتبارات مصلحية كانوا يغضون الطرف. فهم لا يمكن أن يجازفوا بمركز أو جاه كسبوه، كما لا يمكن أن لا يخشوا تربص الجبهة الوطنية بخطواتهم التي ستستفيد بالتأكيد من عثراتهم.

بغض النظر عن المساواة المعلنة أمام القانون والتمتع بالضمانات الصحية والاجتماعية والتعليم المجاني، مخططات الإدماج تتطلب مشاركة الجميع ومساواة في فرص العمل ومستوى المعيشة. لكن هجرة أبناء الريف للمدن وضواحيها، وأبناء العالم الثالث إلى العالم المتقدم، ترافقت بتفاوت كبير في توزيع الثروات وبعجز في تأمين هذه الفرص.

لقد بات الكثيرون يحتجون على كلمة إدماج، متسائلين كيف يمكن استعمال هذا التعبير لأشخاص هم فرنسيون بالجنسية والمولد والمنشأ؟ من الممكن الحديث عن

ضعف الشعور بالانتماء لهذا المجتمع وضعف العلاقات الاجتماعية، لكن أليس هذا حال شريحة كبيرة من الفرنسيين أباً عن جد؟

ثمة من يتساءل: أية مكافأة أعطيت لهؤلاء المهاجرين على جهودهم في المشاركة على جبهات القتال إبان الحربين العالميتين، وفي إعمار فرنسا المهدمة والمحتاجة لسواعد لإدارة مصانعها في زمن الثورة الصناعية؟ لقد استقدموا يوم كانت فرنسا بحاجة لقوة عملهم وكذلك لشبابهم في تعديل النقص الديموغرافي لديها. لكن منذ أن أغلقت حدودها قبل ثلاثين سنة أصبحت قوانين الهجرة إليها أكثر تعقيداً والسياسات الحكومية المتبعة أكثر إقصاءاً وتمييزاً لمن له علامات فارقة. مع ذلك لا تتورع اليوم فرنسا ـ ووزير داخليتها ساركوزي نفسه ـ عن وضع مشاريع لاستخدام الأدمغة من بلدان شمال أفريقيا أو أفريقيا السوداء. كما للاحتفاظ بطلاب العالم الثالث المبرزين والمحتاجة لطاقاتهم، خاصة في مجال البحث العلمي والتدريس الجامعي. ذلك بعد أن ازداد تسرب أبنائها بسبب ضعف ميزانياتها نحو العالم الانكلوساكسوني، الذي وجدوا فيه مكافآت مادية أكبر تتناسب مع إبداعاتهم وطموحاتهم.

مسؤولية ساركوزي كبيرة في ما حصل. لقد أشعلت كلماته المهينة للشبيبة الشرارة التي استعرت نيراناً في الهشيم. كما ثبت أن حلوله الأمنية لم تكن حلولاً ذكية وناجعة، وإن كان لا أحد يعترض على وجوب قيام القانون بدوره في تنظيم المجتمعات. لكن الطريقة التي تعمل بها القوانين هي ما يهم. بحيث لا يشعر الواقعون تحت حكمها وكأنها تطبق على حساب كرامتهم وحقوقهم، وبشكل تعسفي أحياناً من طرف رجال الأمن. الشعور بالمهانة قد يدفع بعض من لم يعد هناك ما يخسره بكل المعاني إلى أن تصبح علاقته بحق الحياة مجردة عن المعاني المتداولة. كما أن الحفاظ على الذات لا يمكن أن يتم على حساب الآخر باستباحة كرامته. بديهيات لا تبدو مفهومة عند «مسؤولين» سياسيين غير مسؤولين، تستهويهم لعبة السلطة وموازين القوى التي يتمتعون بها. وفي مرحلة صعبة من مراحل حياتهم قد يسيئون استغلالها، لكن غالبا ما يدفع ثمنها المجتمع بكامله.

أضف لذلك أنه في بلد يرفع شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لا بد من استغراب دعوات المسؤولين للقضاء بالتشدد في الأحكام على مفتعلي الشغب. أليس هذا تدخلاً للسلطة التنفيذية في السلطة القضائية التي هي مبدئياً مستقلة في دولة القانون؟

هل العولمة هي فقط اقتصادية، حيث غالباً ما تأخذ شكلا همجيا باكتساح البلدان الغنية لأسواق البلدان الفقيرة حارمة إياها من إمكانية التنمية ورسم مستقبل أجيالها القادمة؟ يفترض في العولمة أن تترافق بتعددية فكرية وثقافية واثنية. بحيث يتم استثمار الطاقات البشرية بغض النظر عن لونها أو دينها أو منشأها. لكن نرى للأسف أنها زادت من صعود العصبيات الاتنية والدينية. وبالتالي من العدوانية والخوف من الآخر والانكماش على الذات وعدم الاعتراف بالحق بالاختلاف. أليس ما يحصل في فرنسا مدعاة للتأمل عند البلدان النامية المصدّرة لثرواتها البشرية، والتي من المفترض أن تتبع سياسات تحافظ على هذه الطاقات بعد أن تكلّفت على تعليمها وتربيتها بدلا من تقديمها هبة للعالم المتقدم؟ هذه البلدان المضيفة التي لن تستفيد منها كما يرتجى بعد أن تكون قد خسرتها بلدانها الأم، بحيث يصبح معنى حياتها موضوعاً ضمن علامة استفهام كبيرة؟

○ ○ ○

مراجع مختارة

- AL - ALWANI Taha Jabir, Introduction au statut des minorités, Traduit par Jean - Louis BOUR, IIIT France, 2007.
- BAROU Jacques, Europe, terre d'immigration: flux migratoires et intégration, Presses universitaires de Grenoble, 2006.
- BAROU Jacques, Interculturalité et travail social, Sociétés multiculturelles? travail social, 2001 - 2002, N 98.

- Immigrés: des pères à distance, in Ecole des parents, juin - sep, 2005 N 3 - 4.

- BERNARD Philippe, L'Immigration, les enjeux de l'intégration, Marabout - le Monde, 1998.
- BOURDIEU Pierre (Sous direction), La misère du monde, Seuil, Paris, 1993.
- CHEBBAH Laure et GACHET Marion, Avis de tempte sur le droit des étrangers, Ecarts d'identité, Décembre, 2006 N 109.
- CITEAU Jean Pierre, ENGELHARDT - BITRIAN Brigitte, Introduction à la psychosociologie, Armand Colin, paris, 1999.
- CLEMENT René, Parents en souffrance, Stock - Laurence Pernoud, 1996.
- CYRULNIK Boris, Les vilains petits canards, Odile Jacob Poches, Paris, 2004.
- DAGHER Violette, Acculturation : cas des Libanais en France, Thèse de doctorat, Paris V - Sorbonne, 1984.
- DAGUERRE Violette, Ateliers et cours magistraux, Isis - Université d'Evry, 1996 - 2005.
- DESRUMAUX Gilles, Les nouveaux visages de l'immigration

vieillissante. Le troisième âge de l'immigration 12/1998, N 87.

- GUENIF Nacira, Des 'beurettes' aux descendantes d'immigrants nord - africains, Grasset - Fasquelle, 2000.

- GUIMEZANES Nicole, Le droit d'asile en France, in Informations Sociales, Janvier, 2004, N 113.

- LEQUIN Yves (Sous direction), Histoire des étrangers et de l'immigration en France, Larousse, 1992.

- OFPRA, Rapport d'activité, 2006 Service des études et de la communication, mars 2007.

- PORTELLI Serge, Ruptures, Harmattan, 2007.

- Revue Migrations Santé, La retraite dans la trajectoire migratoire, 1999, N 99 - 100.

- La santé mentale des migrants et des réfugiés, Actes de l'Association Minkowski, 2004, N 120 - 121.

- TAGUIEFF Pierre André (Sous direction), Face au racisme, La Découverte, Paris, 1991.

- TOURN Lya, Chemin de l'exil, vers une identité ouverte, Campagne Première, Paris, 2003.

- TRIBALAT Michèle, Faire France. Une enquête sur les immigrés et leurs enfants, La Découverte, 1995.

- WINNICOTT D.W., Jeu et réalité, Gallimard, Paris, Traduction française, 1975.

- WITHOL DE WENDEN Catherine, Les flux migratoires en France et en Europe, in Informations Sociales, 2004, N 113.

ـ إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة مزيدة، ١٩٩١

ـ الطاهر العبيدي، حفريات في ذاكرة الزمن، مرايا، باريس، ٢٠٠٣

ـ المنظمة العربية لحرية الصحافة، تقرير عن حالة الصحافة العربية ٢٠٠٢، التعامل مع آثار ١١ سبتمبر، ٢٠٠٢

ـ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥، النهوض بالمرأة العربية، إصدار المكتب

الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦

ـ جان ياجر، عندما تصبح الصداقة مؤلمة، مكتبة جرير، السعودية، ٢٠٠٥

ـ فيوليت داغر، المرأة والأسرة في المجتمعات العربية، المرأة والأسرة: قراءة نفسية، أوراب ـ الأهالي، باريس ـ دمشق، ٢٠٠٤

ـ محمد فاضل رضوان، الإسلامفوبيا: قلق المفهوم وجدلية الرؤى ـ (نموذج فرنسا)، ٢٠٠٧

ـ منصف المرزوقي، الرحلة، خمسة أجزاء، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣

ـ نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤

ـ نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨

ـ نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعداد ٢٠٠٧

ـ هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، جزأين، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣

من إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان

* فيوليت داغر وجيمس بول، من أجل نهاية الحصار على شعب العراق: نصّان حول العقوبات، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* الحماية لنشطاء حقوق الإنسان في تونس، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ١٩٩٨
* محمود خليلي، الجزائر: قضية سركاجي من المجزرة إلى المهزلة، (تقرير بالفرنسي)، ١٩٩٨
* فيوليت داغر، الزواج المدني في لبنان حق وضرورة، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* جمال الهيثم النعال، الحريات الديمقراطية حقوق الإنسان وأزمة القضاء في الدستور السوري، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* عمر المستيري، قراءة في الاتفاقية العربية لمناهضة الإرهاب، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* محمد حافظ يعقوب، المحكمة الجنائية الدولية، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ١٩٩٨
* مصادرة جمعية المحامين في البحرين، (تقرير بالعربي)، (اللجنة العربية والمنظمة البحرينية لحقوق الإنسان)، ١٩٩٨
* منصف المرزوقي، فيوليت داغر، عصام يونس، هيثم مناع: سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، (كتاب بالفرنسي، والعربي)، طبعتين، ١٩٩٨
* فيوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، ١٩٩٩
* من أجل الديمقراطية والحقوق الإنسانية في تونس، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩

* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محكمة راضية النصراوي والمتهمين بالانتماء لحزب العمال الشيوعي التونسي، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩
* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة جلال بن بريك الزغلامي في تونس، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩
* ناتالي بوجراده: مراقبة قضائية في محاكمة منصف المرزوقي ونجيب حسني في تونس، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ٢٠٠٠
* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٠
* محمود خليلي وأمينة القاضي، الاختفاء القسري والتعذيب في الجزائر، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٠
* توفيق بن بريك، الآن أصغ إلي، (دار الصبار واللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان)، ٢٠٠٠
* محمد حافظ يعقوب، فيوليت داغر، محمد أبو حارثية: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، (كتاب بالعربي والإنكليزي)، ٢٠٠٠
* هيثم مناع (إشراف) و٣٨ باحثة وباحث، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، (دار الأهالي، دار بيسان، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان)، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢
* فيوليت داغر، تقرير أولي عن الأوضاع الصحية في ظل الانتفاضة، (بالعربي)، ٢٠٠١
* هيثم مناع، الحرية في الإبداع المهجري، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* منصف المرزوقي، هل نحن أهل للديمقراطية؟ سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* هيثم مناع، ماذا عن المستقبل: ملاحظات على تقرير الحكومة السورية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في نيويورك، (تقرير بالعربي والفرنسي والإنكليزي)، ٢٠٠١

* تونس الغد. عمل جماعي شارك فيه: أحمد المناعي، توفيق بن بريك، راشد الغنوشي، مصطفى بن جعفر، منصف المرزوقي، نور الدين ختروشي، سلسلة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* أحمد فوزي، مراقبة قضائية في محاكمة النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في دمشق، (تقرير اللجنة العربية والبرنامج العربي بالعربي)، ٢٠٠١
* استعمال القوة من قوى الأمن الإسرائيلية، مؤسسة الحق، (تقرير بالعربي نشرته اللجنة العربية بالفرنسي)، ٢٠٠١
* فيوليت داغر (إشراف) و١٨ باحث سوري، الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، (كتاب بالعربي، والإنكليزي، والفرنسي)، ٢٠٠١
* حبيب عيسى، النداء الأخير للحرية، (كتاب بالعربي)، باريس ٢٠٠٢. بيروت ٢٠٠٣
* جان كلود بونسين وناتالي بوجرادة، انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٢
* ريتشارد موران، روجر نورمان، جيمس بول، جون رامبل وكريستوف ويلك، العقوبات على العراق: المترتبات الإنسانية وخيارات المستقبل، بالإشتراك مع: منتدى السياسات الشاملة(نيويورك) وحماية الطفل (لندن) وعشرة منظمات غير حكومية، (تقرير بالعربي والإنكليزي)، ٢٠٠٢
* أنور البني، مراقبة قضائية لمحاكمة حبيب يونس في لبنان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٢
* مها يوسف، عماد مبارك، مصطفى الحسن طه، القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٢
* محكمة الشعب والعداء لحق التنظيم السياسي في ليبيا، (تقرير بالانكليزي والعربي)، ٢٠٠٢
* انجيلا غاف، واحدة من أفضل نجاحاتنا، تقرير عن مجزرة الدرج ـ غزة (بالاشتراك مع مركز الميزان لحقوق الإنسان)، (بالإنكليزي والعربي)، ٢٠٠٢
* ناتالي بوجرادة، حول محاكمات مروان البرغوثي، (تقريران بالعربي والفرنسي)، ٢٠٠٢

* حول انتخابات الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين، تقرير مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، (بالعربي)، ٢٠٠٢
* هيثم مناع، الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، سلسلة براعم، باريس، دمشق، جدة، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٣
* الاعتقال التعسفي في الأسبوع الأول للعدوان على العراق، (تقرير للجنة بالعربي)، ٢٠٠٣
* هيثم مناع، تقرير حول أوضاع الفلسطينيين في العراق، (بالعربي)، ٢٠٠٣
* خليل معتوق وأنور البني، تقرير عن أوضاع الفلسطينيين في مخيم الرويشد، (بالعربي)، ٢٠٠٣
* فيوليت داغر، في جريمة العدوان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٣
* محمد بن طارية، عباس عروة، يوسف بجاوي، تاريخ التعذيب وأصول تحريمه في الإسلام، جده، بيروت، (كتاب بالعربي عن اللجنة العربية ومركز الراية للتنمية الفكرية)، ٢٠٠٣
* دنيا الأمل اسماعيل، أوضاع الأطفال الفلسطينيين الأسرى في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، (تقرير بالعربي لمؤسسة الضمير واللجنة العربية)، ٢٠٠٣
* نجدة المستضعف، أعمال مؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية، (كتاب بالعربي ومقالات مختارة بالفرنسي والإنكليزي) أوراب ـ الأهالي، ٢٠٠٣
* مسؤوليتنا المشتركة، حول نتائج حرب جديدة على أطفال العراق، (تقرير بالانكليزي لمنظمات غير حكومية)، ٢٠٠٣
* الكلمة الحرة والإرهاب، قضية تيسير علوني، (تقرير للجنة العربية لحقوق الإنسان بالعربي)، ٢٠٠٣
* هيثم المالح، عبد المجيد منجونة، هيثم مناع، حالة الطوارئ ودولة القانون في سورية، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤

* اليوم العالمي للتضامن مع المعتقلين السياسيين في تونس، (إصدار مشترك مع ٢٥ منظمة غير حكومية بالفرنسي والعربي)، ٢٠٠٤
* الاعتقال التعسفي في العالم العربي، حالة قطر والسعودية وسورية وتونس، بالاشتراك مع جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، (تقرير بالفرنسية والعربية)، ٢٠٠٤
* هيثم المالح، حقوق المستضعفين، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (بالعربي)، ٢٠٠٤
* من أجل مجتمع مدني في سورية، حوارات «منتدى الحوار الوطني، (بالعربي)، ٢٠٠٤
* حسين العودات (إشراف)، حرية الإعلام في العالم العربي والغرب، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* هيثم مناع، صرخة قبل الاغتيال، مستقبل المنظمات الخيرية والإنسانية في المملكة العربية السعودية، (كتاب بالعربي والفرنسي بالاشتراك مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية)، ٢٠٠٤
* فيوليت داغر (إشراف)، حق الصحة من حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* رشيد مصلي، ظاهرة الاختفاء القسري في الجزائر، (بالفرنسي)، ٢٠٠٤
* هيثم مناع، ومضات في ثقافة حقوق الإنسان، مركز التنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* فيوليت داغر، مجد الشرع، سبيكة النجار، المرأة والأسرة في المجتمعات العربية، سلسلة براعم، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* علي الدميني، نعم في الزنزانة لحن، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* متروك الفالح، الإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤

* هيثم مناع و١٧ باحث وباحثة، مستقبل حقوق الإنسان، القانون الدولي وغياب المحاسبة، أوراب ـ الأهالي، ٢٠٠٥
* عبد الله الحامد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* منصف المرزوقي، عن أية ديمقراطية تتحدثون، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* المصطفى صوليح، نقد التجربة المغربية في طي ملفات الانتهاكات الجسيمة، براعم، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* قيس جواد العزاوي وهيثم مناع، حماية الصحفيين، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* هيثم مناع، أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥.
* منصف المرزوقي، الإنسان الحرام، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* هيثم مناع (إعداد وتقديم)، حقوق الطفل، الاتفاقيات الإقليمية والدولية، مركز الراية للتنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بيروت وجدة ودمشق، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* إبراهيم التاوتي، محاكمة تيسير علوني، حرب على الإرهاب أم حرب على العدالة، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* محمد كريشان، الجزيرة وأخواتها..، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* هيثم مناع، العدالة أو البربرية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* الطبيب أمام ضحية التعذيب، جماعي، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦

* منصف المرزوقي، حتى يكون للأمة مكان في هذا الزمان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٧
* فيوليت داغر (تحرير) ومشاركة لور فورست، جوليان فيلالارد، جان كلود بونسان في بعثة تقصي حقائق للضفة الغربية، المنظمات الخيرية الفلسطينية تحت الحصار، بالتعاون مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (تقريرعربي وفرنسي)، ٢٠٠٧
* ناصر الغزالي، أوضاع السوريين في العراق، بالتعاون مع مركز دمشق للدراسات النظرية (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* هوغو رويز دياز بالبوينا، ميراي مندس فرانس، حول انتهاك القانون الدولي في العدوان على لبنان، اللجنة العربية لحقوق الإنسان وجمعية الحقوقيين في الأمريكيتين وجمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٧
* هيثم مناع، زاد المدرب والمتدرب، ١٠٠وثيقة إقليمية ودولية، محاضرات وتقارير هامة، ٢٠ كتابا، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، قرص مضغوط، فبراير ٢٠٠٧
* عبد الوهاب المعطر، منصف المرزوقي، الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* مصطفى الحسن طه، الاعتقال السياسي في مصر، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومؤسسة العدالة الدولية، مجموعة من الوثائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، ملتقى لندن، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٧
* جيمس بول ومجموعة باحثين، الحرب والاحتلال في العراق، إصدار مشترك لنخبة من المنظمات غير الحكومية في العالم منها منتدى السياسات الشاملة واللجنة العربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربية والإنجليزية)، ٢٠٠٧

فهرس

ـ **مقدمة** ٧

ـ **الفصل الأول: في الهجرة إلى أوروبا** ١٩
١ ـ ١ ظاهرة الهجرة ٢١
١ ـ ٢ بين مد وجزر ٢٤
١ ـ ٣ عودة للوراء ٢٤
١ ـ ٤ الوضع اليوم ٢٦
١ ـ ٥ التحولات الاجتماعية ٢٨
١ ـ ٦ حركة الهجرات ٣٠
١ ـ ٧ أقليات وخصوصيات ٣١
١ ـ ٨ إدماج المهاجرين ٣٤
١ ـ ٩ اللاجئون ٣٦
١ ـ ١٠ انتهاك حقوق المهاجر ٣٩
١ ـ ١١ الهجرة السرية ٤١
١ ـ ١٢ لماذا يفرّون من بلدانهم؟ ٤٤
١ ـ ١٣ مكافحة الهجرة ٤٥
١ ـ ١٤ الشراكة الأورومتوسطية ٤٩
١ ـ ١٥ مقترح جديد للتعاون ٥٢

ـ الفصل الثاني: فرنسا بلد هجرات ٥٧
٢ ـ ١ تعريفات ٥٩
٢ ـ ٢ لمحة تاريخية ٦٠
٢ ـ ٣ الثورة الصناعية ٦٢
٢ ـ ٤ النصف الأول للقرن العشرين ٦٣
٢ ـ ٥ بعد الحربين ٦٧
٢ ـ ٦ منذ إغلاق الحدود ٦٨
٢ ـ ٧ في القوانين الناظمة ٧١
٢ ـ ٨ أرقام وسمات ٧٣
٢ ـ ٩ من دون أوراق ٧٧
٢ ـ ١٠ التهميش ومترتباته ٨١
٢ ـ ١١ فزّاعة الهجرة ٨٥
٢ ـ ١٢ آفاق المستقبل ٨٩
٢ ـ ١٢ ـ ١ في السياسة الداخلية ٩٠
٢ ـ ١٢ ـ ٢ على الصعيد الخارجي ٩٤
٢ ـ ١٢ ـ ٣ تساؤلات مشروعة ٩٨

ـ الفصل الثالث: إشكاليات وتحديات ١٠١
٣ ـ ١ التثاقف ١٠٣
٣ ـ ٢ العلاقة بالآخر ١٠٤
٣ ـ ٣ إشكالية الاندماج ١٠٧
٣ ـ ٤ الإسلام ١١٣
٣ ـ ٥ الاسلاموفوبيا ١١٤
٣ ـ ٦ العنصرية ١١٩
٣ ـ ٧ هل من لوبي عربي في فرنسا؟ ١٢٤

ـ الفصل الرابع: معاناة الغربة: مقاربة نفسية ـ اجتماعية ١٣٣
٤ ـ ١ هل الغربة كربة؟ ١٣٥
٤ ـ ٢ بداية الرحلة ١٣٨
٤ ـ ٣ الحنين ١٣٩
٤ ـ ٤ الخسارة ١٤٠
٤ ـ ٥ الحداد ١٤٢
٤ ـ ٦ الهوية ١٤٤
٤ ـ ٧ سيرورة الاندماج ١٤٧
٤ ـ ٨ اللغة ١٤٨
٤ ـ ٩ الأسرة ١٥٠
٤ ـ ١٠ الشريكان ١٥٢
٤ ـ ١١ الصداقة ١٥٤
٤ ـ ١٢ المرأة ١٥٥
٤ ـ ١٣ الأبوة ١٥٧
٤ ـ ١٣ ـ ١ الرجل المهاجر ١٥٩
٤ ـ ١٣ ـ ٢ مكانة الأب في بعض الثقافات ١٦٢
٤ ـ ١٣ ـ ٣ رمزية الأب ١٦٤
٤ ـ ١٣ ـ ٤ الآباء الغائبون ١٦٦
٤ ـ ١٤ العودة ١٧٠
٤ ـ ١٥ الشيخوخة ١٧٤
٤ ـ ١٦ الموت ١٧٦

ـ الفصل الخامس: أبناء المهاجرين ١٧٩
٥ ـ ١ معطيات ١٨٢
٥ ـ ٢ هجرة الأهل ١٨٣

٥ ـ ٣ المرجعيات ١٨٥
٥ ـ ٤ الطفولة ١٨٧
٥ ـ ٥ المراهقة ١٨٩
٥ ـ ٦ ارث الأهل ١٩١
٥ ـ ٧ كبش محرقة ١٩٤
٥ ـ ٨ الفتيات ١٩٦
٥ ـ ٩ المؤسسات التربوية ١٩٨
٥ ـ ١٠ المدرسة ٢٠٣
٥ ـ ١٠ ـ ١ الواقع ٢٠٣
٥ ـ ١٠ ـ ٢ المعوقات ٢٠٥
٥ ـ ١٠ ـ ٣ النتائج ٢٠٨

ـ الفصل السادس: حالة عيانية ـ صباح البنفسج ٢١٣
٦ ـ ١ حصة الوطن ٢١٥
٦ ـ ٢ مرحلة فرنسا ٢١٩

ـ الملاحق ٢٣٩
ملحق ١: مترتبات فوز ساركوزي في الانتخابات الفرنسية
على الحريات والسلم الأهلي ٢٤١
ملحق ٢: من التهميش إلى التهشيم : قراءة في أحداث فرنسا ٢٥١

مراجع مختارة ٢٥٩

من إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان ٢٦٢